فقه الصادق

تأليف

فقيه العصر سماحة آية الله العظمى المرجع الديني

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

٨

بسم الله الرحمن الرحیم

فقه الصادق علیه السلام

کاتب:

محمد صادق روحانی

نشرت فی الطباعهٔ:

دارالکتاب

رقمی الناشر:

مرکز القائمیهٔ باصفهان للتحریات الکمبیوتریهٔ

الفهرس

الفهرس ----- ۵

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۸ ----- ۱۸

اشارة ----- ۱۸

المقدمه ----- ۱۸

خاتمة فی الانفال ----- ۱۹

اشارة ----- ۱۹

الأول: کل أرض خربة باد أهلها ----- ۲۰

اشارة ----- ۲۰

الأرض الخربة التی انجلی أهلها ----- ۲۱

حکم الأرض الخربة التی لا تکون من الأنفال ----- ۲۲

لا تخرج الأرض بالخراب عن ملک مالکها ----- ۲۴

هل أحیاء غیر المالک للأرض سبب للخروج عن ملکه ----- ۲۵

فروع ----- ۲۸

[الثانی و الثالث] الأرض التی ملکت من غیر قتال [او سلمها أهلها طوعا] ----- ۲۹

[الرابع و الخامس رءوس الجبال و بطون الأودیة] ----- ۳۰

السادس: الأرض الموات التی لا أرباب لها ----- ۳۲

اشارة ----- ۳۲

الإِحیاء سبب لدخول الأرض فی ملک المحیی ----- ۳۴

اعتبار إذن الإِمام (علیه السلام) فی التملک ----- ۳۷

[هل التملک بالإحیاء یختص بالشیعة، أم یعم کل مسلم، و الکافر] ----- ۳۸

[فی أن الأرض هل یملکها المحیی مجانا أو یجب أداء خراجها إلی الإمام (ع)] ----- ۳۹

الأرض العامرة ----- ۳۹

الأرض العامرة بعد الموت ----- ۴۱

السابع: الآجام ---------- ۴۱
الثامن: صوافی الملوک ---------- ۴۲
[التاسع] للامام أن یصطفی من الغنیمة ما شاء ---------- ۴۳
العاشر: المعادن ---------- ۴۴
الحادی عشر میراث من لا وارث له ---------- ۴۴
الثانی عشر: الغنائم المأخوذة بغیر إذن الإِمام (ع) ---------- ۴۶
حکم الأنفال فی زمان الغیبة ---------- ۴۸
فی إباحتهم (ع) المناکح و المساکن و المتاجر فی زمان الغیبة ---------- ۵۰
کتاب الصوم ---------- ۵۲
اشارة ---------- ۵۲
الباب الأول: فی بیان ماهیته و ما یتحقق به و وجوبه و نیته و أحکامه ---------- ۵۲
اشارة ---------- ۵۲
الصوم فی اللغة ---------- ۵۲
وجوب الصوم من الضروریات ---------- ۵۳
النیة المعتبرة فی الصوم ---------- ۵۵
اشارة ---------- ۵۵
قصد الصوم المطلق فی رمضان ---------- ۵۵
قصد النوع فی صوم غیر رمضان ---------- ۵۷
قصد النوع فی غیر المعین ---------- ۵۸
وقت النیة ---------- ۵۹
اشارة ---------- ۵۹
وقت النیة فی الواجب المعین ---------- ۵۹
وقت النیة فی الواجب الموسع ---------- ۶۲
وقت النیة فی النافلة ---------- ۶۳

وجوب الإِمساک لا بعنوان الصوم ----- ۶۴
صوم یوم الشک ----- ۶۵
اشارة ----- ۶۵
صوم یوم الشک بقصد ما فی الذمة ----- ۶۸
نیة القطع أو القاطع ----- ۷۰
محل الصوم ----- ۷۲
[الباب الثانی] من المفطرات الأکل و الشرب ----- ۷۳
اشارة ----- ۷۳
[الفصل] الأول فی الواجب ----- ۷۳
اشارة ----- ۷۳
[المقصد] الأول: فی الامور التی یجب الإِمساک عنها و توجب القضاء و الکفارة ----- ۷۳
اشارة ----- ۷۳
الأول و الثانی: الأکل و الشرب ----- ۷۳
اشارة ----- ۷۳
[لا فرق بین المعتاد و غیره] ----- ۷۴
لا فرق بین القلیل و الکثیر ----- ۷۵
ابتلاع بقایا الطعام ----- ۷۶
ابتلاع ما یخرج من الصدر ----- ۷۷
الأکل و الشرب بالنحو غیر المتعارف ----- ۷۸
الثالث من المفطرات: (الجماع) ----- ۷۹
اشارة ----- ۷۹
الأولی: الجماع فی قبل المرأة ----- ۷۹
الثانیة: الجماع فی دبر المرأة ----- ۷۹
[الثالثة] وطء الغلام و البهیمة ----- ۸۰

و الرابع من المفطرات للصوم: الاستمناء ----- ۸۲
اشارة ----- ۸۲
الاحتلام لا یفسد الصوم ----- ۸۴
و الخامس من المفطرات: ایصال الغبار الی الحلق ----- ۸۶
اشارة ----- ۸۶
هل شرب التتن مفطر ----- ۸۸
و السادس: البقاء علی الجنابة متعمداً حتی یطلع الفجر ----- ۹۰
اشارة ----- ۹۰
[فروع] ----- ۹۱
البقاء علی الجنابة فی صوم غیر رمضان ----- ۹۱
هل یتیمم لو تعذر الغسل ----- ۹۳
التعمد فی الاجناب عند الضیق ----- ۹۴
البقاء علی حدث الحیض عمداً ----- ۹۵
و السابع من المفطرات: معاودة النوم علی الجنابة لیلًا ----- ۹۶
المقصد الثانی: فی الامور التی یمسک عنها: و یجب القضاء بها خاصة دون الکفارة ----- ۱۰۱
اشارة ----- ۱۰۱
الأول: الافطار بعد الفجر مع ظن بقاء اللیل و ترک المراعاة مع القدرة علیها ----- ۱۰۱
[الثانی] لو أخبره غیره ببقاء اللیل ----- ۱۰۳
الثالث: الاکل اذا اخبره مخبر بطلوع الفجر لزعمه سخریة المخبر ----- ۱۰۴
و الرابع: الافطار قبل الغروب للظلمة الموهمة ----- ۱۰۴
و الخامس: تقلید الغیر فی دخول اللیل و لم یدخل ----- ۱۰۷
و السادس: معاودة النوم بعد انتباهة واحدة قبل الغسل حتی یطلع الفجر ----- ۱۰۷
السابع: اذا ابطل صومه بالاخلال بالنیة مع عدم الاتیان بشیء من المفطرات ----- ۱۰۷
و الثامن: تعمد القیء ----- ۱۰۸

اشارة ----- ۱۰۸
فروع ----- ۱۰۹
۱- لو خرج بالتجشؤ شیء ثمّ نزل من غیر اختیار ----- ۱۰۹
۲- لو أکل فی السحر ما یجب علیه قیئه فی النهار ----- ۱۰۹
۳- اذا أکل فی اللیل شیئاً یعلم بانه یوجب القیء فی النهار من غیر اختیار ----- ۱۱۰
۴- اذا ظهرت آثار القیء ----- ۱۱۰
و التاسع: دخول الماء الی الحلق للتبرد دون ماء المضمضة للصلاة ----- ۱۱۰
و العاشر: الحقنة بالمائعات ----- ۱۱۲
المقصد الثالث فیما یجب الامساک عنه و لا یوجب القضاء و لا ----- ۱۱۴
اشارة ----- ۱۱۴
الأول: الحقنة علی تردد ----- ۱۱۴
الثانی: الکذب علی اللّه و علی رسوله صلّی اللّه علیه و آله و علی الأئمة علیهم السلام ----- ۱۱۴
اشارة ----- ۱۱۴
فروع ----- ۱۱۶
الثالث: الارتماس فی الماء ----- ۱۱۸
اشارة ----- ۱۱۸
فروع الارتماس فی الماء ----- ۱۱۹
الفصل الثانی: فی المندوب ----- ۱۲۳
اشارة ----- ۱۲۳
الأول: ترک السعوط ----- ۱۲۳
و الثانی: الکحل بما فیه صبر او مسک ----- ۱۲۴
و الثالث و الرابع: اخراج الدم و دخول الحمام المضعفان ----- ۱۲۵
و الخامس و السادس: شم النرجس و الریاحین ----- ۱۲۵
و السابع: الحقنة بالجامد ----- ۱۲۶

و الثامن: بل الثوب علی الجسد ----- ۱۲۶
و التاسع: مباشرة النساء ب القبلة و الملاعبة و الملامسة بشهوة ----- ۱۲۷
و العاشر: جلوس المرأة فی الماء ----- ۱۲۸
حکم انشاد الشعر ----- ۱۲۹
امور لا بأس بها للصائم ----- ۱۳۰
اشارة ----- ۱۳۰
منها: مص الخاتم ----- ۱۳۰
و منها: مضغ العلک ----- ۱۳۰
و منها: ذوق الطعام اذا لفظه ----- ۱۳۰
و منها: زق الطائر ----- ۱۳۱
و منها: استنقاع الرجل فی الماء ----- ۱۳۱
فصل: فیما یتعلق بکفارة الصوم ----- ۱۳۱
اشارة ----- ۱۳۱
الاولی: [موارد وجوب الکفارة] ----- ۱۳۱
الثانیة: کفارة المتعین ----- ۱۳۳
[کفارة صوم شهر رمضان] ----- ۱۳۳
لو أفطر فی رمضان علی محرم ----- ۱۳۵
کفارة النذر المعین ----- ۱۳۷
کفارة صوم قضاء رمضان ----- ۱۳۹
لا تتکرر الکفارة بتکرر الموجب فی یوم واحد ----- ۱۴۰
[الثالثة] الاکراه علی الجماع و المطاوعة ----- ۱۴۲
[الرابعة] من افطر متعمداً ثمّ سقط فرض الصوم عنه ----- ۱۴۴
الخامسة: فی حکم العاجز عن الکفارة ----- ۱۴۶
اشارة ----- ۱۴۶

۱- لو عجز عن بعض الخصال فی الکفارة المخیرة او المرتبة ----- ۱۴۶
۲- لو عجز عن بعض الخصال فی کفارة الجمع ----- ۱۴۶
۳- لو عجز عن الخصال الثلاث ----- ۱۴۷
[السادسة] التبرع بالکفارة عن المیت و الحی ----- ۱۴۸
[السابعة] مصرف کفارة الاطعام ----- ۱۵۰
[تناول المفطر بغیر عمد] ----- ۱۵۲
اشارة ----- ۱۵۳
[المقام] الأول: فی النّاسی ----- ۱۵۳
المقام الثانی فی الجاهل ----- ۱۵۴
المقام الثالث فی المکره ----- ۱۵۷
المقام الرابع: لو افطر تقیة ----- ۱۵۹
المقام الخامس: فی غیر القاصد للفعل ----- ۱۶۰
الباب الثالث: فی أقسامه ----- ۱۶۰
اشارة ----- ۱۶۰
[الصوم الواجب] ----- ۱۶۰
اشارة ----- ۱۶۱
طرق ثبوت الهلال ----- ۱۶۱
اشارة ----- ۱۶۱
احدها: رؤیة الهلال ----- ۱۶۱
الثانی [مضی ثلاثین یوماً من شعبان] ----- ۱۶۱
[الثالث] حجیة البینة فی ثبوت الهلال ----- ۱۶۲
اشارة ----- ۱۶۲
حجیة خبر العدل الواحد فی ثبوت الهلال ----- ۱۶۶
[الرابع] حجیة الشیاع فی ثبوت الهلال ----- ۱۶۸

[الخامس] حکم الحاکم فی الهلال ۱۷۰
اشارهٔ ۱۷۰
لا یجوز نقض حکم الحاکم ۱۷۲
[تنبیهات] ۱۷۳
اشارهٔ ۱۷۳
الأول [رؤیهٔ الهلال قبل الزوال من یوم الثلاثین] ۱۷۳
[الثانی] لا یثبت الهلال بالجدول ۱۷۶
اشارهٔ ۱۷۶
لا یثبت الهلال بالعدد ۱۷۷
[الثالث] رؤیهٔ الهلال مع اتحاد الآفاق و اختلافها ۱۷۸
[الرابع] الاسیر و المحبوس العاجزان عن تحصیل العلم بالشهر ۱۸۱
[شرائط وجوب الصوم] ۱۸۳
اشارهٔ ۱۸۳
الأول: البلوغ ۱۸۳
[الثانی کمال العقل] ۱۸۵
الثالث: السلامهٔ من المرض ۱۸۷
الرابع: الإِقامهٔ او حکمها ۱۸۹
اشارهٔ ۱۸۹
صوم النذر ۱۹۰
الصوم المندوب فی السفر ۱۹۲
السفر اختیاراً فی شهر رمضان ۱۹۳
الخامس و السادس: الخلو من الحیض و النفاس ۱۹۶
شرائط القضاء ۱۹۶
اشارهٔ ۱۹۶

منها: البلوغ ----- ۱۹۷
و الثانی: کمال العقل ----- ۱۹۸
و الثالث: الاسلام ----- ۱۹۹
[مسائل] ----- ۲۰۱
یجوز لقاضی رمضان الافطار قبل الزوال ----- ۲۰۱
لا یجب الفور فی القضاء ----- ۲۰۳
اشارة ----- ۲۰۳
یجب تعیین الایام المقضیة ----- ۲۰۵
دوران الفائت بین الأقل و الأکثر ----- ۲۰۵
الصوم المندوب ----- ۲۰۷
اشارة ----- ۲۰۷
[مسائل] ----- ۲۱۴
[الأولی] صوم التأدیب ----- ۲۱۴
الثانیة: اذا صام ندبا و دعی الی طعام ----- ۲۱۵
[الثالثة] التطوع لمن علیه فریضة ----- ۲۱۶
اشارة ----- ۲۱۶
نذر التطوع بالصوم ممن علیه قضاء ----- ۲۱۸
[الرابعة] صوم الاذن ----- ۲۱۹
الصوم المکروه ----- ۲۲۱
الصوم المحظور ----- ۲۲۲
اشارة ----- ۲۲۲
المراد من حرمة الصوم ----- ۲۲۵
[مسائل] ----- ۲۲۵
[الأولی] اقسام الصوم الواجب ----- ۲۲۵

[الثانیة] التتابع فی الصوم ----- ۲۲۶
[الثالثة] الافطار لعذر فی اثناء الصوم المعتبر فیه التتابع ----- ۲۲۷
اشارة ----- ۲۲۷
لو افطر فی الأثناء لا لعذر ----- ۲۳۰
المراد من تتابع الصوم فی الکفارة ----- ۲۳۰
الباب الرابع: فی المعذورین ----- ۲۳۲
اشارة ----- ۲۳۲
[الفصل] الأول: فیمن یجب علیه الافطار ----- ۲۳۲
اشارة ----- ۲۳۲
[المسألة] الأولی: اذا حاضت المرأة او نفست ای وقت کان من النهار ----- ۲۳۲
[المسألة الثانیة] لو برأ المریض او قدم المسافر قبل الزوال ----- ۲۳۴
اشارة ----- ۲۳۴
۱- لو برأ المریض بعد الزوال ----- ۲۳۴
۲- لو صام المریض الذی لا یشرع له الصوم جاهلًا ----- ۲۳۵
[۳-] اذا رجع المسافر فی اثناء النهار و لم یفطر ----- ۲۳۶
[۴-] المسافر فی نهار رمضان ----- ۲۳۷
[المسألة الثالثة] اذا استمر المرض سقط القضاء ----- ۲۴۰
[المسألة الرابعة] لو ارتفع العذر بین الرمضانین و امکنه القضاء الرابعة ----- ۲۴۲
[المسألة الخامسة] اذا استمر المرض عدة سنین ----- ۲۴۵
[المسألة السادسة] الصوم فی السفر عن جهل او نسیان ----- ۲۴۶
[المسألة السابعة] التلازم بین قصر الصلاة و الافطار ----- ۲۴۷
الفصل الثانی: فیمن وردت الرخصة فی افطاره شهر رمضان ----- ۲۴۸
اشارة ----- ۲۴۸
[المسألة] الأولی [یجوز الإفطار للشیخ و الشیخة] ----- ۲۴۸

[المسألة الثانیة] ذو العطاش یتصدق عن کل یوم بمد ----- ۲۵۱

[المسألة الثالثة] الحامل المقرب و المرضعة القلیلة اللبن ----- ۲۵۲

فصل: فیما علی ولی المیت من صیامه الذی لم یأت به فی زمان حیاته ----- ۲۵۴

اشارهٔ ----- ۲۵۴

[المسألة] الأولی: لو مات المریض فی مرضه ----- ۲۵۴

[المسألة الثانیة] یجب علی ولی المیت قضاء ما فاته من الصوم ----- ۲۵۵

[المسألة الثالثة] وجوب القضاء اذا کان العذر غیر المرض ----- ۲۵۸

[المسألة] الرابعة: فی تعیین الولی ----- ۲۵۹

[المسألة الخامسة] لو کان له ولیان ----- ۲۶۱

[المسألة السادسة] یقضی عن المرأة ما فات من الصوم ----- ۲۶۱

[المسألة السابعة] بدلیة الفدیة عن الصوم ----- ۲۶۲

[المسألة الثامنة] لو کان علیه شهران ----- ۲۶۳

[المسألة التاسعة] یسقط القضاء عن الولی بفعل الغیر اشارة ----- ۲۶۴

اشارهٔ ----- ۲۶۴

الایصاء بالاستئجار عنه ----- ۲۶۶

[المسألة العاشرة] لا یعتبر فی الولی کونه بالغا حین الموت ----- ۲۶۷

الباب الخامس: فی الاعتکاف ----- ۲۶۷

اشارهٔ ----- ۲۶۸

[الموضع] الأول: فی ماهیته ----- ۲۶۸

الموضع الثانی: فی مکانه ----- ۲۶۹

اشارهٔ ----- ۲۶۹

فروع ----- ۲۷۳

۱- لو فرض تعدد الجامع فی البلد الواحد ----- ۲۷۳

۲- مع فرض التعدد هل یجوز ان یشترک بینهما ----- ۲۷۳

۳- اذا کان الجامع واحداً و فصل بحاجز ----- ۲۷۳
۴- هل یجوز الاعتکاف فی حیطان المساجد ----- ۲۷۴
الموضع الثالث: فی شرائط الاعتکاف ----- ۲۷۴
اشارۀ ----- ۲۷۴
الأول: النیۀ ----- ۲۷۴
و الثانی [الصوم] ----- ۲۷۶
[الثالث کون الاعتکاف ثلاثۀ أیام لا أقل] ----- ۲۷۸
بقیۀ الشرائط ----- ۲۸۱
الموضع الرابع فی اقسامه ----- ۲۸۲
اشارۀ ----- ۲۸۲
اشتراط الرجوع عن الاعتکاف ----- ۲۸۵
اشتراط الرجوع عن الاعتکاف فی النذر ----- ۲۸۶
یجوز شرط المنافیات ----- ۲۸۷
الموضع الخامس: فی احکامه ----- ۲۸۹
اشارۀ ----- ۲۸۹
الأول [اعتبار استدامۀ اللبث فی المسجد] ----- ۲۸۹
اشارۀ ----- ۲۸۹
[المورد الأول فی المستثنی منه] ----- ۲۸۹
[المورد الثانی] موارد جواز الخروج من المسجد للمعتکف ----- ۲۹۰
فروع ----- ۲۹۲
الثانی: [الاشتراط] ----- ۲۹۴
[الثالث] اعتبار اباحۀ اللبث فی المسجد ----- ۲۹۴
[الرابع] ما یحرم علی المعتکف ----- ۲۹۴
اشارۀ ----- ۲۹۴

احدها الاستمتاع بالنساء ----- ۲۹۴

الثانی: الاستمناء ----- ۲۹۶

و الثالث: البيع و الشراء ----- ۲۹۶

و الرابع: شم الطيب ----- ۲۹۷

و الخامس: الجدال ----- ۲۹۸

[الخامس] قضاء الاعتكاف ----- ۲۹۸

[السادس] كفارة افساد الاعتكاف ----- ۲۹۹

[السابع] افساد الاعتكاف بغير الجماع ----- ۳۰۱

الثامن: اذا اكره الرجل امرأته على الجماع ----- ۳۰۲

التاسع: و لو حاضت المرأة [او مرض المعتكف] ----- ۳۰۲

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية ----- ۳۰۳

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۸

اشارة

سرشناسه : روحانی، سیدمحمدصادق، ۱۳۰۳ –

عنوان و نام پدیدآور : فقه الصادق/ تالیف محمدصادق الحسینی الروحانی.

مشخصات نشر : قم: دار الکتاب، ۱۴ق = ۱۳ –

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : ۲۰۰۰ ریال (ج.۲، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۳، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۶، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۷، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۸، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۹، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۰، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۱، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (۱۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۹، چاپ سوم)

یادداشت : عربی.

یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد شانزدهم، ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱.

یادداشت : این کتاب شرحی بر تبصره المتعلمین فی احکام الدین علامه حلی است.

یادداشت : ج.۱ – ۱۰ و ۱۵ (چاپ سوم: ۱۴۱۲ق = ۱۳۷۰).

یادداشت : ج.۱۱، ۱۴ (چاپ سوم: ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱).

یادداشت : ج.۱۹ (چاپ سوم: ۱۴۱۴ق. = ۱۳۷۲).

یادداشت : کتابنامه.

عنوان دیگر : تبصره‌المتعلمین فی احکام‌الدین.

موضوع : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین. شرح

رده بندی کنگره : BP۱۸۲/۳/ع۸ت۲۰۲۱۴ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م۷۳-۲۴

المقدمة

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیم

الحمد للّه الذی جعل الصوم جنهٔ من النار و تنویراً للقلوب و الأبصار، و الصلاهٔ و السلام علی السید المختار محمد المبعوث علی الخلق هادیاً و دلیلًا و علی آله الطیبین الأطهار.

و بعد:

فهذا هو الجزء الثامن من کتابنا (فقه الصادق) و قد وفقنا لطبعه و ارجو من اللّه عز و جلّ التوفیق لنشر بقیهٔ المجلدات فانه ولی التوفیق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۹

الأنفال

خاتمة فی الانفال

اشارة

و هی جمع نفل بفتح الفاء و سکونها، و هو فی اللغة، بمعنی الزائد علی الأصل کما عن الازهری و غیره قال اللّه تعالی وَ وَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ وَ یَعْقُوبَ نافِلَةً «۱» أی زیادة علی ما سأله.

و إنّما سمیّت الغنائم بذلک لأنّ المسلمین فضلوا بها علی سائر الامم الذین لم تحل لهم الغنائم فما عن القاموس و المصباح من أن النفل هو الغنیمة إنّما یکون من قبیل اشتباه المفهوم بالمصداق.

و المراد بالانفال شرعاً ما یختص به الرسول بنص الآیة الکریمة یَسْئَلُونَکَ عَنِ الْأَنْفالِ قُلِ الْأَنْفالُ لِلّهِ وَ الرَّسُولِ «۲».

و هی تکون للإمام بعد الرسول للنصوص الکثیرة لاحظ صحیح حفص بن البختری عن الإمام الصادق (علیه السلام): الأنفال ما لم یوجف علیه بخیل و لا رکاب أو قوم صالحوا أو قوم أعطوا بأیدیهم و کلّ أرض خربة و بطون الأودیة فهو لرسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و هو للإمام (علیه السلام) من بعده یضعه حیث یشاء «۳» و نحوه غیره من النصوص الکثیرة الآتیة جملة منها.

و قد صرّح فی بعضها: بأنّه لیس للناس فیها حق و أما خبر محمد بن مسلم عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن الأنفال فقال: کل قریة یهلک أهلها أو یجلون عنها فهی نفل للّه عزّ و جلّ نصفها یقسم بین الناس و نصفها لرسول اللّه فما کان لرسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله فهو للإمام «۴». و نحوه خبر حریز «۵» فی الدلالة علی أنّ نصف

---

(۱) سورة الأنبیاء آیة ۷۲.

(۲) سورة الانفال آیة ۲.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال کتاب الخمس حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۷.

(۵) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۲۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۰

کلّ أرض خربة باد اهلها

الأنفال للناس، فلضعف سنده لإسماعیل بن سهل و مخالفته لما هو المشهور بل المتفق علیه بین الأصحاب و لموافقته للعامة و لمعارضته مع النصوص المتواترة لا بدّ من طرحه.

و المراد من ملکیّة الإمام إنّما هو ملکیة منصب الإمامة لا شخص الإمام، و قد یعبر عنه بملکیّة الدولة، فإنّ جعل شیء للإمام بما هو إمام و رئیس إنّما هو لأجل أن یصرفه فی مصالح الامة.

و کیف کان: فیشهد له مضافاً الی أنّه من الضروری، عدم انتقال ذلک الی ورثة الإمام، و إنّه بموته ینتقل الی الإمام اللاحق: ما دلّ من النصوص علی أنّها للرسول و من بعده للإمام، فإنّها تدل علی أنّ ذلک لمنصب الرسالة و الإمامة، أضف إلی ذلک مناسبة الحکم و الموضوع، و سیأتی الکلام فی حکمها فی زمان الغیبة.

من الأنفال الأرض الخربة و الأصحاب حصروا الأنفال فی امور.

الأول: کل أرض خربة باد أهلها

اشارة

و کون الأرض الخربـة من الأنفال فی الجملة مما طفحت کلماتهم به، و عن الخلاف، و الغنیة، و جامع المقاصد: دعوی الإِجماع علیه، و عن المسالک، أنّه موضع وفاق، و نحو ذلک عن غیرها.

و المراد بالأرض الخربـة فی عبارة المصـنف بقرینـة ذکر الموات بعد ذلک: هو ما اذا کانت الأرض مسـبوقة بالعمران، و المراد من باد أهلهـا: إمّا أن یکون موت مالکها، و لو کان له وارث مجهول أو معلوم، أو یکون المراد موت أهلها و انقراضـهم بتاتاً، بحیث اصـبحت الأرض ممّا لا مالک لها، و إلی هذا نظر الشیخ الأعظم حیث قال: الظاهر أنّه للإِحتراز عما له مالک معروف- و هو الظاهر.

و کیف کان: فیشهد له مرسل حماد بن عیسی الذی هو کالصحیح لکون

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۱

[...]

المرسل من أصـحاب الإِجماع عن بعض أصـحابنا عن العبـد الصالح (علیه السـلام)- فی حدیث طویل-: و الأنفال کل أرض خربة باد أهلها و کل أرض لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب و لکن صالحوا صلحا و اعطوا بأیدیهم علی غیر قتال. الحدیث «۱».

و خبر الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): قال سألته عن الأنفال فقال (علیه السلام): ما کان من الأرضین باد أهلها الحدیث «۲».

و خبر أبی بصیر عن الإِمام الباقر (علیه السلام): قال لنا الأنفال قلت: و ما الأنفال؟ قال: منها المعادن و الا جام و کل أرض لا رب لها و کل أرض باد أهلها فهو لنا- «۳». و نحوها غیرها.

و یشـهد لکونها من الأنفال بالمعنی الثانی الذی هو الظاهر و فهمه منه الأصـحاب جملة من النصوص الآتیة المتضمنة، إنّ کلّ أرض لا ربّ لها من الأنفال فإن الأرض المزبورة باعتبار أنها باد أهلها أصـبحت مما لا رب لها- و أیضاً یشـهد له ما دل من النصوص أنّ من لا وارث له فماله من الأنفال، لاحظ قوله فی موثق اسـحاق بن عمار عن الإِمام الصادق (علیه السـلام): من مات و لیس له مولی فماله من الأنفال «۴».

و صـحیح محمد بن مسـلم عن الإِمام الباقر (علیه السـلام): من مات و لیس له وارث من قرابته و لا مولی عتاقه قد ضـمن جریرته فماله من الأنفال «۵». و نحوهما غیرها- و أما هی بالمعنی الأول فإن کان وارثه مجهولًا فهو مجهول المالک و أمره الی الإِمام (علیه السـلام) و إن کان معلوماً فسیأتی حکمه.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۱۱.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب الأنفال حدیث ۲۸.

(۴) الوسائل ج ۱۷ باب ۳ من أبواب ضمان الجریرة و الإمامة حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۳ من أبواب ضمان الجریرة و الإمامة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۲

[...]

الأرض الخربة التی انجلی أهلها

ثمّ إنّ المصرح به فی جملة من الکلمات: أنّه من الأنفال الأرض الخربة التی انجلی أهلها.

و تنقیح القول فیه: أنّ النصوص المتضمّنة لکون الأرض الخربة من الأنفال علی طوائف.

الأولی: ما تضمّن أنّ کل أرض خربة منها أو للإمام: لاحظ- صحیح حفص المتقدم، و موثق محمد بن مسلم عن الإِمام الصادق (علیه السلام): أن الأنفال ما کان من أرض لم یکن فیها هراقة دم أو قوم صولحوا و أعطوا بأیدیهم و ما کان من أرض خربة أو بطون أو دیة فهذا کله من الفیء و الأنفال للّه و للرسول الحدیث «۱».

و موثق سماعة عن الأنفال فقال (علیه السلام): کلّ أرض خربة أو شیء یکون للملوک فهو خالص للإِمام و لیس للناس فیه سهم قال: و منها البحرین لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب «۲» و نحوها غیرها.

الطائفة الثانیة: ما تضمن أنّ الأرض الخربة التی انجلا أهلها من الأنفال: لاحظ موثق اسحاق بن عمار عن الإِمام الصادق (علیه السلام): عن الأنفال فقال: هی القری التی قد خربت و انجلی اهلها فهی للّه و للرسول، و ما کان للملوک فهو للإِمام و ما کان من الأرض بخربة لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب الحدیث «۳» و قریب منه

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۲۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۳

[...]

خبر داود بن فرقد «۱».

و دعوی أنّ مورد الموثق القریة و هی غیر الأرض الخربة، مندفعة بأنّ الأرض الخربة المسبوقة بالعمران لا محالة تکون قریة أو ما شاکل، مع أنّ مورد خبر داود هو الأرض و لا یختص الموثق بأرض الکفار، بل مقتضی إطلاقه ثبوت الحکم لأرض المسلمین لو انجلی أهلها.

الطائفة الثالثة: ما تضمن أنّ الأرض الخربة التی لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب من الأنفال: کموثق اسحاق المتقدم آنفا، و الظاهر اختصاص ذلک بالمحاربین.

و لا تنافی بین الطائفتین الأخیرتین، فإن کلًا منهما متضمنة لقید غیر ما تضمنته الاخری، فمفاد الطائفتین أنّ کل أرض خربة انجلی أهلها و بادوا أو أعرضوا عنها أو لم یتمکنوا من الاعاشة فیها أو ترکوها خوفاً من سیطرة المسلمین علیها، أو استولی علیها المسلمون بغیر قتال فهی من الأنفال، و قد جمع بین القیدین فی خبر داود بن فرقد، و لکنهما تنافیان الطائفة الاولی الدالة علی أن الأرض الخربة مطلقاً من الأنفال و النسبة عموم مطلق.

و حیث أنّ الظاهر و ورد النصوص فی مقام الحصر و التحدید فلذا یحمل المطلق علی المقید و ان کانا متوافقین، فیختص الحکم بالأرض الخربة التی لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب، و الخربة التی انجلی أهلها.

ثمّ إن الأرض التی جلا أهلها ربما تکون للمسلم أو المعاهد المحترم المال، و ربما تکون للکافر المحارب، و منشأ جلاء الأرض علی الأول ربما یکون هو الإعراض عنها نهائیاً، و قد یکون عدم التمکن من الإعاشة فیها الخراب او غیر ذلک من أسباب ترک الأرض.
و علی الثانی: قد یکون الخوف من سیطرة المسلمین علیها، و قد یکون تسلیمهم

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۳۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۴

[...]

الأرض تسلیما ابتدائیاً، و قد یکون غیر ذلک من الأسباب مقتضی إطلاق النصوص کون الأرض الخربة التی انجلی أهلها مطلقاً من الأنفال.
و لکن فی المقام طائفة من النصوص تخصص هذه بأرض الکفار کما أن ظاهر الأصحاب اختصاص هذا العنوان بها.
لاحظ موثق زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: قلت له: ما یقول اللّه تعالی یَسْئَلُونَکَ عَنِ الْأَنْفالِ قُلِ الْأَنْفالُ لِلّهِ وَ الرَّسُولِ و هی کل أرض جلا أهلها من غیر أن یحمل علیها بخیل و لا رجال و لا رکاب فهی نفل للّه و للرسول «۱» و نحوه غیره.
و قد فهم الأصحاب من التقیید بقوله من غیر أن یحمل الوارد فی مقام التحدید و الحصر اختصاص جلاء الأرض بهذا المورد أی جلائها فی مقابل المسلمین، و علیه فیختص ذلک بها، و النسبة بین الطائفتین و إن کانت عموماً من وجه لعموم هذه للمعمورة، و اختصاص تلک بالخربة، و اختصاص هذه بأرض الکفار، و عموم تلک لأرض المسلمین، إلا أنه تقدم هذه الأظهریة أو لأنه علی فرض عدم الأظهریة تقدم للشهرة التی هی أول المرجحات بناء علی الرجوع إلی أخبار الترجیح فی تعارض العامین من وجه، أو لعموم ما دل علی عدم خروج المال عن ملک صاحبه بدون سبب مزیل بناء علی القول بالتساقط و الرجوع إلی العام الفوق.
فالمتحصل مما ذکرناه: أن الأرض الخربة التی انجلی أهلها المسلمون من دون أن یعرضوا عنها بل و إن أعرضوا عنها علی ما هو الحق من أن الإعراض لا- یوجب خروج المال عن ملک صاحبه لیست من الأنفال، و أنه لو کان لها رب معروف تکون لمالکها کما هو المشهور بین الأصحاب، بل لا خلاف فیه، و عن المصنف فی التذکرة:

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۵

[...]

دعوی الإجماع علیه.
و یمکن أن یستدل له بوجوه اخر: الأول: التقیید بما باد أهلها، بناء علی ما عرفت من ظهوره فی انقراض الأهل بتاتا.
الثانی: أنّه قید الأرض، التی من الأنفال بأنّ لا رب لها کما فی موثق إسحاق المتقدم، حیث عرفت أن الظاهر من القید فی امثال المقام کونه لبیان التحدید و الحصر فتقید به النصوص، و تختص نصوص جلاء الأهل بما إذا لم یکن للأرض رب- فتدبر جیداً.

حکم الأرض الخربة التی لا تکون من الأنفال

و قد ظهر مما ذکرناه: أنّ الأرض الخربة التی انجلی أهلها و بادوا تکون للإمام (علیه السلام)، و أمّا ما کان لها رب معروف فلیس له و

لا من الأنفال، و لذا قید جماعة منهم المحقق فی الشرائع کونها من الأنفال- بما باد أهلها، أو لم یجر علیها ملک کالمفاوز و سیف البحار.

و معلوم أنّ هذا التقیید کما صرح به الشیخ الأعظم للاحتراز عما اذا کان لها مالک معروف، ثمّ إنّ المالک ربما یعرض عن الأرض- و قد نفرض عدم إعراضه عنها- فالکلام فی مقامین:

الأول: فی فرض الإِعراض لا إشکال فی أنّه لغیره إحیائها و تملکها به، إمّا لأنّ الإِعراض مخرج للمال عن ملک صاحبه کما هو المشهور بین الأصحاب لدلیل السلطنة نظراً إلی أنّه یدل علی سلطنة المالک علی سلب الملکیة کتسلطه علی سائر التصرفات أو لِلارتکاز القطعی القائم لدی العرف و العقلاء علی أنّ الأرض- کما فی مورد الکلام- تصیر من المباحات بعد إعراض صاحبها عنها، أو للترخیص الضمنی من صاحبها

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۶

[...]

فی أی تصرف حتی التملک بالإِحیاء، و کفایة مثل ذلک فی حصول الملکیة أو لصحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): من أصاب مالًا أو بعیراً فی فلاة من الأرض قد کلت و قامت و سیبها صاحبها مما لم یتبعه فأخذها غیره فأقام علیها و انفق نفقته حتی أحیاها من الکلال و من الموت فهی له و لا سبیل له علیها و إنّما هی مثل الشیء المباح «۱».

بدعوی أنّ قوله و إنّما هی مثل الشیء المباح علة لنفی السبیل، و هذه تلائم انقطاع علاقة المالک عن ماله بإعراضه و یصیر مباحاً.

المقام الثانی فی فرض عدم الإِعراض، و فیه أقوال: الأول: أنّها تخرج عن ملک مالکها بالخراب ان کان سبب الملکیة الإِحیاء، و أمّا إذا کان سببها الشراء أو الهبة أو ما شاکل فلا تنقطع علاقة المالک لا بالخراب و لا بقیام غیره بإحیائها و الاستیلاء علیها، و هذا القول هو المشهور بین الأصحاب، و عن التذکرة: نفی الخلاف فیه، بل عن الشهید فی الروضة: دعوی الإِجماع علی عدم زوال الملک عنها لو ملکها بالشراء و نحوه.

الثانی: أنّ الأرض تخرج بالموت عن ملک مالکها و تدخل فی علاقة من قام بإحیائها و عمارتها، ذهب الیه جماعة منهم الشهید الثانی فی محکی الروضة و المسالک، و عن السبزواری فی الکفایة: أنّه الأقرب، و عن المفاتیح: أنّه أوفق بالجمع بین الأخبار، و عن العلامة فی التذکرة: المیل الیه.

القول الثالث: إنّ علاقة المالک لا تنقطع عن الأرض بالخراب، و إنّما تنقطع عنها بعد قیام غیره بالإِحیاء، ذهب الیه جماعة، و عن جامع المقاصد: أنّه المشهور بین الأصحاب.

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب اللقطة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۷

[...]

الرابع: أنّ علاقة المالک لا تنقطع عن الأرض حتی بعد قیام غیره بإحیائها، من غیر فرق بین کون سبب الملکیة الإِحیاء أو غیره، ذهب الیه جماعة منهم الشیخ فی المبسوط، و الحلی فی السرائر.

الخامس: التفصیل بین ما اذا کان الخراب مستندا الی إهمال المالک و ترک المزاولة لها فیملکها غیره بالإِحیاء، و بین ما اذا لم یکن مستنداً إلی ذلک فلا یملکها به، اخترناه فی حاشیة المکاسب و تنقیح القول بالبحث فی مقامین: الأول: فی أنّه هل تخرج الأرض

بالخراب عن ملک مالکها أم لا؟

الثانی: فی أنّه علی فرض عدم الخروج هل یملک غیره بالإِحیاء أم لا؟

لا تخرج الأرض بالخراب عن ملک مالکها

أمّا المقام الأول: فقد استدل للخروج بالخراب عن ملک مالکها إما مطلقاً- أو فیما إذا کان سبب الملکیة الإِحیاء بوجوه:

۱- إنّ الأرض أصلها مباح، فإذا ترکها الأول حتی عادت علی ما کانت علیه صارت مباحة.

و فیه: أنّه بعد قیام الدلیل القطعی علی أنّ الشیء إذا دخل فی ملک شخص یبقی علی ملکیته ما لم یتحقق أحد الأسباب المخرجة للملک کان السبب هو الإِحیاء أو الحیازة أو الشراء أو غیرها کان الشیء أصله مباحاً کما فی کثیر من الأشیاء، أو لم یکن، حیث إنّ کون أصل الشیء مباحاً لیس من تلک الأسباب قطعاً، فلا وجه لخروج الأرض بالخراب عن ملک مالکها.

و علی الجملة کون أصل الأرض مباحاً لا یوجب صیرورتها مباحة بعد ما دخلت فی ملک المحیی و خروجها عن ملکه، مع دلالة الدلیل علی أنّ خروج الملک

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۸

[...]

لا بد و أن یکون بسبب.

۲- أنّ السبب للملکیة إذا کان هو الإِحیاء فبزواله یزول المسبب لعدم بقاء المسبب بدون السبب.

و فیه: أنّ الإِحیاء بالمعنی المصدری هو السبب لملکیة الأرض، و علیه فهو کسائر أسباب الملک کالشراء و ما شاکل یکون سبباً لحدوث الملکیة و لا یکون سبباً لبقائها، و لذا لا شبهة فی بقاء الملکیة ما دامت الأرض حیة مع زوال السبب، فالملکیة الحادثة بالإِحیاء کالملکیة الحادثة بغیره باقیة ما لم یوجد أحد الأسباب المخرجة.

و دعوی أنّ المملوک هی الأرض الحیة فبزوال الحیاة تزول الملکیة لانعدام الموضوع، مندفعة بأنّ المستفاد من الأدلة کون ذات الأرض مملوکة بسبب لا أنّ الأرض المعنونة بعنوان المحیاة مملوکة.

۳- اطلاق ما دل علی أنّ الأرض الخربة للإِمام (علیه السلام)، فإنّه یدل بالالتزام علی خروجها عن ملک مالکها لعدم اجتماع المالکین.

و فیه: ما تقدم من أنّه و إن عد من الأنفال فی جملة من النصوص کصحیح حفص، و موثق محمد بن مسلم، و موثّق سماعة- المتقدمة کلّ أرض خربة الشاملة لما له مالک معین، إلّا أنّه لا بدّ و أن یقید إطلاقها بما فی النصوص الأخر من التقیید بلا رب لها، فالأرض التی لها مالک معین معلوم خارجة عن تحت إطلاق تلک الأخبار.

ثمّ إنّه ربّما یستدل لهذا القول بالروایات المتضمنة أن من أحی أرضاً میتة فهی له و بصحیحی معاویة بن وهب و ابی خالد الکابلی- الآتیین فی المقام الثانی، و حیث أنّها لو تمت دلالتها لدلت علی القول بخروج الأرض عن ملک مالکها بالإِحیاء لا- بالخراب، فالمناسب هو البحث فیها فی ذلک المقام.

و یمکن الاستدلال لبقاء الأرض فی ملک مالکها بعد الخراب بوجوه:

أحدها: أنّ المرتکز الذهنی المستفاد من الأدلّة کون الأرض مملوکة کسائر ما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۹

[...]

یملکه الإِنسان، فکما أنّه فی سائر المملوکات یکون الشیء باقیاً فی ملک مالکه ما لم یوجد أحد الأسباب المخرجة له عن ملکه، فکذلک الأرض، و المدعی للفرق لا بد من بیان الوجه له.

ثانیها: الاستصحاب، فإنّه یقتضی بقاء الأرض فی ملکه و عدم خروجها عنه بطروء الخراب و لا بإحیاء غیره.

و أورد علیه: تارة: بأنّ الشک فی المقام فی الموضوع بمعنی أنا نشک فی أنّ موضوع الملک هو ذات الأرض و الحیاة شرط خارج عنه فهو باق قطعاً، أو یکون الموضوع الأرض المعنونة بأنّها محیاة و المقیدة بالحیاة و تکون الحیاة مقومة للموضوع فهو مرتفع قطعاً، و من الواضح أنّه مع الشک فی بقاء الموضوع لا یجری الاستصحاب.

و اخری: یورد علیه بأن الشک فی بقاء الملکیة فی المقام من قبیل الشک فی المقتضی للشک فی أنّ الاحیاء هل هو سبب للملکیة حتی بعد عروض الموت أم هو سبب لها ما دام بقاء الحیاة، و بعبارة اخری: أنّ ملکیةَ الأرض هل لها استعداد للبقاء حتی بعد انقطاع الحیاة عن الأرض أم لیس لها ذلک؟ و مع الشک فی المقتضی لا یجری الاستصحاب.

و لکن یمکن دفع الأول: بأنّ الموضوع بحسب الارتکاز القطعی لدی العرف هو ذات الأرض و تکون الحیاة بقرینة مناسبة الحکم و الموضوع جهة تعلیلیة محضة، و من قبیل الشرط بلا دخل لها فی الموضوع.

و یمکن دفع الثانی: بأنّ الحق عدم الفرق فی جریان الاستصحاب بین موارد الشک فی الرافع و موارد الشک فی المقتضی کما حقق فی محله، أضف إلیه أنّ ذلک لیس من الشک فی المقتضی الذی بنی الشیخ الأعظم علی عدم حجیة الاستصحاب فیه، فإن مورده ما لو شک فی اقتضاء المستصحب للبقاء فی عمود الزمان و تمام الکلام فی محله.

فالمتحصل: أنّه لا مانع من جریان الاستصحاب و الحکم بعدم خروج الأرض

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۰

]...[

عن ملک مالکها بالخراب، بل و باحیاء غیره للأرض.

ثالثها: صحیح سلیمان بن خالد عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یأتی الأرض الخربة فیستخرجها یجری أنهارها و یعمرها و یزرعها ما ذا علیه؟ قال: الصدقة، قلت: فإن کان یعرف صاحبها؟ قال: فلیود الیه حقه. الحدیث «۱».

اذ المراد بالحق إمّا الأرض أو اجرتها، و علی التقدیرین یدل علی ذلک، أضف الیه صراحة قوله: فان کان یعرف صاحبها فی ذلک و سیأتی الکلام فیه، و یمکن استفادة ذلک من أکثر نصوص الباب، فلا اشکال فی الحکم.

هل أحیاء غیر المالک للأرض سبب للخروج عن ملکه

و أمّا المقام الثانی: و هو أنّه هل یملک الأرض الخربة التی لها مالک باحیاء غیر مالکها أم لا؟ فمقتضی القاعدة الاولیة أی حرمة التصرف فی مال الغیر بغیر رضاه و الاستصحاب عدم الخروج عن ملک مالکها الأول، و قد استدل للخروج بوجوه:

أحدها: النصوص المتضمنة لهذه الجملة أو قریبا منها من أحیا أرضا مواتاً فهی له «۲» بتقریب أنّها تدل بالإِطلاق علی أنّ من یقوم بعملیة إحیاء الأرض الموات یملک الأرض، و بدیهی أنّ لازم ذلک خروجها عن ملک صاحبها لعدم اجتماع الملکین المستقلین.

و قد استدل بتلک النصوص تارة لخروج الأرض عن ملک صاحبها بالخراب نظراً إلی أنّه لو لم یخرج بالخراب عن ملکه لم یجز لغیره الإحیاء و التصرف فیها، و لم

---

(۱) الوسائل ج ۱۷ باب ۳ من أبواب إحیاء الموات حدیث ۳.

(٢) الوسائل باب ١ من أبواب إحياء الموات

]...[

يترتب على أحيائه اثر وضعاً.

و اخرى: للخروج عن ملكه بإحياء الثانى، نظراً إلى انّه يمكن للشارع أن يبيح لغيره القيام بأحياء الأرض الخربة لئلا تبقى الأرض معطلة، فإذا قام غيره بإحيائها فقد انقطعت علاقة صاحبها عنها بذلك و دخلت فى ملك المحيى الثانى.

و لكن لو تم الاستدلال بها فإنّما تدل على القول الثانى، لأنّ مدلولها المطابقى أنّ الإحياء موجب لتملك المحيى الأرض، و هذا كما يلائم مع خروج الأرض عن ملك صاحبها بالخراب، يلائم مع خروجها عنه بقيام الغير بإحيائها، و مقتضى الاستصحاب بقاؤها على ملك صاحبها الى حين قيام الثانى بعملية الاحياء.

و الحق أنّه لا يصح الاستدلال بها بتاتا، لأنّ غاية ما يستفاد منها كون الإحياء من الأسباب المملكة نظير الشراء و الهبة و ما شاكل، و هذا لا ينافى الاناطة بإذن المالك، فالجمع بين هذه النصوص و قاعدة السلطنة و ما دلّ على عدم جواز التصرف فى مال الغير تكليفاً و وضعاً عدم حصول الملكية بالاحياء بغير اذنه لمنافاة التملك بغير اذنه لقاعدة السلطنة.

و دعوى أنّ ذلك يتم مع عدم إذن مالك الملوك، و إلّا فمعه كما فى اللقطة و حق المارّة فلا يتم، و نفس هذه النصوص تتضمن إذنه فلا مورد للتمسك بقاعدة السلطنة، مندفعة بأنّ المنساق إلى الذهن و المتفاهم العرفى من النصوص كسائر الأخبار المتضمنة للتشريعات إنّما هو كونها فى مقام جعل الحكم و التشريع لا فى مقام بيان الإذن المالكى، نعم فى خصوص الميتة التى مالكها الإمام (عليه السلام) كلام سيأتى و ستعرف عدم تماميته أيضاً.

ثانيها صحيح معاوية بن وهب عن الامام الصادق (عليه السلام): ايّما رجل أتى خربة بائرة فاستخرجها و كرى أنهارا و عمرها فإنّ عليه فيها الصدقة، فإن كانت أرض لرجل قبله فغاب عنها و تركها فأخر بها ثمّ جاء بعد يطلبها فإنّ

]...[

الأرض للّه و لمن عمرها «١».

بتقريب أنّه يدل على انقطاع علاقة المالك عن أرضه بعد التعمير، و أنّها تصير ملكا لمن قام بعمارتها.

و لكن الخبر لو لم يكن ظاهراً فى صورة الاعراض لا ريب فى ظهوره بواسطة قوله فغاب عنها و تركها فاخر بها فى الاختصاص بما اذا كان الخراب و زوال العمران مستنداً الى إهمال صاحبها و ترك المزاولة لها و الامتناع عن الإحياء و الاستثمار، و لا يشمل ما لو كان ذلك مستنداً إلى سبب آخر من أسباب طارئة، فيكون الصحيح دليلًا على القول الخامس المختار.

و قد يقال: إنّه يعارضه صحيح سليمان بن خالد عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): عن الرجل يأتى الأرض الخربة فيستخرجها و يجرى أنهارها و يعمرها و يزرعها ما ذا عليه؟ قال (عليه السلام): الصدقة قلت: فإن كان يعرف صاحبها: قال (عليه السلام): فليؤد اليه حقه «٢».

و نحوه صحيح الحلبى. اذ المراد من الحق إمّا الارض أو أجرتها، و على التقديرين يدل على عدم الخروج عن ملك صاحب الأرض و لو بالاحياء فيتعارض الخبران مع صحيح معاوية، و حيث أنّهما موافقان للمشهور و الشهرة أول المرجحات فيقدمان عليه، مع أنّ صحيح سليمان نص فى بقاء رقبة الأرض فى ملكية مالكها فيقدم على صحيح معاوية الظاهر فى الانتقال، و يحمل على حدوث العلاقة للثانى على مستوى الحق.

و يرد عليه: أولًا: أن صحيح معاوية لاختصاصه بصورة إهمال صاحب الأرض و امتناعه عن القيام بعملية إحيائها كما عرفت يكون أخص من الخبرين فيكون

---

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب إحياء الموات حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٣ من أبواب إحياء الموات حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٣

]...[

مقدماً عليها.

و ثانياً: مع الاغماض عما ذكرناه حيث أنّه لا نسلم نصوصية صحيح سليمان لقابلية حمله على ارادة الطسق أو الاعيان التى منه فيها، أو التفاوت بينها و بين الموات المطلق كما اذا كان بعض أنهارها و أوبارها باقيا بل فى المستند: أنّ هذا الاحتمال أظهر فلا ينافى مع ملكيتها للمحيى الثانى، و لا نسلم موافقتها للشهرة فيتعين تقديم صحيح معاوية لموافقته للسنة المستفيضة المتضمنة لكون الاحياء مملكا.

و ناقش صاحب الجواهر- ره- فى دلالة صحيح معاوية باحتمال أن يكون المراد من قوله (عليه السلام) فى الصحيح و لمن عمرها هو العامر الأول دون الثانى، فعلى هذا الاحتمال يدل الخبر على خلاف المقصود حيث أنّه يدل على بقاء الأرض فى ملكية العامر الأول حتى بعد إحياء الثانى، و مع هذا الاحتمال، لا يصح الاستدلال به و لكن يرد عليه: أنّ هذا الاحتمال خلاف الظاهر جدا، فإنّه فى الخبر فرض غيبة المالك الأول و ترك الأرض و تخريبها، و من طرف اسند العمران و الإِحياء الى الثانى، و بعد ذلك يقول الإِمام (عليه السلام) أنّ الأرض لمن عمرها و هذه أقوى قرينة لظهور قوله (عليه السلام) و لمن عمرها فى إرادة العامر الثانى.

ثالثها: معتبر أبى خالد الكابلى عن أبى جعفر (عليه السلام) الآتى فى مسألة إحياء الميتة بالاصالة: فمن أحيا أرضاً من المسلمين- إلى أن قال- فإن تركها و أخربها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها و هو أحياها فهو أحقّ بها من الذى تركها فليؤد خراجها الى الإِمام من أهل بيتى و له ما أكل منها- الحديث «١».

بتقريب أنّه يدلّ على أنّ علاقة العامر الأول تنقطع عن الأرض بتركها و تخريبها و إحياء الثانى لها، و تثبت تلك العلاقة للعامر الثانى.

---

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب إحياء الموات حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٤

]...[

و الإِيراد عليه: بضعف السند، و اختصاصه بزمان الحضور، كما عن المحقق القمى- ره- سيأتى الجواب عنهما.

كما أنّ الإِيراد عليه: بأنّه يدل على عدم حصول الملكية للمحيى مطلقاً، سيأتى الجواب عنه فى تلك المسألة و ستعرف أنّه لو سلم دلالته على ذلك لا بدّ من طرحه.

و به يظهر اندفاع ما أورد عليه بأنّه يدل على أنّ العامر الثانى أحقّ بها من الأول، و الحق أعمّ من الملك فلا تدل على زوال ملكية المحيى الأول عن رقبة الأرض فإنّه إن كان ما رتبه (عليه السلام) على إحياء الأول من أن له ما اكل و ليؤد خراجها الى الإِمام (عليه السلام) ملائما مع الملكية فنفس ذلك رتب على احياء العامر الثانى، و إلّا فلا بد من طرحه، و أمّا التعبير بالأحقية فهو لا يدل على بقاء

حق الأول و إلّا لم یکن وجه لأداء الخراج إلی الإمام (علیه السلام).
و لکن الذی یرد علیه ما أفاده صاحب الجواهر- ره-: من أنّ الأصحاب اعرضوا عن الخبر و لم یعملوا به لأنّ الأصحاب لم یفتوا بوجوب الخراج للإمام علی المحیی، فالخبر یکون ساقطا عن الحجیة بالاعراض.
أضف الیه: أنّه لو تم سنده لاختص بما اذا کان الخراب و زوال العمران مستنداً إلی إهمال صاحبها و امتناعه عن القیام بعملیة الإحیاء، و لا یشمل ما لو کان ذلک مستنداً الی سبب آخر من أسباب طارئة.
و قد یقال: إنّه أخصّ من صحیح معاویة لاختصاصه بما اذا کان سبب ملکیة العامر الأول الاحیاء و عموم صحیح معاویة لما اذا کان بالشراء و نحوه فیخصص الصحیح به فتکون النتیجة أنّ الأرض تخرج عن ملک مالکها إمّا بالخراب أو الاحیاء الثانی إن کان سبب ملکیة العامر الأول الإحیاء، دون ما اذا کان سببها الشراء و نحوه الذی عرفت أنّه المشهور بین الأصحاب.
و لکن یرد علیه: أنّهما متوافقان، و لا یحمل المطلق علی المقید فی المتوافقین.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۵
[...]

و بما ذکرناه تظهر مدارک الأقوال الخمسة المتقدمة.
فالمتحصل: أنّ الأقوی بحسب الروایات هو القول الخامس و هو أنّ الخراب إن کان مستنداً الی إهمال المالک و ترک المزاولة لها فیملکها العامر الثانی بالإحیاء سواء أ کان منشأ ملکیة العامر الأول الإحیاء أو غیره، و إن لم یکن مستنداً إلی ذلک فلا یملکها به.
هذا فی صورة عدم الإعراض و أمّا مع الإعراض فیملکها به بلا کلام.

فروع

و تمام البحث ببیان فروع: أحدها: أنّه لو کان لأحد أرض خربة و لم یعلمها فلا یصدق الترک بل اللازم الاعلام ثمّ ملاحظة انّه هل یهتم بها و یلتفت الی مرمتها و عازم علی إحیائها و لو بعد وقت صالح له أو حصول مال متوقع له أم لا؟ فعلی الأول: لا یجوز إحیائها و لا یملکها به، و علی الثانی یملکها بالإحیاء.
ثانیها: قال فی المستند: و الظاهر أنّه یشترط فی صدق الترک عرفاً أمران آخران: أحدهما: أنّ لا یعزم علی بیعها أو صلحها و لو نقص وقتها لإحیاء الجمیع إمّا لعدم قصده بذلک، أو عدم توقع من یشریها، أو یقبلها توقعاً مظنون الحصول، و ثانیهما: أن یمضی علی ذلک زمان یعتد به بحیث یصدق معه الترک عرفاً من سنین متعددة و لا أقل من ثلاث سنین، و لا یبعد أن یکون نظره إلی ذلک فی روایة یونس المتقدمة. انتهی، و ما أفاده حسن.
ثالثها: لو خربت أرض الصغیر أو انتقل الیه ملک خراب یرید مالکه إحیائه فمات و انتقل الی صغیره فهل یجوز للغیر إحیاء تلک الأرض لو أهمل ولیه و ترک الأرض و لم یعمرها أم لا؟ وجهان: أقواهما الثانی، لأنّ جواز إحیاء الغیر و تملکه به
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۶
[...]

خلاف القاعدة، فلا بد من الاقتصار علی مورد النص و هو ترک المالک نفسه و اللّه العالم.
رابعها: لو خربت الأرض التی تکون وقفا خاصاً أو عاماً و أهملت و ترکت و لم یعمرها أحد فالظاهر أنّها من الانفال لعموم ما دل علی أنّ الأرض الخربة من الأنفال غیر المخصص بتخصیص یشمل المورد لاختصاص المخصص بما اذا کان له مالک خاص بالملکیة

المطلقة. علی انّه لو سلم شموله لمثل هذه الملکیة فما دل علی جواز إحیاء الغیر فی فرض الإهمال یشمله، نعم لو لم یترکها الموقوف علیه أو المتولی و لم یعطلها و کان بصدد إحیائها لا یجوز تصرف الغیر فیها إجماعاً کما فی المستند.

و یشهد به ما دل علی عدم جواز التصرف فی الوقف بما ینافی جهة وقفها فتدبر.

خامسها: هل یجوز احیاء الأرض الخربة التی جعلت من قبل الشرع موطنا للعبادة و مشعراً لها- کمنی و عرفة و المشعر و ما شاکل- و تعمیرها بما لا یضر و لا یؤدی الی ضیقها عما یحتاج الیه المتعبدون کما اختاره المحقق فی الشرائع و تبعه بعض من تأخر عنه، أو لا یجوز کما فی الجواهر؟ وجهان: أقواهما الأول: لأنّ تلک الأماکن المشرفة لیست وقفاً، و لا یترتب علیها أحکام الوقف، و علیه فلا مانع من التصرف فیها بما لا یوجب المزاحمة و الضیق علی المتعبدین. و غایة ما ثبت بالدلیل أنّها متعلقة لحقوق المسلمین و لازم ذلک أنّه لا یجوز مزاحمتهم فی أوقات قیامهم بالأعمال فیها، و لا تکون وقفاً کی یشملها ما دل علی أنّ الوقوف حسب ما یوقفها أهلها.

فما أفاده صاحب الجواهر فی وجه عدم الجواز من تعلق حقوق المسلمین بها و أنّها أعظم من الوقف الذی یتعلق حق الموقوف علیهم بجریان الصیغة من الواقف لأنّ الشرع هو الذی جعلها موطناً للعبادة خاصة دون اجراء صیغة علیها، و منها ما جعله اللّه تعالی مسجداً کمسجد الحرام و مسجد الکوفة، فکما لا یجوز التصرف فی الوقف بإحیاء و عمارة کذلک لا یجوز التصرف فی تلک المواطن المقدسة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۷

و کل أرض لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب، و کل ارض سلمها أهلها طوعا من غیر قتال

بإحیاء و نحوه، فإنّه مناف للجعل المزبور من الرب الجلیل و تفویت للمصلحة العامة فیه، بل جعل جواز التصرف حتی فیما لا یوجب المزاحمة و الضیق منافیا للضروری من الشرع، غیر تام کما یظهر لمن تأمّل فیما ذکرناه.

و ما أفاده بعض الفقهاء تبعاً للمحقق من أنّه لا مانع من الزرع الفصلی فیها ای فی غیر فصل النسک و الأعمال لعدم المزاحمة و کذا لا مانع من تأسیس عمارات و بیوت یسکن فیها و التی تؤجر فی تلک الاوقات من الناسکین و المتعبدین، متین موافق للقاعدة.

[الثانی و الثالث] الأرض التی ملکت من غیر قتال [او سلمها أهلها طوعا]

الثانی و الثالث: مما عده الأصحاب من الأنفال کلّ أرض ملکت من غیر قتال، بأن خلاها أهلها الحربیون، و هذه مما لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب و کل أرض سلمها أهلها طوعا من غیر قتال بمعنی أنّهم مکنوا المسلمین فیها و هم فیها. بلا خلاف أجده، بل الظاهر أنّه إجماع کما فی الجواهر.

و تشهد لذلک مضافاً الی الإجماع جملة من النصوص: کصحیح حفص عن الإمام الصادق (علیه السلام): الأنفال ما لم یوجف علیه بخیل و لا رکاب أو قوم صالحوا أو قوم أعطوا بأیدیهم و کلّ أرض خربة و بطون الأودیة فهو لرسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و هو للإمام من بعده یضعه حیث یشاء «۱».

و مرسل حماد کالصحیح عن العبد الصالح- فی حدیث-: و الأنفال کلّ أرض

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۸

[...]

خربة باد أهلها، و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب و لكن صالحوا صلحاً و اعطوا بأيديهم على غير قتال، و له رءوس الجبال و بطون الأودية و الآجام. الحديث «۱».

و موثق محمد بن مسلم عن أبي عبد اللّه (عليه السلام): الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقة دم أو قوم صالحوا و أعطوا بأيديهم، و ما كان من أرض خربة أو بطون أودية فهذا كله من الفيء و الأنفال الحديث «۲». الى غير ذلك من النصوص المستفيضة إن لم تكن متواترة.

ثمّ إنّ مقتضى إطلاق صحيح حفص كون كل ما غنم من الكفار من دون قتال فهو من الأنفال و إن لم يكن أرضاً كما هو ظاهر الأصحاب.

و يشهد للعموم: صحيح معاوية بن وهب: قلت لأبي عبد اللّه (عليه السلام): السرية يبعثها الإمام فيصيبون غنائم كيف تقسم؟ قال (عليه السلام): إن قاتلوا عليها مع أمير أمره الإمام أخرج منها الخمس له و للرسول و قسم بينهم أربعة أخماس، و إن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كل ما غنموا للإمام (عليه السلام) يجعله حيث أحب «۳».

بل لا يبعد اختصاص هذه الصحيحة بغير الأرض بقرينة ما فيها من التقسيم.

و قد وقع التصريح في موثق سماعة بأنّ البحرين مما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب فهي من الأنفال و للإمام و قد صرح به الشهيد الثاني في كتاب الخمس من الروضة فما عن احياء موات الروضة من انه اسلم اهلها فهي كالمدينة المشرفة ارضها لاهلها لعله غفلة كما في رسالة الشيخ الأعظم- ره-.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حديث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حديث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حديث ۳.

و رءوس الجبال و بطون الأودية

[الرابع و الخامس رءوس الجبال و بطون الأودية]

رءوس الجبال و بطون الأودية من الأنفال الرابع و الخامس (رءوس الجبال) و ما يكون بها من النبات و الأشجار و الأحجار و بطون الأودية و ما فيها من نبات أو معدن أو غيرهما كما نص على ذلك كله جماعة، بل الظاهر أنّه لا خلاف فيه.

و تشهد به طائفة من النصوص، و بعضها و إن كان ضعيف السند إلّا أنّ بعضها الآخر لا إشكال فيه، لاحظ مرسل حماد الذي هو كالصحيح لكون المرسل من أصحاب الإجماع عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح (عليه السلام)- في حديث- قال: و للإمام صفو المال- إلى أن قال- و له رءوس الجبال و بطون الأودية و الآجام. الحديث «۱».

و مرسل المقنعة عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): عن الأنفال فقال: كل أرض خربة أو شيء، يكون للملوك و بطون الأودية و رءوس الجبال و ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب فكل ذلك للإمام «۲». و نحوهما غيرهما.

بل في موثق محمد بن مسلم و صحيح حفص بن البختري المتقدمين عد بطون الأودية من الأنفال، و هما كافيان في إثبات المطلوب بضميمة عدم القول بالفصل، و عليه فلا يصغى الى ما أفاده سيد المدارك من رميه جميع نصوص الباب بالضعف، و لا إلى ما عن

بعض المحققين من رمى نصوص رءوس الجبال به.

و ظاهر النصوص أنّ لها خصوصية لا أنّ ذكرهما للتنبيه على أنّهما من الأفراد الخفية للموات.

---

(١) الوسائل باب ١ من أبواب الأنفال حديث ۴.

(٢) الوسائل باب ١ من أبواب الأنفال حديث ٢٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‏٨، ص: ٣٠

]...[

فما أفاده المحققان الأردبيلى و الهمدانى من أنّ رءوس الجبال و بطون الأودية مندرجتان فى الأرض الموات و انفرادها بالذكر فى الفتاوى لتبعية النصوص، و أما ذكرهما فى النصوص فمن جهة أنّهما من الأفراد الخفية التى ينصرف عنها إطلاق الأرض الموات، غير تام.

و قد يقال إنّه يعارض تلكم الأخبار طوائف من النصوص- الأولى: ما تدل على تملك المحيى للأرض، فإنّ النسبة عموم من وجه و مورد المعارضة ما اذا كانت بطون الأودية و رءوس الجبال عامرة بأن كانت مواتاً فأحياها إنسان.

الثانية: ما تدل على انّ ما أخذ بالسيف فهو للمسلمين.

الثالثة: ما تدل على أنّ الأرض السواد ملك لهم.

و لكن هذه النصوص تقدم على جميع تلكم النصوص، أمّا تقدمها على الأولى فلأنّه لو قدمت تلك الأخبار لزم الغاء بطون الأودية و رءوس الجبال نهائيا، و تكون حالها حال الأراضى الموات، و هو خلاف المرتكز العرفى، فذلك قرينة لتقديمها.

أضف الى ذلك أنّ المختار فى تعارض العامين من وجه هو الرجوع الى أخبار الترجيح و هى تقتضى تقديم نصوص الباب للشهرة، مع انّه لو سلمنا أنّه فى العامين من وجه يحكم بالتساقط فى مورد المعارضة و يرجع إلى العام الفوق أو الأصل، أنّ العام فى المقام هو ما دل على أنّ الأرض كلّها للإمام، و الأصل و هو استصحاب بقاء ملك الإمام أيضاً يقتضى ذلك.

و أمّا تقدمها على الثانية فلكونها أخص مطلق منها، و أمّا تقدمها على الثالثة فلما ذكر فى الأولى.

فالمتحصل: أنّه لا يختص هذا الحكم بما فى أرض الإمام، بل مقتضى إطلاق النصوص ثبوت الحكم بما فى غيرها.

و عن الحلى و سيد المدارك: الاختصاص بالأول، و استدل له بعد تضعيف

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‏٨، ص: ٣١

]...[

الأخبار المطلقة الدالة على هذا الحكم: بالأصل.

و لكن قد عرفت ما فى تضعيف النصوص، و الأصل لا يعتمد عليه مع الدليل، و يؤيد ما ذكرناه ما أفاده الشهيد فى محكى البيان فى رد الحلى بأنّه يفضى الى التداخل و عدم الفائدة فى ذكر اختصاصه بذلك.

هذا فيما اذا لم تكن الأرض ملك الغير، و إمّا ما يحدث فيه، كما لو جرى السيل على الأرض حتى صارت من بطون الأودية أو صارت جبلا إن أمكن الأخير فقد استدل لعدم انتقاله الى الإمام (عليه السلام): بأنّ اطلاقات النصوص منصرفة عن مثل ذلك جزما، و زاد فى مصباح الفقيه: أنّه لا يظن بهم الالتزام بذلك، و بأنّ هذين العنوانين داخلان فى الموات و قد تقدم أنّ الموت لا يوجب خروج الأرض عن ملك مالكها إذا كان قد ملكها بغير الإحياء.

و لکن یرد علی الأول: أنّه لم یعرف وجه ظاهر لهذا الانصـراف سوی- ما یتوهم من عدم خروج الملک عن ملک مالکه إلّا مع الناقل، و هو فاسد، إذ بعد دلالهٔ الدلیل علی أنّ رءوس الجبال و بطون الأودیهٔ للإِمام مطلقاً یکون ذلک من النواقل- فتأمّل.

و یرد علی الثـانی: إنّ هـذین العنوانین إذا لم یکونـا من الأنفـال من حیث هما بل کانا منها من حیث انـدراجهما فی موضوع الموات و إنّما أفردا بالذکر للتوضـیح، و احتمال صرف الموات الی غیرهما کما عن المحقق الأردبیلی- ره- الإشارهٔ إلیه کان ذلک تامّاً، و لکن بما أنّ ظاهر النصوص خلاف ذلک و لذا جعلا فی النصوص فی مقابل الموات فلا یتم ذلک.

فتحصل: أنّ الأقوی هو البناء علی العموم کما هو ظاهر الجواهر

:فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۲

و الموات التی لا أرباب لها

الأرض الموات من الأنفال و

السادس: الأرض الموات التی لا أرباب لها

اشارة

اتفاقا، و الموات: هی الأرض المعطلهٔ التی لا ینتفع بها لذلک إمّا لانقطاع الماء عنها أو غیر ذلک.

و المراد بها فی المقام بقرینهٔ ذکر الخربهٔ قبل ذلک هی الموات بالإِصالهٔ.

و تنقیح القول فی المقام بالبحث فی جهات:

الأولی لا ریب و لا إشـکال نصا و فتوی فی أنّها للإِمام (علیه السـلام)، و افاد الشـیخ الأعظم- ره-: أنّ النصوص بذلک مسـتفیضهٔ، بل قیل: أنّها متواترهٔ.

و أورد علیه المحقق الأصـفهانی- ره- بـأن کون الأـرض الموات بالإِصالـهٔ للإِمام و إن کان اتفاقیّاً، إلّا أنّه لا یمکن إتمامها بالنصوص الواردهٔ فی المقام لأنّها طوائف:

الطائفـهٔ الأولی: ما تضـمن أنّ الأرض الخربهٔ، أو الأرض الخربهٔ التی باد أهلها، أو الخربهٔ التی لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب للإِمام (علیه السـلام): لاحـظ صـحیح حفص البختری عن أبی عبـد اللّه (علیه السـلام): الأنفـال مـا لم یوجف علیه بخیـل و لاـ رکـاب أو قوم صالحوا أو قوم أعطوا بأیـدیهم و کلّ أرض خربـهٔ و بطون الأودیهٔ فهو لرسول اللّه صـلّی اللّه علیه و آله و هو للإِمام (علیه السـلام) من بعده یضعه حیث یشاء «۱».

و خبر أبی بصـیر عن أبی جعفر (علیه السـلام) قـال: لنا الأنفال قلت: و ما الأنفال؟ قال: منها المعادن و الآجام و کلّ أرض لا رب لها و کلّ أرض باد أهلها فهو لنا «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۲۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۳

]...[

و موثق إسحاق بن عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الأنفال فقال: هی القری التی قد خربت و انجلی أهلها فهی للّه و للرسول و ما کان للملوک فهی للإمام، و ما کان من الأرض بخربة لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب، و کل أرض لا رب لها، و المعادن منها، و من مات و لیس له مولی فماله من الأنفال «۱» و نحوها غیرها.

الطائفة الثانیة: ما تضمن أنّ الأرض التی لا رب لها، أو الأرض المیتة التی لا رب لها له (علیه السلام). لاحظ موثق إسحاق، و خبر أبی بصیر المتقدمین، و مرسل حماد عن العبد الصالح (علیه السلام)- فی حدیث- قال: و للإمام صفو المال- إلی أن قال- و له بعد الخمس الأنفال، و الأنفال کلّ أرض خربة باد أهلها و کلّ أرض لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب ... و کلّ أرض میتة لا ربّ لها.- الحدیث- «۲».

الثالثة: ما تضمن أنّ الأرض کلّها للإمام، کصحیح أبی خالد الکابلی عن أبی جعفر (علیه السلام) قال: وجدنا فی کتاب علی (علیه السلام): أنّ الأرض للّه یورثها من یشاء من عباده و العاقبة للمتقین: أنا و أهل بیتی الذین أورثنا الأرض و نحن المتقون و الأرض کلها لنا، فمن أحیا أرضاً من المسلمین فلیعمرها و لیؤد خراجها الی الإمام من أهل بیتی. الحدیث «۳».

و صحیح أبی یسار عن الإمام الصادق (علیه السلام) فی حدیث یا أبا یسار الأرض کلها لنا «۴».

الرابعة: ما تضمن أنّ موتان الأرض للرسول (علیه السلام)، و یدل علی المقام بضمیمة ما دل علی أنّ ما کان للرسول فهو للإمام من بعده، لاحظ النبوی: موتان

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۲۰.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب إحیاء الموات حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۴

[...]

الأرض للّه و رسوله ثمّ هی لکم منی أیّها المسلمون «۱». و قریب منه نبوی آخر «۲».

و شی‌ء من هذه الطوائف لا یدل علی المطلوب أمّا الأولی فلأنّ موردها المسبوقة بالعمارة- لا الموات بالأصالة.

و أمّا الثانیة: فلأنّها مسوقة لبیان مالکیته (علیه السلام) لما لا مالک له و توصیفها بالمیتة من باب الغلبة فلا تکون دلیلًا علی أنّ الموات بالأصالة بما هی موات للإمام (علیه السلام).

و أمّا الثالثة: فلا بدّ من حملها علی إرادة الملک بمعنی آخر، فیکون کملکه تعالی ملکا حقیقیاً لا اعتباریاً، فإن الممکنات کما أنّها مملوکة له تعالی حقیقة باحاطته الوجودیة علی جمیع الموجودات بأفضل أنحاء الإحاطة الحقیقیة کذلک النبی صلّی اللّه علیه و آله و الأئمّة علیهم السلام، بملاحظة کونهم من وسائط فیض الوجود لهم الجاعلیة و الإحاطة بذلک الوجه بمعنی فاعل ما به الوجود لاما منه الوجود فانّه مختص بواجب الوجود، و لا بأس بأن تکون الأملاک و ملاکها مملوکة لهم بهذا الوجه، و إن لم تکن هی مملوکة لهم بالملک الاعتباری الذی هو موضوع الأحکام الشرعیة.

و أمّا النبویّان فهما غیر مرویین من طرقنا.

أقول: یرد علی ما أفاده فی الطائفة الأولی: أنّه إن أراد انصراف الأرض الخربة الی المسبوقة بالعمارة فلا تشمل الموات بالأصالة، ففیه أنّه لا وجه لذلک، إذ المنصرف الیه منها عند العرف هو المعنی المقابل لما ینصرف من الأرض العامرة عرفاً، فکما أن العامرة تشمل

العامرة طبیعیا کذلک الخربة تشمل الخربة بالأصالة، و إن کان مراده أنّ مورد روایاتها خصوصاً ما إذا کانت مسبوقة بالعمران ففیه أنّ بعض تلک النصوص و هو ما تضمن أنّ الأرض الخربة التی باد أهلها و إن کان کذلک إلّا أنّ جملة منها

---

(۱) المبسوط کتاب إحیاء الموات- التذکرة ج ۲ ص ۴۰۰.

(۲) المبسوط کتاب إحیاء الموات- التذکرة ج ۲ ص ۴۰۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۵

[...]

تضمنت الأرض الخربة، أو ما کان من الأرض بخربة لم یوجف علیها بخیل و لا رکاب لا یکون فیها ما یصلح قرینة لاختصاص موردها بالمسبوقة بالعمارة، فمقتضی عمومها شمولها لکلّ أرض خربة، سواء أ کانت خربة بالأصالة، أو کانت بالعرض.

و أمّا ما أفاده فی الطائفة الثانیة: فإن کانت دعواه قائمة علی أساس أنّه لا إطلاق لها بالإضافة إلی الموات بالأصالة، و ناظرة الی مالکیة الإمام لما لا رب لها فعلًا من ناحیة انجلاء أهلها أو ما یشاکل فیردّه انه لا شبهة فی اطلاقها و عمومها لکل ارض لا رب لها من غیر فرق بین القسمین،.

و إن کانت دعواه علی أساس أنّها تدل علی مالکیته لها بعنوان أنّه لا- رب لها لا- بعنوان الموات بالإصالة، فیرده أنّه لا- تنافی بین العنوانین، بل النسبة بینهما عموم مطلق، فینطبق عنوان ما لا رب لها علی الموات بالإصالة، و لا فرق فی مالکیته لها بعنوان لا رب لها، أو بعنوان الموات بالإصالة.

و أمّا ما أفاده فی الطائفة الثالثة: و قد سبقه الی ذلک استاذه المحقق الخراسانی فیرده: أنّه لا داعی لحمل الملکیة فیها علی الملکیة الحقیقیة بعد ظهورها فی نفسها فی إرادة الملکیة الاعتباریة، أضف الیه أنّ فیها قرائن تشهد بإرادة الملکیة الاعتباریة منها فرض الطسق و الاجرة له فیها متفرعاً علی ملکیته لها، و منها تحلیله (علیه السلام) الأرض للشیعة دون غیرهم تفریعاً علی ملکیته لها، و منها إنّ القائم (علیه السلام) إذا ظهر أخذ الأرض من أیدی غیر الشیعة و یخرجهم منها صفرة.

نعم ربّما یتوهم أنّ ملکیته (علیه السلام) للأرض تکون معارضة مع تملک غیر الإمام بسبب من الأسباب الشرعیة من الإحیاء و غیره، و لکنه توهم فاسد، اذ النصوص تتضمن الحکم الأولی قبل أی سبب فرض، و تدل علی أنّ الأرض لیست کسائر الأشیاء لتکون من المباحات الأصلیة، بل تکون الأرض بحسب وضعه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۶

[...]

الطبیعی للإمام، و لا ینافی ذلک ملکیته لغیره بالعنوان الثانوی و بسبب من الأسباب.

فالمتحصّل: أنّ النصوص الدالة علی کون الأرض الموات بالإصالة له (علیه السلام) مستفیضة و علیها الفتوی، فلا إشکال فی الحکم.

الإحیاء سبب لدخول الأرض فی ملک المحیی

الجهة الثانیة: المشهور بین الأصحاب: أنّ الأحیاء موجب لخروج المال عن ملک الإمام (علیه السلام) و دخوله فی ملک المحیی، و نسب الی جماعة: إنّه إنّما یوجب الاحقیة خاصة، و ظاهر المحقق فی جهاد الشرائع ذلک، و ذهب الیه المحقق الأصفهانی و لعله ظاهر الآخرین.

و کیف کان: فتشهد للأول جملة من النصوص: لاحظ صحیح الفضلاء عن الإمام الباقر و الصادق علیهما السلام: قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: من أحیا أرضاً مواتاً فهی له «۱».

و صحیح زرارة عن الإمام الباقر (علیه السلام): قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: من أحی أرضاً مواتاً فهی له «۲».

و معتبر السکونی عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: من غرس شجراً أو حفر وادیاً بدیا لم یسبقه الیه أحد أو أحیا أرضاً میتة فهی له قضاءً من اللّه و رسوله «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب إحیاء الموات حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب إحیاء الموات حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب إحیاء الموات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۷

]...[

و صحیح محمد بن مسلم: سألته عن الشراء من أرض الیهود و النصاری قال لیس به بأس- الی أن قال- أیّما قوم أحیوا شیئاً من الأرض أو عملوه فهم أحق بها و هی لهم «۱».

الی غیر ذلک من الأخبار الظاهرة فی ذلک حتی و إن لم تکن الملکیة أحد معانی (ل) کما عن ابن هشام بل صحیح محمد کالصریح فی ذلک بقرینة قوله هی لهم بعد الحکم بالاحقیة.

بل ربما یقال: إنّ صحیح عبد اللّه بن سنان عن الإمام الصادق (علیه السلام): قال سئل و أنا حاضر عن رجل أحیا أرضاً مواتاً فکری فیها نهراً و بنی فیها بیوتاً و غرس نخلًا و شجراً فقال: هی له و له أجر بیوتها و علیه فیها العشر فیما سقت السماء أو سیل وادی أو عین و علیه فیما سقت الدوالی و الغرب نصف العشر «۲». صریح فی ذلک.

و علی الجملة: دلالة هذه المجموعة من الأخبار علی أنّها تفید الملکیة غیر قابلة للإنکار.

و لکن قد یقال: إنّه تعارضها طائفة اخری من الأخبار: منها ما عبر عنه فی کثیر من الکلمات بالصحیح و هو معتبر أبی خالد الکابلی عن أبی جعفر (علیه السلام): وجدنا فی کتاب علی (علیه السلام): أنّ الأرض للّه یورثها من یشاء من عباده- الی أن قال- و الأرض کلها لنا، فمن أحیا أرضاً من المسلمین فلیعمرها و لیؤد خراجها الی الإمام من أهل بیتی و له ما اکل منها، فان ترکها و أخربها فأخذها رجل من المسلمین من بعده فعمرها و أحیاها فهو أحقّ بها من الذی ترکها فلیؤد خراجها الی الإمام من أهل بیتی و له ما أکل منها حتی یظهر القائم (علیه السلام) من أهل بیتی

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب إحیاء الموات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب إحیاء الموات حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۸

]...[

بالسیف فیحویها و یمنعها و یخرجها منها کما حواها رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و منعها إلّا ما کان فی أیدی شیعتنا فإنّه یقاطعهم علی ما فی أیدیهم و یترک الأرض فی أیدیهم «۱».

و تقریب دلالته علی عدم الملکیة أنّ الإمام فرض الخراج فیه علی المحیی متفرعاً علی ملکیته، و إذا کان الأحیاء موجباً للملکیة لما کان مقتض لفرض الخراج علیه مع أنّه یدل علی أنّ الحق الجائی من قبل الأحیاء إنّما یرتبط بالأرض ما دامت حیة، فإذا قام غیره بإحیائها ثانیا حصل له الحق فیها علی أساس ذلک، و هذه النقطة تدل بوضوح علی بقاء الأرض فی ملک الإمام (علیه السلام)، أضف إلیهما أنّه یدل علی أنّ القائم إذا ظهر أخذ الأرض من غیر الشیعة، و هذا نص فی بقاء علقة الإمام (علیه السلام).

أقول: یرد علی الوجه الأول: أنّ الخراج إنّما وضع علی الأرض بازاء إذن الإمام (علیه السلام) المالک لها فی أحیائها و تملکها، و لا یکون فی الخبر قرینة علی انّه بعنوان مال الإجارة لعدم اختصاص الخراج به، و قد صرح المحقق النائینی- ره- بأنّ الخراج یشمل الضریبة المجعولة من قبل الدولة علی تصرف المالک فی ماله المسمی فی الفارسیة ب (مالیات) و قد مر فی محله أن من الخراج ما یجعل علی الأرض التی صولح علیها علی أن یکون الأرض لهم و علیهم کذا و کذا.

و یرد علی الوجه الثانی أنّه یدل علی أنّ ما یحصل من الأحیاء لا یکون باقیاً الی الأبد بل یکون مغیّا بالإحیاء الثانی علی شرائط، و هذا کما یلائم الحقیة یلائم مع الملکیة.

و یرد علی الوجه الثالث: إنّ غایة ما یدل علیه إنّ ما یحصل من الاحیاء کان هو الحق أو الملک یختص بالشیعة.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب إحیاء الموات حدیث ۲.

]...[

فالمتحصل: أنّه لا ظهور فی الخبر فی عدم الملکیة کی یعارض مع ما تقدم. و اورد علیه المحقق القمی بإیرادین: أحدهما: أنّ أبا خالد هذا الظاهر أنّه الأصغر، لأنّ الأکبر من حواری علی بن الحسین، و الذی یروی عن الباقر و الصادق هو الأصغر، و لم نقف له علی توثیق و لا مدح.

و فیه: أنّ الأصغر وقع فی سلسلة أسناد کامل الزیارات، و قد شهد ابن قولویه بوثاقة جمیع رجاله. ثانیهما: أنّ ظاهره حکم زمان الحضور کما یدل علیه إعطاء الخراج، و تبع فی ذلک الشهید الثانی فی المسالک، و یرده ما عن الکفایة من أنّ قوله حتی یظهر القائم (علیه السلام) أقوی قرینة علی عدم الاختصاص بزمان الحضور.

و منها صحیح سلیمان بن خالد عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن الرجل یأتی الأرض الخربة فیستخرجها و یجری أنهارها و یعمرها و یزرعها ما ذا علیه؟ قال (علیه السلام): الصدقة قلت: فإن کان یعرف صاحبها؟ قال (علیه السلام): فلیؤد الیه حقه «۱».

فإنّ قوله فلیؤد إلیه حقه نص فی أنّ علاقة الأرض لا تنقطع عن أرضه نهائیا بذلک و إلّا لم یبق حق له.

و فیه: إنّ ذلک إنّما هو فی الأرض التی لها مالک غیر الإمام، و لا ربط له بما نحن فیه، بل یمکن أن یقال: إنّ تعبیره عن المحیی الأول بصاحب، و قوله فی الصدر علیه الصدقة أی الزکاة، قرینتان علی حصول الملک بالإحیاء.

و منها صحیح عمر بن یزید عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)- فی حدیث- کان أمیر المؤمنین (علیه السلام) یقول: من أحیا أرضاً من المؤمنین فهی له و علیه طسقها یؤدیها الی الإمام (علیه السلام) فی حال الهدنة، فإذا ظهر القائم فلیوطن نفسه علی

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب إحیاء الموات حدیث ۳.

]...[

أن تؤخذ منه «۱».

و یرد علیه: أنّ کلمة طسق لیس بمعنی الاجرة کی یتم ما استظهر من الخبر، فإنّما هی کلمة فارسیة معربة و تساوق کلمة خراج، فیجری فی هذا الخبر ما ذکرناه فی الخبر الأول.

فالمتحصل أنّه لا معارض للروایات الدالة علی الملکیة.

و لو تنزلنا عن ذلک و سلمنا ظهورها فی عدم الملکیة یقع التعارض بین الطائفتین فلا بد من الرجوع الی المرجحات و هی تقتضی تقدیم الأولی للشهرة- ارید بها الشهرة الفتوائیة أو الروائیة- و اصحیة السند.

و دعوی أنّ الثانیة موافقة للکتاب و هو قوله تعالی (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ) إذ لم تثبت کون عملیة الإِحیاء تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ فتکون أکلًا للمال بالباطل، و الاولی مخالفة له فتقدم الثانیة، أضف الیه أن الثانیة مخالفة للعامة فتقدم علی الأولی، مندفعة بأنّ موافقة الکتاب و مخالفة العامة متأخّرتان عن الشهرة و أرجحیة صفات الراوی، و عرفت انّهما تقتضیان تقدیم الأولی.

و یمکن أن یقال: أنّ دلالة الطائفة الثانیة علی عدم الملک إنّما هی لتضمنها وجوب الخراج، فإذا حملناها علی الحکم غیر اللزومی بقرینة ما سیمرّ علیک من دلالة الروایات علی عدم وجوبها فلا یبقی لها مدلول التزامی أی عدم الملکیة، فإذاً لا شبهة فی حصول الملکیة بالإِحیاء.

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حدیث ۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۴۱

]...[

اعتبار إذن الإمام (علیه السلام) فی التملک

الجهة الثالثة: فی اعتبار إذنه (علیه السلام) فی التملک بالإِحیاء و عدمه، فعن جماعة منهم الشیخ فی الخلاف و المحقق الثانی فی جامع المقاصد و غیرهما فی غیرهما: دعوی الإِجماع علی اعتباره.

و هناک قولان آخران: أحدهما: عدم اعتباره، الثانی: التفصیل بین زمانی الحضور و الغیبة، فیعتبر فی الأول دون الثانی.

أقول مقتضی القاعدة اعتباره لحرمة التصرف فی مال الغیر بغیر إذنه و منافاة التملک بغیر إذنه لقاعدة السلطنة.

و استدل لعدم الاعتبار: بأنّه یکفی فی الجواز إذن مالک الملوک فی ذلک و إن لم یأذن مالکها کما فی التملک بالالتقاط و حق المارة.

و فیه: أنّ استکشاف الإِذن إن کان من نصوص سببیة الإِحیاء للملک فیرد علیه أنّ تلک النصوص کأدلة سائر الأسباب لا تعارض ما دل علی الإِناطة بإذن المالک، و إن کان من غیرها فعلیه البیان.

و استدل للقول الثالث: بامتناع الاستیذان منه (علیه السلام) فی زمان الغیبة، و لا دلیل علی نیابة الفقیه منه فی هذه الامور مع مشروعیة الإِحیاء مطلقاً.

و فیه: أنّه یتوقف علی عدم صدور الإِذن منه (علیه السلام)، و سیأتی الکلام فیه.

ثمّ إنّ القائلین باعتبار الإِذن یدعون صدوره منه، و استندوا فی ذلک الی وجوه:

الأول: النبویان «۱»، حیث إنّه فی أحدهما ثمّ هی لکم منی و فی الآخر ثمّ هی لکم منی أیّها المسلمون و مقتضاهما و إن کان هو التملیک و لو مع عدم الإِحیاء إلّا أنّ

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب کتاب إحیاء الموات حدیث.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۲

]...[

الجمع بینهما و بین ما دل علی سببیة الإِحیاء یقتضی الالتزام بملکیتها للمحیی خاصة.

و فیه: أنّهما لم یرویا عن طرقنا.

الثانی: نفس قولهم علیهم السلام من أحیا أرضاً مواتا فهی له «۱» فإنّه و إن تضمّن الإِذن التشریعی فی الإِحیاء إلّا أنّ صدور ذلک من المالک یقتضی کونه اذنا مالکیاً نظیر من قال من دخل داری فله کذا فإنّه یتضمن الإِذن المالکی کتضمنه لسببیة الدخول للجزاء، و کذلک فی المقام.

و فیه: إنّ الإِذن المالکی لا بد و أن یصدر من المالک. فهذه النصوص المتضمنة لهذه الجملة تفید بالنسبة الی ازمنة الائمة الذین قبل إمام زماننا علیهم السلام، و حیث أنّه المالک و لم تصدر هذه الجملة منه فلا یفید ذلک کما لا یخفی.

الثالث: أخبار التحلیل سیما مثل خبر مسمع بن عبد الملک: و کلّ ما کان من الأرض فی أیدی شیعتنا فهم فیه محللون یحل لهم ذلک إلی أن یقوم قائمنا ... الی آخره «۲» فإنّه یستفاد منها حلیة التصرف، فبضمها الی ما دل علی سببیة الاحیاء للملک یستنتج اذنهم علیهم السلام فی التملک بالاحیاء، و هذا الوجه یتوقف علی شمول أخبار التحلیل للأراضی، و هو کذلک کما سیأتی.

الرابع: ما أفاده المحقق کاشف الغطاء و هو دلالة شاهد الحال علی رضاهم بالاحیاء و طیب نفسهم بعمارة الأرض و لا بأس به أیضاً.

فتحصّل: أنّ الأظهر ثبوت رضاه (علیه السلام) بالاحیاء.

[هل التملک بالإحیاء یختص بالشیعة، أم یعم کل مسلم، و الکافر]

الجهة الرابعة: فی أن التملک بالإِحیاء هل یختص بالشیعة، أم یعم کل مسلم، أم یعم الکافر؟ فعن التذکرة: الإِجماع علی اعتبار الإِسلام، و نحوه ما عن جامع

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۳

]...[

المقاصد، و عن جمع من الأساطین: عدم اعتباره.

و استدل للأول: بالنبویین المتقدمین المتضمنین للتملیک بالمسلمین، و بصحیح الکابلی: من أحیا أرضاً من المسلمین فهی له.

و لکن النبویین ضعیفان، و الصحیح لا مفهوم له کی یدل علی عدم تملک غیر المسلم.

و استدلّ للثانی: بإطلاق النصوص، و بصحیح محمد بن مسلم: عن الشراء من أرض الیهود و النصاری فقال: لیس به بأس- الی أن

قال- و أیّما قوم أحیوا شیئاً من الأرض أو عملوه فهم أحقّ بها و هی لهم «۱». و نحوه صحیح الفضلاء «۲» و خبر زرارة «۳».
أقول: بعد ما عرفت من اعتبار الإِذن و أنّ ثبوت إذنهم علیهم السلام إنّما یکون بأخبار التحلیل المختصة بالشیعة و دلالة شاهد الحال ففی زمان الغیبة الالتزام بملکیة الأرض لغیر الشیعة بالاحیاء یتوقف علی إحراز رضاه بذلک، و إلّا فلا یکون الاحیاء مملکا، و فی صحیح عمر بن یزید عن مسمع بن عبد الملک المتقدم: و امّا ما کان فی أیدی غیرهم فإن کسبهم من الأرض حرام علیهم حتی یقوم قائمنا فیأخذ الأرض. و هذا صریح فی عدم الإِذن لغیر الشیعة، فالأظهر هو الاختصاص بهم.

[فی أن الأرض هل یملکها المحیی مجانا أو یجب أداء خراجها إلی الإمام (ع)]

الجهة الخامسة: فی أنّ الأرض هل یملکها المحیی مجانا أو یجب أداء خراجها إلی الإِمام (علیه السلام)؟ فظاهر فتاوی القوم أنّ الملک بلا عوض، و عن فوائد الشرائع: احتمال العوض.
أقول: ظاهر قولهم علیهم السّلام من أحیا أرضاً مواتاً فهی له هو حصول

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب کتاب إحیاء الموات حدیث ۱.
(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب إحیاء الموات حدیث ۵.
(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب إحیاء الموات حدیث ۶.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۴
[...]

الملک مجاناً، و مقتضی صحیحی الکابلی و عمر بن یزید المتقدمین هو إیجاب الخراج المنافی لکونها ملکاً، و مقتضی نصوص التحلیل سقوط الخراج، و الجمع بین هذه الطوائف بحمل نصوص الخراج علی زمان الحضور کما عن الشیخ الأعظم احتماله، یأباه صریح نصوص التحلیل، کما أنّ حمل نصوص الخراج علی بیان الاستحقاق کما أختاره الشیخ- ره- ینافیه ظهورها فی الفعلیة، فالحق أنّه لا بدّ من تأویل نصوص الخراج أورد علمها الی أهلها لمعارضتها مع نصوص التملک بالاحیاء و عدم عمل الأصحاب بها، مضافاً إلی ما ذکرناه فی الجزء الأول من منهاج الفقاهة من عدم کون هذه الأرض منها.
و بالجملة: لا إشکال فی سقوط الخراج إمّا لعدم تشریعه أو للتحلیل، فنصوص الاحیاء لا معارض لها. و تمام الکلام فی بقیة شرائط الاحیاء و أحکامه سیأتی فی کتاب الجهاد.

الأرض العامرة

و بعد ما عرفت حکم الأرض المیتة لا بأس بالإِشارة الی حکم الأرض العامرة.
و محصل القول فیها: أنّها تارة تکون عامرة بالإِصالة أی لا من معمر، و اخری تکون عامرة بعد الموت، و المراد بالعامرة: التی ینتفع بها علی ما هی علیه من الحال کما إذا کانت بحیث یکثر علیها وقوع الأمطار أو نحو ذلک.
أمّا العامرة بالإِصالة: فالکلام فیها فی مقامین: الأول: فی انّها هل تکون للإِمام أم تکون من المباحات الأصلیة؟ استظهر الشیخ الأعظم من کلام القوم: الأول، و صاحب الجواهر استظهر منه الثانی.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۵
[...]

و كيف كان: فقد استدل لكونها من الأنفال و للإمام بوجوه: الأول: ما ذكره المحقق النائينى ره قال: و لما روى على ما فى المتن إنّ كلّ أرض لم يجر عليها ملك مسلم فهو للإمام (عليه السلام).

و فيه: أولًا: أنّ صاحب الجواهر ره صرح بعدم كون ذلك رواية، و ثانياً: أنّه لا يمكن الالتزام بعمومه فإن مقتضاه كون جميع أراضى الكفار للإمام مع أنّه خلاف النص و الإجماع، و ثالثاً: أنّه لو سلم كونه رواية و عاما يتعين تخصيصه بما سيأتى.

الثانى: ما أفاده بعض المحققين ره قال: و هو صريح عد الآجام الذى هو قسم من المحياة بالإصالة فى الأنفال «۱».

و فيه: أولًا: أنّ الآجام من الموات، فإن الاستيجام مانع عن الانتفاع بالأرض، و قد صرح بذلك الفقهاء، و ثانياً: أنّ كون خصوص هذا القسم للإمام لدليل خاص أعم من كون سائر الأقسام له (عليه السلام).

الثالث: ما تضمن أنّ الأرض كلها للإمام «۲»، و قد تقدم أنّه لا بدّ من توجيه هذه النصوص بحملها على الملكية الحقيقية غير المنافية لكونها من المباحات أو لغيرهم عليهم السلام.

الرابع: مصحح إسحاق بن عمار حيث عد فيه من الأنفال التى للإمام كل أرض لا رب لها «۳»، الشامل للعامرة، و نحوه خبر أبى بصير «۴».

و فيه: أنّ إطلاق هذين الخبرين يقيد بما فى مرسل حماد حيث عد من الأنفال الأرض الميتة لا رب لها، إذ تقييد الأرض بالميتة فى مقام الحصر و التحديد يدل بالمفهوم

(۱) راجع الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال.

(۲) أصول الكافى ج ۱ ص ۴۰۸ و ۴۰۹.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حديث ۲۰.

(۴) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حديث ۲۸.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۴۶

]...[

على أنّ الأرض غير الميتة ليست للإمام.

و ما أفاده الشيخ الأعظم ره: بأنّ الظاهر ورود الوصف مورد الغالب إذ الغالب فى الأرض التى لا مالك لها كونها مواتاً، يرد عليه: أنّ الميتة لم تؤخذ قيدا للا رب لها و إنّما أخذت قيدا للأرض فلا يكون القيد غالبياً، مع أنّه لا وجه لحمل القيد على الغالب، مع أنّه لو تم ذلك أمكن حمل الإطلاقات على الغالب لعين ما ذكره، إذ كما يقال إن ذكر القيد يكون للغلبة، كذلك يقال إنّ إهماله مع اعتباره لمكان الغلبة فلا إطلاق يعم العامرة، فالأظهر أنّها من المباحات الأصلية.

المقام الثانى: بناءً على المختار من أنّها من المباحات لا كلام فى أنّها تملك بالحيازة كما لا يخفى، و أمّا على القول بأنّها للإمام فقد استدل الشيخ الأعظم لتملكها بالحيازة بعموم النبوى: من سبق الى ما لم يسبقه اليه مسلم فهو أحقّ به «۱».

و فيه: أولًا: أنّه مختص بما لا مالك له فلا يشمل المقام، و ثانياً: أنّ الأحقية أعم من الملكية.

فالحق أن يستدل له بإخبار التحليل الظاهرة فى الملكية كما سيأتى، ثمّ أنّه يمكن القول بتملكها بالاحياء لقوى السكونى، عن الإمام الصادق (عليه السلام) عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: من غرس شجراً أو حفر وادياً بديا لم يسبقه إليه أحد، أو أحيا أرضاً ميتة فهى له قضاء من اللّه و رسوله «۲». و ظاهره بقرينة جعل الغرس و الحفر قبال الاحياء أنّهما يوجبان الملكية بأنفسهما، و بضميمة الغاء

الخصوصیة یثبت الحکم فی سائر أفراد الاحیاء، و لمضمر ابن مسلم: و أیما قوم أحیوا شیئاً من الأرض أو

(۱) المستدرک باب ۱ من أبواب کتاب إحیاء الموات حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب کتاب إحیاء الموات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۷

و الآجام

عملوه فهم أحق بها و هی لهم «۱».

الأرض العامرة بعد الموت

و أمّا العامرة بعد الموت، فإن کانت العمارة بسبب سماوی کانت الأرض للإمام (علیه السلام) لا للاستصحاب، بل للأدلة، فإنّها دالة علی عدم خروج الملک عن ملک مالکه بلا سبب، و إن کانت بالاحیاء، فان کان ذلک بغیر إذنه فهی له (علیه السلام) لما مر، و إن کان بإذنه فالمشهور بین الأصحاب أنّها ملک للمحیی، بل عن غیر واحد: دعوی الإجماع علیه، و عن التنقیح: إجماع المسلمین علیه.

و قد تقدم الکلام فی ذلک و عرفت أنّها تملک بالاحیاء و تصیر ملکاً للمحیی، ثمّ إن أحکام الأرض المفتوحة عنوةً و أحکام بقیة الأراضی جملة منها مذکورة فی کتاب الجهاد، و جملة منها مذکورة فی أول کتاب البیع، فمن أحب الاطلاع فلیراجعهما.

الآجام من الأنفال و

السابع: الآجام

جمع أجمة، و هی الأرض المملوة من القصب و الشجر الکثیر الملتف بعضه ببعض کما صرح بذلک فی محکی الروضة و غیرها و علیه فالنفل الأرض ذات الشجر الکثیر أو المملوة من القصب، فما عن اللغویین من تفسیرها بأنّها الشجر الملتف من مسامحاتهم فی التعبیر.

و کیف کان: فیدل علی کونها من الأنفال کما هو المشهور، بل الظاهر عدم

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب کتاب إحیاء الموات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۸

و صوافی الملوک و قطائعهم

الخلاف فیه، جملة من النصوص: ففی مرسل حماد المتقدم: و له رءوس الجبال و بطون الأودیة و الآجام «۱». و نحوه خبر داود بن فرقد «۲»، و غیره، و خبر الحسن بن راشد «۳»، فما عن المحقق فی المعتبر و المصنف ره فی المنتهی من التوقف فیه ضعیف.

ثمّ إنّ الکلام فی کونها مطلقاً للإمام أو إذا کانت فی الأراضی المختصة بالإمام هو الکلام فی رءوس الجبال و بطون الأودیة قولًا و دلیلًا، و قد عرفت ان الأقوی هو العموم، فلو استأجمت أرض الغیر تدخل فی ملک الإمام (علیه السلام).

صوافی الملوک من الأنفال و

الثامن: صوافی الملوک

قیل: هی الجاریة و الفرس و الغلمان. و الظاهر کما أفاده المحق الأردبیلی: أنّها أعمّ، لأنّها اشتقت من الصفو و هو اختیار ما یرید من الأمور الحسنة، لکن المراد هنا هی المنقولات الحسنة التی یکون للملوک لمقابلتها بقوله و قطائعهم و هی القری و البساتین و المزارع المخصوصة بالملوک.

قال المصنف فی المنتهی: و من الأنفال صفایا الملوک و قطائعهم مما کان فی أیدیهم من غیر جهة الغصب، بمعنی أنّ کلّ أرض فتحت من أهل الحرب فما کان یختص بملکهم فهو للِإمام (علیه السلام)- الی أن قال- مسألة: و من الأنفال ما یصطفیه من الغنیمة فی الحرب مثل الفرس الجواد و الثوب المرتفع و الجاریة الحسناء و السیف القاطع الفاخر و ما أشبه ذلک مما یجحف بالغانمین، ذهب الیه علمائنا أجمع. انتهی.

---

(۱) الوسائل باب من أبواب الأنفال حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۳۲.

(۳)- التهذیب ج ۴ ص ۱۲۶ الرقم ۳۶۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۹

غیر المغصوبة

و یشهد له صحیح داود بن فرقد عن الِإمام الصادق (علیه السلام): قطائع الملوک کلها للِإمام (علیه السلام) و لیس للناس فیها شیء «۱».

و موثق سماعة بن مهران: سألته عن الأنفال فقال (علیه السلام): کلّ أرض خربة أو شیء یکون للملوک فهو خالص للِإمام لیس للناس فیها سهم «۲».

و مرسل حماد بن عیسی عن العبد الصالح (علیه السلام) المتقدم قال (علیه السلام)- فی حدیث-: و له صوافی الملوک ما کان فی أیدیهم من غیر وجه الغصب لان الغصب کلّه مردود. الحدیث «۳».

و خبر الثمالی عن الِإمام الباقر (علیه السلام) المروی عن تفسیر العیاشی: ما کان للملوک فهو للِإمام (علیه السلام) «۴» و نحوها غیرها، ثمّ إنّ مقتضی إطلاق جملة من الأخبار کموثق سماعة و خبر الثمالی- کون جمیع ما للملوک من الأنفال، فالتقیید بالصوافی و القطائع غیر حسن.

قال سید المدارک: الضابط ان کلما کان لسلطان الکفر من مال غیر مغصوب من محترم المال فهو لسلطان الِإسلام. انتهی و هو الِإمام (علیه السلام)، و الظاهر أنّ مراد القوم من التقیید بالعنوانین ما ینقل، و ما لا ینقل مطلقاً.

نعم یعتبر فیها أنّ تکون غیر المغصوبة من مسلم أو معاهد ممن کان محترم المال، و قال المحقق الأردبیلی: المراد لقولهم غیر المغصوب الصفایا و القطائع التی لا تکون ملکاً لملوک الکفار، أو یکون ملکاً لمن لا یجوز أخذ ماله و تکون له حرمة، و هو ظاهر انتهی.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۳۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۵۰

]...[

و کیف کان: فلا خلاف ظاهراً فی ذلک، و یشهد له مضافاً الی ذلک و إلی الأصل مرسل حماد المتقدم.

[التاسع] للامام أن یصطفی من الغنیمة ما شاء

التاسع: قد صرح جماعة بأنّ للإمام أن یصطفی من الغنیمة ما شاء من فرس جواد أو ثوب مرتفع أو جاریة حسناء أو سیف فاخر ماض أو غیر ذلک، فیکون من الأنفال، و عن المنتهی: الإجماع علیه.

و یشهد به صحیح ربعی: کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله إذا أتاه المغنم أخذ صفوه و کان ذلک له ثمّ یقسم ما بقی- الی أن قال- و کذلک الإمام یأخذ کما أخذ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله «۱».

و مرسل حماد عن العبد الصالح (علیه السلام) المتقدم: و للإمام صفو المال أن یأخذ من هذه الأموال صفوها الجاریة الفارهة و الدابة الفارهة و الثوب و المتاع مما یحبّ و یشتهی فذلک له قبل القسمة و قبل إخراج الخمس «۲».

و موثق أبی الصباح عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): نحن قوم فرض اللّه طاعتنا لنا الأنفال و لنا صفو المال الحدیث «۳».

قال فی الجواهر: و کأنّه من عطف الخاص علی العام تنبیهاً علی مزید اختصاصه به ردا علی العامة القائلین بسقوط ذلک بعد النبی صلّی اللّه علیه و آله. انتهی. و نحوها

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب قسمة الخمس حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب الأنفال حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۵۱

]...[

غیرها.

فلا إشکال فی أصل الحکم نصاً و فتوی. إنّما الکلام فی موارد: أحدها: أنّ الأصحاب قیدوا ذلک بقولهم ما لم یجحف و ظاهر المنتهی الإجماع علیه، و عن المدارک: أنّ قید الإجحاف مستغنی عنه، بل کان الأولی ترکه، و استدل لما عن المدارک بإطلاق الأدلة.

و أورد علیه فی الجواهر: بأنّه علی اشتراطه إجماع المنتهی المعتضد بالأصل و الاقتصار علی المتیقن، و لا بأس بذلک.

الثانی: أنّه قد یقال أنّ مقتضی إطلاق الأدلة أنّ له ذلک و إن کان هو الغنیمة لا غیر، إلّا أن الظاهر ظهور الروایات فی أنّه لیس له ذلک لو کان هو الغنیمة خاصة لقوله فیها ثمّ یقسم الغنیمة و غیر ذلک من القرائن، و لإطلاق ما دل علی استحقاق الغانمین الغنیمة، و لعدم ثبوت الإطلاق للأدلّة من هذه الجهة.

الثالث: أنّ ظاهر موثق أبی الصباح أنّه کغیره من الأنفال الداخلة فی ملکه (علیه السلام)، فما یظهر من کلمات الفقهاء و بعض النصوص من أنّه موقوف ملکیته (علیه السلام) علی اخذ الإمام (علیه السلام) و اصطفائه لا قبله کغیره من الأنفال التی حصل تملیک

اللّه اياه قهراً، لا بد من تأويله حملًا للظاهر على النص، و عليه فالمدار على وجود المصطفى فى حد ذاته و نفسه لا بحسب نسبة الغنيمة.

الرابع: إذا لم يكن فى المال مصطفى فهل له أخذ ما يحب كما هو ظاهر الشرائع و خبر أبى بصير الضعيف سنداً، أم لا كما هو المنساق الى الذهن من النصوص و يقتضيه الأصل و إطلاق ما دل على استحقاق الغانمين للغنيمة؟ وجهان: أظهرهما الثانى.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۵۲

[...]

حكم المعادن

العاشر: المعادن

عند الكلينى و المفيد و الشيخ و الديلمى و القاضى و القمى و عن الكفاية و الذخيرة و كشف الغطاء.

و استدل له بموثق اسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن الأنفال فقال: هى القرى التى قد خربت و انجلى أهلها فهى للّه و للرسول، و ما كان للملوك فهو للإمام، و ما كان من الأرض بخربة لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب و كل أرض لا رب لها و المعادن منها و من مات و لا مولى له فماله من الأنفال «۱».

و بخبر أبى بصير عن الإمام الباقر (عليه السلام): لنا الأنفال قلت: و ما الأنفال؟ قال (عليه السلام): منها المعادن «۲». و قريب منه خبر داود بن فرقد «۳».

و لكن يرد على الموثق: أنّه يحتمل أن يكون الضمير فى منها راجعاً الى الأرض المذكورة لا- راجعاً الى الأنفال، مع أن عن بعض النسخ جعل بدل منها فيها و عليه فهو يدل على أنّ المعادن فى الأرض التى لا رب لها للإمام و من الأنفال و أمّا غيرها فلا تعرض له.

و يرد على الأخيرين: ضعف السند.

و عن جماعة من الأصحاب أنّ الناس فيها شرع سواء، و عن الجواهر: أنّه المشهور نقلًا و تحصيلًا.

و استدلوا له: بالأصل: و السيرة، و خلو أخبار الخمس عن التعرض لذلك.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حديث ۲۰.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حديث ۲۸.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حديث ۳۲.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۵۳

و ميراث من لا وارث له

ثمّ أنّ الكلام فى أقسام المعدن من حيث أنّه قد يكون فى أرض مملوكة، و قد يكون فيما لا رب له، و قد يكون فى الأرض المفتوحة عنوة، تقدم فى أول كتاب الخمس، و بينا هناك أحكام كل قسم.

ميراث من لا وارث له من الأنفال و

الحادى عشر ميراث من لا وارث له

بلا خلاف، و عن المنتهى: أنّه من الأنفال عند علمائنا أجمع، و فى المسالك: اذا عدم الوارث حتى ضامن الجريرة فعندنا أنّ الوارث

هو الإمام، و فی الریاض: و الأصل فیه بعد الإجماع المحکی فی الخلاف و الغنیة و السرائر و المنتهی و المسالک و غیرها من کتب الجماعة ... الی آخره.

و کیف کان: فتشهد به جملة من النصوص: لاحظ صحیح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر (علیه السلام): من مات و لیس له وارث من قرابته و لا مولی عتاقه قد ضمن جریرته فماله من الأنفال «۱».

و صحیح الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السلام): فی قول اللّه تعالی یَسْئَلُونَکَ عَنِ الْأَنْفالِ قال (علیه السلام): من مات و لیس له مولی فماله من الأنفال «۲».

و صحیحه الآخر عنه (علیه السلام)- فی حدیث-: و من مات و لیس له مولی فماله من الأنفال «۳».

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجریرة و الإمامة حدیث ۱ کتاب الإرث.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجریرة و الإمامة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجریرة و الإمامة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۵۴

]...[

و صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد الله (علیه السلام): قضی أمیر المؤمنین (علیه السلام) فیمن اعتق عبدا سائبة أنّه لا ولاء لموالیه علیه فان شاء توالی الی رجل من المسلمین فلیشهد أنّه یضمن جریرته و کلّ حدث یلزمه، فإذا فعل ذلک فهو یرثه و إن لم یفعل ذلک کان میراثه یرد علی إمام المسلمین «۱» الی غیر ذلک من الأخبار الدالة علی ذلک.

و عن الصدوق فی الفقیه: الفرق بین حال حضور الإمام (علیه السلام) فالمیراث له، و بین زمان الغیبة فجعله لأهل بلد المیت، و استدل له: بأنّه مقتضی الجمع بین النصوص المتقدمة و بین أخبار اخر کمرسل داود عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): مات رجل علی عهد أمیر المؤمنین (علیه السلام) لم یکن له وارث فدفع أمیر المؤمنین (علیه السلام) میراثه الی همشهریجه «همشهیریجه» «۲».

و مرفوع السری إلی أمیر المؤمنین (علیه السلام): فی رجل یموت و یترک مالًا لیس له وارث قال: فقال أمیر المؤمنین (علیه السلام): اعط المال همشاریجه «۳».

و مرسل الصدوق قال: روی فی خبر آخر: أنّ من مات و لیس له وارث فمیراثه لهمشاریجه (یعنی أهل بلده) «۴».

و فیه: أولًا: إنّ هذه النصوص ضعیفة الاسناد لا یعتمد علیها.

و ثانیاً: أنّ الجمع المذکور تبرعی بل باطل قطعاً، فإن المرسل متضمن لدفع أمیر المؤمنین (علیه السلام) نفسه للمال لأهل بلده، و فی الاخیرین أمر بدفعه الیهم،

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجریرة حدیث ۱۲.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریرة و الإمامة- حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریرة و الإمامة من کتاب المواریث حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریرة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۵۵

]...[

فکیف تحمل هذه النصوص علی حال الغیبة.

و ثالثاً: أنّ غایة ما تضـمنه هذه النصوص إعطاء أمیر المؤمنین (علیه السلام) لأهل البلد أوامره بذلک و لیس فی شیء منها تعین ذلک، و لعله کان من جهة أنّه کان ماله و له أنّ یضـعه حیث شاء فقد صـرفه فی هذا المورد، و قد صرح المفید و الشیخ بأنّ ذلک کان تبرعاً منه (علیه السلام).

و عن بعض المحـدثین: الحکایـة عن بعض النسـخ همشـیرجه بالیـاء بعـد الشـین فـالمراد به الأخ الرضاعی، فتخرج النصوص عن محل البحث و تکون نظیر خبر مروک بن عبیـد عن الإمام الرضا (علیه السـلام) قال: قلت له: ما تقول فی رجل مات و لیس له وارث إلّا أخا له من الرضاعة یرثه؟ قال (علیه السلام): نعم. الحدیث «۱».

و عن الشیخ فی الاستبصار و الاسکافی: أنّه لبیت مال المسلمین لا للإمام.

و اسـتدل له: بصـحیح سـلیمان بن خالد عن الإمام الصادق (علیه السـلام): فی رجل مسـلم قتل و له أب نصـرانی لمن تکون دیته؟ قال (علیه السلام): تؤخذ فتجعل فی بیت مال المسلمین لأنّ جنایته علی بیت مال المسلمین «۲».

و صحیحه الآخر عنه (علیه السلام): عن مملوک اعتق سائبة قال (علیه السلام): یتولی من شاء و علی من تولاه جریرته و له میراثه قلت: فان سکت حتی یموت؟ قال (علیه السلام) یجعل ماله فی بیت مال المسلمین «۳».

و خبر معاویـة بن عمـار عنه (علیه السـلام) من اعتق سائبـة فلیتوال من شـاء و علی من والی جریرته و له میراثه فان سـکت حتی یموت أخذ میراثه فجعل فی بیت

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب ولاء ضمان الجریرة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریرة و الإمامة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب ولاء ضمان الجریرة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۵۶

و الغنائم المأخوذة بغیر اذن الإمام علیه السلام

مال المسلمین اذا لم یکن له ولی «۱».

و الجواب عنه: أنّه إن أمکن حمل هـذه النصوص علی ارادة بیت مال الإمام من بیت مال المسـلمین و لو بقرینـة الأخبار السابقة فیرتفع التعارض بین الأخبار، و إلّا فیقدم ما تقدم للشهرة و مخالفة العامة و غیرهما من المرجحات.

الغنائم المأخوذة بغیر إذن الإمام (علیه السلام) و

الثانی عشر: الغنائم المأخوذة بغیر إذن الإمام (ع)

علی المشـهور بین الأصـحاب نقلًا و تحصیلًا کما فی الجواهر، و عن الحلّی: دعوی الإجماع علیه، و عن المنتهی فی کتاب الخمس: إنّ هذه الغنیمة تساوی غیرها فی أنّه لیس فیها إلّا الخمس، و اسـتجوده فی المدارک، و عن بعض التفصـیل بین الغزو و الدفاع فالغنائم مع الغزو للإمام و مع الـدفاع للمغنم، و عن بعضـهم: التفصـیل بین الغزو للـدعاة الی الاسـلام فالغنیمة للإمام و بین ما اذا کان للقهر و الغلبة فیجب الخمس، و فی العروة: التفصیل بین صورة إمکان الاستیذان فهی للإمام و بین صورة عدم إمکانه فلیس علیه إلّا الخمس.

و الأـول أظهر و یشـهد له: صـحیح معاویـة بن وهب أو حسـنه بإبراهیم بن هاشم قال: قلت لأبی عبـد اللّه (علیه السـلام): السـریة یبعثها

الإمام فیصیبون غنائم کیف تقسم؟ قال (علیه السلام): إن قاتلوا علیها مع أمیر أمره الإمام أخرج منها الخمس للّه و للرسول و قسم بینهم أربعهٔ أخماس، و إن لم یکونوا قاتلوا علیها المشرکین کان کلما

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب ولاء ضمان الجریرهٔ حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۵۷

]...[

غنموا للإمام یجعله حیث أحب «۱».

و أورد علیه الشیخ الأعظم بقوله: لا یخفی عدم دلالته علی المطلوب إلّا إذا اعتبر مفهوم القید فی قوله مع أمیر أمره الإمام مع تأمل فیه أیضاً، لأن المفروض أنّ ضمیر قاتلوا راجع الی السریهٔ التی بعثها الإمام (علیه السلام)، فالقید لا یکون للتخصیص قطعاً.

و فیه: إنّ دلالته تتوقف علی اعتبار مفهوم الشرط بناءً علی ما هو المحقق فی محله من أنّه کلما ازداد الشرط المذکور فی القضیهٔ قیداً بأن کان مقیداً بقیود أو مرکباً من امور زاد المفهوم سعهٔ، اذ انتفاء الشرط حینئذٍ یکون بانتفاء أحد أجزائه أو قیوده المأخوذهٔ فی المقدم، فینتفی بانتفائه الحکم الثابت فی التالی، و فی المقام قوله (علیه السلام) مع أمیر أمره الإمام من قیود الشرط، فدلالهٔ الصحیح علی المفهوم تتوقف علی اعتبار مفهوم الشرط الذی نقول به.

و مرسل العباس الوراق عن رجل سماه عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): اذا غزوا قوم بغیر إذن الإمام فغنموا کانت الغنیمهٔ کلها للإمام، و اذا غزا بامر الإمام فغنموا کان للإمام الخمس «۲» و ضعف سنده منجبر بالشهرهٔ.

و استدل للثانی: بإطلاق الآیهٔ الشریفهٔ «۳»، و حسن الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السلام): فی الرجل من أصحابنا یکون فی لوائهم فیکون معهم فیصیب غنیمهٔ فقال (علیه السلام): یؤدی خمساً و یطیب له «۴».

و لکن یرد علی الأول انّ المراد بالغنیمهٔ فی الآیهٔ الشریفهٔ إن کان هو الغنیمهٔ

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حدیث ۱۶.

(۳) سورهٔ الأنفال الآیهٔ ۴۳.

(۴) الوسائل باب ۲ من أبواب ما یجب فیه الخمس حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۵۸

]...[

التی تکون ملکاً للمغنم فهی لیست فی مقام بیان أنّ أیهٔ الغنائم یملکها المغنم، و إنّما هی فی مقام بیان أنّ ما یملکه فیه الخمس، و إن کان مطلق الغنیمهٔ فهی إنّما تدل علی أنّ علی المغنم الخمس، و إمّا کون الباقی له أو لغیره فهی لا تدل علیه، فیمکن أن یکون نظیر من استخرج کنزا فی ملک الغیر فإنّه لمالکه و علیه فیه الخمس، مع أنّه لو سلم إطلاقها یتعین تقییده بالخبرین المتقدمین.

و یرد علی الحسن: إنّ الجمع بینه و بین الخبرین یقتضی حمله علی صورهٔ الإذن للرجل، و إن لم یکن ذلک جمعا عرفیاً یتعین طرحه عند التعارض لوجوه لا تخفی.

و أمّا القول الثالث: فهو یتوقف علی انحصار المدرک بالمرسل، و لکن بعد ما عرفت من دلالهٔ صحیح معاویهٔ علی کونها للإمام لا

وجه له.

و به يظهر مـا فى القول الرابع، فإنّه لو تم فإنّما هو فى فرض انحصار المـدرك بالمرسل، مع أنّ انصـراف الغزو الى ما كان للـدعاة الى الإِسلام كما هو مبنى الاستدلال ممنوع.

و استدل للأخير: بأنّ الظاهر من المرسل هو الاختصاص بالصورة الأولى أى صورة إمكان الاستيذان.

و فيه: مضافاً إلى ما عرفت من عدم انحصار المدرك به اختصاصه بها غير ظاهر.

فتحصل: أن الأقوى هو ما اختاره المشهور من كونها للإِمام (عليه السلام) مطلقاً.

و قد عد فى غير واحد من الكلمات من الأنفال (البحار) و اسـتدل له: بصحيح حفص بن البخترى عن الإِمام الصادق (عليه السلام): إنّ جبرئيل كرى برجله خمسة أنهار لسان الماء يتبعه: الفرات و دجلة و نيل مصر و مهران و نهر بلخ، فما سقت أو

فهذه كلها للإِمام

سقى منهـا فللإِمام و البحر المطيف بالـدنيا و هو أفسيكون «۱» و نحـوه خـبر يونس بن ظبيـان أو المعلى بن خنيس «۲» إلّا أنّه عـد فيه الأنهـار ثمانيـة: سـيحان و جيحـان و الخشوع و هو نهر الشـاش. و مهران و نيل مصـر و دجلـة و الفرات. و عن المفيـد: عـد المفاوز من الأنفال، و عن الجواهر: لم نقف له على دليل فيما لا يرجع الى الأراضى السابقة.

حكم الأنفال فى زمان الغيبة

ف المتحصـل من مجموع مـا ذكرناه: أن هـذه الأنفال كلها للإِمام (عليه السـلام بحسب الجعل الأولى، و إنّما الخلاف وقع فى أنّه هل حللت الأنفـال فى زمـان الغيبـة للشـيعة كما صـرح به الشـهيدان و جماعـة بل نسب ذلك الى المشـهور- و إن كان ظاهر المحكى عن المختلف من عبارات الأصحاب عدم تحقق هذه الشهرة- أو لا يجوز التصرف فيها فيما عدا المناكح و المساكن و المتاجر- كما نسب الى المشهور فى الحدائق- أم يفصل بين الأراضى و غيرها و القول بالتحليل فيها خاصة؟ وجوه:

قد اسـتدلّ للأول: بخبر الحرث بن المغيرة النضـرى: دخلت على أبى جعفر (عليه السـلام) فجلست عنده فإذا بخيئة قد استأذن عليه فإذن له فـدخل فجثا على ركبتيه، ثمّ قال: جعلت فـداك إنّى اريـد أن أسألك عن مسألة و اللّه ما اريد فيها الا فكاك رقبتى من النار، فكانه رق له فاسـتوى جالساً، فقال: يا بخيـة سـلنى فلا تسالنى عن شـىء إلّا أخبرتك به، قال: جعلت فـداك ما تقول فى فلان و فلان قال: يا بخيئة إنّ لنا الخمس فى كتاب اللّه تعالى، و لنا الأنفال، و لنا صفو المال، و هما و اللّه أول من ظلمنا

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الأنفال حديث ۱۸.

(۲) الأصول ج ۱ ص ۴۰۹ و فى الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حديث ۱۷.

[...]

حقنـا فى كتـاب اللّه تعـالى، و أول من حمـل النـاس على رقابنـا، و دماؤنـا فى أعناقهمـا الى يوم القيمـة بظلمنا أهل البيت، و إنّ الناس ليتقبلون فى- حرام إلى يوم القيمـة بظلمنا اهل البيت، فقال بخيـة: إنّا للّه و إنّا اليه راجعون ثلاث مرات- هلكنا و رب الكعبة، قال: فرفع جسـده عن الوسـادة فاسـتقبل القبلـة فـدعا بـدعاء لم أفهم منه شـيئاً إلّا أنّا سـمعناه فى آخر دعائه و هو يقول: اللّهم إنّا قـد احللنا ذلك

لشیعتنا ... الی آخره «۱».

و فیه: أنّ قوله (علیه السلام) ذلک إن کان إشارة الی ما ذکر فی قوله و لنا الأنفال کان الاستدلال تامّاً، و لکن بما أنّه یحتمل أن یکون إشارة الی شیء ذکره فی دعائه الذی لم یفهم الحرث منه شیئاً فلا یتم ذلک کما هو واضح.

و بخبر یونس بن ظبیان- أو المعلی بن خنیس-: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): ما لکم من هذه الأرض، فتبسم ثمّ قال: إنّ اللّه بعث جبرئیل و أمره أن یخرق بابهامه ثمانیة أنهار فی الأرض منها سیحان- الی أن قال- فما سقت أو استقت فهو لنا، و ما کان لنا فهو لشیعتنا، و لیس لعدونا منه شیء إلّا ما غصب علیه، و إنّ ولینا لفی أوسع فیما بین ذه الی ذه- یعنی ما بین السماء و الأرض- ثمّ تلا هذه الآیة قُلْ هِیَ لِلَّذِینَ آمَنُوا ... إلخ) «۲».

و فیه: أنّ قوله و ما کان لنا إن لم یکن مسبوقاً بقوله فما سقت أو استقت فهو لنا کان یصح التمسک بإطلاقه، و لکن لسبقه به الموجب لکون المتبادر من الموصول ارادة العهد لا الجنس لا یصح ذلک و علیه فیختص التحلیل بخصوص الأراضی.

و بخبر داود بن کثیر الرقی عن أبی عبد الله (علیه السلام) قال: سمعته یقول:

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حدیث ۱۴.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حدیث ۱۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۶۱

]...[

الناس کلهم یعیشون فی فضل مظلمتنا إلّا أنّا احللنا شیعتنا من ذلک «۱».

و فیه: أنّ المنساق الی الذهن منه تحلیل خصوص ما یتوقف معیشة عامة الناس علیه، و لیس هو إلّا الأرض و ما یتبعها.

و بخبری یونس و الحرث الآتیین فی مسألة تحلیل الخمس فیما یشتری ممّن لا یعتقد بالخمس.

و فیه أنّه سیأتی فی تلک المسألة اختصاصهما به.

فتحصل: إنّ شیئاً من ما استدل به علی تحلیل مطلق الأنفال لا یدل علیه، و بعضها یدل علی تحلیل خصوص الأراضی و ما یتبعها.

و یشهد له مضافاً الی ذلک صحیح عمر بن یزید عن ابی سیار مسمع بن عبد الملک- فی حدیث-: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): إنّی کنت ولیت الغوص- الی أن قال- قلت له: أنا أحمل إلیک المال کله، فقال لی: یا أبا سیار قد طیبناه لک و حللناک منه فضم الیک مالک و کل ما کان فی أیدی شیعتنا من الأرض فهم فیه محللون و محلل لهم ذلک إلی أن یقوم قائمنا ... الی آخره «۲».

و السیرة القطعیة علی المعاملة معها معاملة المباحات الأصلیة، و یمکن استفادته مما دل علی ملک الأرض بالاحیاء بتنقیح المناط، و یؤیده ما قیل من أنّه لو لا الحل لوقع أکثر الناس فی الحرام المنافی لاحتفاظهم علیهم السلام بذلک کما یظهر من تعلیل التحلیل فی کثیر من النصوص بطیب الولادة، فإذاً لا یبقی التوقف فی تحلیل خصوص الأرض.

فتحصل: أنّ الأقوی هو القول الثالث.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۶۲

و ابیح لنا المساکن و المتاجر و المناکح.

بقی أمر لا بأس بالتنبیه علیه، و هو: أنّ الشیخ الأعظم ره بعد ما سلم دلالة جملة من النصوص علی تحلیل الأنفال اجاب عنها: بأنّها بعمومها تدل علی تحلیل خمس الأرباح أیضاً، و حیث أنّه لا یمکن الالتزام به لما تقدم فتعین تأویلها و حملها علی غیر ظاهرها.

و فیه: انّ العموم المذکور لیس من ما لا یقبل التخصیص فیعمل به فی غیر موضعه، و دعوی أنّ المظنون عدم التخصیص فی هذه الأخبار عهدة اثباتها علی مدعیها، و أجاب عنها بعض الأعاظم: بأنّ الشبهة فی المقام موضوعیة و هی صدور الاذن من الإمام (علیه السلام) و عدمه فلا ترفع الید عن إصالة عدم الإذن إلّا بحجة من علم أو بینة، و خبر الثقة غیر ثابت الحجیة فی الموضوعات.

و فیه: ما تقدم فی أخبار تحلیل خمس الأرباح من حجیة خبر الثقة فی الموضوعات مطلقاً، و علی فرض عدمها فهو حجة فی خصوص المقام فراجع.

و أمّا الجواب بشهادة جماعة من العلماء العدول بالتحلیل فلا یجدی لعدم استنادها الی الحس.

فی إباحتهم (ع) المناکح و المساکن و المتاجر فی زمان الغیبة

و قد صرح جماعة بانّه ابیح لنا أی أباحوا علیهم السلام للشیعة المساکن و المتاجر و المناکح فی زمان الغیبة کما صرح بعین ذلک المرسل المروی عن غوالی اللئالی عن الصادق (علیه السلام) قال: سأله بعض أصحابه فقال: یا ابن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله ما حال شیعتکم فیما خصکم اللّه به اذا غاب غائبکم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٨، ص: ٦٣

[...]

و استتر قائمکم؟ فقال (علیه السلام): ما انصفناهم ان واخذناهم، و لا أحببناهم ان عاقبناهم، نبیح لهم المساکن لتصح عباداتهم، و نبیح لهم المناکح لتطیب ولادتهم، و نبیح لهم المتاجر لیزکوا أموالهم «١».

و لکن الخبر ضعیف للإرسال و غیره لا یعتمد علیه.

و نخبة القول فی المقام تقتضی البحث فی موارد:

الأول: – فی المناکح– و الأصحاب ذکروا فی تفسیرها وجوهاً: (١) ما صرح به غیر واحد من أنّها السراری المغنومة من أهل الحرب. (٢) أنّها السراری التی تشتری بما فیه الخمس. (٣) أنّها مهور الزوجات.

و تشهد لتحلیلها بالتفسیر الأول– أی إباحة تملکها بالشراء و نحوه و وطئها کانت کلها للإمام (علیه السلام) کما اذا أخذت بغیر إذنه أو بعضها له کما فی المأخوذة بإذنه– جملة من النصوص: لاحظ خبر الفضیل عن الإمام الصادق (علیه السلام): من وجد برد حبنا فی کبده فلیحمد اللّه علی أول النعم قلت: جعلت فداک ما أول النعم؟ قال: طیب الولادة، ثمّ قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): قال أمیر المؤمنین (علیه السلام) لفاطمة (علیه السلام): أحلّی نصیبک من الفیء لآباء شیعتنا لیطیبوا، ثمّ قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): إنّا أحللنا امهات شیعتنا لآبائهم لیطیبوا «٢».

و خبر الثمالی عن الإمام الباقر (علیه السلام)– فی حدیث– قال: إنّ اللّه تعالی جعل لنا أهل البیت سهاماً ثلاثةً فی جمیع الفیء فقال: وَ اعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ ... الخ) فنحن أصحاب الخمس و الفیء و قد حرمناه علی جمیع الناس ما خلا شیعتنا، و اللّه یا أبا حمزة ما من أرض تفتح و لا خمس یخمس فیضرب علی شیء منه إلّا کان حراماً

(١) الوسائل– باب ۴– من أبواب الأنفال حدیث ٣.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حديث ۱۰.

]...[

على من يصيبه فرجا كان أو مالا «۱».

و خبر الكناسى قال أبو عبد اللّه (عليه السلام): أ تدرى من أين دخل على الناس الزنا؟ فقلت: لا أدرى فقال (عليه السلام): من قبل خمسنا أهل البيت الا لشيعتنا الاطيبين فإنّه محلل لهم و لميلادهم «۲».

و خبر سالم بن مكرم عن ابى عبد اللّه (عليه السلام) قال له رجل: حلل لى الفروج ففزع أبو عبد اللّه (عليه السلام) فقال له رجل: ليس يسألك أن يعترض الطريق إنّما يسألك خادمة يشتريها أو امرأة يتزوجها أو ميراثا يصيبه أو تجارة أو شيئاً اعطيه فقال (عليه السلام): هذا لشيعتنا حلال الشاهد منهم و الغائب و الميت منهم و الحى و ما يولد منهم الى يوم القيامة فهو لهم حلال، اما و اللّه لا يحل إلّا لمن أحللنا له ... الى آخره «۳». و قريب منها غيرها.

و دعوى أنّ الشبهة فى المقام موضوعية فلا يفيد خبر الواحد فى ثبوت الإِذن قد عرفت الجواب عنها فى تحليل الأنفال، فراجع.

و ورود جملة منها فى سبايا بنى امية لا يوجب عدم شمول شىء من النصوص للجارية التى سباها الشيعى و اختصاصها بالسبايا المنتقلة الى الشيعة من أيدى غير المتدينين بالخمس كما لا يخفى.

و الظاهر عدم اختصاص هذا الحكم بخصوص الوالدات منهن، بل عام لمطلق الجوارى القابلة للوطء، إذ المراد بالنصوص حل ما يتعلق بالمنكح، و العلة الغائية ارادة دفع الزنا كما لا يخفى.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حديث ۱۹.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حديث ۳.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب الأنفال حديث ۴.

]...[

و أمّا المناكح بالتفسيرين الآخرين، فإن كان الشراء و جعل المال مهراً فى أثناء عام الربح دخلت فى المئونة المستثناة، و إلّا فدلالة النصوص المتقدم بعضها عليها غير ظاهرة لأنّها على طوائف: منها: ما هو مختص بالفىء، و منها: ما هو ظاهر فيه، و منها: ما يكون منصرفاً عن المقام، و منها: نصوص التحليل العامة.

و اختصاص الثلاث الاولى بغير المقام ظاهر، و الأخيرة قد تقدم الكلام فيها فراجع، مضافاً الى ضعف السند فى جملة منها.

المورد الثانى: فى المساكن: و قيل إنّ المراد بها: ما يتخذه منها فى الأرض المختصة بالإِمام (عليه السلام) كالمملوكة بغير قتال و رءوس الجبال، أو المشتركة بينه و بين غيره كالمفتوحة عنوة المنتقلة الى الشيعة من أيدى المخالفين، و قيل: إنّ المراد بها: المساكن المغنومة من الكفار، و قيل: إنّ المراد بها: المساكن التى تشترى من المال الذى فيه الخمس كما لو اشتراها من الكنز أو المعدن أو نحوهما.

و أما هى بالتفسير الأول: فتكون من الأنفال، و قد تقدم الكلام فيها مفصلًا و عرفت أنّ الاراضى التى تكون من الأنفال تكون مباحة للشيعة فراجع.

و أما هی بالتفسیر الثانی: فإنّ کان المراد بالمغنم ما کان بغیر اذن الإمام (علیه السلام) فهی داخلهٔ فی الأنفال فیلحقها حکمها، و إن کان المراد به ما کان باذنه فلا دلیل علی استثنائها.

و أما هی بالتفسیر الثالث: فإن کان الشراء فی أثناء عام الربح دخلت فی المئونهٔ المستثناهٔ و إلّا فلا دلیل علی استثنائها کما تقدم فی المناکح.

المورد الثالث: فی المتاجر: و فسرت تارهٔ بما یشتری من الغنائم المأخوذهٔ من أهل الحرب حال الغیبهٔ، و اخری بما یشتری من أموال الإمام کالرقیق و الحطب المقطوع من الآجام المملوکهٔ له (علیه السلام)، و ثالثهٔ بما یشتری مما فیه الخمس ممن لا یعتقد الخمس أو ممن لا یخمس.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۶۶

[...]

أمّا هی بالمعنی الأول و الثانی: فتکون من الأنفال، و قد تقدم الکلام فیها مفصلًا فراجع.

و أمّا بالمعنی الثالث: فما یشتری ممن لا یخمس فقد تقدم الکلام فیه فی مسألهٔ إیقاع المعاملهٔ علی ما فیه الخمس فراجعها، و أمّا ما یشتری ممن لا- یعتقد الخمس فالظاهر أنّه لا خلاف بینهم فی إباحتها، و یمکن استفادتها من بعض نصوص التحلیل و اللّه العالم. تم الکلام فیما یتعلق بشرح کتاب الخمس من التبصرهٔ بید مؤلفه الفانی محمد صادق الحسینی الروحانی عفی الله عنه. و الحمد للّه أوّلًا و آخراً، و ظاهراً و باطناً، و الصلاهٔ و السلام علی رسوله الکریم و آله الطاهرین.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۶۷

کتاب الصوم: و فیه أبواب: الباب الأوّل: الصوم: هو الامساک عن المفطرات مع النیهٔ

کتاب الصوم

اشارهٔ

کتاب الصوم و یلحقه الاعتکاف و فیه أبواب:

الباب الأول: فی بیان ماهیته و ما یتحقق به و وجوبه و نیته و أحکامه

اشارهٔ

. و فیه مسائل: الأولی:

الصوم فی اللغهٔ

: هو الإمساک کما عن جماعهٔ من اللغویین، او إمساک الحیوان کما عن آخرین، و عن أبی عبیدهٔ: کل ممسک عن طعام أو کلام أو سیر فهو صائم، و عن ابن درید: کل شیء سکنت حرکته فقد صام صوماً.

و هو شرعاً الامساک عن المفطرات مع النیهٔ کما صرح به غیر واحد، و فی الشرائع و غیرها: هو الکف عن المفطرات مع النیهٔ، و عن جماعهٔ: أنّه توطین النفس علی ترک ما یأتی من المفطرات.

و حیث إنّ البحث فی ذلک لا یترتب علیه أثر، فعدم التعرض له أولی، نعم هنا أمران لا بد من التعرض لهما:

أحدهما: أنّ الصوم فی عرف المتشرعة و اطلاقات الشارع الأقدس لیس له معنی آخر غیر معناه اللغوی، و إنّما هو أحد مصادیقه یطلق علیه، و ما فی جملة من الکلمات من تعریفه بالکف عن المفطرات لیس من جهة أخذ الکف فیه، بل من جهة ما قیل إن الترک المجرد خارج عن تحت الاختیار لکونه أزلیاً فلا یتعلق به الأمر.

و یرد علیه: ان الترک و ان کان ازلًا خارجاً عن تحت الاختیار إلّا أنّه بقاءً اختیاری، و إلّا لم یکن الفعل اختیاریاً کما هو واضح، بل لا یعقل صدور التروک المعتبرة فیه عن العزم علیها باجمعها، فإن للتروک أسباباً کثیرة، فربما یجتمع مع بعضها عدم المقتضی للفعل، و عدم التمکن منه و ما شاکل، فالترک فی أمثال هذه الموارد مستند الی عدم المقتضی و عدم القدرة لا إلی نیة الترک و العزم علیه الذی هو من قبیل الموانع،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۶۸

[...]

فالذی یعتبر فیه هو کونه قاصداً للترک و عازماً علیه بحیث لو وجد سائر أجزاء علة الفعل کان ذلک مؤثراً فی الترک، و لذا لو نوی الصوم فی الغد و نام او غفل عن المفطر إلی أن انقضی الیوم صح صومه بلا کلام، و سیأتی لذلک زیادة توضیح إن شاء اللّه تعالی.

الثانی: أنّه لا خلاف فی أجزاء صوم من أفطر ناسیاً فهل یکون عمله هذا صوماً حقیقة أم یکون بدلا عنه؟ وجهان: أقواهما الثانی، لأنّ الصوم عبارة عن الإمساک فی الزمان المعین، و الإفطار فی جزء منه ینافی ذلک.

و عن بعض المحققین ره: اختیار الأول، و استدل له: بأنّ الصوم هو الإمساک من غیر تعمد الإفطار.

و فیه: أنّ المراد من تعمد الإفطار ان کان اتیان المفطر مع القصد الیه فالناسی عن کونه صائماً یأتی بالمفطر عن التفات الیه و اختیاره، و إن کان المراد التعمد الی مفهوم الإفطار و عنوانه. و بعبارة اخری: الالتفات الی الصوم، فیلزم صدق الصائم علی أغلب الفساق، فإنّهم غالباً غیر ملتفتین الی الصوم و الإفطار، و إن لم یصح صومهم لعدم النیة و هو کما تری، فالأظهر أن عمله بدل عن الصوم و مجز عنه للدلیل کما سیمر علیک.

وجوب الصوم من الضروریات

الثانیة: وجوب صوم شهر رمضان من الضروریات کما صرح به غیر واحد، بل الظاهر أنّه إجماعی.

و تشهد له من الکتاب آیات:

۱- قال اللّه عز و جلّ: یَا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا کُتِبَ عَلَیْکُمُ الصِّیَامُ کَمَا کُتِبَ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۶۹

[...]

عَلَی الَّذِینَ مِنْ قَبْلِکُمْ لَعَلَّکُمْ تَتَّقُونَ «۱» کتب: أی فرض، و الذین من قبلنا هم الامم السالفة من لدن ابینا آدم (علیه السلام)، الی عهدنا، لعلکم تتقون: أی تتقون المعاصی، فإن الصوم یکسر الشهوة کما فی الأخبار، أو لعلکم تنتظمون فی زمرة المتقین، فإن شعارهم الصوم.

و فیه: إشارة الی أن الصوم کالصلاة مقرب الی طاعات اخر و اجتناب جملة من المعاصی، و اعلامنا بأنّه کان واجباً علی جمیع الامم أمّا تأکید للحکم لأنّه اذا کان الحکم مستمراً من أول الخلقة تأکد الانبعاث عنه- أو تنبیه علی علة مشروعیته بأنّ التکلیف به عام، أو

تطييب للنفس و تسهيل عليها.

٢- قال اللّه تعالى: أَيّاماً مَعْدُوداتٍ فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيّامٍ أُخَرَ «٢» قوله فعدة جواب للشرط أى ففرضه عدة من أيام اخر.

٣- قال اللّه سبحانه: شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنّاسِ وَ بَيِّناتٍ مِنَ الْهُدى وَ الْفُرْقانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كانَ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَ لِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَ لِتُكَبِّرُوا اللّهَ عَلى ما هَداكُمْ وَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ «٣». و أمّا النصوص الدالة عليه فاكثر من أن تحصى.

و الكلام فى أنّ منكر الضرورى كافر مطلقاً، أو بشرط علم المنكر بأنّه من الدين قد تقدم فى الجزء الأول من هذا الشرح، و عرفت أن الثانى أظهر، و عليه فمن علم أنّه من الدين و أنكره مرتد يجب قتله إن كان ولد على الفطرة، و الا فيستتاب و إن

(١) البقرة الآية ١٨٣.

(٢) البقرة الآية ١٨۴.

(٣) البقرة الآية ١٨۵.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٧٠

[...]

لم يتب يقتل كما تقدم تفصيل الكلام فى ذلك.

و من افطر فيه لا مستحلا عالماً عامداً يعزر بلا خلاف لصحيح بريد العجلى: سئل أبو جعفر (عليه السلام) عن رجل شهد عليه شهود أنّه أفطر من شهر رمضان ثلاثة أيام قال (عليه السلام): يسأل هل عليك فى إفطار شهر رمضان اثم فان قال: لا فإن على الإمام ان يقتله، و إن قال: نعم فان على الإمام ان ينهكه ضرباً «١».

و مقتضى إطلاقه كإطلاق التعزير فى كلمات الفقهاء أن تقديره موكول الى نظر الإمام، و أنّه لم يقدر بعدد خاص.

نعم فى خصوص الإفطار بالجماع دل النص على أنّه يعزر خمسة و عشرين سوطا، لاحظ خبر المفضل بن عمر عن الإمام الصادق (عليه السلام): فيمن أتى امرأته و هما صائمان: إن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطا نصف الحد، و ان كانت طاوعته ضرب خمسة و عشرين سوطا و ضربت خمسة و عشرين سوطاً «٢». و ضعف سنده لو كان منجبر بالعمل و التعدى عنه الى سائر المفطرات لا يخرج عن القياس، فإن عاد عزر ثانياً، فان عاد قتل على المشهور المنصور لموثق سماعة: سأله عن رجل اخذ فى شهر رمضان و قد افطر ثلاث مرات و قد رفع الى الإمام ثلاث مرات قال (عليه السلام): يقتل فى الثالثة «٣» و نحوه خبر أبى بصير «۴».

و أمّا المرسل: إنّ أصحاب الكبائر يقتلون فى الرابعة «۵» فلإرساله لا يعتمد عليه، مع أنّه مطلق يقيد إطلاقه بما سبق.

و إنّما يقتل فى الثالثة إذا عزر فى كل من المرتين كما عن التذكرة و غيرها:

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٢ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٢.

(۴) الوسائل باب ٢ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٢.

(۵) المستدرك باب ۴ من أبواب مقدمات الحدود حديث ١.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۷۱

فان تعین الصوم کرمضان کفت فیه نیهٔ القربهٔ و الا افتقر إلی التعیین

لاختصاص النص به، و إذا ادعی شبههٔ محتملهٔ فی حقه لم یعزر لأن الحدود تدرأ بالشبهات.

النیهٔ المعتبرهٔ فی الصوم

اشارهٔ

الثالثـهٔ: تعتبر فی الصوم النیـهٔ بمعنی الإِرادهٔ المحرکـهٔ- بالمعنی المتقدم- أی کونه بحیث لو التفت و وجد المقتضـی و الشـرائط للفعل یکون ذلک رادعاً عنه عن الفعل، لأنّه من الواجبات و اعتبار الاختیار فیها واضح.

و یعتبر فیه قصـد القربهٔ، لأنّه من العبادات، و أمّا الکلام فی أنّ الداعی القربی منحصـر فی الأمر و المحبوبیهٔ أم لا، و بیان مراتب غایات الامتثال، و إن قصد الوجه و التمییز هل یعتبر أم لا، و غیر ذلک من المباحث المتعلقهٔ بالنیهٔ فقد تقدم فی کتاب الصلاهٔ فلا نعید.

إنّما الکلام فی المقام فی أنّه هل یعتبر فی الصوم قصـد عنوان آخر وراء قصد عنوان الصوم أی الإِمساک فی الزمان الخاص أم لا؟ ف فی المتن و عن جماعـهٔ من المتقـدمین و المتأخرین: أن تعین الصوم کرمضان و النذر المعین و ما شاکل کفت فیه نیهٔ القربهٔ و لا یعتبر قصد عنوان آخر و إلّا افتقر الی التعیین.

و تنقیح القول بالبحث فی موارد: الأول: فی خصوص صوم شهر رمضان.

الثانی: فی الصوم المعین غیره.

الثالث: فی الصوم غیر المعین أعمّ من الواجب و المندوب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۷۲

]...[

قصد الصوم المطلق فی رمضان

أمّا المورد الأول: فالمشـهور بین الأصـحاب: أنّه یکفی فیه قصـد الصوم و إن لم ینو کونه من رمضـان، بـل عن التـذکرهٔ و المنتهی و المختلف نسبته الی علمائنا، و عن التنقیح و الغنیهٔ دعوی الإِجماع علیه، و عن الذخیرهٔ: حکایهٔ الخلاف عن نادر.

و الأول أظهر، لأنّ صوم شـهر رمضـان لم یؤخـذ فیه عنوان آخر لیلزم قصـده، و لأصالـهٔ الاطلاق، و لأصل البراءهٔ: و وقوعه فی شـهر رمضان لیس عنواناً للمأمور به لکون شـهر رمضان ظرفاً للواجب لا قیداً له و لا یصح فیه صوم غیر صومه، فإذا قصد الصوم المطلق فقد قصـد المـأمور به، و حیث إنه لاـ یعتبر فی الامتثال سوی الاتیان بالمأمور به مضافاً إلی المولی فلا محالـهٔ یکتفی بـذلک، و لا یعتبر نیهٔ کونه من رمضان.

و إلی ذلـک یرجع مـا اسـتدل به لهـذا القول: بـأنّ التعیین فرع صـلاحیهٔ المورد للتردیـد، و حیث ان رمضـان غیر قابـل له فیکون متعیناً بالـذات بلا حاجـهٔ الی التعیین، فلا یرد علیه ما أورده بعض المعاصـرین بأنّ التعیین فرع التردید فی نظر المکلف و هو حاصل، نعم بناءً علی مـا عن الشـیخ فی المبسوط من انّ المسـافر إذا نوی صوم التطوع أو النـذر المعین أو صومـاً واجبـاً آخر وقع عما نواه و علیه قضاء رمضان یکون حکمه حکم الواجب المعین غیر صوم رمضان الذی سـیمر علیک، لکن المبنی ضعیف، اذ عدم صحهٔ الصوم الآخر غیر

صوم رمضان فی شهر رمضان لعله من قطعیات أرباب الشریعة إن لم یکن من ضروریاتها کما عن الجواهر.

و یشهد له: مرسل الحسن بن بسام عن رجل قال: کنت مع أبی عبد اللّه (علیه السلام) فیما بین مکة و المدینة فی شعبان و هو صائم ثمّ رأینا هلال شهر رمضان فافطر فقلت له: جعلت فداک امس کان من شعبان و أنت صائم و الیوم من شهر رمضان و أنت

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۷۳

[...]

مفطر؟ فقال (علیه السلام): إنّ ذلک تطوع و لنا أنّ نفعل ما شئنا، و هذا فرض و لیس لنا أن نفعل إلّا ما امرنا «۱». فإن مقتضی قوله (علیه السلام): و لیس لنا.. الی آخره عدم صحة الصوم فیه غیر صوم رمضان، و اشتمال صدره علی ما لا یلتزم به لا یضر بالاستدلال بذیله.

فان قیل: أنّه یدل علی المنع عن صوم رمضان فی السفر فغیر مربوط بالمقام.

قلنا: أنّ السؤال إنّما کان عن وجه کونه مفطراً، و الفرق بین الیومین، فلو کان المراد من الجواب ما ذکر لما کان منطبقاً علیه، بل الظاهر منه کونه مسوقاً لبیان عدم صحة صوم غیر ما أمر به فیه علی النحو الذی أمر به و هو صوم رمضان فی الحضر، و بإطلاقه یدل علی عدم صحة صوم غیر رمضان فیه، و ضعف سنده منجبر بالعمل، و خبر الزهری عن علی بن الحسین (علیه السلام)- فی حدیث-: لان الفرض إنّما وقع علی الیوم بعینه «۲».

و قد استدل للقول الآخر: بتوقف الامتثال علی الاتیان بالفعل المأمور به من جهة أنّه مأمور به للسبب الذی أمر به.

و فیه: منع التوقف علی الجزء الأخیر.

و لو قصد فی رمضان غیر صوم رمضان عالماً عامداً لا یجزی لما قصده کما عرفت، فهل یجزی عن صوم رمضان کما عن السید، و الشیخ فی المبسوط، و المحقق فی المعتبر، و المصنف فی التذکرة، و المختلف- أم لا- کما عن الحلی و الکرکی و الشهیدین و غیرهم؟ وجهان.

و استدل للأول: بأنّ القربة حاصلة و ما زاد لغو لا عبرة به، و لکن یرد علیه: إنّ

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۷۴

[...]

القربة غیر حاصلة، فإنّه بقصده أمرا غیر أمر صوم رمضان یکون مشرعاً فصومه تشریع محرم، و لذا استدل للثانی بفوات التقرب لعدم قصد الأمر إلّا علی الوجه التشریع المبغوض.

و أمّا ان کان قصده لذلک عن جهل أو نسیان، فالمشهور بین الأصحاب الإِجزاء عن صوم رمضان، بل عن غیر واحد: دعوی الإِجماع علیه.

و تشهد به: قاعدة الإِجزاء و النصوص: أمّا الأولی: فلأنّ إجزاء المأتی به عن امره عقلی، و فی المقام اذا أتی الصائم بالصوم و اضافه الی المولی فقد أتی بجمیع ما تعلق به الأمر و ما یعتبر أن یأتی به، لفرض عدم دخل عنوان آخر فیه، و لا یعتبر فی الانتساب الی المولی الاضافة الیه بقصد شخص الأمر الصادر عنه، بل المیزان الاتیان بالمأمور به بما أنّه مطلوب له و مأمور به، و لا دلیل علی اعتبار

شیء آخر فیه، و القربة تحصل بذلک، فالاجزاء عقلی.

فان قیل: إن ذلک یتم لو قصد الأمر الواقعی المتوجه الیه فی تلک الحالة، و إن اعتقد أنّه غیر الأمر بصوم رمضان فیکون من باب الخطأ فی التطبیق، و امّا لو کان ذلک علی نحو التقیید بان کان قاصد الامتثال الأمر بصوم الکفارة خاصة بحیث لو علم أنّه غیر المأمور به لما صام فلا یصح، فإن ما قصده لا واقع له، و ما له واقع لم یقصد.

قلنا: أولًا: ان هذا الوجه یجری فی الفرض الأول، فإن من اعتقد أنّه أمر بصوم الکفارة و قصده یکون قاصدا لما لا واقع له و غیر قاصد لما له واقع، و کونه بحیث لو توجه الی أنّه أمر بصوم رمضان لقصده لا یکفی فی الفرق.

و ثانیاً: بالحل، و هو أنّ اتّصاف الفعل بالعبادیة لا یتوقف علی قصد خصوص الأمر الخاص المتوجه إلیه المتعلق به، بل علی الاضافة الی المولی علی غیر الوجه المبغوض له، و هذا موجود فی الفرضین، و المفروض فیهما اتیان المأمور به بقیوده الأخر المعتبرة فیه، و قصد عنوان صوم الکفارة مثلًا لم یدل دلیل علی مانعیته، فالأظهر هو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۷۵

[...]

الإِجزاء مطلقاً.

و بذلک ظهر ما فی کلام بعض المعاصرین من أنّ لازم القول بالاجزاء مطلقاً القول بالاجزاء و الصحة فی العالم أیضاً، فان العالم یضیف الفعل الی المولی علی نحو التشریع المبغوض له فلا یکون مقرباً.

و أمّا النصوص، ففی خبر سماعة عن الإِمام الصادق (علیه السلام) فی الاجتزاء بصوم یوم الشک علی أنّه من شعبان: فإن کان من شهر رمضان أجزأ عنه بتفضل اللّه و بما قد وسع علی عباده «۱».

و فی خبر الزهری المتقدم: لأنّ الفرض وقع علی الیوم بعینه. و نحوهما غیرهما.

قصد النوع فی صوم غیر رمضان

و أمّا المورد الثانی: و هو الصوم المعین غیر صوم شهر رمضان، ففیه أقوال: أحدها: ما عن السید و الحلی و المصنف فی أکثر کتبه و ثانی الشهیدین و سید المدارک و هو: عدم لزوم عنوان آخر سوی عنوان صوم الغد.

ثانیهما: ما عن الشیخ فی جملة من کتبه و المحقق فی الشرائع و النافع و المصنف فی المختلف و الشهید فی الدروس و اللمعة و هو: لزوم تعیین المأمور به.

ثالثها: التفصیل بین النذر المعین و غیره کالإجارة المعینة و القضاء المضیق، فیعتبر فی الثانی دون الأول، و قد استند هذا القول الی اکثر القائلین بالقول الأول، بل فی المستند لم اجد خلافاً فی لزوم التعیین فی القسم الثانی.

و نخبة القول فی المقام: انّ الصوم المأمور به إن کان قد أخذ فیه عنوان آخر

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۷۶

[...]

وراء عنوان الصوم کالنیابة عن الغیر لزم التعیین قطعاً، فان العنوان الآخر المفروض کونه قصدیا لا یتحقق بدون القصد، و معه لا وجه

للاجزاء لعدم انطباق المأمور به على المأتى به، نعم إذا كان الأمر المتوجه اليه أمراً واحداً، و لم يكن أمر آخر و لو بنحو الترتب، و قصد الأمر، حيث أنّ الأمر لا يدعو إلّا الى ما تعلق به فلا محالة يكون ذلك قصداً اجمالياً لذلك العنوان، و هو كاف فيكون مجزيا، و لكن بما ان المختار صحة الترتب، و صلاحية الزمان لوقوع صيام آخر فيه و لو كان يجب ايقاع المعين فيه، فقصد الأمر وحده لا يكفى بل لا بدّ من تعيينه بنحو آخر و لو بقصد الأمر الوجوبى المتوجه اليه اولًا.

و ان لم يؤخذ فيه عنوان آخر كما فى الصوم المنذور فان كان معيناً كما هو المفروض و بنينا على عدم صحة الترتب صح لو قصد الأمر، و إلّا فلا يصح، فإنّه من جهة قابلية المأتى به امتثالًا لكلا الأمرين، و عدم إمكان وقوعه امتثالًا لهما، معا و لا لأحدهما المعين لأنّه ترجيح بلا مرجح فلا محالة لا يقع امتثالًا لشىء منهما فيجب التعيين لذلك، و لو قصد غير ذلك العنوان يقع عنه و يجزى بناءً على ما هو الحق من عدم اقتضاء الأمر بالشىء للنهى عن ضده، و تصحيح الترتب.

و أمّا بناءً على عدم تصحيح الترتب فلا يقع عما قصد لعدم الأمر، و هل يجزى عن المأمور به، الظاهر ذلك فى غير صورة العلم و العمد، فإن الفرض إتيانه بما وجب عليه بجميع قيوده، و قصد العنوان الآخر لا يكون من الموانع للأصل، و قد اضافه الى المولى حسب الفرض فيصح و يجزى، و أمّا فى صورة العلم فحيث إنّه يكون مشرعاً فى قصده الأمر الآخر فيكون حراماً فلا يصح.

و قد استدل لعدم لزوم التعيين مطلقاً: بأنّه زمان يتعين للصوم الخاص فيكون كشهر رمضان لا يعتبر فيه التعيين.

و فيه: أنّ الفرق بين صوم شهر رمضان و غيره من أقسام المعين من ناحيتين:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٨، ص: ٧٧

[...]

إحداهما: عامة لجميع الأقسام، ثانيهما: مختصة ببعضها.

أما الأولى: فهى ما تقدم من أن شهر رمضان لا يصلح لوقوع غير صومه فيه، و ليس كذلك سائر الأقسام، فان الوقت صالح له بمقتضى إطلاق الأدلة، فبالترتب يمكن البناء على صحة غيره من الصيام المعنون بعنوان آخر لو وقع فيه.

و أمّا الثانية: فما عرفت من أن صوم شهر رمضان غير مقيد بعنوان آخر وراء الإِمساك الخاص، و بعض أقسام المعين يعتبر فيه عنوان قصدى آخر.

و قد يقال: أنّ الصوم المنذور أيضا من أقسام الصيام التى يعتبر فى وقوعها امتثالًا للأمر قصد عنوان خاص، فمع استحالة الترتب أيضاً لا يكفى اتيان الصوم بدون قصد ذلك العنوان الخاص، فان النذر يوجب كون المنذور ملكا له تعالى، و تسليم ما فى الذمة يتوقف على قصد المصداقية.

و فيه: أولًا: أنّه على هذا يكفى قصد الأمر لأنّه لا يدعو إلا الى ما تعلق به فقصده قصد إجمالى لذلك العنوان، و ثانياً: أنّ النذر لا يوجب إلّا وجوب المنذور فقط، و الفرض عدم دخل عنوان قصدى فيه، و تسليمه اليه تعالى عبارة اخرى عن إيجاده فى الخارج.

قصد النوع فى غير المعين

و أمّا المورد الثالث: فإن كان ما عليه متعدداً واخذ فى جميعها عناوين قصدية اخر غير عنوان الصوم لزم التعيين و الا لم يتحقق المأمور به، و لا يكفى قصد عنوان الصوم، و لا قصد الأمر لتعدده، و إن كان جميعها لم يؤخذ فيها عناوين اخر لزم التعيين أيضاً نظراً الى صلاحية المأتى به لوقوعه امتثالًا لكل واحد منها، و ترجيح واحد منها بلا مرجح فلا يقع امتثالًا لواحد منها، نعم بناءً على ما حققناه فى محله من اصالة التداخل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٨، ص: ٧٨

[...]

فی المسببات ما لم یدل دلیل علی خلافه یقع المأتی به امتثالًا للجمیع.

و إن کان المأخوذ فی بعضـها عنوان آخر دون غیره فامتثال أمر الأول یتوقف علی قصـد عنوانه، و لا یکفی قصـد الأمر بالصوم لفرض التعـدد، و لیس کـذلک الآخر، فلو قصـد عنوان الصوم خاصـة و اضافه الی المولی یقع امتثالًا لما لم یؤخـذ فی دلیله عنوان قصدی إن کان واحداً، کما یظهر ذلک کله مما اسلفناه و لا حاجة الی التکرار.

و للفاضـل النراقی کلاـم تتمیمـاً لهـذا البحث موافق للحق لاـ بأس بنقله قال: لما کان الأصل علی الأقوی تـداخل الأسـباب فالأصل فی أنواع الصـیام التـداخل إلّا ما ثبت فیه العدم، و مما ثبت فیه عدم التداخل صوم شـهر رمضان و النیابة عن الغیر و القضاء و النذر معیناً و مطلقاً و الکفارة، فانه لا یتـداخل بعضـها مع بعض اجماعاً، و یتـداخل النـذر المطلق و المعین مع صوم ایام البیض، و هو مع صوم دعاء الاستسقاء حینئذٍ و هو مع القضاء و نحو ذلک. انتهی کلامه الشریف.

وقت النیة

اشارة

الرابعـة: اختلفت کلمات القوم فی وقت النیـة فی جملة من أقسام الصوم، و قبل بیان الأقسام و أدلة القوم لا بد من تأسـیس أصل یکون هو المرجع مع فقـد الـدلیل و هو اعتبار مقارنة النیة لأول جزء من الصوم و بقائها الی آخر الأجزاء بحیث لا تتأخر عنه و لا تتقدم، اذ لو تأخرت لزم وقوع جزء من الصوم بلا نیة و لا قصد القربة، فلا یقع عبادة، فلا یصلح جزءاً للصوم المأمور به، و کذا التقدیم ان لم تستمر الی الجزء الأول، و ان استمرت الیه لزمت منه المقارنة بناءً علی ما هو الحق من أنّ النیة المعتبرة هی الداعی المحرک لا الإخطار.

و أما علی القول باعتبار الاخطار فیعتبر استمرار حکمها، و قد مر أنّ المراد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۷۹

و وقتها اللیل و یجوز تجدیدها الی الزوال

من وجود النیة مقارناً للترک وجودها شانا لا فعلًا، بحیث مهما عرضـها الالتفات وجدها باقیة غیر مرتدعة عنها، فلا ینافیه عروض الغفلة و النـوم و مـا شاکـل، و لـذا لـو نـوی الصوم و نـام- و کـان حین طلوع الفجر نائمـاً- صـح صومه بلاـ کلاـم، و حیث ان المشـهور بین الأصـحاب فی سائر العبادات اعتبار صدورها عن نیة تفصیلیة مقارنة لأول جزء العبادة، و هذا المعنی متعذرا و متعسر فی الصوم بحسب الغالب، فلذا اجازوا فیه تبییت النیة فی أی جزء من اللیل مستمراً علی حکمها من باب التوسعة.

و لعله الی هذا نظر المصنف ره حیث قال: و وقتها اللیل.

و کیف کان: فقد تخلف الصوم عن هذا الأصل فی مواضع ستمر علیک، و تنقیح القول بالبحث فی موارد: الأول: فی الواجب المعین.

وقت النیة فی الواجب المعین

فعن جماعة منهم السـید ره: جواز تأخیر النیة عمداً الی الزوال، و عن ابن أبی عقیل: لزوم تقدیمها من اللیل، و المشهور بین الأصحاب: عدم جواز التأخیر عمداً.

و لو اخرها جهلًا أو نسیاناً یجوز تجدیدها الی الزوال، بل عن الغنیة و ظاهر المعتبر و التذکرة: دعوی الإِجماع علی الحکم الثانی.

فالکلام فی موضعین:

الأول: فی صورة العلم و العمد: و الأظهر لزوم مقارنة النیة لأول جزء من أجزاء الصوم بالمعنی المتقدم لما مر من أنّه یعتبر فی الصوم کسائر العبادات صدوره عن النیة و القربة، و لا یعتبر أزید من ذلک، و علیه فله أن ینوی عند طلوع الفجر، و أن ینوی من اللیل إن کانت النیة باقیة فی النفس فعلا- أو شأناً- کما لو نوی الصوم غداً و نام و علم بأنّه لا یستیقظ حین طلوع الفجر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۸۰

[...]

و علی ما ذکرناه یجوز تقدیمها علی اللیل اذا استمر حکمها الی وقت الصوم، و لکن بما أن استمرارها یلازم غالباً الالتفات التفصیلی فی اللیل فلذا ذکرنا تبعاً للمشهور إن له ایقاعها فی اللیل و إلّا فلا خصوصیة له، فلو نوی صوم الغد فی الیوم السابق و استمر حکمها بالمعنی المتقدم صح صومه.

و استدل لما اختاره السید و تابعوه: بالنصوص الآتیة فی غیر المعین بالغاء الخصوصیة و باطلاق صحیح الحلبی أو عمومه الحاصل من ترک الاستفصال عن الإمام الصادق (علیه السلام)- فی حدیث- قلت: فان رجلًا أراد أن یصوم ارتفاع النهار أ یصوم؟ قال (علیه السلام): نعم «۱». بدعوی ان کون السؤال فی صدره عن غیر الواجب المعین لا یوجب تخصیص الذیل العام به.

و صحیح ابن سنان عنه (علیه السلام): من أصبح و هو یرید الصیام ثمّ بدا له ان یفطر فله ان یفطر ما بینه و بین نصف النهار ثمّ یقضی ذلک الیوم فان بدا له أن یصوم بعد ما ارتفع النهار فلیصم فانه یحسب له من الساعة التی نوی فیها «۲».

و صحیح ابن سالم عنه (علیه السلام) فی الرجل یصبح و لا ینوی الصوم فاذا تعالی النهار حدث له رأی فی الصوم فقال (علیه السلام): ان هو نوی الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له یومه و ان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذی نوی.

و لکن یرد علی الأول: انه ما لم یحرز المناط لا یجوز التعدی، و فی المقام لم یحرز.

و یرد علی الثانی: ان الظاهر من مورد السؤال ثانیاً وحدته مع مورد السؤال الأول الذی هو صریح فی غیر المعین، و یعضده قوله فان اراد ان یصوم لظهوره فیمن یجوز له إرادة عدم الصوم.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۱۳.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۸۱

[...]

و یرد علی الثالث: ان قوله بدا له أن یصوم ظاهر فی غیر المعین، و کذا قوله یحسب له اذ الحساب من وقت النیة یفید أن ما قبله لیس صوماً و انما هو بعض الصوم، ای له ثواب ذلک و ان لم یکن صوماً شرعیاً، و بذلک یظهر ما فی الأخیر، لأنّ قوله حدث له رأی ظاهر فی غیر المعین، مع ان قوله یصبح لا ینوی الصوم مخصوص به بقرینة تجویز الإفطار.

و استدل لما ذهب الیه ابن ابی عقیل بالنبوی المشهور فی کتب الفتاوی، لا صیام لمن لم یبیت الصیام من اللیل «۱».

و لکن لضعفه، و للإجماع علی عدم اعتبار شیء فی الصوم زائداً عما یعتبر فی اتصافه بالعبادیة، لا یعتمد علیه و یحمل علی ارادة أنه لعدم القدرة علی إیقاع النیة حدوثاً فی أول وقت الصوم لا بد من تقدیمها علیه لئلا یقع جزء منه من غیر نیة.

الموضع الثانی: فیما لو أخر النیة عن جهل او نسیان: فقد عرفت أنّ المشهور بینهم: أنّ له تجدید النیة الی الزوال، و عن غیر واحد:

دعوى الإِجماع عليه.

و استدل له بوجوه:

١- الإِجماع: و لكنه لمعلومية مدرك المجمعين لا يعتمد عليه.

٢- روى أنّ ليلة الشك أصبح الناس فجاء أعرابى الى النبى صلّى اللّه عليه و آله فشهد برؤية الهلال فأمر النبى صلّى اللّه عليه و آله منادياً ينادى كل من لم يأكل فليصم و من أكل فليمسك «٢». فانه كما يعم الشاكّ يعم الغافل و الجاهل الذى يزعم عدم انقضاء شعبان، فاذا جاز مع الجهل بانحائه جاز مع النسيان أيضاً لعدم الفرق بينهما فى المعذورية، بل هو فى الناسى أولى منه فى الملتفت الذى يحتمل كونه من

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث ٨.

(٢) سنن البيهقى ج ۴ ص ٢١٢ مع الاختلاف فى اللفظ.

]...[

رمضان.

و فيه: أولًا: أنّه ضعيف السند، و استناد الأصحاب اليه غير ثابت، و ثانياً: أنّه مع عدم احراز كون المناط هو المعذورية لا وجه للتعدى الى الناسى.

٣- النصوص الآتية الدالة على أنّ المريض اذا برأ قبل الزوال، و المسافر حضر قبله و لم يفطرا قبله يصح صومهما، فانه يستفاد منها كبرى كلية و هى أنّ وقت النية باق الى الزوال.

و لكن استفادة الكبرى الكلية تحتاج الى دليل و حجة أو إحراز المناط، و حيث أنّهما مفقودان فلا وجه لها.

۴- النصوص الواردة فى الواجب غير المعين سيما النصوص الثلاثة المتقدمة، و قد مر فى الموضع الأول ما فى ذلك.

۵- عموم قوله صلّى اللّه عليه و آله: رفع عن امتى تسعة أشياء: الخطأ و النسيان و ما أكرهوا عليه و ما لا يعلمون ... الى آخره «١». بناءً على ما هو الحق من أنّ المرفوع جميع الآثار التى كانت تترتب على الفعل مع قطع النظر عن عروض أحد هذه العناوين.

و فيه: أنّ حديث الرفع إنّما يرفع التكليف المتعلق بالمجموع، لأنّه تكليف ضمنى تابع لأصل التكليف حدوثاً و بقاءً، فاذا ارتفع ذلك كان اثبات التكليف ببقية الاجزاء محتاجاً الى دليل آخر، لأنّ مفاد حديث الرفع رفع الثابت لا ثبوت الحكم للفاقد لبعض ما يعتبر فى المتعلق.

فان قلت: ليس المراد من صحة الصوم الا عدم وجوب قضائه، و حيث أنّ من آثار ترك النية فى أول الوقت وجوب قضائه، فإذا كان الترك نسيانيا كان مشمولًا

(١) الوسائل باب ۵۶ من أبواب جهاد النفس و ما يناسبه حديث ١.

]...[

لحديث الرفع و يرفع الحديث جميع آثاره منها وجوب القضاء.

قلت: ان وجوب القضاء لیس من آثار الترک بل هو مترتب علی فوت الفریضة فلا- یرفعه الحدیث، اذ الحدیث انما یرفع الأحکام المترتبة علی فعل المکلف، و لذا قلنا بانه لو لاقی بدن الانسان مع شیء نجس نسیاناً أو اضطراراً لا یحکم بعدم تنجس البدن، لأن تنجس الملاقی من آثار الملاقاة و لو کانت غیر اختیاریة و تمام الکلام فی محله.

فالعمدة اذاً الاجماع ان ثبت و کان تعبدیاً، لکن للمنع عن کونه تعبدیاً مجالًا واسعاً، و طریق الاحتیاط معلوم.

وقت النیة فی الواجب الموسع

المورد الثانی: فی الواجب الموسع، و المشهور بین الأصحاب: أنّه یمتد وقت النیة فیه اختیاراً الی الزوال، و عن المدارک، انه مقطوع به عند الأصحاب، و عن ابن الجنید و المفاتیح و الذخیرة: جواز تجدید نیة قضاء رمضان الی الغروب.

و الحق أن یقال: ان فی المقام طوائف من النصوص.

الاولی: ما تدل علی امتداد وقت النیة فی قضاء رمضان الی الغروب: کصحیح ابن الحجاج عن أبی الحسن (علیه السلام): فی الرجل یبدو له بعد ما یصبح و یرتفع النهار فی صوم ذلک الیوم لیقضیه من شهر رمضان و لم یکن نوی ذلک من اللیل قال (علیه السلام): نعم لیصمه و لیعتد به اذا لم یکن احدث شیئاً «۱». و نحوه غیره.

الثانیة: ما یدل علی أنّ آخر وقت التجدید زوال الشمس کموثق عمار عن

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۸۴

]...[

الإمام الصادق (علیه السلام): عن الرجل یکون علیه أیام من شهر رمضان و یرید ان یقضیها متی ینوی الصیام؟ قال (علیه السلام): هو بالخیار الی ان تزول الشمس، فاذا زالت الشمس فان کان نوی الصوم فلیصم و ان کان نوی الإفطار فلیفطر سئل فان کان نوی الإفطار یستقیم أن ینوی الصوم بعد ما زالت الشمس قال (علیه السلام): لا «۱».

الثالثة: ما توهم دلالته علی امتداد وقت التجدید بعد الزوال: کصحیح ابن الحجاج عن أبی الحسن (علیه السلام): عن الرجل یصبح و لم یطعم و لم یشرب و لم ینو صوماً و کان علیه یوم من شهر رمضان أ له ان یصوم ذلک الیوم و قد ذهب عامة النهار؟ فقال (علیه السلام): نعم له أن یصوم و یعتد به من شهر رمضان «۲» بدعوی ان ذهاب عامة النهار انما یتحقق بمضی مقدار من الزوال.

و مرسل البزنطی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: قلت له: الرجل یکون علیه القضاء من شهر رمضان و یصبح فلا یأکل الی العصر أ یجوز أن یجعله قضاء من شهر رمضان؟ قال (علیه السلام): نعم «۳».

أقول: إطلاق الطائفة الاولی یقید بالثانیة، و أمّا الثالثة فالصحیح منها لا یدل علی ما ذکر، فان المراد بالنهار بقرینة المقام هو ما بین طلوع الفجر الی الغروب، فذهاب عامة النهار یتحقق قبل الزوال، فهو من النصوص المطلقة یقید إطلاقه بما تقدم، و المرسل منها و إن کان لا إشکال فیه سنداً فان المرسل من أصحاب الإجماع و لا دلالة لظهوره فیما ذکر، إلّا أنّه لمعارضته مع الموثق لا بدّ من طرحه، لأنّ المرجح

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب وجوب الصوم حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب وجوب الصوم حدیث ۶.

(٣) الوسائل باب ٢ من أبواب وجوب الصوم حديث ٩.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ٨۵

[...]

و هو الشهرة معه، مضافاً الى إعراض الأصحاب عن المرسل، فالجمع بين النصوص يقتضى البناء على ما ذهب اليه المشهور فى قضاء رمضان.

الرابعة: النصوص المطلقة الشاملة لقضاء شهر رمضان و غيره من إفراد الواجب الموسع، و تدل بالإطلاق على امتداد وقت النية إلى الغروب: كصحيح محمد بن قيس عن أبى جعفر (عليه السلام): قال على (عليه السلام): إذا لم يفرض الرجل على نفسه صياماً ثمّ ذكر الصيام قبل أن يطعم طعاماً أو يشرب شراباً و لم يفطر فهو بالخيار إن شاء صام و إن شاء أفطر «١». و بمعناه غيره.

الخامسة: ما تدل على التحديد بالزوال فى الواجب الموسع مطلقاً: كخبر ابن بكير عن الإمام الصادق (عليه السلام): عن رجل طلعت عليه الشمس و هو جنب ثمّ اراد الصيام بعد ما اغتسل و مضى ما مضى من النهار قال (عليه السلام): يصوم إن شاء، و هو بالخيار الى نصف النهار «٢».

و صحيح هشام عنه (عليه السلام): عن الرجل يصبح و لا ينوى الصوم فاذا تعالى النهار حدث له رأى فى الصوم فقال (عليه السلام): ان هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه، و إن نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذى نوى «٣».

و الجمع بين هاتين الطائفتين يقتضى تقييد اطلاق الاولى منهما بالثانية، فيوافق مضمونهما مع ما تقدم.

السادسة: ما تدل على امتداد وقتها الى الغروب فى النذر و شبهه: لاحظ خبر

---

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث ۵.

(٢) الوسائل باب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ٢ من أبواب وجوب الصوم حديث ٨.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ٨۶

فاذا زالت الشمس فات وقتها

صالح بن عبد اللّه عن أبى إبراهيم (عليه السلام) قلت له: رجل جعل للّه عليه الصيام شهراً فيصبح و هو ينوى الصوم ثمّ يبدو له فيفطر و يصبح و هو لا ينوى الصوم فيبدو له فيصوم فقال (عليه السلام): هذا كله جائز «١».

و لكن لو سلم إطلاق ذلك- مع انّ للمنع عنه مجالًا- يقيد بموثق عمار المتقدم فانه و إن كان فى قضاء رمضان إلّا أنّه لعدم القول بالفصل بين صوم النذر و شبهه و قضاء رمضان يثبت التحديد بالزوال فيها أيضاً، مع أنّه يمكن أن يقال أنّ النسبة بين خبر صالح و بين الطائفة الخامسة عموم من وجه، فإنّها أعم من حيث الشمول لغير النذر و شبهه، و هو أعمّ لدلالته على الامتداد بعد الزوال أيضاً فيتعارضان و يرجع الى المرجحات، و الترجيح معها لوجوه لا تخفى.

فالأظهر امتداد وقت النية فى الواجب الموسع إلى الزوال فاذا زالت الشمس فات وقتها.

وقت النية فى النافلة

المورد الثالث: فى النافلة: فعن الصدوق و الشيخ و الاسكافى و ابن حمزة و الحلى و المصنف فى التحرير و المختلف و الشهيد فى

الـدروس و غیرهم: انه یمتد وقتها فیها الی أن یبقی الی غروب الشـمس زمان یمکن تجدید النیۀ فیه، بل نسب ذلک الی اکثر القدماء، بل عن الانتصار و الغنیۀ و السرائر: دعوی الإِجماع علیه، و عن العمانی و ظاهر الخلاف و صریح النافع: أنّها مثل الواجب غیر المعین، و نسبه سید المدارک الی المشهور.

یشهد للأول: موثق ابی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الصائم

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب وجوب الصوم حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۸۷

]...[

المتطوع تعرض له الحاجۀ قال (علیه السـلام): هو بالخیار ما بینه و بین العصـر، و ان مکث حتی العصـر ثمّ بدا له أن یصوم فان لم یکن نوی ذلک فله ان یصوم ذلک الیوم ان شاء «۱».

و لا یضر اختصاصه بالعصر لعدم الفصل بین هذا الحد و ما بعده الی الغروب.

و یمکن ان یسـتدل له بصـحیح هشام عنه (علیه السـلام): کان أمیر المؤمنین (علیه السـلام) یدخل علی أهله فیقول عندکم شـیء و إلّا صمت فان کان عندهم شـیء اتوه به و الا صام «۲». فان المنقول و ان کانت قضـیۀ فی واقعۀ، إلّا أن نقل الإِمام (علیه السـلام) ایاها فی مقام بیان الحکم من دون استفصال یدل علی المطلوب.

و أمّا صـحیح محمـد بن قیس المتقـدم الـذی اسـتدل به الفاضل النراقی و تبعه بعض المعاصـرین، فقد مر أنّه یقید إطلاقه بما دل علی تحدید الوقت النیۀ بالزوال.

و قـد اسـتدل للقول الثـانی: بالأصـل: و بخبر ابن بکیر المتقـدم: لکن الأصـل لاـ مجری له مع الـدلیل، و إطلاـق خبر ابن بکیر الشـامل للواجب الموسع و النافلـۀ یقیـد بموثق أبی بصـیر، و علی هـذا لو کنـا قائلین بانقلاب النسـبۀ أمکن تصـحیح اسـتدلال العلمین بصـحیح محمـد بن قیس بـدعوی أنّ خبر ابن بکیر بعـد تقییـد إطلاقه بالموثق یختص بالواجب الموسع، فیقید إطلاق صـحیح محمد فی ذلک، فاطلاقه بالنسبۀ الی النافلۀ بحاله، لکنه لا نقول بانقلاب النسبۀ.

فتحصـل ممّ‌ا ذکرناه: أنّ آخر وقت النیـۀ فی الواجب المعین للعالم العامـد طلوع الفجر، و للناسـی و الجاهل لا یبعـد أن یقال أنّه زوال الشمس، و فی الواجب غیر المعین یمتد وقتها اختیاراً الی الزوال، و فی النافلۀ الأظهر امتداده الی غروب الشمس.

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۸۸

و وجب الامساک فی رمضان و المعین ثمّ قضاه و یجزی فی رمضان نیۀ عن الشهر فی اوله

وجوب الإِمساک لا بعنوان الصوم

فرعان: الأول: لو فات وقت النیۀ، فعن غیر واحد من الاساطین و فی المتن: وجب الإِمساک فی رمضان و المعین ثمّ قضاه.

أمّا وجوب القضاء فسیأتی الکلام فیه و سـتعرف أنّه لا دلیل له یعتـد به سوی الإِجماع، و امّا وجوب الإِمساک فقـد اسـتدل له: بقاعدۀ

المیسور، فإنّه یجب الإمساک فی مجموع الیوم فبتعذر الامساک فی بعضه لا یسقط وجوب الامساک فی غیره، و بما روی: أنّ لیلة الشک أصبح الناس فجاء أعرابی الی النبی صلّی اللّه علیه و آله فشهد برؤیة الهلال فأمر النبی صلّی اللّه علیه و آله منادیاً ینادی: کل من لم یأکل فلیصم، و من أکل فلیمسک «۱». فإذا ثبت ذلک مع العذر فی الإفطار فبدونه اولی.

و لکن یرد علی الأول: ما تکرر منا فی هذا الشرح من أنّه لا دلیل علیها فی المیسور مما یعتبر فی المرکب الاعتباری.

و أمّا الخبر: فقد مر أنّه ضعیف السند: فاذاً العمدة هو الإجماع المدعی فی المقام کما عن الخلاف، و عن المنتهی و التذکرة: نسبة الخلاف الی عطاء و أحمد و انه لم یقل به غیرهما.

و أما النصوص المفصلة بین ما قبل الزوال و ما بعده الظاهرة فی عدم وجوب الإمساک فقد مر أنّها مختصة بالواجب الموسع.

الثانی: أنّ المحکی عن جماعة منهم الشیخ و السید و أبو الصلاح و الدیلمی و الحلی و المصنف و غیرهم: أنه یجزی فی رمضان نیة عن الشهر فی أوله، بل عن

---

(۱) سنن بیهقی ج ۴ ص ۲۱۲ مع اختلاف فی اللفظ.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۸۹

- و یجوز تقدیم النیة علیه بیوم أو یومین

المنتهی: نسبته الی الأصحاب، و هو الأقوی أنّ استند الإمساک فی کل یوم الی تلک النیة أو کان الداعی باقیاً فی النفس حقیقة أو حکماً. و بعبارة اخری: استند الإمساک الی اختیار المکلف بالمعنی المتقدم فی أول الکتاب لما تقدم من أنّه لا یعتبر فی الصوم سوی استناد الإمساک الی الاختیار، بمعنی أنّه لو وجد الداعی و المقتضی للفعل و توجه الیه کان ما فی نفسه مانعاً عن الفعل، و معه لا حاجة الی ما تکلف به بعض من جعل صوم الشهر کله بمنزلة عبادة واحدة ذی اجزاء، اذ هذا التکلف لو تم فإنّما هو مبنی علی اعتبار الارادة التفصیلیة، و قد عرفت منعه، مع أنّ للمنع عنه مجالًا واسعاً، اذ لا ریب فی أنّ صوم کل یوم عمل مستقل له عصیان مستقل غیر مرتبط بصیام سائر الأیام، و علی ما ذکرناه لا یختص ذلک بصوم شهر رمضان، و لعل تخصیص القوم هذا الحکم به لأجل عدم العزم فی غیره غالبا علی الصوم کذلک.

و قد ظهر ایضاً مما ذکرناه انه یجوز تقدیم النیة علیه بیوم او یومین و فی غیر هذه الصورة و هو ما لو لم یستند الإمساک الی الاختیار فالأظهر عدم الإجزاء بحسب القواعد، و لکن ظاهرهم التسالم علی الإجزاء و الصحة.

و فی الصورة الثانیة التی یکون مدرک الحکم بالصّحة فیها هو الإجماع هل تکفی نیة واحدة فی النصف من الشهر لمجموعه ام لا: ذهب الشهید الثانی ره الی الثانی و استدل له: بان صیام الشهر اما عبادة واحدة أو ثلاثون عبادة، و علی کلا التقدیر لا یکفی.

و اشکل علیه الشیخ الأعظم ره: بأنّ الظاهر من استدلال مدعی الإجماع بأنّه حرمة واحدة هو جواز ذلک.

و فیه: أنّ استدلال بعض المجمعین بما یشمل غیر مورد الاتفاق لا یوجب تسریة الحکم الیه، فما أفاده الشهید ره أظهر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۹۰

و یوم الشک یصام ندباً عن شعبان فان اتفق انه من رمضان اجزأ

صوم یوم الشک

اشارة

الخامسة: و یوم الشک انه من شعبان او رمضان یصام ندباً بلا خلاف بیننا بل اجماعاً محققاً و محکیاً، و عن أکثر مخالفینا العدم.

و تشهد لنا جملة من النصوص الآتی بعضها، و لا خلاف أیضاً بیننا فی أنّه إن صام عن شعبان فان اتفق له انه من رمضان اجزأ.

کما أنّه لا- إشکال فی أنه لا- یجوز أن ینوی عن رمضان، و فی جواز أن ینوی أنّه إن کان الیوم من رمضان فالصوم واجب، و إلّا فهو مندوب قولان سیمران علیک.

و تنقیح القول فی المقام: أنّ النصوص الواردة فی المقام علی طوائف:

الأولی: ما تضمن النهی عنه و أنّه لو بان بعد ذلک أنّه من رمضان یجب قضاؤه:

کصحیح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر (علیه السلام): فی الرجل یصوم الیوم الذی یشک فیه من رمضان فقال (علیه السلام): علیه قضائه و إن کان کذلک «۱».

و خبر قتیبة الأعشی: قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): نهی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله عن صوم ستة أیام: العیدین، و أیام التشریق، و الیوم الذی یشک فیه من شهر رمضان «۲». و نحوهما غیرهما.

الثانیة: ما تضمن الأمر به و أنّه لو بان بعد ذلک من رمضان أجزأ: کمصحح معاویة بن وهب: قلت لأبی عبد اللّه: الرجل یصوم الیوم الذی یشک فیه من شهر رمضان فیکون کذلک فقال: هو شیء وفق له «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الصوم حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۵ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۹۱

[...]

و خبر الکاهلی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الیوم الذی یشک فیه من شعبان قال (علیه السلام): لأن أصوم یوماً من شعبان أحب إلی من أن أفطر یوماً من شهر رمضان «۱».

و حسن بشیر النبال عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن صوم یوم الشک فقال (علیه السلام): صمه فان یک من شعبان کان تطوعاً، و إن یک من شهر رمضان فیوم وفقت له «۲». و نحوها غیرها.

الثالثة: ما دل علی التفصیل بین أن یصوم علی أنّه من شعبان، و أن یصوم علی أنّه من رمضان: کخبر الزهری عن علی بن الحسین (علیه السلام)- فی حدیث طویل- قال: وصوم یوم الشک أمرنا به و نهینا عنه، أمرنا به أن نصومه مع صیام شعبان، و نهینا عنه أن ینفردا لرجل بصیامه فی الیوم الذی یشک فیه الناس فقلت: جعلت فداک فان لم یکن صام من شعبان شیئاً کیف یصنع؟ قال (علیه السلام): ینوی لیلة الشک أنّه صائم من شعبان، فإن کان من شهر رمضان اجزأ عنه، و إن کان من شعبان لم یضره قلت: کیف یجزی صوم تطوع عن فریضة؟- الی أن قال (علیه السلام)-: لأنّ الفرض إنّما وقع علی الیوم بعینه «۳».

و موثق سماعة عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن الیوم یشک فیه من رمضان: إنّما یصام یوم الشک من شعبان و لا یصومه من شهر رمضان لأنّه قد نهی أن ینفرد الانسان بالصیام فی یوم الشک. الحدیث «۴». و نحوهما غیرهما.

و مقتضی الجمع بین النصوص تقیید الطائفتین الأولتین بالثالثة.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب وجوب الصوم حدیث ۱.

(٢) الوسائل باب ۵ من أبواب وجوب الصوم حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ۵ من أبواب وجوب الصوم حديث ٨.

(۴) الوسائل باب ۵ من أبواب وجوب الصوم حديث ۴.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ٩٢

[...]

و من ذلك يظهر أن ما أفاده المفيد ره من حمل نصوص النهى على الكراهة غير تام، لأنّ الجمع الموضوعى مقدم على الجمع الحكمى، كما أنّ ما عن الشيخ ره فى البيان، و العمانى و الإسكافى من أنّه لو صام يوم الشك بنية أنّه من رمضان أجزأ عنه، غير تام.

و ربما يتوهم أنّه يعارض الطائفة الثالثة خبران آخران: أحدهما: موثق سماعة: عن اليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان و لا يدرى أ هو من شعبان أو من شهر رمضان فصامه من شهر رمضان قال (عليه السلام): هو يوم وفق له لا قضاء عليه «١». اذ ظاهره أنّه صامه بنية انّه من رمضان.

ثانيهما: حسن معاوية المتقدم بدعوى أنّ الظاهر منه تعلق من رمضان- بيصوم.

و لكنه توهم فاسد؟ لأنّ الموثق و ان روى عن التهذيب كما نقل إلّا أنّه مروى عن الكافى هكذا: فصامه فكان من شهر رمضان. و هو يقدم لوجوه: منها: اضبطية الكلينى، و منها: أن الشيخ يرويه عن الكلينى فلا يعتنى بما نقله بعد فرض كونه مخالفاً لما فى الكافى، و منها: أنّه على رواية الشيخ لا يكون الجواب منطبقاً على السؤال، اذ عليه لم يفرض فى السؤال تبين كونه من شهر رمضان فقوله (عليه السلام): هو يوم وفق له غير مربوط بالسؤال، و منها: أنّه عند دوران الأمر فى خبر بين الزيادة و النقصان يبنى على الاولى، و فى المقام يدور الأمر بين زيادة كلمة فكان كما فى نقل الكلينى و نقصها كما فى نقل الشيخ ره، فيبنى على ما نقله الكلينى.

و عليه فالموثق من قبيل النصوص المطلقة يقيد إطلاقه بما مر، و إمّا الحسن فالظاهر تعلق قوله من رمضان بقوله يشك لأنّه أقرب.

---

(١) الوسائل باب ۵ من أبواب وجوب الصوم حديث ۶.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ٩٣

[...]

و فى المقام رواية توهم كونها من النصوص المطلقة، و هى رواية عبد الكريم بن عمرو قال: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السلام): إنّى جعلت على نفسى أن أصوم حتى يقوم القائم فقال (عليه السلام): صم و لا تصم فى السفر و لا العيدين و لا أيام التشريق و لا اليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان «١».

و قيل: أنّه يقيد إطلاقها بما مر، و لكنه ليس كذلك، اذ لو كان المراد النهى عن صومه بنية أنّه من رمضان لما صح النهى عنه بقول مطلق لفرض أنّه نذران يصوم مدة عمره، فليست هى من قبيل النصوص المطلقة.

و قد يقال: إنّه يحمل الخبر على الكراهة.

و يرد عليه: أنّه لو كان مكروهاً فبما أن الكراهة فيه ليست من الكراهة المصطلحة لأنها كراهة فى العبادة بل هى بمعنى أقلية الثواب أو ارجحية الترك لانطباق عنوان أرجح عليه، فلا محالة يكون واجباً بالنذر، و عليه فيتعين طرحها ورد علمها الى أهلها، أو حملها على التقية.

و أما ما عن الصدوق فى الفقيه: عن أمير المؤمنين (عليه السلام): لأنّ افطر يوماً من شهر رمضان أحبّ الى من أن أصوم يوماً من

شعبان ازیده فی شهر رمضان «۲» فلا ینافی ما اخترناه، إذ الظاهر منه بقرینة قوله (علیه السلام): أزیده ... الخ ارادة أنّ الإفطار أحبّ من صوم ذلک الیوم بعنوان انه من رمضان، اذ لا تصدق الزیادة المتوقف تحققها فی المرکبات الاعتباریة علی قصد کونه منها إلّا بذلک و إلا یکون متصلًا بشهر رمضان لا زائداً فیه، لا أنّه أحب من صومه مطلقاً.

و بذلک ظهر أنّ ما افاده الصدوق فیه: و هذا حدیث غریب و لا أعرفه إلّا من

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۹۴

]...[

طریق عبد العظیم بن عبد اللّه الحسنی المدفون بالری فی مقابل الشجرة و کان مرضیاً رضی اللّه عنه، هذا و نحن نجد الأمر بالعکس، غیر تام، اذ هذا الخبر أیضاً ینطبق مفاده علی مفاد سائر النصوص.

فتحصل: أنّ الأقوی صحة صوم من صامه علی أنّه من شعبان، و بطلان صوم من صام بنیة أنّه من شهر رمضان.

و لو بان أنه من رمضان فی أثناء النهار هل یجب تجدید النیة کما عن الشهید ره فی الدروس، و المحقق ره فی المعتبر، و سید المدارک قده، ام لا یجب بل یجتزی بالنیة الأولی، کما اختاره فی الجواهر؟ وجهان:

قد استدل للأول: بأنّ النیة تعلقت بغیر صوم رمضان فلا ینصرف الیه بغیر نیته.

و اورد علیه فی الجواهر: بأنّ الصرف هنا شرعی لا مدخلیة للنیة فیه، ثمّ قال ره: و منه یعلم عدم وجوب التجدید للإطلاق المزبور.

و فیه: أنّ هذا الحکم التعبدی کسائر الأحکام الشرعیة یدور مدار موضوعه، فمع ارتفاعه لا یکون باقیاً و لا مورد للتمسک باطلاق دلیله، و فی الفرض بما أن موضوع هذا الحکم- و هو یوم الشک- ارتفع و تبدل الی العلم بکونه من رمضان، یکون هذا الحکم أیضاً مرتفعاً. و ان شئت قلت: انه مع العلم بعدم کونه من شعبان و عدم الأمر الندبی کیف یصح قصد کونه من شعبان و صومه بما أنّه مأمور به بالأمر الندبی فالأقوی لزوم التجدید.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۹۵

]...[

صوم یوم الشک بقصد ما فی الذمة

و لو صام یوم الشک علی أنّه إن کان من رمضان کان واجباً و إلّا کان مندوباً، فعن الشیخ فی الخلاف و المبسوط، و العمانی، و ابن حمزة، و المصنف فی المختلف، و الشهید فی جملة من کتبه: أنّه یصح صومه و یجزی عنه أن تبین کونه من رمضان، و عن الشیخ فی جملة من کتبه، و الحلی، و المصنف فی التذکرة، و المحقق، و سید المدارک، و أکثر المتأخرین: القول بالبطلان.

و استدل للبطلان بوجوه: الأول: الحصر المستفاد من النصوص، حیث أنّه حصر فیها الصحة بما إذا أتی بالصوم بقصد أنّه من شعبان، لاحظ موثق سماعة و غیره.

و فیه: أنّ ظاهر الحصر کونه اضافیاً بالنسبة الی قصده من رمضان، لاحظ الموثق، حیث أنّه (علیه السلام) بعد قوله إنّما یصام ... الی آخره- قال: و لا- یصومه من شهر رمضان. مع أنّه لو سلم ظهورها فی ذلک یتعین حملها علی ما ذکرناه لما ستعرف عند بیان وجه

المختار.

الثانی: ما أفاده الشیخ الأعظم ره و هو: أنّ حقیقة صوم رمضان تغایر حقیقة الصوم المندوب کما یکشف عن ذلک اختلاف أحکامهما، فإذا لم یتعین حقیقة أحدهما فی النیة التی حقیقتها استحضار حقیقة الفعل المأمور به لم یقع عن احدهما.

و فیه: أولًا: النقض بما اذا لم یدر أن ما فی ذمته الظهر أو العصر، اذ لا ریب فی صحة الإِتیان بأربع رکعات بقصد ما فی الذمة، مع أنّ حقیقة الظهر غیر حقیقة العصر کما یکشف عن ذلک اختلاف احکامهما.

و ثانیاً: بالحل، و هو أنّ المعتبر هو قصد عنوان المأمور به و لو اجمالًا، و لا دلیل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۹۶

]...[

علی لزوم قصده تفصیلًا، و علیه فلو صام یوم الشک بقصد أمره الواقعی فان کان الیوم من رمضان کان ذلک قصداً له، إذ الأمر لا یدعو إلّا الی ما تعلق به، و إن لم یکن من رمضان کان ذلک قصداً اجمالیاً للصوم المندوب.

الثالث: ما أفاده الشیخ ره أیضاً و هو: أنّه لم ینو أحد السببین و النیة فاصلة بین الوجهین، و بما ذکرناه فی سابقه یندفع ذلک، اذ بما أن النیة کذلک تکون نیة کونه من رمضان ان کان الواقع منه، ونیة کونه من شعبان اذا انکشف أنّه من شعبان یکون الفاصل بین الوجهین موجوداً.

الرابع: خبر هشام عن الإِمام الصادق فی یوم الشک: من صامه قضاه و إن کان کذلک یعنی من صامه علی أنّه من شهر رمضان بغیر رؤیة قضاه و إن کان یوماً من شهر رمضان، لأنّ السنة جاءت فی صیامه علی أنّه من شعبان و من خالفها کان علیه القضاء «۱» فإنّه بمفهوم العلة الظاهرة فی المنحصرة یدل علی ذلک.

و فیه: أولًا: یحتمل أن یکون قوله- یعنی ... الی آخره من الراوی لا- الإِمام (علیه السلام) و ثانیاً: إنّه یتعین حمله علی ارادة الحصر الإِضافی لما سیمر علیک.

و الأقوی هو الأول، لأنّه مما یقتضیه القاعدة، بل لو ورد ما ظاهره البطلان لا بدّ من تأویله أو طرحه، و ذلک لأنّه لا ریب فی أنّ الأمر بصوم یوم رمضان أن کان فی الواقع منه یکون فعلیاً، و النصوص علی فرض دلالتها علی تعین أن یصوم بقصد أنّه من شعبان إنّما تدل علی ثبوت حکم ظاهری کما یقتضیه الاستصحاب، و لذا لو انکشف کونه من رمضان یجب علیه قضائه إن لم یصمه.

و بالجملة: لا ینبغی الشک فی فعلیة أمره، و حیث ان اجزاء الإِتیان بالمأمور به الواقعی عن أمره یکون حکما عقلیاً غیر قابل للتخصیص فلا محیص عن الحکم

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۹۷

و لو أصبح بنیة الافطار و لم یفطر ثمّ تبین انه من رمضان جدد النیة الی الزوال و لو کان بعد الزوال امسک واجباً و قضی

بالصحة.

فإن قلت: بناءً علی ذلک یلزم البناء علی الصحة حتی لو أتی به بقصد أنّه من رمضان فانکشف کونه من رمضان.

قلت: أنّه لا یحکم بالصحة فی هذا الفرض لأنّه حینئذٍ یکون الإِتیان به بقصد أمره تشریعاً محرماً، و دعوی أنّ التشریع من الامور القلبیة و لا- یسری الی الفعل، مندفعة بما حققناه فی محله من سرایته الی الفعل و صیرورة الفعل المأتی به بقصد الأمر مع عدم العلم به

مبغوضاً.

و بالجملة: النهی عن إتیان الصوم بنیة القربة المطلقة بقصد ما فی الذمة- عبارة عن عدم کون الأمر بصوم رمضان محرکاً و فعلیاً، و هو خلف الفرض.

و قد فصل بعض المحققین بین التردید فی النیة بأن یصوم علی أنّه إن کان من شعبان کان ندباً و إن کان من رمضان کان واجباً فاختار البطلان، و بین التردید فی المنوی بأن یصومه بنیة القربة المطلقة بقصد ما فی الذمة و کان فی ذهنه إنّه إمّا من شعبان أو من رمضان فاختار الصحة لتحقق النیة الی الصوم المأمور به.

و فیه: انّه لا إشکال فی أنّ إتیان الصوم بقصد الجامع بین الأمر بصوم شهر رمضان و الأمر بصوم شعبان لا یصح لما ذکرناه فی أول هذا الجزء- فلاحظ- و الإتیان به بقصد الأمر الخاص الثابت واقعاً المتعلق بأحدهما غیر المعلوم لنا یصح لما تقدم آنفاً، و لا أتصور صورتین لذلک، مع أنّه لا دلیل علی مبطلیة التردید فی النیة ما لم یرجع الی عدم قصد الأمر الخاص.

و لو أصبح یوم الشک بنیة الإفطار و لم یفطر ثمّ تبین أنّه من رمضان جدد النیة الی الزوال و لو کان بعد الزوال أمسک واجباً و قضی و قد تقدم فی المسألة السابقة تحقیق القول فی جمیع ذلک.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۹۸

[...]

نیة القطع أو القاطع

السادسة: لو نوی القطع أو القاطع، فأمّا أن یکون قبل عقد نیة الصوم أو بعده، و الأول مضی حکمه بأقسامه، و إن کان بعده فلا شک فی کونه حراماً لو کان الصوم واجباً معینا لکونه عزماً علی الحرام و اتباعاً للهوی.

و إنّما وقع الخلاف فی إفساده للصوم و عدمه، فعن السید فی بعض رسائله، و أبی الصلاح، و المصنف فی بعض کتبه، و الشهیدین، و المحقق الثانی: الأول، فلو جدد النیة بدون الإفطار لا یصح صومه، و عن الشیخ فی المبسوط و الخلاف، و المصنف فی جملة من کتبه، و المحقق فی الشرائع و غیرهم: القول بالصحة، بل عن المدارک، أنّه المشهور بین الأصحاب، و فی الجواهر: التحقیق حصول البطلان بنیة القطع التی هی بمعنی إنشاء رفع الید عما تلبس به من الصوم علی نحو إنشاء الدخول فیه ضرورة خلو الزمان المزبور عن النیة فیقع باطلًا، و أمانیة القطع بمعنی العزم علی ما یحصل به ذلک، و کذلک نیة القاطع فقد یقوی عدم البطلان.

و استدل للصحة بوجوه:

۱- استصحاب الصحة السابقة.

و فیه: أنّ جریانه یبتنی علی أن یکون للصوم هیئة اتصالیة یعبر عنها بالصورة الصومیة کما تقدم فی کتاب الصلاة، و حیث لا دلیل علیه فالأقوی عدم جریانه.

۲- اصالة البراءة عن مانعیة الخلاف.

و فیه: أنّه یبتنی جریانها علی عدم الدلیل علی اعتبار استدامة النیة.

۳- ما ذکره الشیخ الأعظم ره و هو: أنّ المراد من النیة المعتبرة ان کانت هی الصورة المخطرة المقارنة فی بعض العبادات و المتقدمة بزمان خاص فی بعضها الآخر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۹۹

[...]

فالمفروض حصولها فيما نحن فيه، و ان كان المراد بها هى الداعية الى العمل فاعتبارها مختص بما اذا أمكن استناد العمل بمجموعة الى النية، فالعمل الذى لا يمكن فيه ذلك حتى الصوم لا يفسد لأجل خلوه جزء فجزء عن النية فيثبت صحته بالإطلاقات.

و دعوى بدلية استمرار النية حكماً عن النية الحقيقية فى وجوب تلبس كل جزء به، محتاجة الى البينة.

و فيه: أنّ المراد من النية المعتبرة هى الموجبة لصيرورة العمل اختيارياً و مضافاً الى المولى كما عرفت فى أول الكتاب، و عليه فاستدامته الى آخر العمل فى جميع العبادات حتى الصوم استدامة حقيقية لا حكمية، و الدليل على اعتبارها بهذا المعنى قد تقدم، و عليه فقصد الخلاف يوجب البطلان.

٤- ما عن الشهيد ره من أنّ نية الخلاف إنّما تنافى النية لا حكمها الثابت بالانعقاد الذى لا ينافيه النوم و هو أشد منافاة من نية المنافى، و النية لا يجب تجديدها فى كلّ أزمنة الصوم إجماعاً فلا تتحقق المنافاة.

و فيه: أنّها و إن لم تناف النية بمعنى الإخطار إلّا أنّها تنافيها بالمعنى المعتبر فى صيرورة العمل اختيارياً و مضافاً الى المولى الذى لا ينافيه النوم كما تقدم تحقيقه.

٥- حصر المفطرات فى النصوص فى عدة امور ليست نيتها منها كصحيح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر (عليه السلام): لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع (ثلاث) خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فى الماء «١». و نحوه غيره.

و فيه: أولًا: إن هذه النصوص إنّما تدل على حصر المفطرات، و لا ندعى كون نية الخلاف منها، بل نقول إنّها موجبة للاخلال بالشرط.

و ثانياً: إنّ معنى قوله (عليه السلام) اذا اجتنب أربع خصال كف نفسها عنها

(١) الوسائل باب ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ١٠٠

]...[

لا أنه تركها بلا نية، فهى أيضاً تدل على اعتبار النية و القصد.

و ثالثاً: إن هذه النصوص واردة فى مقام بيان التروك المعتبرة فى الصوم، و أما أنه لا بد و أن يكون تحقق هذه عن قصد أم لا فهى ساكتة عنه.

٧- أن نية القطع أو القاطع إذا كانت مفطرة لما كان الأكل و الشرب و غيرهما من المفطرات منها، إذ لو لم تصدر هى عن قصد لم تكن مفطرة، و لو صدرت عن قصد فلا محالة تتحقق النية المفطرة قبلها فلا يستند الإفطار إليها فى شىء من الموارد، فيكون ذكرها منها لغواً و غير صحيح.

و فيه: أولًا: أن الكفارة تترتب على تحقق تلك الأمور لا على نية الخلاف.

و ثانياً: أن نية فعل أحد تلك الأمور توجب بطلان الصوم لا نية كل فعل، فلا يكون ذكر تلك الأمور من المفطرات لغواً.

فالمتحصل: إن الأظهر فساد الصوم بنية القطع أو القاطع، و أما ما أفاده صاحب الجواهر من أن نية القطع بمعنى العزم على ما يحصل به ذلك و كذلك نية القاطع فقد يقوى عدم البطلان، فيرد عليه: أن المعتبر فى صحة الصوم نية الإمساك من الفجر إلى الغروب، و لا ريب فى أنهما إنما تنافيان نية الصوم بهذا المعنى، و إن لم تنافيا نية الصوم إلى ذلك الزمان.

ثمّ إن جماعة من القائلين بالصحة قيدوها بما إذا جدد فى أثناء النهار النية، و أشكل عليهم سيد المدارك ره: بأن المقتضى للفساد عند القائل به العزم على فعل المفطر، فإن ثبت ذلك وجب الحكم بالبطلان مطلقاً و إلا وجب القول بالصحة كذلك كما أطلقه فى

المعتبر.

و أجاب عنه الشيخ الأعظم ره: بأن امتثال قوله تعالى أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج‌٨، ص: ١٠١

و محل الصوم النهار من طلوع الفجر الثاني الى الغروب.

اللَّيْلِ «١» لا يحصل عرفاً إلّا اذا تعقب قصد الإفطار رجوع و استمرار على النية الاولى الى الليل.

و فيه: إنّ هذه الآية الكريمة إنّما تكون شاملة لجميع الآنات غير الآن الأول الذى ينعقد فيه الصوم، فإنّه بعد ذلك الآن يتوجه الأمر باتمامه الى الغروب و لا تكون مختصة بالآن الاخير، بل يمكن أن يقال إنّه أمر و ايجاب لإيجاده من المبدأ الى المنتهى تامّاً كقولهم: ضيق فم الركية، و افرج بين سطورك، و ما شاكل، و على هذا فأمّا أن يلزم كون الصائم ناوياً للصوم فى جميع الآنات فنية القطع أو القاطع توجب الفساد، و أمّا لا يلزم ذلك فلا توجب الفساد حتى مع عدم تجديد النية.

فتحصل مما ذكرناه: إنّ الأظهر فساد الصوم بنية القطع أو القاطع مطلقاً.

محل الصوم

و السابعة: محل الصوم النهار من طلوع الفجر الثانى الى الغروب بلا خلاف، بل اجماعاً، بل ضرورة من المذهب.

و تشهد لكون مبدأه طلوع الفجر الصادق- مضافاً الى الإجماع-: الآية الشريفة كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ «٢» و نصوص كثيرة: كصحيح الحلبى عن الإمام الصادق (عليه السلام): عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود فقال (عليه السلام): بياض النهار من سواد الليل- الى أن قال- فقال النبى صلّى اللّه عليه و آله: اذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام

---

(١) البقرة آية ١٨٧.

(٢) البقرة آية ١٨٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج‌٨، ص: ١٠٢

الباب الثانى فيما يمسك عنه و هو ضربان واجب و ندب

و الشراب فقد اصبحتم «١».

و خبر ابى بصير قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) فقلت: متى يحرم الطعام و الشراب على الصائم و تحل الصلاة صلاة الفجر؟ فقال (عليه السلام): إذا اعترض الفجر و كان كالقبطية البيضاء فثم يحرم الطعام و يحل الصيام و تحل الصلاة صلاة الفجر «٢». و نحوهما غيرهما.

و تشهد لكون آخره غروب الشمس: الآية الكريمة ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى اللَّيْلِ «٣» و جملة من النصوص: مثل ما رواه الصدوق باسناده عن أبان عن زرارة عن أبى جعفر (عليه السلام): يحل لك الإفطار اذا بدت ثلاثة انجم و هى تطلع مع غروب الشمس «۴».

و مرسل الصدوق قال الصادق (عليه السلام): اذا غابت الشمس فقد حل الإفطار و وجبت الصلاة «۵». و نحوهما غيرهما.

و قد مر تحقيق القول فى ذلك فى كتاب الصلاة و عرفت أن الأظهر أنّ آخر وقت الصوم و الظهرين و أول وقت العشاءين استتار القرص لا ذهاب الحمرة المشرقية.

[الباب الثانی] من المفطرات الأكل و الشرب

اشارة

الباب الثانی: فيما يمسک عنه الصائم و هو ضربان: واجب و ندب

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من أبواب ما يمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۲ من أبواب ما يمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حديث ۲.

(۳) البقرة الآية ۱۸۷.

(۴) الوسائل باب ۵۲ من أبواب ما يمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حديث ۴.

(۵) الوسائل باب ۵۲ من أبواب ما يمسک عنه الصائم حديث ۵.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۱۰۳

فالواجب الأكل و الشرب

ف الكلام فی فصلين:

[الفصل] الأول فی الواجب

اشارة

و له أقسام، لأنّ جملة من الامور التی يجب الإِمساک عنها توجب القضاء و الكفارة، و جملة منها، توجب القضاء خاصة، و جملة منها لا توجب شيئاً منهما.

فالكلام فی مقاصد:

[المقصد] الأول: فی الامور التی يجب الإِمساک عنها و توجب القضاء و الكفارة

اشارة

، و هی سبعة:

الأول و الثانی: الأكل و الشرب

اشارة

بلا- خلاف بين المسلمين، و يشهد به: الكتاب و السنة المتواترة الآتية، و النزاع فی أنّهما مفطر واحد أو أنّ كلّ واحد منهما مفطر مستقل لا فائدة فيه، فالصفح عنه أولی.

و إنّما الکلام یقع فی موارد:

[لا فرق بین المعتاد و غیره]

الأول: المشـهور بین العلماء أنّه لا فرق فی المأکول و المشروب بین المعتاد منهما کالخبز و الماء و نحوهما و غیره کالحصی و عصارة الأشـجار و نحوهمـا، بـل عن الناصـریات و الخلاـف و المنتهی، دعوی اجمـاع العلمـاء إلّـا النادر من المخالفین علیه، و إنّما خالف فی ذلک الحسن بن صالح و أبو طلحة و ابن الجنید، و نسب الخلاف الی السـید فی بعض کتبه و هو بعید، اذ هو قده فی الناصریات نسب الخلاف الی ابن صالح و أبی طلحة و ردهما بأنّ الإِجماع متقدم و متأخر عن هذا الخلاف.

و کیف کان: فالأقوی ما هو المشـهور: للإِجماع: و لصدق الأکل و الشـرب فیشـملهما إطلاق الأدلة، و للنص الوارد فی الغبار الآتی، و لکونه من مرتکزات المتشرعة.

و استدل للقول الآخر بوجوه:

۱- ما عن المختلف و هو: إنّ تحریم الأکل و الشرب إنّما ینصرف الی المعتاد لأنّه المتعارف فیبقی الباقی علی أصل الإِباحة.

۲- أنّ الأدلة المتضـمنة للأکل و الشـرب و إن کانت مطلقة إلّا أنّه یتعین تقییدها بمثل صحیح ابن مسلم عن إمامنا الباقر (علیه السلام): لا یضر الصائم ما صنع اذا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۰۴

[...]

اجتنب ثلاث (أربع) خصـال: الطعام و الشـراب و النساء و الارتماس فی الماء «۱». المتضـمن للطعام و الشـراب غیر الصادقین علی غیر المتعارف.

۳- خبر مسـعدة بن صدقة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن آبائه: أنّ علیاً (علیه السلام) سئل عن الذباب یدخل فی حلق الصائم قال (علیه السلام): لیس علیه قضاء لأنّه لیس بطعام «۲».

و فی الجمیع نظر: إذ یرد علی الأول: ما تکرر منا من أن الانصـراف الناشی من تعارف فرد لا یصلح أن یکون مقیداً لإطلاق الأدلة لأنّه بدوی یزول بالتأمّل، مع أنّه ان ارید به انصـراف متعلق الأکل و الشـرب الی المتعارف ففیه أنّه غیر مذکور حتی یدعی فیه الانصـراف، بل لعل حـذفه یکشف عن اناطة الحکم بماهیة الأکل و الشـرب بأی شـیء تحققت، و ان ارید به انصـراف نفس الأکل و الشـرب الی المتعارف و هو ما اذا تعلقا بما تعارف أکله و شـربه، ففیه ان انصـرافهما حینئذٍ عن غیر المتعارف من حیث ذات الأکل و الشـرب أولی من هـذا الانصـراف، مع أنّ هـذا مما لم یتفوه به أحد. فهذا یکشف عن عموم الحکم، مضافاً الی أنّ المراد بالتعارف أن کان التعارف فی زمان المعصومین علیهم السـلام فلازمه عـدم مفطریـة ما تعارف أکله فی هـذه الأزمنـة کالطماطة، و إن ارید به التعارف عند الکل فلازمه أن لا یفطر کثیر من المأکولات و المشـروبات، و إن ارید التعارف عند شـخص المکلف فلازمه مفطریة شـیء فی زمان و عدم مفطریته فی زمان آخر، و أیضاً مفطریة شیء واحد فی زمان واحد لشخص و عدم مفطریته لشخص آخر، و ان ارید التعارف و لو عند واحد من الأفراد فلازمه دوران مفطریة ذلک الشیء مدار وجود ذلک الشخص و شیء من هذه مما لا یمکن التفوه به.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۰۵

[...]

و یرد علی الثانی أولًا: أن امثال ذلک الصحیح من النصوص إنّما وردت فی مقام بیان عدم مفطریة غیر ما ذکر فیها مما توهم منافاته للصوم کاللغو و الباطل، لاما یعم بعض مصادیق الأکل.

و ثانیاً: أنّ للطعام و الشراب اطلاقین کالکلام و السلام، فیمکن ان یکون المراد بهما فی هذه النصوص معناهما المصدری المنطبق علی الأکل و الشرب.

و یرد علی الثالث: ان مورد الخبر دخول الذباب فی الحلق بغیر اختیار لاما اذا أکله باختیاره، و المراد من قوله لیس بطعام انه لیس بأکل لا- أنّه أکل ما لا یطعم، و نحوه ما ورد فی الاکتحال فانه لا یشک أحد فی أنّه یستفاد منه أن الاکتحال لیس بأکل و لذلک لا یفطر و لو کان ما یکتحل به مما تعارف أکله أو شربه فالأظهر عدم الفرق بین المتعارف و غیره.

لا فرق بین القلیل و الکثیر

الثانی: لا کلام فی عدم الفرق بین الکثیر و القلیل کعشر حبة الحنطة مثلًا اذا صدق علیه الأکل أو الشرب، و لم یستهلک فی الفم، حتی أن الخیاط لو بل الخیط بریقه أو غیره ثمّ رده الی الفم و ابتلع ما علیه من الرطوبة بطل صومه اذا لم یستهلک ما کان علیه من الرطوبة بریقه.

قال المصنف فی محکی المنتهی: لو ترک فی فمه حصاة أو درهماً فأخرجه و علیه لمعة من الریق ثمّ أعاده فی فیه فالوجه الإِفطار قل أو کثر لابتلاعه البلل الذی علی ذلک الجسم، و قال بعض الجمهور: لا یفطر ان کان قلیلًا. انتهی.

و ظاهره بقرینة اسناد الخلاف الی بعض الجمهور ان علیه اجماع الطائفة.

و خالف القوم المحقق الأردبیلی ره و استدل له- بوجوه:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۰۶

[...]

۱- الأصل و عدم صدق الأدلة، قال: و لهذا مع قولهم بالتحریم جوزوا الأکل بالقاشوقة بادخالها فی الفم، و کذا اکل الفواکه بعد العض مع بقاء الرطوبة فی موضع العض، و کذا فی الشربة.

۲- انه یجوز ابتلاع الریق ما دام فی الفم و ان کثر فکذلک ان خرج.

۳- جملة من النصوص: کصحیح ابی ولاد الحناط: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): إنّی أقبل بنتا لی صغیرة و أنا صائم فیدخل فی جوفی من ریقها شیء فقال (علیه السلام): لا بأس لیس علیک شیء «۱».

و خبر علی بن جعفر عن أخیه الإِمام موسی (علیه السلام): عن الرجل الصائم أله أن یمص لسان المرأة أو تفعل المرأة ذلک قال (علیه السلام): لا بأس «۲».

و موثق أبی بصیر: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): الصائم یقبل؟ قال (علیه السلام): نعم و یعطیها لسانه تمصه «۳».

و فی الکل نظر: أمّا الأول: فلأنّ دعوی عدم صدق الأدلة لا- وجه لها سوی توهم عدم صدق الأکل و الشرب، و هو إنّما یتم اذا استهلک الریق الخارج فی الفم، و اما فی صورة بقائه فیصدق ذلک علی ابتلاعه لما عرفت آنفاً فیکون مفطراً، و اما ما فی الحدائق من تسلیم عدم صدق الأکل و الالتزام بالمفطریة بدعوی عدم التلازم بین عدم کونه مأکولًا و صحة الصوم فإنّهم صرحوا ببطلان الصوم بالغبار و الدخان الغلیظ مع أنّهما لیسا من المأکول فیجوز أن یکون هذا من قبیله عندهم، فغیر سدید، اذ لو سلم عدم صدق الأکل علیه

لا مناص عن القول بعدم المفطرية لما دل على حصر المفطرات

(۱) الوسائل باب ۳۴ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۴ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۳.

(۳) الوسائل باب ۳۴ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۲.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۱۰۷

]...[

فى عدة امور ليس منها ابتلاع الريق.

و أمّا الثانى: فلأن الفارق هو ما سيأتى من الأدلة الدالة على عدم مفطرية ابتلاع الريق ما دام كونه فى الفم.

و أمّا الثالث: فلأنّ ما ورد فى امتصاص احد الزوجين ريق الآخر اجنبى عن المقام، اذ الامتصاص اعم من الابتلاع، و اما صحيح ابى ولاد فالظاهر منه السؤال عما لو دخل الريق فى حلقه بغير اختياره كما يشهد به قوله: فيدخل فى جوفى ... الى آخره.

فتحصل: أنّ الأظهر هو بطلان الصوم بابتلاع الرطوبة الخارجية و لو كانت من فيه اذا اخرجت، إلّا فيما اذا استهلكت. و دعوى عدم تحقق الاستهلاك بنحو يصدق ابتلاع ريقه لا غير للاتحاد فى الجنس ممنوعة.

و لا يبطل الصوم بابتلاع البصاق بلا خلاف، و عن التذكرة: نسبته الى علمائنا.

و يشهد له مضافاً الى ذلك و إلى السيرة القطعية و لزوم الحرج بل الضرر من الالتزام بمفطريته و عدم جواز بلعه: خبر زيد الشحام: فى الصائم يتمضمض قال (عليه السلام): لا يبلع ريقه حتى يبزق ثلاث مرات «۱». فانه يدل على جواز البلع بعد ذلك.

ثمّ انه اذا كان البصاق كثيراً مجتمعاً- مع تعمد السبب- لا يبعد القول بمفطريته، اذ الأدلة المتقدمة لا تشمله، اما غير الخبر من الأدلة: فلكونها ادلة لبية يجب الأخذ بالمتيقن منها، و اما الخبر فلعدم وروده فى مقام بيان هذا الحكم، فلا اطلاق له من هذه الجهة كى يتمسك به، و عليه فالأحوط عدم البلع فى هذه الصورة.

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۱۰۸

]...[

ابتلاع بقايا الطعام

الثالث: المشهور بين الأصحاب: ان ابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من بين الأسنان يبطل الصوم، و فى الجواهر: قولا واحداً عندنا و هو الأقوى لإطلاق الأدلة. و عن سيد المدارك و صاحب الحدائق: عدم البطلان.

و استدل له: بعدم تسميته أكلا، و بصحيح عبد اللّه بن سنان عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء أ يفطر ذلك؟ قال (عليه السلام): لا قلت فان ازدرده بعد ان صار على لسانه؟ قال (عليه السلام) لا يفطر ذلك «۱».

و لكن يرد على الأول: ما تقدم من صدق الأكل عليه.

و يرد على الثانى: اولا: انه اجنبى عن المقام، اذ يمكن ان يكون الخارج بعد البلع بحكم النخامة الخارجة من الصدر، فالتعدى الى

المقام لا وجه له.

و ثانیاً: انه لم یعمل به فی مورده، سیما و ان مقتضی اطلاقه عدم الفرق بین القلیل و الکثیر.

و ثالثاً: انه من المحتمل ان یکون المراد به أصل اللسان الملتصق بالحلق، و یکون الازدراد بغیر اختیاره کما هو الغالب فی القلس، و یؤید هذا الاحتمال موثق عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یخرج من جوفه القلس حتی یبلغ الحلق ثمّ یرجع الی جوفه و هو صائم فقال (علیه السلام): لیس بشیء. «۲».

و لو ترک التخلیل، فتارة یعلم بترتب دخول البقایا بین الأسنان فی حلقه بعد ذلک

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۳۰ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۱۰۹

]...[

سهواً، و اخری یعتقد عدم ترتبه و لکن یترتب علیه خارجاً، و ثالثة یشک فی ذلک. ثمّ انه لا- کلام فی بطلان الصوم فی الصورة الأولی لان الابتلاع المفروض مستند الی الاختیار فهو عمدی فی الحقیقة، کما لا کلام فی عدم البطلان فی الصورة الثانیة.

انما الکلام فی الصورة الثالثة فعن فوائد الشرائع و المسالک: وجوب القضاء.

و استدل له: بالتفریط الموجب للإِلحاق بالعمد: و بان مقتضی الاطلاقات تحقق الافطار به، و ما دل علی عدم قدح الأکل سهواً مختص بغیر ما یکون فیه تفریط.

و لکن یرد علی الأول: انه مع صدق السهو فی صورة التفریط لا دلیل علی المفطریة لعدم الدلیل علی الحاق التفریط بالعمد.

و أمّا الجواب عن ذلک بعدم صدق التفریط الا مع العلم بالترتب و لا یکفی مجرد احتمال الترتب، ففاسد، اذ التفریط انما یصدق مع الاحتمال و عدم سد باب العدم من ناحیته بالمقدار الممکن، أ لا تری ان من لم یحفظ الامانة و وضعها فی محل یحتمل التلف فتلف یکون مفرطا عرفا و لذلک یحکم بضمانه.

و یرد علی الثانی: ان الظاهر عدم الواسطة بین العمد و السهو، و علیه فان قیل انه فی الفرض یصدق علیه انه أکل عن عمد فهو بدیهی البطلان، و ان قیل انه یصدق الأکل عن سهو و مع ذلک لا یشمله النصوص الدالة علی عدم قدح الأکل سهواً فهو مناف لإِطلاق تلک النصوص. فالأظهر هو عدم القدح فی الفرض لما دل علی عدم مبطلیة الأکل سهواً.

ابتلاع ما یخرج من الصدر

الرابع: فی ابتلاع ما یخرج من الصدر- و ما ینزل من الرأس اقوال ۱- ما عن الإِرشاد و فی الشرائع: و هو الجواز فی الأول ما لم ینفصل عن الفم، و عدم الجواز فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۱۱۰

]...[

الثانی و ان لم یصل الفم.

۲- الجواز فیهما ما لم یصلا الی فضاء الفم، و المنع اذا وصلا الیه، اختاره الشهیدان.

۳- ما عن المعتبر و المنتهی و التذکرة و البیان و المدارک: و هو الجواز فیهما ما لم ینفصلا عن الفم.

و الظاهر ان عمدة منشأ الخلاف هو الخلاف فی معنی موثق غیاث: لا بأس بان یزدرد الصائم نخامته «۱». و الوجوه المحتملة فیه أربعة، اذ من الجائز ان یکون المراد من النخامة خصوص ما یخرج من الصدر، و ان یکون ما یعم ما ینزل من الدماغ، و علی التقدیرین یمکن ان یکون المراد بالازدراد بلع ما لم یصل الی فضاء الفم، و یمکن ان یکون ما یعم ما یصل الی فضاء الفم، فعلی الأول- لا مناص عن الالتزام بالجواز فیما یخرج من الصدر ما لم یصل الی فضاء الفم، و عدم الجواز فیما ینزل من الدماغ مطلقاً، و علی الثانی یتعین الالتزام بالقول الأول و علی الثالث بالقول الثانی، و علی الرابع بالقول الثالث، و حیث ان الأظهر عموم النخامة لهما کما صرح به اللغویون و استظهره غیر واحد من الفقهاء، و عموم الازدراد لما یصل الی فضاء الفم، فالأقوی هو القول الثالث.

و أمّا الوجوه الاخر التی ذکرت لکل من الأقوال فلوضوح فسادها اغمضنا عن ذکرها.

---

(۱) الوسائل باب ۳۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۱۱

]...[

الأکل و الشرب بالنحو غیر المتعارف

الخامس: لا ینبغی التوقف فی مفطریة کل ما یصدق علیه الأکل او الشرب و ان کان بالنحو غیر المتعارف لإطلاق الأدلة، و دعوی انصرافهما الی الأکل و الشرب بالنحو المتعارف فاسدة لما ذکرناه غیر مرة من أن الانصراف الناشی من التعارف بدوی یزول بالتامل و لا یصلح لتقیید المطلقات، کما ان الأظهر صدقهما علی ایصال الغذاء و الماء الی المعدة من طریق الحلق من غیر طریق الفم، کما لو شرب الماء من أنفه.

انما الکلام فیما لا یصدق علیه الأکل او الشرب کایصال الغذاء الی المعدة من غیر طریق الحلق و قد یقال: انه و ان لم یصدق علیه الأکل او الشرب، الا ان الأظهر مفطریته لما دل علی مفطریة الطعام و الشراب، فان مقتضاه مفطریتهما اذا وصلا الی الجوف و ان لم یصدق الأکل و الشرب.

و فیه: ان الظاهر من تلک الأدلة خصوص الأکل و الشرب کما أشرنا الیه فیما سبق، و لکن یمکن ان یقال بالمفطریة لتنقیح المناط، و لعموم العلة المنصوصة، و لما ورد فی استنقاع المرأة فی الماء معللًا بانها تحمله بقبلها، و ارتکاز المتشرعة، فان کلا من هذه الوجوه و ان کان قابلًا للمناقشة، و لکن المجموع لعلها توجب الاطمئنان بالحکم، فالبناء علی القدح لو لم یکن اظهر لا ریب فی کونه أحوط.

و بذلک یظهر حکم ما تعارف فی هذه الازمنة من تلقیح المواد الغذائیة و الأدویة التی یکون تأثیر تلقیحها فی البدن اکثر من الأکل و الشرب بمراتب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۱۲

و الجماع فی القبل و الدبر

من المفطرات الجماع

و

الثالث من المفطرات: (الجماع)

اشارة

المتحقق بادخال الحشفة و ان لم ینزل فی القبل و الدبر اجماعاً و کتاباً و نصاً، فها هنا مسائل:

الأولی: الجماع فی قبل المرأة

یبطل الصوم و ان لم ینزل اجماعاً کما صرح به غیر واحد، بل لعله من الضروریات.

و تشهد به الآیة الشریفة فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَ ابْتَغُوا مَا کَتَبَ اللَّهُ لَکُمْ وَ کُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّی یَتَبَیَّنَ لَکُمُ الْخَیْطُ الْأَبْیَضُ مِنَ الْخَیْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّیَامَ إِلَی اللَّیْلِ «۱» فانها کالصریحة فی وجوب الإمساک فی الیوم عن جمیع المذکورات التی أحلها اللّه تعالی فی اللیل و هی مباشرة النساء و الأکل و الشرب، و قد وقع التصریح بذلک فی جملة من النصوص الواردة فی تفسیر الآیة الشریفة.

و کثیر من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم عن مولانا الباقر (علیه السلام): لا یضر الصائم ما صنع اذا اجتنب اربع (ثلاث) خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فی الماء «۲» و نحوه غیره.

الثانیة: الجماع فی دبر المرأة

أیضاً یفطر، اما فی صورة الانزال فلما سیمر علیک من النصوص الواردة فی الاستمناء فان موردها و ان کان الانزال بغیر الوطء الا انه یثبت فیه الحکم بالاولویة، و اما اذا لم ینزل فهو المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة، بل عن الخلاف و الوسیلة و المبسوط: الإجماع علیه.

و یشهد به: عموم الآیة الشریفة، و النصوص الدالة علی الافطار بالجماع او

---

(۱) البقرة الآیة ۱۸۷.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۱۳

]...[

النکاح او الوطء أو اصابة الأهل أو اتیانها، سیما و قد ورد فی الدبر أنه أحد المأتیین «۱».

و دعوی الانصراف الی الجماع فی القبل مردودة، اذ لا وجه له سوی الغلبة التی عرفت غیر مرة ان الانصراف الناشی منها الزائل بالتأمل لا- یصلح ان یکون مقیداً للاطلاقات، ثمّ ان مقتضی اطلاقها عدم الفرق فی الإفطار بین الواطئ و الموطوءة کما هو المشهور بین الأصحاب.

و أما مرسل علی بن الحکم: عن رجل عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) اذا اتی الرجل المرأة فی دبرها و هی صائمة قال (علیه السلام): لا ینقض صومها و لیس علیها غسل. «۲» و نحوه مرفوع احمد بن محمد عن بعض الکوفیین «۳» فلاعراض الأصحاب عنهما، و ضعفهما فی أنفسهما لا یعتمد علیهما، و افتاء الشیخ بعدم وجوب الغسل علی الموطوءة فی دبرها لا یفید لاحتمال استناده الی غیرهما، بل هو الظاهر، فانه فی المقام لم یفت بعدم انتقاض صومها، و ان تردد فیه فی المبسوط علی ما حکی و تبعه فی الحدائق، بل جعلا الفساد احوط.

[الثالثة] وطء الغلام و البهيمة

الثالثة: صرح جمع من الأصحاب بان وطء الغلام و البهيمة ايضاً من مفطرات الصوم، و عن المصنف ره و المحقق و الشهيد الثانيين: تعليق الإِفطار على حصول الجنابة.

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب الجنابة من كتاب الطهارة حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب الجنابة حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من أبواب الجنابة حديث ۳.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۱۱۴

[...]

و استدل للأول: بالاجماع، و باطلاق ما دل على حصول الإِفطار بالجماع و النكاح و الوطء، سيما و فى بعض تلك النصوص كخبر عبد السلام بن صالح الهروى عن الإِمام الرضا (عليه السلام): متى جامع الرجل حراماً او أفطر على حرام فى شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات. الحديث «۱»، فان المجامعة حراماً تشمل النكاح فى دبر الغلام شمولًا ظاهراً، و بخبر عمر بن يزيد قال: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السلام): لأى علة لا يفطر الاحتلام الصائم و النكاح يفطر الصائم؟ قال (عليه السلام) لأنّ النكاح فعله و الاحتلام مفعول به «۲».
فان الظاهر من النكاح بقرينة المقابلة بالاحتلام الحاصل بوطء النساء و الغلام و البهيمة ارادة الأعم لا خصوص نكاح المرأة.
و فى الجميع نظر اما الاجماع: فمضافاً الى ما عرفت من مخالفة جماعة من الأساطين حيث التزموا بتبعية الافطار لوجوب الغسل، لا يكون حجة لاستناد المجمعين الى ما تقدم.
و أما اطلاق ما دل على الإِفطار بالنكاح او النكاح المحرم: فهو معارض مع مثل صحيح ابن مسلم المتقدم: لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب أربع خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فى الماء. و النسبة بينهما و ان كانت عموماً من وجه لشمول الأول لوطء النساء و الغلام أو البهيمة، و شمول الثانى لغير الوطء من الأفعال، و المجمع هو وطء الغلام و البهيمة، فان الأول يدل باطلاقه على مفطريته، و الثانى يدل على العدم، الا انه تقدم نصوص حصر المفطرات ان لم يثبت كون المفطرية مشهورة بين الأصحاب لأصحيتها حينئذٍ و لكن سيمر عليك ما هو الحق.
و اجيب عن هذا الوجه: تارة: بأنّه تتعارض الطائفتان، و حيث ان دلالة

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۵ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۴.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۱۱۵

[...]

نصوص الحصر بالعموم لأنّ الطبيعة الواقعة عقيب النفى تفيد العموم، و دلالة نصوص الجماع و النكاح بالاطلاق فتقدم نصوص الحصر، و اخرى: بانهما تتساقطان و يرجع الى الأصل و هو يقتضى العدم، و ثالثة: بانصراف نصوص الجماع و النكاح عن وطئها بدون الانزال.

و لکن یرد علی الأولین: ما اثبتناه فی محله من ان العامین من وجه داخلان فی اخبار الترجیح و التخییر مطلقا، و لا بد فیهما من الرجوع الیها.

و یرد علی الأخیر: ما تقدم من منع الانصراف.

و أما خبر عمر: فلأنّه إنّما سیق سؤالا و جواباً لبیان أن النکاح المفطر فی الیقظة لما ذا لا یکون مفطراً فی حال النوم، و لیس مسوقاً لبیان ان ای قسم من النکاح مفطر فی حال الیقظة کی یتمسک باطلاقه، و لکن الانصاف تمامیة الوجه الثانی، لأنّه و ان کانت النسبة بین اخبار النکاح و الجماع و الوطء، و نصوص الحصر عموماً من وجه، إلّا أنّه لأشهریة الأولی- حتی قیل لم یخالف احد الا جمع من المتأخرین- تقدم، فالأظهر مفطریة الوطء مطلقاً.

و قد استدل للثانی- ای تبعیة الافطار بوطی الغلام و البهیمة لوجوب الغسل، و بعبارة اخری: تعلیق الافطار علی حصول الجنابة- بخبر ابن یزید المتقدم بدعوی ان الظاهر منه کون المرتکز فی ذهن السائل مساواة الاحتلام و النکاح فی حصول الجنابة التی هی السبب فی الإفطار، فالجواب ببیان الفرق تقریر لما فی ذهن السائل، و بما فی محکی الفقیه و غیره عن یونس بن عبد الرحمن عن أبی ابراهیم (علیه السلام): فی المسافر یدخل أهله و هو جنب قبل الزوال و لم یکن أکل فعلیه أن یتم صومه و لا قضاء علیه، قال یعنی اذا کانت جنابته عن احتلام «۱». فانه یدل علی ان الجنابة

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۱۶

[...]

الاختیاریة تنافی الصوم. و بالنصوص «۱» الدالة علی مفطریة البقاء علی الجنابة، و انه یوجب القضاء و بطلان الصوم، فانها تدل علی منافاة الاحداث للصوم کالبقاء بالاولویة.

و فی الجمیع نظر: اما الأول: فلأنّه یمکن ان یکون السؤال مختصاً بصورة الانزال، بل لا یبعد دعوی ان الظاهر هو ذلک من جهة ان الاحتلام یوجب الجنابة فی تلک الصورة، فجوابه (علیه السلام) لا یدل علی انه یفطر فی غیر تلک الصورة أیضاً.

و بالجملة: لا إطلاق له سؤالا و جواباً کی یتمسک به.

و أمّا الثانی: فلأنّه من الجائز کون قوله: یعنی ... الی آخره من کلام الراوی فلا یصح التمسک به، و اهتمام الرواة بضبطه و اسقاط کلمة قال فی التهذیب لا یدلان علی انه من کلام الإمام (علیه السلام)، مع أنه لا مفهوم له کی یدل علی أنّ الجنابة الحاصلة عن غیر الاحتلام تفطر الصوم و یتمسک باطلاقه فی المقام.

و أما نصوص البقاء علی الجنابة: فهی تدل بالفحوی علی أنّ احداث الجنابة فی أولَ انعقاد الصوم یوجب بطلانه لا انه فی وسط الصوم یفطره، اذ یمکن ان یکون شیء مانعاً عن انعقاد شیء آخر غیر مانع عن استدامته، بل الجنابة الحاصلة بالاحتلام کذلک کما لا یخفی.

فالصحیح ان یستدل لهذا القول بصحیح البزنطی عن أبی سعید القماط عن الصادق (علیه السلام): عمن اجنب فی شهر رمضان فی أول اللیل فنام حتی أصبح قال (علیه السلام): لا شیء علیه. و ذلک ان جنابته کانت فی وقت حلال، «۲» فانه

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۱۷

و الاستمناء

بمفهوم التعلیل یدل علی مفطریة الجنابة فی وقت حرام.
فان قیل: انه یدل علی مفطریة الجنابة الحاصلة من مباشرة النساء و وطء الغلام و البهیمة و ما شاکل، فیقع التعارض بینه و بین نصوص الحصر المتقدم بعضها و النسبة عموم من وجه، فاما تقدم نصوص الحصر من جهة کون دلالتها بالعموم و هذا بالاطلاق، او یتساقطان و یرجع الی الأصل و هو یقتضی العدم.
قلنا: قد تقدم ان المختار فی تعارض العامین من وجه هو الرجوع الی أخبار الترجیح، و اول المرجحات و هی الشهرة مع صحیح البزنطی، و لا یتوهم منافاة ذلک لما بیناه من دلالة نصوص النکاح و الجماع لمفطریة وطئهما مطلقاً، فانهما متوافقان لا تنافی بینهما.
فتحصل: ان الأظهر مفطریة وطئهما مطلقاً.
و لو أدخل الرجل بالخنثی قبلًا لم یبطل صومهما اذا لم ینزل لظهور الادلة فی الإدخال فی الفرج و هو غیر معلوم فی المورد، و احتمال صدق الفرج علی قبلها حقیقة بعید، و علی فرضه شمول الأدلة له محل تأمل و نظر.
الاستمناء مفطر

و الرابع من المفطرات للصوم: الاستمناء

اشارة

و هو إنزال المنی متعمداً بالید أو الملامسة أو التفخیذ أو غیر ذلک من الأفعال التی یقصد بها حصوله بلا خلاف فیه فی الجملة، و عن الانتصار و الوسیلة و التذکرة و غیرها: دعوی الاجماع علیه.
و تشهد به مضافاً الی ما مر من ادلة مفطریة الجنابة العمدیة جملة من النصوص: کصحیح عبد الرحمن بن الحجاج عن سیدنا الصادق (علیه السلام): عن الرجل یعبث باهله فی شهر مضان حتی یمنی قال (علیه السلام) علیه من الکفارة مثل ما
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۱۸
]...[

علی الذی یجامع «۱».
و موثق سماعة قال: سألته عن رجل لزق بأهله فأنزل قال (علیه السلام): علیه اطعام ستین مسکیناً مد لکل مسکین «۲».
و خبر أبی بصیر عنه (علیه السلام): عن رجل وضع یده علی شیء من جسد امرأته فادفق فقال (علیه السلام): کفارته ان یصوم شهرین متتابعین، او یطعم ستین مسکیناً، او یعتق رقبة «۳». و نحوها غیرها، و هی و إن دلت علی وجوب الکفارة خاصة إلّا أنّها تدل علی فساد الصوم و یترتب علیه وجوب القضاء بدلیله.
و تشهد بالمفطریة جملة اخری من النصوص الواردة فی اللمس و التقبیل: کصحیح الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن الرجل یمس من المرأة شیئاً أ یفسد ذلک صومه أو ینقضه؟ فقال (علیه السلام): ان ذلک لیکره للرجل الشاب مخافة أن یسبقه المنی «۴».
و صحیح الفاضلین عن مولانا الباقر (علیه السلام): هل یباشر الصائم او یقبل فی شهر رمضان؟ فقال (علیه السلام): انی اخاف علیه فلیتنزه من ذلک الا ان یثق ان لا یسبقه منیه «۵». و نحوهما غیرهما، اذ لو لم یکن خروج المنی عقیب فعل اقتضی ذلک مفسدا للصوم

لما صح التعليل.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۸، ص: ۱۱۸

و الظاهر من النصوص خصوصاً الطائفة الثانية و ما دل على مبطلية الجنابة العمدية، مفطرية الاستمناء مطلقاً من غير دخل للامثلة المذكورة فى النصوص فى

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب ما يمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب ما يمسک عنه الصائم حديث ۴.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب ما يمسک عنه الصائم حديث ۵.

(۴) الوسائل باب ۳۳ من أبواب ما يمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حديث ۱.

(۵) الوسائل باب ۳۳ من أبواب ما يمسک عنه الصائم حديث ۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۱۹

[...]

الحكم، و الظاهر أنه المشهور بين الأصحاب، و ما عن ظاهر الخلاف و السرائر و فى الشرائع و غيرها من عدم مفطرية نزول المنى عقيب النظر الى المرأة مطلقاً، و عن المفيد و سلار و ابن البراج و السيد فى بعض كتبه، و ابن حمزة و التحرير: اختياره اذا كان النظر الى من يحل النظر اليها، لا- ينافى ذلک، لان ذلک منهم محمول على ارادة صورة عدم القصد اليه كما افاده سيد الرياض، و عليه يحمل ما ظاهره عدم مفطرية نزول المنى عقيب التكلم، مضافاً الى ضعف سنده.

و المتيقن من مورد ثبوت هذا الحكم المتفق عليه ما لو قصد الانزال مع كون عادته الانزال بذلک الفعل، و اما فى غير هذه الصورة فقد وقع الخلاف بين الأصحاب فاختار سيد المدارک: عدم المفطرية مع فقد احد هذين القيدين- أى الاعتياد و قصد الانزال-، و المشهور بين الأصحاب: اعتبار احدهما و الاكتفاء به فى المفطرية، و اما مع فقدهما فلا يكون مفطراً، و عن جماعة: ثبوت المفطرية فيما اذا أوجد بعض تلك الأفعال و لم يكن قاصداً للإنزال و لا كان من عادته الانزال به فاتفق انه انزل، بشرط ان يحتمل ذلک و اما ان كان واثقاً بعدم الانزال فلا خلاف فى عدم المفطرية، و الأظهر هو الأخير: لإطلاق الأدلة.

و استدل لما ذهب اليه السيد ره فى مداركه: بان الحجة من نصوص مفطرية الاستمناء خصوص صحيح ابن الحجاج، و مورده الفعل الذى يعتاد الانزال عقيبه، و حيث ان من المحتمل او الظاهر كون كلمة حتى فيه تعليلية بمنزلة كى فما لم يتحقق القصد لا يكون نزول المنى مفطراً.

و فيه: اولًا: ان موثق سماعة، و مرسل حفص حجتان، اما الأول: فلما حقق فى محله من حجية خبر الثقة، و اما الثانى: فلأنّ الراوى عن حفص ابن ابى عمير الذى هو من أصحاب الإجماع، و هما مطلقان.

و ثانياً: ان الظاهر كون حتى للغاية دائما ما لم يقم على خلافه قرينة كما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۲۰

[...]

صرح به أهله.

و استدل لما ذهب اليه المشهور: بانه اذا قصد الانزال يكون ذلك بنفسه مفطراً لما تقدم من مفطرية قصد المفطر، و الا فيعتبر الاعتياد لوجوه:

١- ان ظاهر السؤال فى صحيح ابن الحجاج استمرار العبث الى حصول الامناء، فيظهر منه كثرة العبث و هى عادة موجبة للامناء.

و فيه: أنه لا مفهوم لجوابه (عليه السلام) كى يوجب تقييد اطلاق سائر النصوص، و منطوقه لا ينافى اطلاقها حتى يقيد به.

٢- ان نصوص الباب و ان كانت مطلقة الا انها لتضمنها الكفارة تختص بصورة القصد او الاعتياد، اذ الكفارة لا تناسب العذر المفروض من جهة عدم القصد و عدم الاعتياد معاً، هذا بخلاف تحقق احدهما الذى له نحو من الطريقية العرفية.

و فيه: ان الكفارة و ان كانت لا تناسب العذر الا ان الكلام فى كون عدم الاعتياد و عدم القصد معا مع احتمال نزول المنى بذلك الفعل عذراً، و مقتضى اطلاق النصوص عدم كونه عذراً.

٣- مرسل المقنع عن الامام على (عليه السلام): لو أنّ رجلًا لصق باهله فى شهر رمضان فامنى لم يكن عليه شيء «١». المحمول على صورة عدم القصد و عدم الاعتياد معا، جمعاً بينه و بين النصوص المتقدمة.

و فيه: اولا: انه ضعيف للارسال.

و ثانياً: انه مروى عن الفقيه هكذا: لو أنّ رجلًا لصق بأهله فى شهر رمضان فادفق كان عليه عتق رقبة.

و ثالثاً: انه معارض مع النصوص المتقدمة، و الجمع بالنحو المذكور تبرعى لا يعبأ

---

(١) الوسائل باب ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ۵.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ١٢١

]...[

به، فلا بد من طرحه.

۴- خبر ابى بصير عن الإمام الصادق (عليه السلام): عن رجل كلم امرأته فى شهر رمضان فامنى فقال (عليه السلام): لا بأس «١». بدعوى ان مورده ما لا يعتاد غالباً خروج المنى بعده، فبه يقيد إطلاق سائر النصوص.

و فيه: اولا: انه ضعيف السند.

و ثانياً: ان مورده ما يوثق بعدم خروج المنى.

فان قيل ان لازم ما ذكرت مفطرية خروج المنى عقيب فعل المكلف و ان كان واثقاً بعدم خروجه حين ارتكابه، فلا وجه للتخصيص بصورة الاحتمال.

قلنا: ان الطائفة الاولى من النصوص لتضمنها الكفارة لا تشمل صورة ثبوت العذر، و هو فى المقام الوثوق بعدم الانزال، و الطائفة الثانية كالصريحة فى الاختصاص بصورة احتمال سبق المنى، و اما ادلة مفطرية الجنابة العمدية فاختصاصها بها واضح لا يحتاج الى بيان، مع انه لو سلم اطلاق النصوص يتعين تقييدها بقوله (عليه السلام) فى صحيح الفاضلين المتقدم: الا ان يثق ان لا يسبقه منى.

فالمتحصل مما ذكرناه: ان الأظهر مفطرية انزال الماء باى سبب كان مطلقاً الا اذا اتى بالسبب واثقاً بعدم خروج المنى.

الاحتلام لا يفسد الصوم

مسألة: لو احتلم بعد نية الصوم نهاراً لم يفسد صومه اجماعاً حكاه جماعة.

و تشهد به جملة من النصوص: کخبر عمر بن یزید: قلت لأبی عبد اللّه (علیه

---

(۱) الوسائل باب ۵۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۱۲۲

[...]

السلام): لأی علة لا یفطر الاحتلام الصائم و النکاح یفطر الصائم؟ قال (علیه السلام): لأن النکاح فعله و الاحتلام مفعول به «۱».

و خبر عبد اللّه بن میمون عن الإمام الصادق (علیه السلام): ثلاثة لا یفطرن الصائم: القیّ و الاحتلام و الحجامة «۲». و نحوهما غیرهما.

و تمام الکلام فی هذه المسألة بالبحث فی فروع:

۱- لا- یجب علی من احتلم فی نهار شهر رمضان البدار الی الغسل بلا خلاف، و یشهد به- مضافاً الی الأصل- صحیح العیص بن القاسم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل ینام فی شهر رمضان فیحتلم ثمّ یستیقظ ثمّ ینام قبل أن یغتسل قال (علیه السلام): لا بأس «۳». و بمعناه غیره، نعم الأولی ذلک لمرسل ابراهیم بن عبد الحمید عن بعض موالیه قال: سألته عن احتلام الصائم فقال: اذا احتلم نهاراً فی شهر رمضان فلا ینام حتی یغتسل «۴» المحمول علی الکراهة بقرینة ما تقدم.

۲- یجوز للمحتلم فی النهار الاستبراء بالبول او الخرطات و ان علم بخروج بقایا المنی فی المجری بلا خلاف، و یشهد به الأصل و عموم دلیل الاستبراء بعد اختصاص نصوص مفطریة الانزال العمدی بغیر ذلک، بل یمکن دعوی السیرة القطعیة من المحتلمین علیه بلا احتمال احد منهم للمنع، و لا فرق فی ذلک بین الاستبراء قبل الغسل أو بعده.

و دعوی انه فی الاستبراء قبل الغسل خروج ما فی المجری من المنی لا یوجب الجنابة فلا موجب لمفطریته، و هذا بخلاف الاستبراء بعد الغسل، مندفعة بان عمدة

---

(۱) الوسائل باب ۳۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۳۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۳۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۱۲۳

[...]

ما دل علی مفطریة الاستمناء من النصوص انما تدل علی مفطریة الانزال، و مقتضی اطلاقها عدم الفرق بین صیرورته موجباً للجنابة- و عدمها.

فان قیل: ان مقتضی نصوص مفطریة الجنابة العمدیة هو الفرق بینهما.

قلنا: انه لا إطلاق لها یشمل هذه الجنابة.

و بالجملة: شیء من ادلة مفطریة انزال المنی متعمداً لا یدل علی مفطریة مثل هذا الخروج، من غیر فرق بین الصورتین، فالأظهر عدم الفرق بینهما، و عدم المفطریة فیهما للأصل.

و بما ذکرناه ظهر حکم فرع آخر و هو: ما لو احتلم فنزل المنی من مقره و لم یخرج الی خارج المخرج فاستیقظ، فانه لا یجب التحفظ

عن خروج المنی لعدم شمول النصوص له فیرجع الی الأصل و هو یقتضی عدم المفطریة و عدم الباس به، من غیر فرق بین صورة الاضرار أو الحرج و غیرها.

۳- اذا علم من نفسه انه لو نام فی نهار رمضان یحتلم، فالظاهر جواز نومه و عدم مفطریة الاحتلام بعده لعموم ما دل علی عدم مفطریة الاحتلام سیما قوله (علیه السلام) فی خبر عمر بن یزید المتقدم و الاحتلام مفعول به فانه یدل علی ان نزول المنی بالاحتلام انما لا یكون مفطرا لعدم كونه من الجنابة العمدیة بفعله لعدم استناد خروج المنی الی فعله، مع ان نصوص مفطریة الجنابة العمدیة، و انزال المنی متعمداً مختصة بغیر صورة الاحتلام كما هو واضح لمن لاحظها، فأصل البراءة محكم، فالقول بوجوب ترك النوم فی الفرض ضعیف، و اضعف منه التفصیل بین ما اذا كان الترك موجباً للحرج، و بین ما اذا لم یكن كذلك، فلا یفسد فی الصورة الأولی و یفسد فی الثانیة، اذ لا وجه لهذا التفصیل سوی تخیل انه فی الصورة الاولی مقتضی ادلة نفی الحرج عدم الافساد و ان كان مقتضی العمومات ذلك، و هو فاسد لأنّ ادلة نفی الحرج انما تدل علی جواز الافطار لا علی عدم المفطریة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۲۴

و ایصال الغبار الغلیظ الی الحلق متعدیا

ایصال الغبار الی الحلق

و الخامس من المفطرات: ایصال الغبار الی الحلق

اشارة

متعدیاً كما هو المشهور شهرة عظیمة، و فی الجواهر: لم اجد فیه خلافاً بین القائلین بعموم المفطر للمعتاد و غیره الا من المصنف فی المعتبر. انتهی.

و فی صوم الشیخ الأعظم: بل لم یعلم مصرح بالخلاف الی زمان بعض متأخری المتأخرین. انتهی.

و ظاهر جماعة من القدماء كالصدوق و الشیخ فی المصباح و الدیلمی، و صریح جمع من متأخری المتأخرین كالمحدث الكاشانی و صاحب الحدائق و غیرهما: عدم مفطریته.

و الأظهر هو الأول، و یشهد به أمران:

احدهما: عموم ما دل علی مفطریة الأكل بناءً علی ما تقدم من شموله للمعتاد و غیره، و شموله للقلیل و الكثیر، فانه یلصق الاجزاء الترابیة اذا وصل الغبار الغلیظ الی الحلق من دون ان یستهلك بالحلق و تنزل مع الریق.

و بهذا البیان یندفع ما أورده صاحب المدارك ره علی هذا الوجه بالمنع من كون مطلق الایصال مفسداً بل المفسد الأكل و الشرب و ما فی معناهما.

ثانیهما: خصوص ما رواه الشیخ باسناده عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عیسی عن سلیمان بن جعفر المروزی قال: سمعته یقول اذا تمضمض الصائم فی شهر رمضان او استنشق متعمداً او شم رائحة غلیظة او كنس بیتاً فدخل فی أنفه و حلقه غبار فعلیه صوم شهرین متتابعین، فان ذلك له فطر مثل الأكل و الشرب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۲۵

[...]

و النكاح «١».

و أورد عليه بامور:

١- ضعف سنده لاشتماله على عدة من المجاهيل.

و فيه: بعد تصحيحه بان المروزى ضعيف- لأن بقية رجال السند ثقات- ان ضعفه ينجبر بعمل الأصحاب و استنادهم اليه. لا يقال: انه لم يثبت استنادهم اليه- و لعلهم استندوا الى عموم ما دل على مفطرية الأكل، بل المظنون عدمه لطرحهم سائر الفقرات التى تضمنها الخبر، و لما فى الحدائق: من أن المشهور بين الأصحاب عدم وجوب الكفارة بل القضاء خاصة و هو خلاف ما وقع التصريح به فيه.

فانه يقال: ان الظاهر من كلماتهم- مضافاً الى تصريح جماعة به- استنادهم اليه، لأن كلماتهم طفحت بان ايصال الغبار الى الحلق مفطر مع ان الايصال الى الحلق بنفسه ليس مفطراً، بل نزوله و وصوله الى الجوف مفطر، و ليس ذلك إلّا من جهة متابعة النص، مع أنّهم لو كانوا مستندين فى ذلك الى عموم ما دل على مفطرية الأكل لذكروه فى ذيل مفطرية الأكل و الشرب لكونه من فروعهما حينئذٍ لا ذكره مستقلًا.

و بالجملة: بعد ملاحظة القرائن الداخلية و الخارجية تطمئن النفس باستناد الأصحاب اليه، و طرحهم سائر فقراته لأجل معارضتها مع النصوص الاخر لا ينافى الاستناد اليه فيما لا معارض له. و منه يظهر ما فى حكمهم بعدم وجوب الكفارة، مع ان هذا الاشكال يرد حتى بناءً على ان يكون مدركهم عموم مفطرية الأكل. و سيأتى تنقيح القول فيه إن شاء اللّه تعالى.

٢- انه مضمر، و القائل مجهول، و لعله غير الإمام (عليه السلام).

و فيه: ان تدوين ارباب الحديث و الأساطين له فى كتبهم شهادة منهم بكونه

---

(١) الوسائل باب ٢٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ١٢٦

]...[

رواية عن المعصوم (عليه السلام).

٣- انه معارض مع صحيح محمد بن مسلم المتقدم الحاصر للمفطرات فى امور ليس ذلك منها.

و فيه: انه أخص مطلق منه، فيقيد اطلاقه به.

٤- انه يعارضه موثق عمرو بن سعيد عن الإمام الرضا (عليه السلام): عن الصائم يتدخن بعود او بغير ذلك فتدخل الدخنة فى حلقه. فقال (عليه السلام): جائز لا بأس به، و سألته عن الصائم يدخل الغبار فى حلقه قال (عليه السلام): لا بأس «١».

و فيه: أن الموثق اعم من الخبر من وجهين: من جهة شمول الموثق للعمد و غيره. ان لم يكن ظاهراً فى غير العمد، و من جهة شموله للغليظ و الرقيق، و الخبر مختص بالعمد، و الغبار الغليظ، فيقيد اطلاق الموثق به.

٥- ان الأصحاب قيدوا الغبار بالغليظ و الخبر مطلق.

و فيه: ان قوله: او كنس بيتاً فدخل ... الخ ظاهر فى ارادة الغبار الغليظ، اذ الغبار الذى يحصل عند كنس البيت يكون غليظا غالباً، مع انه لا مانع من تقييد اطلاقه بالاجماع لو كان.

فالمتحصل صحة الاستدلال بهذا الخبر، فالأظهر مفطرية الغبار الغليظ.

و أما الغبار الرقيق: فعن الأكثر: عدم مفطريته، بل نسب الى المشهور، و هو الأظهر لموثق ابن سعيد المتقدم، اذ قد عرفت ان الجمع بينه و بين خبر المروزى يقتضى الالتزام بذلك ان لم يكن مختصاً بغير العمد، و مورده و ان كان الغبار الحرام الا انه يتعدى عنه الى

الحلال بالاولوية، و تنقيح المناط بل مورد النص فى المقام ملغاة بنظر العرف كما لا يخفى، بل ليس فى الخبر ما يشهد بكون مورده الحرام، اضف الى

---

(١) الوسائل باب ٢٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ١٢٧

[...]

ذلك كله انه حيث لا دليل على مفطريته فيرجع الى الأصل و هو يقتضى العدم.

و عن الشهيد الثانى فى المسالك: البناء على مفطريته، و استدل له: بانه نوع من المتناولات فيحرم و يفسد، و باطلاق خبر المروزى و لكن يرد على الأول: عدم صدق الأكل عليه، و لا يقال انه أكل التراب و الا لفسد الصوم بايصال مطلق الهواء الكدر المخلوط بالاجزاء الأرضية.

و يرد على الثانى: ما تقدم من اختصاص النص بالغبار الغليظ، و لا أقل من الإِجمال و المتيقن منه ذلك.

هل شرب التتن مفطر

و هل يلحق بالغبار الغليظ فى مفطريته للصوم دخان التنباك و التتن و الترياك و ما شاكل كما عن متأخرى المتاخرين، ام لا يلحق به و لا يفسد الصوم كما عن جماعة، و قد استبعد الالحاق سيد المدارك و الفاضل الخراسانى، و عن التنقيح الجزم بعدم الالحاق، ام يفصل بين المعتاد و غيره، فيفسد صوم الأول به خاصة كما عن كاشف الغطاء؟ وجوه:

قال الشيخ الأعظم ره: الأقوى الالحاق لو عممنا الغبار لغير الغليظ لتنقيح المناط و الأولوية، و ان قيدناه بالغليظ فالأقوى عدم اللحوق، لأنّ الاجزاء الترابية تلصق بالحلق و تنزل مع الريق بخلاف الاجزاء اللطيفة الرمادية فى الدخان فانها تدخل فى الجوف مصاحبة للدخان النازل و لا تلصق بالحلق و لا ينزل مع الريق منها شىء، و الدخان ليس مما يؤكل، و الاجزاء الرمادية ليست منفردة عن الدخان حتى يصدق الأكل بنزولها. انتهى.

و المحقق الهمدانى ره بعد الجزم بعدم الحاق الدخان و البخار بالغبار الغليظ قال:

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ١٢٨

[...]

نعم قد يتأمل فى جواز تناول كل من هذه الأشياء و ايصاله الى الجوف بابتلاعه و تجرعه عند ملحوظيته من حيث هو، و تعلق القصد الى ايصاله الى الجوف بعنوانه المخصوص به لا من حيث كونه هواءً مشوباً باجزاء خارجية مستهلكة فيه كما هو الشأن فى شرب التتن و التنباك و نظائره، بل قد يقوى فى النظر الحاقه فى مثل الفرض بالطعام و الشراب خصوصاً بعد تعارفه. انتهى.

و كيف كان: فقد استدل للالحاق خصوصاً فى شرب التتن و ما شاكل بوجوه:

١- فحوى ما دل على مفطرية الغبار.

و فيه: انه ان اريد بذلك صدق الشرب او الأكل عليه كما يصدق الأكل فى الغبار الغليظ على ما تقدم، فيرده ان نفس الدخان لا ينزل من الحلق الى المعدة بل له ممر آخر و يدخل فى الرئة لا فى المعدة، فلا يصح ان يقال يصدق الشرب او الأكل عليه لصدقه على ايصال اى شىء كان الى المعدة من طريق الحلق، و الاجزاء اللطيفة الرمادية لا تلصق بالحلق و لا تبقى فى الحلق أولا، و تستهلك فى

الریق ثانیاً علی فرض البقاء فلا یصح ان یقال یصدق الأکل علی ابتلاعها، و ان ارید به التعدی من النص فهو یتوقف علی احراز عدم الخصوصیة، و قد عرفت انه غیر ثابت، بل قد عرفت الفرق بین الغبار و الدخان، بلصوق الأول بالحلق و نزوله الی المعدة بخلاف الثانی.

۲- اطلاق الشرب علی شرب التتن عند العرب، کذا فی المستند.

و فیه: انه لا إشکال فی ان ما دل علی مفطریة الشرب من قبیل القضایا الحقیقیة المعلقة للحکم علی الموضوع این ما تحقق، و لا نظر له الی الأفراد الخارجیة، الا انه لیس لازم ذلک ثبوت الحکم علی غیر تلک الحقیقة الخاصة لو سمی بذلک الاسم، مثلًا قد دل الدلیل علی حرمة شرب الفقاع- و هو عبارة عن شراب خاص مأخوذ من الشعیر فیه حد معین من المواد الالکلیة الموجبة للسکر- فلو فرض انه سمی فی الأزمنة المتأخرة شراب آخر لیس فیه المادة المسکرة بالفقاع، لا یکون

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۲۹

[...]

اطلاق دلیل حرمة شرب الفقاع شاملًا له، و هذا من الوضوح بمکان، و فی المقام الشرب عبارة عن إیصال المائع من طریق الحلق الی المعدة، و إطلاقه علی شرب التتن الذی لا یصل الی المعدة اصطلاح جدید، فلا مورد لتوهم شمول دلیل مفطریة الشرب له.

۳- استمرار سیرة المسلمین علی الاجتناب عنه.

و فیه: أنّها منقطعة، و هی إنّما تکون لأجل افتاء المقلدین فی هذه الأعصار بذلک.

۴- أنه ماح لصورة الصوم بحسب ارتکاز المتشرعة.

و فیه: ان حقیقة الصوم هی الامساک عن جمیع ما وجب الامساک عنها عن النیة، و اعتبار امر آخر فی الصوم زائداً علی ذلک المسمی بالصورة الصومیة یحتاج الی دلیل مفقود.

و استدل للأخیر: بانه فی صورة الاعتیاد یقوم شرب التتن مقام القوت، و یکون اشد من الغبار.

و فیه: انه لم یدل دلیل علی ان کل ما قام مقام القوت من حیث التلذذ و رفع الالم یکون مفطراً، فاذاً لا دلیل علی مفطریته، بل یشهد بالعدم- مضافاً الی الأصل-: موثق عمرو بن سعید المتقدم، و استقرار السیرة علی عدم الاجتناب عن الدخان لمن یباشر الطبخ و غیره. و الفرق بینه و بین شرب التتن کما أفاده المحقق الهمدانی بان فی الثانی یلاحظ ابتلاع الدخان من حیث هو و یتعلق القصد الی ایصاله الی الجوف بعنوانه المخصوص به دون الأول لم یظهر لی وجه کونه فارقاً فی کون الثانی مفطراً دون الأول، اذ ایصال الدخان الی الجوف ان لم یکن مفطراً کما هو المفروض فکیف تکون ملاحظته من حیث هو و تعلق الغرض الاقصی به موجباً للمفطریة، فالأظهر بحسب الأدلة عدم مفطریة شرب التتن و ما شاکل.

و لکن بما ان الحکم بالمفطریة فی هذه الأعصار کاد ان یکون من المسلمیات،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۳۰

و البقاء علی الجنابة متعمداً حتی یطلع الفجر

و قد قال بعضهم: ان الحکم المذکور بلغ من الاستبشاع فی هذه الأعصار حدا یلحقه بمخالفة الضروری، فالاحتیاط بترکه لا یترک.

قال الشیخ الأعظم ره بعد تقویة عدم المفطریة بحسب الأدلة: و مما ذکرناه ظهر ان الاجتناب عن دخان التتن شیء قضت به سیرة المسلمین و مراعاة الاحتیاط فی الدین.

البقاء علی الجنابة الی طلوع الفجر

و السادس: البقاء علی الجنابة متعمداً حتی یطلع الفجر

اشارة

علی المشهور المعروف عن غیر شاذ کما فی المعتبر و عن السرائر، و فی الغنیة و الروض کما عن الاقتصار و الخلاف و الوسیلة و السرائر و التذکرة: الإجماع علیه، کذا فی رسالة صوم الشیخ ره، و عن الصدوق فی المقنع و أبیه و المحقق الداماد فی شرح النجاة و المحقق الأردبیلی فی آیات الأحکام و شرح الإرشاد: القول بعدم مفطریته، و عن جماعة آخرین المیل الیه، و ظاهر الشرائع حیث استند القول بالمفطریة الی الأشهر: ان القول بعدمها أیضاً مشهور.

و کیف کان: فیشهد للثانی مضافاً الی الأصل: قوله تعالی أُحِلَّ لَکُمْ لَیْلَةَ الصِّیَامِ الرَّفَثُ إِلَی نِسَائِکُمْ «۱» فان اطلاقه یقتضی جوازه فی کل جزء من اللیل حتی الجزء الأخیر، و قوله تعالی فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ - الی قوله- حَتّی یَتَبَیَّنَ لَکُمُ الْخَیْطُ الْأَبْیَضُ مِنَ الْخَیْطِ الْأَسْوَدِ «۲» فانه یقتضی جواز المباشرة کجواز الأکل و الشرب فی الجزء الأخیر من اللیل، و یلزمه البقاء علی الجنابة الی الصبح.

---

(۱) البقرة الآیة ۱۸۷.

(۲) البقرة الآیة ۱۸۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۳۱

]...[

و أما النصوص فهی طائفتان: الأولی: ما تدل علی القول الأول: کموثق أبی بصیر عن الإمام الصادق (علیه السلام): فی رجل اجنب فی شهر رمضان باللیل ثمّ ترک الغسل متعمداً حتی أصبح قال (علیه السلام): یعتق رقبة أو یصوم شهرین متتابعین او یطعم ستین مسکیناً، و قال: انه حقیق ان لا أراه یدرکه أبداً «۱».

و مثله خبر المروزی «۲» و مرسل ابن عبد الحمید «۳» مع التصریح فیهما بالقضاء و النصوص الواردة فی النائم کصحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی رجل احتلم اول اللیل أو أصاب من أهله ثمّ نام متعمداً فی شهر رمضان حتی أصبح قال (علیه السلام): یتم صومه ذلک ثمّ یقضیه اذا أفطر من شهر رمضان و یستغفر ربه «۴».

و صحیح البزنطی عن أبی الحسن (علیه السلام): عن رجل أصاب من أهله فی شهر رمضان أو إصابته جنابة ثمّ ینام حتی یصبح متعمداً قال (علیه السلام): یتم ذلک الیوم و علیه قضائه «۵». و نحوهما غیرهما.

و قد ادعی سید الریاض تواتر النصوص الدالة علی مفطریته، و یعضد ذلک فحوی النصوص الصحیحة الموجبة للقضاء فی النومة الثانیة أو الثالثة، أو الموجبة له مع نسیان الغسل، و یؤیده ما دل من النصوص علی فساد الصوم بتعمد الجنابة، بتقریب ان ذلک لیس الا لمنافاة تعمد الجنابة للصوم، بل ما نحن فیه أولی بالبطلان باعتبار سبق انعقاد الصوم و عدمه کما صرح بذلک فی محکی المختلف و المنتهی.

الطائفة الثانیة: ما تدل علی عدم مفسدیة ذلک للصوم و انه لا شیء علیه:

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۳.

(٣) الوسائل باب ١۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ١۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ١.

(۵) الوسائل باب ١۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌٨، ص: ١٣٢

[...]

کصحیح حماد عن الخثعمی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یصلی صلاة اللیل فی شهر رمضان ثمّ یجنب ثمّ یؤخر الغسل متعمداً حتی یطلع الفجر «١».

و صحیح العیص عنه (علیه السلام): عن رجل ینام فی شهر رمضان فیحتلم ثمّ یستیقظ ثمّ ینام قبل أن یغتسل قال (علیه السلام): لا بأس «٢».

و خبر إسماعیل بن عیسی عن الإمام الرضا (علیه السلام): عن رجل اصابته جنابة فی شهر رمضان فنام عمداً حتی یصبح ای شیء علیه؟ قال (علیه السلام): لا یضره هذا و لا یفطر و لا یبالی فان أبی (علیه السلام) قال: قالت عائشة: ان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أصبح جنباً من جماع غیر احتلام، قال: لا یفطر و لا یبالی، و رجل اصابته جنابة فبقی نائماً حتی یصبح ای شیء یجب علیه؟ قال (علیه السلام): لا شیء علیه یغتسل «٣». و نحوها غیرها.

و قد قیل فی الجمع بین الطائفتین وجوه: منها: حمل الثانیة علی العذر و لو للنبی صلّی اللّه علیه و آله، و منها: حملها علی النوم بقصد الاغتسال مع اعتیاد الانتباه، و منها: غیر ذلک و لا شاهد لشیء منها.

و قد یقال: ان الجمع العرفی بین الطائفتین یقتضی حمل الاولی علی الأفضلیة.

و فیه: ان ذلک ینافی ما تضمن من نصوص الجواز مداومة رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله لذلک، فان من المستعبد جداً التزامه بفعل هذا المکروه، مع انه لا یلائم مع الأمر بالکفارة، فالأظهر تعارض الطائفتین بنحو لا یمکن الجمع بینهما، و الترجیح مع

---

(١) الوسائل باب ١۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۵.

(٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ٢.

(٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌٨، ص: ١٣٣

[...]

الأولی لأنّها اشتهرت بین الأصحاب، فتقدم و یقید اطلاق الآیتین بها.

فالأظهر مفطریة البقاء علی الجنابة الی طلوع الفجر متعمداً.

[فروع]

البقاء علی الجنابة فی صوم غیر رمضان

و تمام الکلام بالبحث فی فروع:

١- هل البقاء علی الجنابة من المفطرات فی غیر صوم شهر رمضان أم لا؟ فیه أقوال: و الکلام فیه فی موارد:

الأول: فی قضاء شهر رمضان: و المشهور بین الأصحاب: انه یوجب فساد الصوم، و عن المنتهی: التردد فیه، و عن المعتبر: المیل الی عدم المفسدیة.

و یشهد للمشهور صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یقضی شهر رمضان فیجنب من أول اللیل و لا یغتسل حتی یجیء آخر اللیل و هو یری أن الفجر قد طلع قال (علیه السلام): لا یصوم ذلک الیوم و یصوم غیره «۱».

و صحیحه الآخر: کتب أبی الی أبی عبد اللّه (علیه السلام) و کان یقضی شهر رمضان و قال: انی أصبحت بالغسل و اصابتنی جنابة فلم اغتسل حتی طلع الفجر، فاجابه (علیه السلام): لا تصم هذا الیوم و صم غدا «۲». و نحوهما موثق سماعة «۳».

و استدل للقول الآخر، بخبر ابن بکیر عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن

(۱) الوسائل باب ۱۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک.

(۲) الوسائل باب ۱۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۳.

[...]

رجل طلعت علیه الشمس و هو جنب ثمّ اراد الصیام بعد ما اغتسل و مضی ما مضی من النهار قال (علیه السلام): یصوم ان شاء و هو بالخیار الی نصف النهار «۱». و باختصاص النصوص المتقدمة علی کثرتها بصوم شهر رمضان فان ذلک آیة اختصاص الحکم به، و بقوله (علیه السلام) فی صحیح الحلبی المتقدم: ثمّ یقضیه اذا أفطر من شهر رمضان فانه یدل بالمفهوم علی عدم المفطریة و الفساد فی غیره.

و لکن یرد علی الأول: انه أعم من النصوص المتقدمة فیقید إطلاقه بها.

و علی الثانی: ان الاختصاص فیها إنّما هو من جهة السؤال عنه.

و علی الثالث: أولا: انه یمکن ان یکون القید لمجموع الحکمین و هو إتمام الصوم و القضاء، و هذا یختص بشهر رمضان.

و ثانیاً: ان غایته الإطلاق فیقید بما عرفت، فالأظهر ثبوت هذا الحکم فی قضاء شهر رمضان.

الثانی: فی الصوم المندوب: فالمشهور بین من تعرض له: انه لا یفسده البقاء علی الجنابة متعمداً.

و یشهد به: صحیح عبد اللّه بن المغیرة عن حبیب الخثعمی قلت لأبی عبد اللّه: أخبرنی عن التطوع و عن صوم هذه الثلاثة الأیام اذا اجنبت من أول اللیل فاعلم انی اجنبت فأنام متعمداً حتی یتفجر الفجر اصوم أو لا أصوم؟ قال (علیه السلام) صم «۲». و نحوه غیره.

الثالث: فی الصیام الواجب غیر صوم رمضان و قضائه: فالمشهور بین الأصحاب علی ما نسب الیهم: الحاقه بالصومین، و عن المصابیح: الإجماع علیه، و عن

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۰ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱.

[...]

مفتاح الکرامة: لم أجد فی علمائنا المتقدمین من خالف فی ذلک أو تردد سوی المحقق فی المعتبر. و لکن ظاهر الشیخ فی الخلاف و ابن زهرة المقیدین للحکم بصیام شهر رمضان، و صریح الدروس و جمع من المتأخرین: عدم مفسدیته له.

و استدل للأول: بالاطلاق المقامی، بتقریب ان المولی اذا أمر بمرکب اعتباری اختراعی أی غیر عرفی و بین له قیوداً وجودیة و عدمیة، ثمّ بعد ذلک أمر بفرد آخر من ذلک المرکب و لم یبین القیود یکون ذلک بالإطلاق المقامی دالّا علی اعتبار جمیع تلک القیود فیه، مثلًا أمر الشارع الأقدس بالصلاة و بین اجزائها و شرائطها و موانعها، فإذا أمر بصلاة رکعتین فی وقت خاص أو مکان مخصوص یفهم العرف من ذلک اعتبار جمیع قیود الصلاة فیها، و لا سبیل الی أن یقال أن الدلیل انما دل علی اعتبار الطهارة مثلًا فی الصلوات الیومیة و لا دلیل علی اعتبارها فی هذه الصلاة و الأصل یقتضی عدمه، و هذا واضح جداً.

ففی المقام أمر الشارع الأقدس بصوم شهر رمضان و بین له قیوداً و منها عدم البقاء علی الجنابة متعمداً الی طلوع الفجر، و بعد ذلک امر بصیام آخر، فکما انه لم یبین فی دلیل ذلک ان وقت ذلک الصیام من أول طلوع الفجر الی غروب الشمس، و مع ذلک لا یشک أحد فی ان وقته ذلک اعتماداً علی بیانه فی صوم شهر رمضان الذی هو الأصل، فکذلک لم یبین ان البقاء علی الجنابة مفطر له، و إنّما بین ذلک فی صوم شهر رمضان، فلا ینبغی التردد فی الاعتماد علیه و البناء علی اعتبار ذلک فیه أیضاً، و لا وجه لمعارضة ذلک بان فی الصوم المندوب بین عدم الاعتبار و لعله اعتمد علیه، فان الأصل الذی یعتمد علیه صوم شهر رمضان دون الصوم المندوب الذی یتسامح فیه ما لا یتسامح فی الواجب. هذا غایة ما یمکن ان یستدل به للمشهور.

و لکن یرد علیه: ان فی المقام خصوصیة موجبة للخروج عن هذه الکلیة، و هی ان بعض النصوص متضمن لأنّه لا یضر الصائم ما صنع اذا اجتنب أربع خصال، و لیس

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۳۶

[...]

البقاء علی الجنابة منها، و هذا دلیل عام یدل علی عدم اعتباره فی الصوم مطلقاً خرج عنه صوم شهر رمضان و قضائه و بقی الباقی تحت العام، و مع هذا الدلیل اللفظی لا مجال للرجوع الی الاطلاق المقامی المتوقف علی عدم البیان، فالأظهر عدم الاعتبار فیه أیضاً.

هل یتیمم لو تعذر الغسل

۲- لو تعذر الغسل للصوم الواجب فهل یجب علیه التیمم بدلًا عنه، فیه خلاف ذهب الی الأول جماعة منهم المحقق و الشهید الثانیان، و إلی الثانی جماعة آخرون منهم المصنف ره فی محکی المنتهی.

یشهد للأول: عموم ما دل علی بدلیة التیمم عن الغسل و الوضوء کصحیح حماد: فی الرجل لا یجد الماء: یتیمم هو بمنزلة الماء «۱».

و صحیح زرارة عن الإمام الباقر (علیه السلام): التیمم احد الطهورین «۲».

و صحیح محمد بن مسلم عن الإمام الصادق (علیه السلام): ان رب الماء هو رب الصعید، فقد فعل أحد الطهورین «۳».

و صحیح محمد بن حمران و جمیل: ان اللّه تعالی جعل التراب طهوراً کما جعل الماء طهوراً «۴». و نحوها غیرها، فان هذه النصوص تدل علی ترتب جمیع آثار الغسل و الوضوء علی التیمم عند فقد الماء، و منها لزوم الغسل للصوم.

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب التیمم من کتاب الطهارة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب التیمم حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب التیمم حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۲۳ من أبواب التیمم حدیث ۱.

[...]

و قد استدل للقول الآخر بوجوه:

منها: ما عن سید المدارک فی کتاب الطهارة و هو: ان ما ثبت توقفه علی مطلق الطهارة من العبادات یبیحه التیمم، و ما ثبت توقفه علی نوع خاص منها کالغسل فی صوم الجنب لا یبیحه التیمم لاختصاص ادلة کونه مبیحا بالقسم الأول.

و فیه: ان مقتضی إطلاق الأدلة قیام التیمم مقام الغسل و الوضوء فی جمیع أحکامها سیما بناءً علی المختار من کون الطهارة من العناوین المنطبقة علیهما لا أمراً متولداً منهما.

و منها: ان المانع فی المقام هو الجنابة و التیمم لا- یرفعها و هو طهور بمنزلة الماء فی کل ما یجب فیه الغسل لا فیما توقف علی رفع الجنابة، فالتیمم یجل فی کل موضع یجب فیه الغسل لا فیما یشترط بعدم الجنابة، و لذلک لم یذکروا فی کتاب الطهارة من التیمم الواجب ما کان لصوم واجب کما عدوا للصلاة و الطواف الواجبین.

و فیه: انه قد تقدم فی الجزء الثالث من هذا الشرح فی مبحث التیمم: ان التیمم رافع للحدث ما دام بقاء العذر لا مبیح خاصة، مع أنّه لو سلم کونه مبیحاً مقتضی إطلاق دلیله ان کلما اباحه الغسل اما لکونه شرطاً أو لأنّه رافع للحدث الذی هو رافع له یبیحه التیمم.

و منها: ان قوله (علیه السلام) فی صحیح محمد بن مسلم: فی الرجل تصیبه الجنابة فی شهر رمضان، ثمّ ینام قبل أن یغتسل: یتم صومه و یقضی ذلک الیوم إلّا أن یستیقظ قبل أن یطلع الفجر، فان انتظر ماء یسخن أو یستقی فطلع الفجر فلا یقضی صومه «۱». یدل علی ذلک حیث انه (علیه السلام) لم یأمره بالتیمم.

و فیه: ان عدم التنبیه علیه لا یدل علی عدم مشروعیته، فالأظهر هو وجوبه

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۳.

[...]

علیه و صحة صومه حینئذٍ.

و علی ما اخترناه لو تیمم و لما یطلع الفجر فهل یجب علیه ان یبقی مستیقظا لئلا یبطل تیممه، ام لا؟ ذهب الشیخ الأعظم ره الی الأول، و لعل نظره الشریف الی ان الحدث الأصغر یوجب انتقاض التیمم الواقع بدلًا عن الغسل فیصیر جنباً و یشمله ما دل علی مبطلیة البقاء علی الجنابة، و لا- یرد علیه حینئذٍ ما أفاده بعض اساطین الفقه: بان انتقاض التیمم بالنوم لا یحصل الا بعد تحققه، و بعده یسقط التکلیف لاستحالة تکلیف الغافل، فان النوم اذا کان باختیاره کان البقاء علی الجنابة عمدیاً، و تشمله الأدلة.

و لکن یندفع هذا الوجه بما حققناه فی الجزء الثالث من هذا الشرح من ان الحدث الأصغر لا یوجب انتقاض التیمم الذی وقع بدلًا عن الغسل، و علیه فلا مانع من ان ینام.

التعمد فی الاجناب عند الضیق

۳- لو أخر الغسل عمداً الی ان ضاق الوقت او اجنب عمداً فی وقت یعلم بانه لا یسع الغسل فتیمم و صام، فقد صرح غیر واحد: بانه

یصح صومه و ان کان عاصیاً.

اما صحة الصوم فلما مر من ان مقتضی اطلاق ادلة بدلیة التیمم ترتب جمیع احکام الغسل علیه، إلّا أن فی مشروعیة التیمم لمجرد ضیق الوقت کلاماً ذکرناه فی الجزء الثالث من هذا الشرح و ذکرنا جمیع ما استدل به لکون ضیق الوقت من مسوغات التیمم و بینا ما فیها من الإِشکال.

و محصل ما اخترناه من وجه المسوغیة: انه حینما ضاق الوقت و لم یتمکن المکلف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۳۹

[...]

من الصوم فی الوقت مع الطهارة المائیة لا محالة یسقط الأمر بالمرکب منهما، و حیث انه لا ریب فی عدم سقوط التکلیف بالصوم رأساً بحیث لا یکون هذا الشخص مکلفاً بالصوم، فلا محالة یحدث امر آخر متعلق بالمرکب من سائر الأجزاء، و الشرائط واحد هذین الأمرین، ای الطهارة المائیة و قضاء الصوم، أو الإِتیان به فی وقته مع الطهارة الترابیة، فیقع التعارض بین دلیل وجوب الصوم فی الوقت و دلیل اعتبار الطهارة المائیة، و النسبة عموم من وجه، و یقدم الثانی للشهرة، و علیه فیتیمم و یصوم و یصح صومه. و تمام الکلام فی ذلک المبحث.

و أما العصیان فمبنی علی أن تکون فی الطهارة المائیة مصلحة لزومیة لا- تستوفی بالصوم مع الطهارة الترابیة فوتها المکلف بسوء اختیاره فیستحق العقاب، و لا یبعد کونه کذلک لما دل علی ان التیمم بدل اضطراری من الوضوء او الغسل سوغه العجز عن الإتیان به، اذ لازمه عدم کونه موجباً لانتفاء ملاک الطهارة المائیة، مضافاً الی ان ارتکازیة بدلیة التیمم عنهما تقتضی ذلک. فتأمل و راجع الجزء الثالث من هذا الشرح.

و لا یخفی ان ما ذکرناه بالنسبة الی صحة صومه لو تم فانما هو فیما لو کان معذوراً فی التأخیر أو الاجناب، و اما لو کان غیر معذور فی ذلک فیشکل الحکم بمشروعیة التیمم له نظراً الی انه بعد سقوط التکلیف بالصوم مع الطهارة المائیة، لا مانع من ان یجب علیه أمران: احدهما: الصوم مع الطهارة التربیة، ثانیهما: الصوم خارج الوقت، کما هو کذلک فی من بقی علی الجنابة متعمداً الی طلوع الفجر، و علیه فلا یقع التعارض بین الدلیلین، بل لا بد حینئذٍ من الجمع بینهما، کما ان ما ذکرناه وجهاً للعصیان انما هو فیما لو لم یکن معذوراً فی ذلک، فالحکمان لا یردان علی مورد واحد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۴۰

[...]

البقاء علی حدث الحیض عمداً

۴- و هل یلحق بالجنابة الحیض، فلو بقیت علی حدث الحیض عمداً بعد ما طهرت فی اللیل الی طلوع الفجر بطل صومها ام لا-؟ المشهور بین الأصحاب ذلک، و عن المقاصد العلیة: نفی الخلاف فیه، و عن المعتبر و الذکری: التردد فی الحکم، بل عن نهایة الأحکام: المیل الی العدم، بل یستظهر ذلک من عدم التعرض له فی کثیر من کتب السیدین و الشیخین و غیرهما.

و استدل للأول: بخبر ابی بصیر عن الإِمام الصادق (علیه السلام): ان طهرت بلیل من حیضتها ثمّ توانت ان تغتسل فی رمضان حتی اصبحت علیها قضاء ذلک الیوم «۱».

و أورد علیه: بضعف السند، و یرده أولًا: انه من قسم الموثق سیما و هو من أخبار بنی فضال التی أمرنا بالخصوص بالأخذ بها.

و ثانیاً: ان استناد الأصحاب الیه یوجب جبر ضعفه لو کان.

و ربما یستدل له: بان الحیض اشد تأثیراً فیه من الجنابة لضرورة بطلان الصوم بمفاجاته قهراً فلیس الا للمنافاة بینه و بین الصوم، فالبقاء متعمداً حتی الصبح مبطل للصوم.

و فیه: ان نفس الحیض اشد تأثیراً من الجنابة، و الکلام انما هو بعد ارتفاع الحیض و بقاء أثره، و کون أثره کذلک یحتاج الی دلیل، فالعمدة هو الموثق.

و استدل للقول الآخر: بالأصل بعد تضعیف الخبر، و قد عرفت ما فیه.

و الظاهر عدم الخلاف بینهم فی ان النفساء کالحائض، و قد تقدم الکلام فیه فی

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۴۱

و معاودة النوم بعد انتباهتین حتی یطلع الفجر

الدماء الثلاثة و بینا انه لا دلیل یعتد به علی هذه الکلیة سوی الإِجماع، و اما المستحاضة فقد ذکرنا حکمها فی ذلک المبحث مفصلًا و بینا شرطیة الاغسال النهاریة لصحة صومها کما هو المشهور بین الأصحاب، و عن غیر واحد: دعوی الإِجماع علیه فراجع.

معاودة النوم جنباً

و السابع من المفطرات: معاودة النوم علی الجنابة لیلًا

بعد انتباهتین حتی یطلع الفجر.

و تفصیل القول فی ذلک: ان نوم الجنب فی شهر رمضان لیلًا اما ان یکون مع العلم بعدم الاستیقاظ قبل الفجر، او یکون مع العلم بالاستیقاظ، و اما ان یکون مع احتماله و علی التقدیرین الأخیرین، تارة: یکون عازماً علی ترک الغسل، و اخری: یکون متردداً فیه، و ثالثة: یکون غافلًا عنه، و رابعة: یکون بانیاً علی الغسل لو استیقظ.

لا اشکال فی المفطریة فی الصورة الأولی، لأنه من مصادیق البقاء علی الجنابة متعمّداً.

و ان کان بانیاً علی عدم الاغتسال سواء کان عالماً بالاستیقاظ او احتمل ذلک و نام و استمر الی ما بعد طلوع الفجر، فالظاهر عدم الخلاف فی المفطریة ایضاً، بل عن المعتبر و المنتهی: نسبتها الی علمائنا، و ادعی سید الریاض: الاتفاق علیها، و هی الأظهر لصدق البقاء علی الجنابة متعمداً.

و ان کان متردداً فی الغسل و عدمه و نام و لم یستیقظ، ففیه خلاف، فالمحکی عن جماعة: البناء علی المفطریة، و عن آخرین: عدمها، و ظاهر کلام المصنف ره فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۴۲

[...]

المنتهی: لو نام غیر ناو للغسل فسد صومه و علیه القضاء، ذهب الیه علمائنا. انتهی. و ان کان الإِجماع علی المفطریة الا ان ما استدل به لذلک یقتضی ان یکون مراده خصوص صورة البناء علی عدم الغسل.

و کیف کان: فقد استدل لمفطریته بالنصوص الدالة علی فساد الصوم بتعمد البقاء علی الجنابة بتقریب ان معنی ذلک هو ترک الغسل اختیاراً و من الواضح انه لا یتوقف ذلک علی العزم علی ترک الغسل بل علی عدم ارادة فعله الملائم مع التردد.

و فیه: انه لو تم ذلک فی صورة احتمال عدم الاستیقاظ لما تم فی فرض اعتقاده ذلک، فانه حینئذٍ لا یکون تعمداً للبقاء علی الجنابة حتی یصبح.

فالاولی ان یستدل له: بان المتردد فی الغسل غیر ناو للصوم لفرض اعتبار الطهارة فی أول الفجر فی قوام الصوم، فنیة الصوم متوقفة علی نیة الطهارة و مع التردد فی الطهارة یکون متردداً فی الصوم فلا یکون ناویاً له، فالامساک فی اول الفجر امساک عن غیر نیة الصوم فیبطل لذلک.

و ان کان ذاهلًا عن الغسل فلا تشمله نصوص تعمد البقاء علی الجنابة کما عرفت، و لا یکون الذهول عنه منافیاً لنیة الصوم ان کان ناویاً لترک المفطرات إجمالًا، و علیه فیلحقه حکم البانی علی الاغتسال.

و ان کان بانیاً علی الاغتسال، فان لم یکن واثقاً بالانتباه فالظاهر لحوق حکم تعمد البقاء علی الجنابة له بناءً علی ما هو الحق من جریان الاستصحاب فی الامور الاستقبالیة، فانه یجری بقاء نومه إلی ما بعد طلوع الفجر.

و أما ان کان معتاد الانتباه و واثقاً به، فالمشهور بین الأصحاب: انه فی النومة الأولی بعد العلم بالجنابة لا شیء علیه و یصح صومه، و فی النومة الثانیة یجب علیه القضاء خاصة، و فی النومة الثالثة یجب القضاء و الکفارة.

فالکلام یقع أولًا فی القضاء، ثمّ فی الکفارة، ثمّ فی جواز النوم و حرمته.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۴۳

[...]

اما الأول: فنخبة القول فیه: ان فی المقام طائفتین من النصوص: احداهما: ما تدل علی وجوب القضاء مطلقاً: کصحیح محمد بن مسلم عن أحدهما (علیه السلام): عن الرجل تصیبه الجنابة فی شهر رمضان ثمّ ینام قبل ان یغتسل قال (علیه السلام): یتم صومه و یقضی ذلک الیوم الا ان یستیقظ قبل ان یطلع الفجر، فان انتظر ماء یسخن او یستقی فطلع الفجر فلا یقضی صومه «۱».

و صحیح ابن ابی یعفور: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): الرجل یجنب فی شهر رمضان ثمّ یستیقظ ثمّ ینام حتی یصبح قال: یتم صومه و یقضی یوماً آخر و ان لم یستیقظ حتی یصبح اتم یومه و جاز له «۲». و نحوهما غیرهما.

ثانیتهما: ما تدل علی عدم وجوب القضاء فی النومة الأولی بعد العلم بالجنابة، و وجوبه فی النومة الثانیة:

کصحیح معاویة بن عمار: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): الرجل یجنب فی أول اللیل ثمّ ینام حتی یصبح فی شهر رمضان قال (علیه السلام): لیس علیه شیء قلت فانه استیقظ ثمّ نام حتی أصبح؟ قال (علیه السلام): فلیقض ذلک الیوم عقوبة «۳». و نحوه صحیح ابن أبی یعفور بنقله الآخر، و هو هکذا: یجنب فی شهر رمضان ثمّ ینام، ثمّ یستیقظ ثمّ ینام.

و الجمع بین الطائفتین بحمل الأولی علی من کان عازماً علی ترک الغسل و الثانیة علی العازم علیه جمع تبرعی لا شاهد له، بل مقتضی الجمع بینهما اما تقیید اطلاق الاولی بالثانیة بتقریب عدم صراحة الاولی فی ارادة استمرار النومة الاولی

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۴۴

]...[

لجواز ان یکون المقصود النوم فی وقت من شأنه ان یغتسل فیه لا انه لم یستیقظ من نومته اصلاحتی فی ابتداء النومة، و اما حملها علی الافضلیة لصراحة الثانیة فی صحة الصوم و عدم وجوب القضاء فی النومة الاولی؟ و ان ابیت عن ذلک کله فالمتعین طرحها لعمل الأصحاب بمعارضها و هی الطائفة الثانیة، فالمتعین هو وجوب القضاء فی النومة الثانیة.

و النوم الثالث و الرابع فی حکم الثانی فی وجوب القضاء لإطلاق الطائفة الاولی ان لم تحمل علی الأفضلیة و لم تطرح، و لما دل علی وجوبه فی النومة الثانیة، فان المنساق منه وجوب القضاء فی النومة الثانیة و ما فوق.

و هل نوم الاحتلام من النوم الأول کما اختاره الفاضل النراقی و مال الیه المحقق الهمدانی ره، ام النوم الأول هو النوم بعد الاستیقاظ منه و العلم بالجنابة کما عن الفخر و الشهیدین و سید المدارک و غیرهم؟ وجهان: ظاهر صحیح معاویة هو الثانی: فان قوله: ثمّ ینام ظاهر فی حدوث النوم بعد الجنابة، اللّهم الا ان یقال انه مختص بالجنابة بغیر الاحتلام لظهور ثمّ ینام فی انه لم یکن حین حدوث الجنابة نائماً.

و أما صحیح ابن ابی یعفور فقد عرفت اختلاف متنه باختلاف نسخ کتب الحدیث، و علی النقل الثانی هو أیضاً ظاهر فی غیر الاحتلام، و علیه فتبقی المطلقات المقتضیة لوجوب القضاء بالنوم بعد نوم الاحتلام، و موثق سماعة قال: سألته عن رجل اصابته جنابة فی جوف اللیل فی رمضان فنام و قد علم بها و لم یستیقظ حتی یدرکه الفجر فقال (علیه السلام): علیه ان یتم صومه و یقضی یوماً آخر «۱». و هو یعم الجنابة بالاحتلام و بغیره، و یدل علی وجوب القضاء فی النوم الأول بعد العلم بالجنابة و فی النوم الثانی بعد نوم الاحتلام، فبالنسبة الی الأول یقید اطلاقه بما مر، و بالنسبة الی

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۴۵

]...[

الثانی لا مقید له، فتکون النتیجة احتساب نوم الاحتلام من النوم الأول. فما اختاره العلمان اظهر.

و أما الکفارة فلا خلاف ظاهراً فی عدم وجوبها فی النومة الثانیة و یقتضیها الأصل.

و استدل لوجوبها: فیها: باصالة وجوب الکفارة عند وجوب القضاء، و بخبر المروزی عن الفقیه (علیه السلام): اذا اجنب الرجل فی شهر رمضان بلیل و لا یغتسل حتی یصبح فعلیه صوم شهرین متتابعین مع صوم ذلک الیوم و لا یدرک فضل یومه «۱».

و مرسل ابراهیم بن عبد الحمید: فمن اجنب فی شهر رمضان فنام حتی یصبح فعلیه عتق رقبة او اطعام ستین مسکیناً و قضاء ذلک الیوم و یتم صیامه و لن یدرکه ابداً «۲».

و لکن یرد علی الأول: ما سیأتی ان شاء اللّه تعالی من عدم الدلیل علی ذلک الأصل.

و یرد علی الثانی: انه غیر مختص بالنوم و ظاهره البقاء علی الجنابة عمداً.

و علی الثالث: مضافاً الی ارساله انه لا یمکن العمل باطلاقه الشامل للنوم الأول، و علیه فکما یمکن تقییده بالنوم الثانی یمکن تخصیصه بالبقاء متعمداً.

و أما فی النومة الثالثة: فعن الشیخین و ابنی حمزة و زهرة و الحلبی و الحلی و المصنف و الشهید و المحقق الثانی فی جملة من کتبهم و غیرهم: وجوبها، و عن المعتبر و المنتهی و المدارک و الشیخ الأعظم و المحقق الهمدانی و جماعة من متأخری المتأخرین: عدم

وجوبها.

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۴.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۱۴۶

]...[

و استدل لوجوبها: بالخبرين المتقدمين، و بموثق ابى بصير المتقدم فى البقاء على الجنابة متعمداً، و بالاجماع.

اما الخبران فقد عرفت حالهما، و اما الموثق فهو ظاهر فى البقاء على الجنابة متعمداً كما مر، و اما الإجماع فغير ثابت اللهم الا ان يقال انه متحقق الى زمان المحقق و حيث ان من المستبعد جدا استناد المجمعين الى النصوص المشار اليها فالبناء على ثبوتها ان لم يكن اقوى لا ريب فى كونه أحوط.

و أما جواز النوم الثانى و ما بعده ففيه قولان: ذهب المصنف ره الى الأول و تبعه سيد المدارك، و اختار ثانى الشهيدين الثانى.

و قد استدل للثانى بوجوه:

۱- قوله (عليه السلام) فى ذيل صحيح معاوية المتقدم فليقض ذلك اليوم عقوبة و العقوبة انما تثبت على فعل المحرم.

و فيه: ان العقوبة بمعنى العقاب الاخروى انما تثبت على فعل المحرم خاصة، و اما العقوبة الدنيوية كالكفارة فتثبت على غيره أيضاً، أ لا ترى ثبوتها على من مرض فى شهر رمضان و استمر مرضه الى رمضان آخر فانه يجب عليه الفدية عن كل يوم بمد مع انه لم يفعل محرماً.

۲- قوله (عليه السلام) فى ذيل صحيح الحلبى المتقدم: و يستغفر ربه فان الاستغفار انما يكون عن المعصية.

و فيه: انه مختص بمن نام متعمداً غير بان على الغسل.

۳- قوله (عليه السلام) فى مرسل ابن عبد الحميد المتقدم: و ان اجنب ليلًا فلا ينام ساعة حتى يغتسل. و لكنه لارساله لا يصلح منشئاً لثبوت الحرمة.

۴- اقتضاء قاعدة المقدمية حرمة النوم.

و فيه: انه يتم اذا علم بعد الانتباه، او احتمل ذلك فانه يجرى استصحاب

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۱۴۷

و هذه السبعة توجب القضاء و الكفارة

العدم فيلزم من النوم تفويت الواجب فى ظرفه، و قد حقق فى محله حرمة المقدمة المفوتة لاستقلال العقل بذلك و اما ان كان واثقاً بالانتباه فلا يتم.

فتحصل: ان الأظهر هو التفصيل بين الوثوق بالانتباه و عدمه، فيحرم فى الثانى دون الأول، غاية الأمر اذا انتبه يظهر عدم الحرمة واقعاً كما لا يخفى، ثمّ ان ما ذكرناه فى مسألة تعمد البقاء على الجنابة من الحاق الصيام الآخر بصوم شهر رمضان جار هنا فلا نعيد.

و هل تلحق بالجنب الحائض كما عن جماعة ام لا؟ الظاهر هو الثانى الا فى الاحكام التى تقتضيها القاعدة كما لا يخفى.

المفطرات الموجبة للكفارة و قد عرفت ان المفطرات على قسمين: الأول: ما يوجب القضاء و الكفارة.

الثانى: ما يوجب القضاء خاصة.

و هذه السبعة المذكورة من القسم الأول و توجب القضاء و الكفارة.

اما ايجابها القضاء: فلما مر من دلالة نصوصها عليه مضافاً الى ما دل على ان من أفطر فى شهر رمضان او لم يصمه يجب عليه القضاء، و سيأتى فى الباب الثالث تفصيل القول فيه.

و أما ايجابها الكفارة: فتشهد لإيجاب جميعها الكفارة جملة من النصوص: كصحيح ابن سنان عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): فى رجل افطر من شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر قال (عليه السلام): يعتق نسمة او يصوم شهرين

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ١۴٨

]...[

متتابعين او يطعم ستين مسكيناً، فان لم يقدر تصدق بما يطيق «١» و نحوه غيره من النصوص الآتية.

و أما ايجاب الأكل و الشرب اياها فموضع وفاق بين المسلمين، و انما الخلاف فى غير المعتاد منهما، فعن الأكثر: انه كذلك، و عن جماعة: انه لا يفسد الصوم، و قد مر ضعفه، و قيل: انه يوجب القضاء خاصة، و يرده اطلاق ما دل على وجوب الكفارة على من أفطر فى شهر رمضان بناءً على ما تقدم من حصول الافطار به، و لا سبيل الى دعوى انصراف ذلك الدليل عن ذلك فانه علق فيه الكفارة على عنوان الإفطار لا على عنوان الأكل و الشرب كى يدعى الانصراف، مضافاً الى ما تقدم من منعه فيهما أيضاً.

و أما الجماع: فتشهد لإيجابه الكفارة مضافاً الى المطلقات نصوص كثيرة: كصحيح البجلى المتقدم: عن الرجل يعبث باهله فى شهر رمضان حتى يمنى قال (عليه السلام): عليه من الكفارة مثل ما على الذى يجامع «٢».

و موثق سماعة: عن رجل أتى أهله فى رمضان متعمداً فقال (عليه السلام): عليه عتق رقبة أو اطعام ستين مسكيناً او صيام شهرين متتابعين «٣». و نحوهما غيرهما.

و هل وطء الغلام و البهيمة يوجبها أم لا؟ وجهان مبنيان على كونه مفطراً و عدمه، و قد مر ان الأظهر ذلك.

و أما الاستمناء: فقد مر ان اكثر روايات مفطريته متضمنة لثبوت الكفارة.

و أما الغبار الغليظ: فدليل مفطريته بالخصوص متضمن لها كما تقدم، و كذا

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ١.

(٢) الوسائل باب ۴ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ١٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ١۴٩

و يجب القضاء بالافطار بعد الفجر مع ظن البقاء الليل و ترك المراعاة مع القدرة عليها

البقاء على الجنابة.

و أما معاودة النوم جنباً: فقد مر أنّ عمدة مدرك ايجابها الكفارة هو الإجماع.

فتحصل ان ما أفاده من ايجاب هذه الكفارة متين.

و الكلام فى الكفارة نفسها و فى انها هل تجب فى افطار سائر اقسام الصيام و فى سائر احكامها سيأتى فى آخر هذا الباب مفصلًا، كما ان الكلام فى انها هل تثبت فى صورة الكره و الاجبار و النسيان ام لا سيأتى بعد بيان جميع ما يجب الامساك عنه و عدم ايجاب سائر ما يجب الامساك عنه للكفارة، نتعرض له فى ذيل مسالة مفطرية كل واحد من تلك الامور.

الافطار بعد الفجر مع ظن بقاء اللیل

المقصد الثانی: فی الامور التی یمسک عنها: و یجب القضاء بها خاصة دون الکفارة

اشارة

، و هی امور:

الأول: الافطار بعد الفجر مع ظن بقاء اللیل و ترک المراعاة مع القدرة علیها

بلا خلاف فیه فی الجملة، و عن غیر واحد: دعوی الإجماع علیه.

و الشاهد به نصوص: کصحیح الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن رجل تسحر ثمّ خرج من بیته و قد طلع الفجر و تبین فقال (علیه السلام): یتم صومه ثمّ لیقضه، و ان تسحر فی غیر شهر رمضان بعد الفجر افطر «۱».

و موثق سماعة قال: سألته عن رجل أکل أو شرب بعد ما طلع الفجر فی شهر

---

(۱) الوسائل باب ۴۴ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۵۰

[...]

رمضان فقال (علیه السلام): ان کان قام فنظر فلم یر الفجر فاکل ثمّ عاد فرأی الفجر فلیتم صومه و لا إعادة علیه، و ان کان قام فاکل و شرب ثمّ نظر الی الفجر فرأی انه قد طلع الفجر فلیتم صومه و یقضی یوماً آخر لانه بدأ بالاکل قبل النظر فعلیه الاعادة «۱».

و خبر علی بن أبی حمزة عن ابی ابراهیم (علیه السلام): عن رجل شرب بعد ما طلع الفجر و هو لا ـ یعلم فی شهر رمضان قال (علیه السلام): یصوم یومه ذلک و یقضی یوماً آخر، و ان کان قضاء لرمضان فی شوال او غیره فشرب بعد ما طلع الفجر فلیفطر یومه ذلک و یقضی «۲». و نحوها غیرها.

و تمام الکلام بالبحث فی امور:

۱- دلالة هذه النصوص علی وجوب القضاء واضحة، و اما عدم وجوب الکفارة به فیشهد به الأصل بعد اختصاص ما دل علی وجوبها بالافطار فی شهر رمضان بصورة العمد کما سیأتی، و هل الفعل بنفسه جائز أم لا؟ الظاهر ذلک لأن مقتضی استصحاب بقاء اللیل غیر المتوقف جریانه علی الفحص لکونه فی الشبهة الموضوعیة جوازه بناءً علی ما هو الحق من جریان الاستصحاب فی الزمان- سیما فی عدم زمان خاص- و لو نوقش فیه فاصل البراءة محکم.

و ربما یستدل له: بقوله تعالی کُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتّٰی یَتَبَیَّنَ لَکُمُ الْخَیْطُ الْأَبْیَضُ مِنَ الْخَیْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ «۳» المحمول ذیله علی الحکم الظاهری.

و بخبر اسحاق بن عمار: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): آکل فی شهر

---

(۱) الوسائل باب ۴۴ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴۴ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۴.

(۳) البقرة آیة ۱۸۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۵۱

[...]

رمضان باللیل حتی اشک قال (علیه السلام): کل حتی لا تشک «۱». و نحوه مرسل الصدوق «۲» و خبر سعد «۳».

و عن الشیخ فی الخلاف: انه لا یجوز فعل المفطر مع الشک، و استدل له: بقاعدة المقدمیة.

و فیه: أولًا: انه لا وجه للتخصیص بالشک لان ما ذکره من الوجه یجری فی الظن غیر المعتبر، و ثانیاً: ان جمیع ما تقدم من ادلة الجواز حاکمة علیها کما لا یخفی.

۲- ظاهر المتن و الشرائع و صریح المدارک و غیرها بل المشهور بینهم: انه لا یجب القضاء علی العاجز عن المراعاة کالمحبوس و نحوه، و عن الریاض: بلا خلاف اجده فیه.

و استدل له: بالاصل مع اختصاص النص و الفتوی، بحکم التبادر و غیره بصورة القدرة کما لا یخفی علی من تدبرهما، و کذا فی محکی الریاض.

و لکن یمکن ان یقال: ان مقتضی القاعدة بطلان الصوم بالاکل بعد الفجر لإطلاق الادلة، و لذا صرح غیر واحد بفساد الصوم بتناول المفطر بعد الفجر فی غیر شهر رمضان و لو مع المراعاة، و رفع الید عن ذلک یحتاج الی دلیل و اذا فسد الصوم وجب القضاء لإطلاق دلیله، فالأظهر وجوبه علیه الا ان یکون اجماع علی عدم الوجوب. و به یظهر حکم غیر العارف بالفجر.

۳- و لو راعی الفجر، فان حصل له الاطمئنان بطلوعه فلا کلام، کما انه لو اطمأن ببقاء اللیل لا خلاف فی عدم وجوب القضاء لو ظهر سبق طلوعه، و ان ظن

---

(۱) الوسائل باب ۴۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۵۲

...

بالطلوع، او شک فیه و أکل فان لم یظهر سبق الطلوع فلا شیء علیه، و اما ان ظهر سبقه فعن غیر واحد: وجوب القضاء لإطلاق ادلة المفطریة، و لانه اولی بذلک من الظان ببقاء اللیل باخبار الجاریة و الاستصحاب، و لکن اطلاق الادلة کإطلاق صحیح الحلبی المتقدم یقید بموثق سماعة الدال باطلاقه علی ان من راعی الفجر و لم یره فاکل و شرب یصح صومه و ان لم یحصل له الاطمئنان ببقاء اللیل، لان من الواضح تقدم اطلاق المقید علی اطلاق المطلق، فالاظهر عدم وجوب القضاء مع المراعاة و عدم حصول الاطمئنان بطلوع الفجر مطلقاً.

الافطار بعد طلوع الفجر فی غیر رمضان مع ظن بقاء اللیل ۴- لو اکل و شرب بعد طلوع الفجر مع عدم العلم به فی صوم غیر رمضان، فهل یلحقه حکم الافطار فی رمضان فلا قضاء مع المراعاة و یصح صومه ام لا، ام یفصل بین المعین و غیره؟ وجوه و أقوال، فالکلام

فی موردین:

الأول: فی الواجب المعین: و فیه روایتان: احداهما: صحیحة معاویة بن عمار: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): آمر الجاریة ان تنظر الفجر فتقول لم یطلع فآکل، ثمّ انظر فاجده قد طلع حین نظرت قال (علیه السلام): تتم یومک ثمّ تقضیه، اما انک لو کنت انت الذی نظرت ما کان علیک قضاؤه «۱». فانها باطلاقها الشامل لرمضان و غیره تدل علی الصحة مع المراعاة و حملها علی ارادة انک لو کنت انت الذی نظرت لعلمت طلوع الفجر فلم تأکل خلاف الظاهر.

(۱) الوسائل باب ۴۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۵۳

و لو أخبره غیره ببقاء اللیل

الثانیة: صحیحة الحلبی المتقدمة: و ان تسحر فی غیر شهر رمضان بعد الفجر افطر. فانها باطلاقها تدل علی بطلان الصوم بالافطار فی غیر رمضان بعد طلوع الفجر حتی مع المراعاة، و النسبة بینهما عموم من وجه لان الأولی اعم لشمولها لرمضان و غیره، و الثانیة اعم لشمولها للمراعاة و غیرها، و تقیید صدر الثانیة بعدم المراعاة لا یوجب تقیید ذیلها به سیما و ان المقید منفصل. و الجمع بینهما بحمل الثانیة علی صورة عدم المراعاة، او الاولی علی صوم شهر رمضان، جمع تبرعی لا- شاهد له، فلا بد من الرجوع الی المرجحات و الترجیح مع الاولی. فتأمل.

المورد الثانی: فی غیر الواجب المعین: و الظاهر عدم الاشکال فی فساد الصوم به مطلقاً، لإطلاق ذیل صحیح الحلبی المتقدم، و خبر علی بن أبی حمزة الذی قد تقدم: و ان کان قضاء لرمضان فی شوال او غیره فشرب بعد الفجر فلیفطر یومه ذلک. و موثق اسحاق بن عمار المتقدم: فیمن تسحر مصبحاً فی قضاء شهر رمضان: بل تفطر ذلک الیوم لانک اکلت مصبحا. و لا یعارضها صحیح معاویة المتقدم لاختصاصه بالمعین بقرینة القضاء. فالاظهر فساده به مطلقاً.

[الثانی] لو أخبره غیره ببقاء اللیل

و کذا یجب القضاء دون الکفارة لو أخبره غیره ببقاء اللیل بلا خلاف فیه کما صرح به صاحب الجواهر ره، بل عن الغنیة: الاجماع علیه.

و یشهد به: صحیح معاویة بن عمار المتقدم آنفاً بالنسبة الی وجوب القضاء و اصالة البراءة عن وجوب الکفارة بعد عدم شمول ما دل علی وجوبها بالافطار متعمداً کما مر فی سابقه بالنسبة الیها.

ثمّ انه صرح جماعة منهم المحقق و الشهید الثانیان و سید المدارک و الفاضل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۵۴

[...]

الخراسانی: بانه یسقط القضاء لو کان المخبر عدلین لحجیة البینة، و اضاف جماعة آخرون الی ذلک سقوطه ان کان المخبر عدلًا واحدا بناءً علی حجیة خبر الواحد فی الموضوعات کما قویناه.

و اورد علیهم: بان الکلام لیس فی جواز الأکل بل فی وجوب القضاء بعد انکشاف الخلاف، و من الواضح ان حجیة البینة و خبر الثقة

لا تصلح ان تکون نافیة لذلک، کما ان الاستصحاب لا ینفی ذلک.

أقول: الظاهر ان هؤلاء فهموا من صحیح معاویة المتقدم: أما انک لو کنت انت الذی نظرت لم یکن علیک شیء، ان المیزان علم الصائم بعدم طلوع الفجر، اذ المراد به نظرت فاعتقدت عدم الطلوع، فیدل الصحیح علی ان العالم بعدم الطلوع لا یقضی، و لذلک اعتبر جمع منهم صاحب الجواهر جزم المراعی بعدم طلوع فی عدم وجوب القضاء کما مر.

و علیه فادلة حجیة البینة و خبر الثقة تدل علی ترتب هذا الحکم علیهما، و بعبارة اخری: ان الثابت فی محله ان الامارات بادلة اعتبارها تقوم مقام العلم.

و لکن الذی یرد علیهم ضعف المبنی، بل المراد بالنص: ان المیزان فی عدم وجوب القضاء مراعاة الشخص نفسه و لو بقی متردداً فی الطلوع و عدمه، و علی ذلک فلا تفید البینة و غیرها من الامارات فی ذلک. بل الصحیح باطلاق صدره یدل علی وجوب القضاء مع کون المخبر عادلًا، اللّهم الا ان یقال انه فی المرأة و علی أی تقدیر تکفی ادلة المفطریة فی الحکم بوجوب القضاء، فهذا هو الأظهر.

الثالث: الاکل اذا اخبره مخبر بطلوع الفجر لزعمه سخریة المخبر

او لعدم لعلم بصدقه بلا خلاف، و اسنده سید المدارک ره الی قطع الأصحاب.

و یشهد بعدم وجوب الکفارة الأصل کما مر فی سابقیه، و بوجوب القضاء ما تقدم فیهما من النصوص فانها تدل علی وجوبه فی المقام بالاولویة، و لعله لذلک لم یذکره

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۵۵

و قبل الغروب للظلمة الموهمة و لو غلب علی الظن دخول اللیل و لم یدخل فلا قضاء

المصنف ره، و صحیح العیص بن القاسم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن رجل خرج فی شهر رمضان و أصحابه یتسحرون فی بیت فنظر الی الفجر فناداهم انه قد طلع فکف بعض و ظن بعض انه یسخر فاکل فقال (علیه السلام): یتم صومه و یقضی «۱».

هذا اذا لم یکن المخبر عادلًا و خبره واجداً لشرائط الحجیة، و الا فتثبت الکفارة أیضاً، فان اکله حینئذٍ افطار فی نهار شهر رمضان الثابت بالخبر، فتشمله ادلة ثبوت الکفارة علی من أفطر متعمداً.

لو أفطر معتقداً دخول اللیل

و الرابع: الافطار قبل الغروب للظلمة الموهمة

، بذلک طفحت کلماتهم، و قد اشکل تصویر الموضوع علی کثیر من المتأخرین نظراً الی ان المراد بالوهم ان کان ما یقابل الشک و الظن یشکل الالتزام بنفی الکفارة لعدم جواز الافطار له حینئذٍ بحکم الاستصحاب و قاعدة الشغل التی هی من الفطریات فی مثل المقام، فیکون متعمد الافطار بحکم الشرع و العقل، و ان کان المراد به الظن کما هو أحد اطلاقاته و من قول المصنف ره و غیره و لو غلب علی الظن دخول اللیل و لم یدخل فلا قضاء الظن القوی لا مطلقه یشکل الالتزام بهذا التفصیل، اذ لا یساعد علیه دلیل.

و افاد الشهید قده: ان المراد بالوهم ترجیح أحد الطرفین لا لأمارة شرعیة، و من الظن الترجیح لأمارة شرعیة.

و فی رسالة صوم الشیخ الأعظم: ان المراد بالوهم الخیال فی بادی النظر و ان

---

(۱) الوسائل باب ۴۷ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۵۶

]...[

قطع به، و من الظن معناه المصطلح مع عدم التمکن من العلم، و هناک اقوال اخر و الاولی صرف عنان الکلام الی بیان الحکم.

و الکلام فی ذلک فی موردین: الأول: فیما تقتضیه القواعد.

الثانی: فی مقتضی النصوص الخاصة.

اما الأول: فالمفطر فی آخر الوقت بتخیل دخول اللیل مع عدم دخوله واقعاً تارة یکون معتقداً دخوله، و اخری یکون ظانا به، و ثالثة یکون شاکاً فیه، و رابعة یکون غافلًا عن ذلک.

فان کان معتقداً دخوله او مطمئناً به فافطر لا یکون افطاره عمدیا، فلا تشمله ادلة وجوب الکفارة، و لکن اطلاق ما دل علی فساد الصوم بالاکل أو الشرب عمداً یشمله، و فی شمول ما دل علی ان من أفطر جاهلًا المتضمن انه یصح صومه الآتی للجهل بالموضوع نظر سیأتی.

و ان کان ظانا فان کان بظن حجة فحکمه حکم العلم.

و ان کان بظن غیر حجة فیجب علیه القضاء و الکفارة کالشاک المتردد لاستصحاب بقاء الیوم، و لإطلاق ادلة وجوب القضاء و الکفارة.

و أما الغافل فالظاهر عدم وجوب الکفارة علیه و وجوب القضاء کما لا یخفی.

و أما الثانی: فالنصوص الواردة فی الباب طائفتان:

الأولی: ما تدل علی عدم وجوب القضاء فی بعض الصور: کصحیح زرارة عن الإمام الباقر (علیه السلام)- فی حدیث- قال لرجل ظن ان الشمس قد غابت فافطر ثمّ ابصر الشمس بعد ذلک قال (علیه السلام): لیس علیه قضاؤه «۱». مقتضی اطلاق هذا الصحیح ان الظنّ بدخول اللیل موجب لسقوط القضاء و صحة الصوم

---

(۱) الوسائل باب ۵۱ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۵۷

]...[

و ان تبین بقاء النهار بعد الافطار کان الظن حجة ام غیر حجة و تحری ام لم یتحر.

و صحیحه الآخر قال أبو جعفر (علیه السلام): وقت المغرب اذا غاب القرص فان رایته بعد ذلک و قد صلیت اعدت الصلاة و مضی صومک و تکف عن الطعام ان کنت قد اصبت منه شیئاً «۱».

قوله (علیه السلام): اذا غاب القرص أی ثبت عندک ذلک و الا امتنع الرؤیة بعده. و هذا الصحیح یدل علی صحة الصوم مع اعتقاد دخول اللیل أو قیام الحجة علیه فلا قضاء و لا کفارة، و احتمال ان یکون المراد بمضی الصوم فساده بعید لا ینبغی التفوه به. و لا منافاة بین الصحیحین کی یحمل احدهما علی الآخر.

و صحیح الکنانی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن رجل صام ثمّ ظن ان الشمس قد غابت و فی السماء غیم فافطر ثمّ ان السحاب انجلی فاذا الشمس لم تغب قال (علیه السلام): قد تم صومه و لا یقضیه «۲».

و هذا الخبر و ان کان فی خصوص وجود السحاب و لکن لا مفهوم له کی یقید الصحیحین، و مثله خبر زید الشحام «۳».
فالتخصیص بصورة ما اذا کان فی السماء علة، او بصورة التحری مما لا أجد لشیء منهما وجها صحیحا، نعم لا یبعد القول بان المراد بالظن العلم او الظن الحجة لاستعمال الظن فی ذلک، و لعدم التنبیه علی عدم جواز الافطار مع عدم قیام الحجة علی دخول اللیل، و للشهرة العظیمة بل الاجماع علی عدم ثبوت هذا الحکم لمطلق الظن مع امکان تحصیل العلم او المراعاة.

---

(۱) الوسائل باب ۵۱ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۱ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۵۱ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۵۸

[...]

الثانیة: ما تدل علی وجوب القضاء: و هی موثقة سماعة و ابی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی قوم صاموا شهر رمضان فغشیهم سحاب اسود عند غروب الشمس فرأوا انه اللیل فافطر بعضهم ثمّ ان السحاب انجلی فاذاً الشمس فقال (علیه السلام): علی الذی افطر صیام ذلک الیوم ان اللّه عز و جلّ یقول و أَتِمُّوا الصِّیامَ إِلَی اللَّیْلِ فمن أکل قبل ان یدخل اللیل فعلیه قضاؤه لأنّه أکل متعمداً «۱».

و الإیراد علیها بضعف السند: لأنّ فیه محمد بن عیسی عن یونس، و اشتراک ابی بصیر، و عدم ایمان سماعة، فی غیر محله؛ لأنّ سماعة ثقة، و خبر محمد بن عیسی عن یونس حجة، مضافا ان الخبر روی بطریق آخر عن الشیخ قده.

و قد ذکروا فی الجمع بین الطائفتین وجوها:

۱- ما فی رسالة الشیخ الأعظم و هو حمل الأولی علی من لم یتمکن من تحصیل العلم، و الثانیة علی من تمکن منه، لظهور الثانیة فی المبادرة الی الافطار بمجرد تخیل الظلمة- ظلمة اللیل- من غیر مراعاة لکون الظلمة من السحاب او من اللیل، اذ لو راعوا لتبین لهم انها ظلمة السحاب و ان وجودها کعدمها.

و فیه: ان ما ذکره شاهدا للجمع غیر واف بذلک، اذ نری بالوجدان ان ظلمة السحاب مع العلم بها توجب خطأ الانسان فی دخول اللیل.

۲- ما فی الوسائل و هو حمل الأولی علی غلبة الظن و الثانیة علی عدمها.

و فیه: انه لا شاهد له بل قوله فرأوا فی الموثق یشهد بخلاف ذلک.

۳- ما أفاده صاحب الجواهر ره و هو حمل الموثقة علی صورة الجهل بان فی السماء علة و زعمه ان السحاب الذی غشیهم هو اللیل، و الاولی علی صورة العلم بذلک.

---

(۱) الوسائل باب ۵۰ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۵۹

و تقلید الغیر فی دخول اللیل و لم یدخل

و فیه: انه لا شاهد لهذا الجمع بل هو تبرعی محض.

۴- حمل الموثقة علی ارادة لزوم الامساک بقیة النهار دفعاً لتوهم بطلان الصوم و جواز تناول المفطر بعده عمداً، فقوله: فمن اکل قبل

ان يدخل الليل فعليه قضاؤه معناه بعد ان انكشف له الخطأ كما يؤيده التعليل: بانه أكل متعمداً.

و فيه: ان معنى قوله على الذى افطر صيام ذلك اليوم ان صوم ذلك اليوم من اوله الى آخره فى ذمته، و هذا عبارة اخرى عن فساده و لزوم قضائه، و حمله على ارادة الامساك فى آخر النهار بعيد جداً، و الاستشهاد بالآية الكريمة لا يصلح شاهداً له، فان المراد بها كما مر لزوم الصوم الكامل التام، و قوله: فمن اكل ... الى آخره متفرع على ذلك، و التعليل بانه أكل متعمداً دون افطر متعمداً يشهد بخلاف ما افيد.

فالحق انه لا يمكن الجمع بين الطائفتين، فيتعين الرجوع الى المرجحات، و حيث ان الموثقة موافقة للشهرة بين الأصحاب- كما ادعاه غير واحد- و هى اول المرجحات و مع وجودها لا يرجع الى المرجحات الاخر فتقدم الموثقة، فالاظهر وجوب القضاء.

فالمتحصل: ان من تخيل دخول الليل ان افطر عن وجه شرعى ثمّ تبين بقاء اليوم يجب القضاء خاصة، و ان كان افطاره على غير وجه شرعى وجب عليه القضاء و الكفارة.

و بما ذكرناه يظهر ما فى كلمات القوم فى المقام.

و الخامس: تقليد الغير فى دخول الليل و لم يدخل

. المشهور بين الأصحاب ما فى المتن و هو وجوب القضاء على من افطر تقليداً لمن اخبر بدخول الليل دون الكفارة، و عن الحدائق: نفى الاشكال فيه، و عن الرياض: نفى الخلاف فيه الا عن المدارك فى بعض صوره.

و بما ذكرناه فى الأمر السابق يظهر حكم ذلك، و حاصله: انه ان كان قوله حجة

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۱۶۰

و معاودة النوم بعد انتباهة واحدة قبل الغسل حتى يطلع الفجر و تعمد القيء

عليه وجب القضاء خاصة، و الا فمع الكفارة الا ان يثبت اجماع على عدم الكفارة فى الصورة الثانية ايضاً و هو غير بعيد، ففى الكفارة يبنى على عدم وجوبها مطلقاً.

و ما عن المدارك من عدم وجوب القضاء فى صورة حجية قول المخبر له، و ما عن المحقق من عدم وجوبه عليه لو كان المخبر عدلين لحجية شهادتهما، ضعيفان، اذ الحجية تسوغ الافطار و لا تلازم مع عدم وجوب القضاء لو انكشف الخلاف كما هو المفروض.

و السادس: معاودة النوم بعد انتباهة واحدة قبل الغسل حتى يطلع الفجر

كما تقدم فى المقصد الأول فراجع.

السابع: اذا ابطل صومه بالاخلال بالنية مع عدم الاتيان بشىء من المفطرات

- كما مر فى مبحث النية.

من المفطرات تعمد القيء

و الثامن: تعمد القیء

اشارة

فانه یوجب القضاء دون الکفارة کما عن الشیخ و اکثر الأصحاب علی ما نسب الیهم سید المدارک، و فی الجواهر: علی المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة، بل اجماع من المتأخرین. انتهی.

و فی المنتهی: ذهب الیه اکثر علمائنا و اکثر الجمهور. انتهی.

و عن السید المرتضی ره: اخطأ و لا قضاء علیه، و عن الحلی: انه محرم و لا یجب به القضاء و لا الکفارة.

و تشهد للأول طائفة من النصوص: کصحیح الحلبی عن الإِمام الصادق (علیه السلام): اذا تقیأ الصائم فعلیه قضاء ذلک الیوم؟ و ان ذرعه من غیر ان یتقیأ فلیتم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۶۱

[...]

صومه «۱».

و موثق سماعة: سألته عن القیء فی رمضان فقال (علیه السلام): ان کان شیء یبدره فلا بأس، و ان کان شیء یکره نفسه علیه فقد افطر و علیه القضاء «۲».

و خبر علی بن جعفر عن أخیه (علیه السلام): عن الرجل یستاک و هو صائم فیقی ما علیه؟ قال (علیه السلام): ان کان تقیأ متعمداً فعلیه قضائه، و ان لم یکن تعمد ذلک فلیس علیه شیء «۳». و نحوها غیرها. و هذه النصوص صریحة فی وجوب القضاء علیه.

و أما عدم وجوب الکفارة: فللأصل بعد عدم شمول دلیلها له لأنّه متضمن لوجوب الکفارة علی من افطر متعمداً غیر الشامل لذلک، و لخلو النصوص علی کثرتها عنه، مضافاً الی صریح اجماع الخلاف و ظاهر غیره المؤید بالتتبع.

و أما ما فی الموثق من قوله فقد افطر فلتعقبه بقوله و علیه القضاء، لا إطلاق له یشمل التنزیل بلحاظ الکفارة ایضاً، اضف الی ذلک کله قوله (علیه السلام) فی خبر مسعدة و ان شاء اللّه عذبه و ان شاء غفر له «۴». فانه کالصریح فی عدم وجوب الکفارة التی یفزع الیها فی تکفیر الذنب، فلا ینبغی التوقف فی عدم وجوب الکفارة، و وجوب القضاء خاصة.

و قد استدل لعدم وجوب القضاء ایضاً: بان الأصل الصحة و براءة الذمة، و بان الصوم امساک عما یصل الی الجوف لاما ینفصل عنه فلیس بمناف. هکذا نقل المصنف ره فی المنتهی عن السید المرتضی قده.

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۲۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱۰.

(۴) الوسائل باب ۲۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۶۲

[...]

و استدل من تأخر عنه: بصحیح ابن مسلم المتقدم الحاصر للمفطرات فی امور لیس القیء منها، و بصحیح عبد اللّه بن میمون عن ابی

عبد اللّه (علیه السلام) عن أبیه (علیه السلام) ثلاثة لا یفطرن الصائم: القیء و الاحتلام و الحجامة «۱». بدعوی ان الجمع بینه و بین النصوص المتقدمة یقتضی البناء علی عدم وجوب القضاء به مع کونه حراماً.

و لکن الأصل لا یرجع الیه مع وجود الدلیل، و کون الصوم امساکاً عما یدخل الجوف خاصة- اجتهاد فی مقابل النص، و اطلاق صحیح ابن مسلم یقید بالنصوص المتقدمة، و الجمع بین صحیح ابن میمون و ما تقدم یقتضی تقیید اطلاق الصحیح بما لو ذرعه القیء، للتصریح فی النصوص السابقة بعدم وجوب القضاء فی هذه الصورة؛ فالأظهر وجوب القضاء علیه خاصة.

و لو ذرعه القیء لا شیء علیه، من غیر فرق بین ما اذا کان من محرم او غیره استکثر، ام لا: لإطلاق النصوص المتقدمة، فما عن ابن الجنید من وجوب القضاء به اذا کان من محرم بل علیه اذا استکثر الکفارة ایضاً، ضعیف مخالف للأدلة و لا وجه له.

فروع

۱- لو خرج بالتجشؤ شیء ثمّ نزل من غیر اختیار

لم یکن مبطلًا، لان الخروج بالتجشؤ لا یفطر کما تشهد به النصوص الآتیة، و النزول بلا اختیار أیضاً کذلک لما سیأتی من اعتبار الاختیار فی تحقق الافطار، اضف الی ذلک صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل الصائم یقلس فیخرج منه الشیء من الطعام أ یفطر ذلک؟ قال (علیه السلام): لا قلت: فان ازدرده بعد أن صار علی لسانه؟

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۶۳

[...]

قال (علیه السلام): لا یفطره ذلک «۱».

و موثق عمار عنه (علیه السلام): عن الرجل یخرج من جوفه القلس حتی یبلغ الحلق ثمّ یرجع الی جوفه و هو صائم قال (علیه السلام): لیس بشیء «۲». و نحوهما غیرهما.

و مقتضی اطلاق الصحیح انه لو وصل الی فضاء الفم فبلعه اختیاراً لم یبطل صومه، و لکن النسبة بینه و بین ما دل علی مفطریة الأکل عن اختیار عموم من وجه، و الترجیح مع الثانی للشهرة، فلو بلعه اختیاراً بطل صومه و علیه القضاء و الکفارة، بل لو کان حراماً و لو لخبائثه وجب کفارة الجمع.

۲- لو أکل فی السحر ما یجب علیه قیئه فی النهار

، فهل یفسد صومه و ان لم یتقیأ کما صرح به بعضهم نظراً الی ان وجوب فعل القیء المفطر یمنع من التعبد بالامساک عنه ام لا؟ وجهان: أظهرهما الثانی: فان فعل القیء و ان کان واجباً الا ان ترکه ایضاً واجب لدلیل وجوب الصوم فیقع التزاحم بینهما، فان قدم الثانی او حکم بالتخییر فالصحة واضحة، و ان قدم الأول فحیث ان الترک عبادی فللواجبین المتزاحمین شق ثالث و هو ترک القیء لا بقصد الصوم، فیدخل المقام فی باب التزاحم فله اختیار الترک علی فرض عصیان وجوب القیء بناءً علی ما هو الحق من تصحیح الترتب.

و أولی بالصحة ما لو أمکن الاخراج بغیره لامکان العمل بالدلیلین حینئذٍ، و ما لو کان مثل درة أو بندقة أو درهم و نحوها مما لا یصدق معه القیء، و هو واضح.

۳- اذا أکل فی اللیل شیئاً یعلم بانه یوجب القیء فی النهار من غیر اختیار

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۳۰ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۶۴

و دخول الماء الی الحلق للتبرد دون ماء المضمضة للصلاة

فهل یجب القضاء نظراً الی صدق القیء عن اختیار، ام لا من جهة أن الموضوع المأخوذ فی نصوص وجوب القضاء بالقیء اکراه نفسه علیه، و ما شاکل غیر الصادق علی ذلک؟ وجهان: اظهرهما الثانی.

۴- اذا ظهرت آثار القیء

فان امکن الحبس من دون لزوم ضرر او حرج وجب و الا وجب القضاء، و ان لزم منه الضرر او الحرج لا یجب الحبس و لکن یوجب القضاء، لأن ادلة نفی الضرر و الاکراه لا تصلح لرفع وجوب القضاء کما سیجیء فی الفصل الآتی ان شاء اللّه تعالی.

دخول الماء فی الحلق عند المضمضة

و التاسع: دخول الماء الی الحلق للتبرد دون ماء المضمضة للصلاة

. و المراد ان من ادخل الماء فی فمه فدخل حلقه و جوفه بغیر اختیاره فان کان للتبرد فعلیه القضاء خاصة، و ان کان للمضمضة للوضوء للصلاة لا یجب علیه القضاء. و هذا هو هو المشهور بین الأصحاب.

و فی المنتهی: و هو قول علمائنا. انتهی.

و عن الانتصار و الخلاف: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد لوجوب القضاء جملة من النصوص: کموثق سماعة: عن رجل عبث بالماء یتمضمض به من عطش فدخل حلقه قال (علیه السلام): علیه قضاؤه و إن کان فی وضوء فلا بأس به «۱».

و صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی الصائم یتوضأ للصلاة

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۶۵

[...]

فیدخل الماء حلقه فقال (علیه السلام): ان کان وضوءه لصلاة فریضة فلیس علیه شیء، و ان کان وضوءه لصلاة نافلة فعلیه القضاء «۱»

و مثله ما رواه الکلینی عن حماد عنه (علیه السلام) «۲».

و خبر الریان بن الصلت عن یونس قال: الصائم فی شهر رمضان یستاک متی شاء و ان تمضمض فی وقت فریضة فدخل الماء حلقه

فليس عليه شىء و قد تم صومه، و ان تمضمض فى غير وقت فريضة فدخل الماء حلقه فعليه الاعادة، و الأفضل للصائم أن لا يتمضمض «۳».

و لا يعارضها موثق عمار عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): عن الرجل يتمضمض فيدخل فى حلقه الماء و هو صائم قال (عليه السلام): ليس عليه شىء اذا لم يتعمد ذلك قلت فان تمضمض الثانية فدخل فى حلقه الماء؟ قال (عليه السلام): ليس عليه شىء قلت فان تمضمض الثالثة؟ فقال: قد اساء ليس عليه شىء و لا قضاء «۴». لانه مطلق يقيد اطلاقه بما سبق.

فان قيل ان الموثق منصرف الى ارادة المضمضة للطهارة لمعهودية التثليث فيها، و تعريف الثانية و الثالثة فى كلام السائل يرشد الى ذلك، فهو فى خصوص المضمضة فى الوضوء فيتحد مفاده مع موثق سماعة.

قلنا: انه لو سلم ذلك فهو فى غير الجملة الأولى، و اما هى فمطلقة و مفادها عدم وجوب القضاء فى المضمضة للطهارة و لغيرها و ان دخل الماء الى الحلق مطلقاً.

و أما خبر الريان: فلضعفه و احتمال كونه كلام يونس لا يعبأ به و اما صحيح

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۳.

(۴) الوسائل باب ۲۳ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۵.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۱۶۶

]...[

الحلبى: فهو يدل على ان المضمضة ان كانت فى وضوء صلاة نافلة فعليه القضاء، و حيث انه مخالف لفتوى المشهور، بل عن الخلاف و الانتصار و المنتهى: دعوى الاجماع على عدم وجوب القضاء فى المضمضة فى وضوء صلاة النافلة ايضاً، فيحمل على ارادة الاستحباب او يطرح، و ان حكى عن جماعة القول به أو الميل اليه.

فيبقى موثق سماعة، و هو يدل بمنطوق جملته الثانية على عدم وجوب القضاء فى المضمضة للوضوء مطلقاً كان لصلاة فريضة او نافلة أو لنفسه أو لغير ذلك من الغايات، و بمفهومه على ثبوت البأس، و المراد به القضاء بقرينة الجملة الأولى فى المضمضة لغير ذلك ايا ما كان.

و دعوى ان الشرطية فى مثل المقام المسبوقة بحكم موهمة للعموم بمنزلة الاستدراك و ليس لها ظهور فى المفهوم فلا تدل على انتفاء عدم القضاء فى المضمضة فى غير الوضوء كما افاده المحقق الهمدانى، مندفعة بان مجرد سبق ذلك لا يصلح قرينة لرفع اليد عن ظهور القضية فى ارادة الانتفاء عند الانتفاء.

فالمتحصل من النصوص بعد ضم بعضها الى بعض. ان المضمضة ان كانت فى وضوء لا يوجب دخول الماء الى الحلق القضاء و إلا فيوجبه، و الأحوط الاقتصار على وضوء صلاة الفريضة.

و هل تلحق المضمضة فى الغسل بالمضمضة فى الوضوء كما عن المشهور، بل عن غير واحد: دعوى الإجماع عليه لإطلاق موثق عمار و كذا موثق سماعة بناءً على ان المراد بالوضوء فيه هو الطهارة و ذكر الوضوء انما هو لأنّه الشائع، ام لا: لأنّ اطلاق خبر عمار يقيد بموثق سماعة، و ارادة مطلق الطهارة من الوضوء غير ظاهرة- الظاهر هو الثانى.

و هل يلحق الاستنشاق بالمضمضة كما عن الدروس؟ الأظهر العدم، اذ لا وجه للالحاق سوى القياس.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۶۷

و الحقنة بالمائعات

هذا کله فی القضاء، و اما عدم وجوب الکفارة فهو مقتضی الأصل بعد اختصاص دلیلها بالافطار متعمداً، و عن التهذیب: انه لو تمضمض لغیر الصلاة فدخل حلقه فعلیه الکفارة. و استدل له: بخبر المروزی عن الفقیه (علیه السلام): اذا تمضمض الصائم، أو استنشق متعمداً، او کنس بیتاً فدخل فی انفه و حلقه غبار فعلیه صوم شهرین متتابعین فان ذلک له فطر مثل الأکل و الشرب و النکاح «۱».

و فیه: اولًا: انه ضعیف السند و غیر معمول به، و ثانیاً: انه لم یفرض فیه وصول الماء الی الحلق عند المضمضة، و حیث ان من المقطوع به نصاً و فتوی عدم العمل بما هو مقتضی اطلاقه و ظاهره فیتعین التصرف فیه، و علیه فکما یجوز حمله علی صورة دخول الماء، یجوز حمله علی ارادة ما لو أوصل الماء الی جوفه بهذه الوسیلة متعمداً، بل قوله متعمداً یشیر بارادة الثانی، فالقول بوجوب الکفارة فی الفرض ضعیف.

و مثله فی الضعف ما عن الاستبصار من عدم جواز المضمضة لغیر الصلاة، اذ لا وجه له سوی ما قیل: ان النصوص تدل علی وجوب الاعادة علی من تمضمض لغیر الصلاة و دخل الماء فی جوفه قهراً، و لو کانت المضمضة جائزة لما وجبت الاعادة.

و فیه: منع الملازمة، و تشهد لجوازها- مضافاً الی النصوص المتقدمة و الأصل- نصوص اخر، فالأظهر جوازها مطلقاً.

الحقنة بالمائعات

و العاشر: الحقنة بالمائعات

فانه ذهب جماعة الی انها توجب القضاء دون الکفارة.

(۱) الوسائل باب ۲۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۶۸

[...]

و ملخص القول فیها: انه قد اختلفت کلمات القوم فیها:

فمنهم من حکم بحرمة الاحتقان مطلقاً بالمائع او الجامد من دون لزوم القضاء او الکفارة و هو المحکی عن الصدوق.

و منهم: من ذهب الی حرمة الاحتقان بالمائع دون الجامد، و هو المحکی عن جمل السید حاکیاً له عن قوم و عن الاستبصار و السرائر و المنتهی و المسالک و المدارک و غیرها.

و منهم من حکم بانها توجب القضاء مطلقاً، نسب الی المفید ره.

و منهم من حکم بان الحقنة بالمائع توجب القضاء خاصة، و هو ظاهر المتن و عن المبسوط و القاضی و الحلبی و الارشاد و التحریر و غیرها.

و منهم من حکم بانها توجب القضاء و الکفارة مطلقاً، حکاه السید فی محکی جمله عن قوم من اصحابنا.

و منهم من حکم بایجاب الحقنة بالمائع لهما، ذهب الیه جماعة.

و منهم من ذهب الی عدم حرمتها و عدم ایجابها للقضاء و الکفارة کابن الجنید.

و أما النصوص فهی: صحیحة علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): عن الرجل و المرأة هل یصلح لهما ان یستدخلا الدواء و هما صائمان فقال (علیه السلام): لا بأس «۱». و هی مطلقة شاملة للجامد و المائع.

و دعوی ظهورها فی خصوص الجامد کما تری، و موثق الحسن ابن فضال: کتبت الی أبی الحسن (علیه السلام): ما تقول فی اللطف یستدخله الانسان و هو صائم؟ فکتب (علیه السلام): لا بأس بالجامد «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۱۶۹

[...]

و عن الشیخ ره روایته فی اللطف من الاشیاف و هذا مختص بالجامد، و لکن لا مفهوم له کی یدل علی عدم الجواز فی المائع.

و صحیح البزنطی عن أبی الحسن (علیه السلام): انه سأله عن الرجل یحتقن تکون به العلة فی شهر رمضان فقال (علیه السلام): الصائم لا یجوز له ان یحتقن «۱».

و هذا یدل علی عدم جواز الاحتقان مطلقاً.

و عن المسالک: انه لا یطلق اسم الاحتقان علی استدخال الجامد، فان تم ذلک فهو مختص بالمائع.

فالجمع بین النصوص یقتضی البناء علی عدم الجواز فی المائع، و جوازه فی الجامد، لا لما افاده بعض المعاصرین من تقیید صحیح البزنطی بالموثق ثمّ تقیید صحیح علی بن جعفر به، فانه یتوقف علی القول بانقلاب النسبة و لا نقول به، بل لاختصاص صحیح البزنطی بالمائع لما أفاده الشهید الثانی، و هو حینئذٍ أخص من صحیح علی بن جعفر بنفسه، و لو لا ذلک کان الجمع بینهما مقتضیا لما بنی علیه ابن الجنید.

و المنسوب الی کثیر من الأصحاب: القول بحرمة الاحتقان تعبداً لظهور لا یجوز فی ذلک، ففی المفطریة یرجع الی النصوص الحاصرة للمفطرات فی امور لیس الاحتقان منها.

و اورد علیهم: بان الظاهر من النهی فی امثال المورد ارادة الحکم الوضعی لا محض التکلیف، فالخبر یدل علی اخذ عدمه فی الصوم، فبه یبطل و یجب قضاؤه، و هل تجب الکفارة حینئذ وجهان مبنیان علی شمول- قوله من أفطر متعمداً له و عدمه، و لا یبعد الثانی فان المنساق الی الذهن منه غیر ذلک.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۱۷۰

و یجب الإمساک عن

و لکنی متأمل فی ذلک، فان النهی فی أمثال المقام ارشاد الی الحکم الوضعی بلا کلام، و اما کون لا یجوز و یحرم و ما شاکل ظاهرة فی ذلک فغیر ثابت، و علیه فلا مقید لإطلاق النصوص الحاصرة، و الاحتیاط طریق النجاة.

١٧٠

و ربما استدل لوجوب القضاء به مضافاً الی ما تقدم: بالاجماع المنقول، و بشباهته بالاغتذاء، و بان نفی جوازه للصائم انما هو لأجل الصوم، فتکون بین الصوم و الاحتقان منافاة و ثبوت احد المتنافیین مستلزم لنفی الآخر، فالاحتقان یوجب عدم الصوم و هو یوجب القضاء.

و لکن یرد علی الأول: انه غیر ثابت، و علی فرض ثبوته لعدم کونه تعبدیاً لیس بحجة.

و علی الثانی: انه قیاس مع الفارق.

و علی الثالث: ان نقیض المنع عن الاحتقان هو جوازه لا نفس الاحتقان و اللازم منه انتفاء الصوم عند جوازه، و هو کما تری.

ثمّ أنه لا إشکال فی جواز الاحتقان عند الضرورة تکلیفاً، اذ ما من شیء حرمه اللّه الا و قد احله فی حال الاضطرار، و لکن علی القول بکونه مفطراً للصوم یوجب بطلانه و ثبوت القضاء، لان ادلة الجواز عند الضرورة لا تصلح لاثبات عدم البطلان، نعم من یری انه یوجب الکفارة أیضاً لا بد له من التفصیل بین الاختیار و الاضطرار، اذ لا مجال للکفارة مع الجواز، و لذلک فصل ابن زهرة بین الصورتین فی الکفارة مدعیاً علیه الاجماع.

تعمد الکذب علی اللّه أو رسوله أو الأئمة و

المقصد الثالث فیما یجب الامساک عنه و لا یوجب القضاء و لا

اشارة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۷۱

الکذب علی اللّه و علی رسوله صلّی اللّه علیه و آله و علی الأئمة علیهم السلام

الکفارة و هی امور:

الأول: الحقنة علی تردد

، و قد مر الکلام فیها.

الثانی: الکذب علی اللّه و علی رسوله صلّی اللّه علیه و آله و علی الأئمة علیهم السلام

اشارة

لا کلام فی وجوب الامساک عنه فی الصوم و غیره، انما الکلام فی انه هل یفسد الصوم بذلک فیترتب علی وقوعه فی حال الصوم وجوب القضاء کما عن المشایخ الثلاثة و اتباعهم و ابن زهرة و ظاهر الصدوقین، و عن الدروس: انه المشهور بین الأصحاب، و عن السیدین فی الانتصار و الغنیة و الشیخین: دعوی الإجماع علیه، ام لا یوجب فساد الصوم کما اختاره المصنف ره فی جملة من کتبه، و عن العمانی و السید فی الجمل و الحلی و المحقق فی المعتبر و الشرائع و نسب الی اکثر المتأخرین- ان لم یکن جمیعهم- کما أفاده

صاحب لجواهر ره، و عن الحدائق: نسبته الی المشهور بین المتأخرین.

و قد استدل للأول: بجملة من النصوص: کموثق سماعة: سألته عن رجل کذب فی رمضان فقال (علیه السلام): قد افطر و علیه قضائه فقلت: و ما کذبته؟ قال (علیه السلام): یکذب علی اللّه و علی رسوله «۱».

و موثقة الآخر: سألته عن رجل کذب فی شمر رمضان فقال (علیه السلام): قد افطر و علیه قضائه و هو صائم یقضی صومه و وضوئه اذا تعمد «۲».

و موثق ابی بصیر: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: الکذبة تنقض الوضوء و تفطر الصائم قال: قلت له: هلکنا قال (علیه السلام): لیس حیث تذهب انما ذلک الکذب علی اللّه و علی رسوله صلّی اللّه علیه و آله و علی الأئمة علیهم السلام «۳».

و خبره الآخر عنه (علیه السلام): الکذب علی اللّه و علی رسوله و علی الأئمة

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۷۲

[...]

علیهم السلام یفطر الصائم «۱». و نحوها غیرها.

و اورد علی الاستدلال بها بامور:

۱- انها ضعیفة سنداً.

و فیه: ان الأظهر حجیة الموثق، مع ان ضعف السند لو کان ینجبر بالعمل فان الأصحاب عملوا بها و استندوا الیها.

۲- ان المظنون بل الظاهر ان موثقی سماعة فی الأصل روایة واحدة، و کذلک روایات أبی بصیر، و قد وقع الحکم فیهما بنا قضیته للوضوء أیضاً، و حیث ان من المتفق علیه نصاً و فتوی عدم کونه ناقضاً للوضوء حقیقة فلا محالة ارید من النقض بالنسبة الیه نقض الکمال، فکذلک بالنسبة الی الصوم، و هو یوجب بقرینة وحدة السیاق ان یکون المراد من الافطار فیها ما ارید به فی کثیر من النصوص المتضمنة لأن الغیبة، و النمیمة، و الظلم، و السب و غیرها، من المفطرات للصوم، لا الإفطار الحقیقی و لا أقل من الاجمال، و حیث ان النص الخالی عن هذه القرینة غیر ثابت التحقق فلا یصح الحکم بالمفطریة.

و فیه: ان حمل الافطار علی ما ذکر حمل للفظ علی خلاف ظاهره و هو یتوقف علی القرینة المفقودة فی المقام، و وحدة السیاق سیما مع اختلاف المادتین لا تصلح ان تکون قرینة لذلک.

۳- ان بعض النصوص حاصر لما یضر الصائم من حیث صومه فی غیر الکذب، و الجمع بینه و بین هذه النصوص یقتضی حمل الافطار علی ارادة نقض کماله.

و فیه: ان نصوص الباب اخص مطلق منه فیقید اطلاقه بها.

۴- انه فی موثق سماعة صرح بانه صائم یقضی صومه، فلو کان الکذب مفطراً

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۷۳

]...[

لم یکن صائماً، و هذه قرینة قطعیة علی ارادة نقض الکمال.

و اجیب عن ذلک: بانه کما یصلح قوله و هو صائم قرینة لحمل الافطار علی خلاف ظاهره، کذلک یصلح هو قرینة لحمل الصوم علی الامساک الواجب، و لا أولویة لاحدهما علی الآخر، فالخبر مجمل یرجع الی النصوص الاخر.

و فیه: ان ظهور الصوم فی الحقیقی منه اقوی من ظهور الافطار فی نقض الصوم، سیما بعد ملاحظة وحدة السیاق المذکورة فی الوجه الثانی، و اسناد الافطار الی جملة من المحرمات کما مر بضمیمة النصوص الحاصرة، و هذه کلها لو لم توجب ظهور الافطار فی ارادة نقض الکمال لا ریب فی صیرورتها سبباً لإجماله، و یرجع الی الأصل و هو یقتضی العدم.

فالاظهر عدم المفطریة، و الاحتیاط لا ینبغی ترکه.

و علی القول بالافساد هل یجب القضاء خاصة ام تجب الکفارة ایضاً؟ وجهان من اطلاق قوله (علیه السلام) من افطر متعمداً فی دلیل الکفارة، و من انصرافه الی الأکل و الشرب.

فان قیل: علی الثانی ایضاً لا بد و ان یبنی علی وجوب الکفارة لإطلاق الافطار علیه فی نصوص، فان لم یکن الاطلاق حقیقیاً فبمقتضی عموم التنزیل یبنی علی ترتب الکفارة أیضاً.

قلنا انه فی هذه النصوص حیث رتب علی اطلاق الافطار ان علیه قضائه فلا یبقی له اطلاق، فالأظهر عدم وجوب الکفارة للأصل.

فروع

ثمّ انه علی القول بالمفطریة حقیقة أو کمالا لا بد من بیان فروع تتمیما لهذه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۷۴

]...[

المسألة.

۱- لا یختص هذا الحکم بالکذب فی امر شرعی، بل یعم ما کان متعلقاً بامور الدنیا منا عن المصنف ره فی التحریر لإطلاق النصوص. و دعوی انصراف الاخبار الی ما یتعلق بامور الدین التی بیانها من خواصهم، غیر مسموعة، سیما فی موثق ابی بصیر الذی قابل (علیه السلام) فیه بین الکذب علی اللّه و رسوله و الأئمة، و بین الکذب علی سائر الناس، و حکم بمفطریة الأول دون الثانی، اذ من المعلوم ان الکذب علی سائر الناس انما ارید به الکذب فی امور الدنیا، فکذلک ما قابله. فما اختاره الشیخ الأعظم ره من الاختصاص ضعیف.

۲- الافتاء بغیر علم مفطر سواء اخبر عن الواقع بان قال هذا حلال فی الواقع ام اخبر عن رأیه.

اما الأول: فواضح، و اما الثانی: فلأنه بنظر العرف حیث یرون العلم طریقاً محضاً یکون اخباره عن رأیه دالا بالالتزام علی المعلوم و الواقع، مثلًا من قال: فی رأیی المتنجس ینجس، یکون هذا عند العرف نظیر ما لو قال: المتنجس ینجس، فکما انه اخبار عن اللّه تعالی بالالتزام، فکذلک ما لو اخبر عن رأیه.

۳- الکذب علی باقی الانبیاء و الاوصیاء ان رجع الی الکذب علی اللّه تعالی یفطر الصوم لإطلاق الادلة، و دعوی: ان المنساق الی الذهن منها نسبة شیء الی اللّه تعالی ابتداءً و لا تشمل مثل ذلک، غیر مسموعة، فان هذا خلاف اطلاقها، نعم ما یرجع الی الکذب علی اللّه تعالی و لکن لا- یعد فی العرف اخباراً عن اللّه تعالی لا تشمله النصوص، و اما ان لم یرجع الی الکذب علی اللّه تعالی فلا دلیل علی مفطریته.

و ان قيل: ان المراد بالرسول هو الجنس الشامل لجميع الانبياء.

قلنا: انه خلاف الظاهر، و أوهن منه ما قيل من شمول الحكم لهم لتنقيح المناط.

و أما الكذب على فاطمة الزهراء سلام اللّه عليها فان رجع الى الكذب على اللّه

فقه الصادق عليه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۱۷۵

[...]

فلا اشكال، و الا ففی مفطريته تامل، اذ لا وجه لها سوى تنقيح المناط او كون المراد بالأئمة فی الأخبار اعم من الصديقة عليها السلام بدعوى ان الظاهر من الأخبار كون الموضوع هو صاحب النفس النبوية أو الولوية، و كلاهما كما ترى، و الاحتياط سبيل النجاة.

۴- اذا تكلم بالخبر غير موجه خطابه الى أحد ففی كونه مفطراً للصوم قولان: منشؤهما صدق الخبر الذی هو المقسم للصدق و الكذب مع عدمه و لذا تصح تعدية الفعل اليه فيقال: اخبرت زيداً، و عدم صدقه صرفاً أو انصرافاً، و الثانی لو لم يكن اظهر فلا اقل من كون احتماله مساوياً لاحتمال الصدق فيصير مجملًا، و المتيقن منه ما اذا كان متوجهاً الى شخص يفهم معناه و فی غيره يرجع الى الأصل فاذاً الأظهر عدم المفطرية.

۵- اذا اخبر صادقاً عن اللّه ثمّ قال: كذبت، افطر صومه، لانه كذب على اللّه غاية الأمر يكون من الكذب غير الصريح، فتشمله الاطلاقات كما عرفت.

۶- لا إشكال فی انه يحرم ان ينسب اليهم حكماً لا يعلم بصدوره منهم، و لم يقم حجة عليه لما دل على حرمة الاخبار بما لا يعلم من الآيات و الروايات كقوله تعالى أ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ ما لا تَعْلَمُونَ «۱». و نحوه غيره.

انما الكلام فی انه هل يفطر الصوم ام لا؟ فقد استدل للثانی بوجهين: الأول: ان الادلة انما دلت على مفطرية الكذب، و هو عبارة عن مخالفة الخبر للواقع، فمع الشك فی المخالفة يشك فی حصول الافطار به، و المرجع فيه الاصول النافية للمفطرية.

و فيه: ان الاصول النافية لا تجرى فيه للعلم الاجمالی بان الاخبار به او بنقيضه مخالف للواقع و مفطر للصوم، فعدم احدهما ماخوذ فی الصوم و الامساك الواجب فلا

(۱) سورة الأعراف الآية ۲۸.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۱۷۶

و فی الارتماس فی الماء قولان

يجرى فی شیء منهما الاصل للتعارض فيبقى احتمال نقض الصوم بلا معذر شرعی، فيتعين الرجوع الى القواعد المقتضية للاحتياط.

الثانی: انه لا يصدق الكذب متعمداً الذی هو المفطر دون مطلق الكذب لانه لم يقصد الأخبار كذباً، بل بمحتمله.

و فيه: انه مع احتمال المخالفة و ان لم يعلم بكونه كذباً و لكن على تقدير كونه كذلك هو صادر عنه عن عمد، و لذا يصح العقاب عليه و ان كان الموضوع للحرمة الكذب، فاذاً البناء على المفطرية اظهر.

۷- اذا اضطر الى الكذب على اللّه و رسوله، فلا اشكال فی جوازه لأدلة الاضطرار، و هل يفطر صومه ام لا؟ وجهان مبنيان على انصراف النصوص سيما بعد ملاحظة مناسبة الحكم و الموضوع الى الكذب المحرم، فلا تشمل ما وقع على وجه مرخص فيه، و عدمه.

الارتماس فی الماء

الثالث: الارتماس فی الماء

اشارة

عنـد جماعـهٔ منهم: الشیخ فی الاسـتبصار، و المحقق فی المعتبر و الشـرائع، و المصـنف فی المختلف و المنتهی، و المحقق الثـانی فی حاشیهٔ الارشـاد، و الشـهید الثـانی و سـید المـدارک، بل نسب الی اکثر المتأخرین، فانهم اختاروا حرمته و عـدم کونه موجباً للقضاء و الکفارهٔ.

و فی الارتماس فی الماء قولان آخران بل اقوال:

۱- مـا عن الشـیخ فی جملـهٔ من کتبه، و السـید فی الانتصار، و ابن البراج و هو: انه حرام و موجب للقضاء و الکفارهٔ، و نسب هـذا الی المشهور.

۲- ما اختاره الحلبی و تبعه بعض المعاصرین و هو: انه موجب للقضاء دون

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۷۷

]...[

الکفارهٔ.

۳- ما عن العمانی و السید فی أحد قولیه و الحلی و هی: الکراههٔ، و مال الی القول بها جمع من متأخری المتأخرین.

و أما النصوص الواردهٔ فی المقام فهی علی طوائف:

الأولی: مـا تضـمن النهی عنه: کصـحیح حریز عن الإِمـام الصادق (علیه السـلام): لا یرتمس الصائم و لا المحرم رأسه فی الماء «۱». و نحوه غیره.

و ظـاهر هـذه النصوص هو کونه مبطلا للصوم، اذ الظاهر من الأوامر و النواهی المتعلقـهٔ بکیفیات العبادات کونها ارشادا الی الجزئیـهٔ و الشـرطیهٔ و المانعیـهٔ لاـ محض التکلیف، و لو لاـ ذلک لزم تأسـیس فقه جدیـد، اذ أغلب الامور المعتبرهٔ فی العبادات انما ثبت اعتبارها بمثل هذه الأدلهٔ.

الثانیـهٔ: ما هو أصـرح من هذه النصوص فی المفطریهٔ: و هو صـحیح محمد بن مسـلم عن الإِمام الباقر (علیه السـلام): لا یضـر الصائم ما صنع اذا اجتنب اربع خصـال کما عن الفقیه، و عن موضع من التهـذیب: أو ثلاث خصال: الطعام، و الشـراب، و النساء، و الارتماس فی الماء «۲». فان الظاهر منه کون هذه الامور مضـرهٔ بالصائم بما هو صائم، ای بصومه لا بذات الصائم، لأن الظاهر من أخذ کل عنوان فی الموضوع دخله فیه فی نفسه لا لأجل کونه مرآتاً لغیره.

فما عن الشـهید ره من عدم ظهوره فی الافساد اذ یکفی فی الاضـرار فعل المحرم، ضـعیف، اذ فعل المحرم یضر بذات الصائم لا به بما هو کذلک.

الثالثهٔ: ما هو اصرح من ذلک ایضاً فی الافساد: و هو خبر الخصال عن محمد

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۷۸

]...[

بن الحسن عن الصفار عن أحمد بن أبی عبد اللّه عن أبیه باسناده رفعه الی أبی عبد اللّه (علیه السلام): قال: خمسة أشیاء تفطر الصائم: الأکل و الشرب و الجماع و الارتماس فی الماء و الکذب علی اللّه و علی رسوله و علی الأئمة «۱».

الرابعة: ما تضمن التعبیر بالکراهة: و هو خبر ابن سنان عن الإمام الصادق (علیه السلام): یکره للصائم ان یرتمس فی الماء «۲».

و حیث ان الکراهة فی الأخبار لم یثبت ان یکون المراد بها الکراهة المصطلحة و لذا تستعمل کثیراً فی الحرمة، فهذا الخبر لا ینافی مع شیء مما تقدم.

الخامسة: ما هو صریح فی عدم الافساد: و هو موثق اسحاق بن عمار: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): رجل صائم ارتمس فی الماء متعمداً علیه قضاء ذلک الیوم؟ قال (علیه السلام): لیس علیه قضاء و لا یعودن «۳».

و الجمع بین النصوص بعد طرح خبر الخصال لضعفه و عدم ثبوت استناد الأصحاب الیه یقتضی ان یقال: ان الطائفة الأولی ظاهرة فی اللزوم و قابلة للحمل علی الکراهة الوضعیة، فالجمع بینها و بین الموثق یقتضی ذلک، و اما صحیح محمد بن مسلم فهو ظاهر فی کونه مضراً بحقیقة الصوم و قابل للحمل علی ارادة کونه مضراً بکماله، فبقرینة الموثق یحمل علی ذلک.

و قد یقال: انه یجمع بین النصوص بحمل الموثق علی ارادة عدم الافساد، و سائر النصوص علی ارادة الحرمة التکلیفیة، و استشهد له بقوله (علیه السلام) فی الموثق و لا یعودن.

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۷۹

]...[

و فیه: ان الجمع بهذا النحو خلاف ما هو المتعارف بینهم فی امثال المقام حیث انهم فی نظائر المقام یجمعون بین النهی و الرخصة الواردین فی بیان الماهیات علی ارادة الکراهة الوضعیة، لاحظ ما ذکروه فی الجمع بین قوله (علیه السلام) لا صلاة لجار المسجد الا فی المسجد و ما تضمن صحة الصلاة الواقعة فی غیر المسجد، و قوله (علیه السلام): لا یعودن انما یکون حاله حال سائر نصوص النهی المحمولة علی الکراهة.

و یؤید عدم صحة هذا الجمع انه یلزم منه الالتزام بحرمة الارتماس فی الصوم المندوب لإطلاق الأدلة و هو کما تری مما لم یلتزم به أحد، مع انه بعد ملاحظة مناسبة الحکم و الموضوع یظهر ان الالتزام بذلک مشکل فی نفسه ما لم یدل علیه دلیل ظاهر.

و ما افاده بعض من ان الجمع بین النصوص غیر ممکن فیرجع الی المرجحات و الترجیح مع تلک النصوص، مردود بما تقدم.

فالمتحصل: ان الجمع بین النصوص یقتضی الالتزام بالکراهة، و لکن من جهة کون هذا القول مما لم یذهب الیه اکثر المحققین و الاساطین فالافتاء بذلک مشکل جداً، و الاحتیاط سبیل النجاة.

فروع الارتماس فی الماء

و تمام الکلام بالبحث فی فروع:

۱- هل یکون موضوع الحکم هو غمس جمیع البدن فی الماء فلو غمس رأسه مع خروج البدن لا شیء علیه کما عن المنتهی، ام یعم

غمس الرأس وحده كما هو المشهور؟ وجهان: اقواهما الثانى لتضمن جملة من النصوص لثبوت الحكم لغمس الرأس، لاحظ صحيح ابن مسلم المتقدم و غيره.

و دعوى ان التقييد بالرأس لكونه الجزء الأخير الذى يتحقق به الانغماس لا

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۱۸۰

]...[

لإرادته بالخصوص، ضعيفة، لأن ذلك خلاف ظاهر الدليل.

و جعل الموضوع فى بعض النصوص هو الارتماس الظاهر فى رمس جميع البدن لا ينافى ذلك لامكان العمل بالطائفتين معا؟ و بعبارة اخرى: لا مفهوم له كى يدل على عدم ثبوت هذا الحكم لغمس الرأس فينافى مع ما تقدم.

و نسب الى الشهيد ره فى الدروس: انه تردد فى ذلك، و لكن ظاهر محكى كلامه لا يدل على ذلك فانه قال: لو غمس رأسه دفعة او على التعاقب ففى الحاقه بالارتماس نظر، و ظاهر ذلك ارادة التنبيه على انه يمكن ان يقال بعدم الالحاق كما قيل، لكنه ضعيف، و على اى تقدير الأظهر ما عرفت.

۲- لا فرق فى هذا الحكم بين ان يكون رمسه دفعة او تدريجا على وجه يكون تمام ما رمسه تحت الماء زمانا لإطلاق الأدلة، اذ بعد حصول التغطية فى الماء و صدق الارتماس يشمله الدليل كان بنحو الدفعة او التدريج، نعم لو رمسه على سبيل التعاقب لا على هذا الوجه لا شيء عليه لعدم شمول الأدلة له. فما عن المدارك من احتمال تحريمه ضعيف، و اما من صرح من الأصحاب بعدم الفرق بين الدفعة و غيرها فالظاهر انهم ارادوا به المعنى الأول للتعاقب كما لا يخفى.

۳- الظاهر اختصاص هذا الحكم بغمس الرأس بتمامه، فلو غمس خصوص المنافذ لا شيء عليه كما هو المشهور لاختصاص الأدلة به.

و دعوى ان المناط فى هذا الحكم عدم ادخال الماء المنافذ- كما يشعر به خبر حنان بن سدير الآتى المعلل نهى المرأة عن الاستنقاع فى الماء بانها تحمل الماء بقبلها- فموضوع الحكم غمس المنافذ خاصة، مندفعة بانه لم يظهر كون ذلك علة يدور الحكم مدارها، بل الظاهر عدمه، و الا لزم الالتزام بعدم ثبوت الحكم فى بعض الموارد الذى لم يلتزم به فقيه كما لو سد المنافذ بنحو يحرز عدم دخول الماء اليها، بل الظاهر كون ذلك من قبيل حكمة التشريع: مع انه يمكن ان يقال: ان غمس الرأس جميعه

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۱۸۱

]...[

فى الماء أشد تأثيراً فى نفوذ الماء فى المنافذ، فما عن المدارك من الحاق غمس المنافذ كلها برمس الرأس كله ضعيف.

۴- هل يختص هذا الحكم برمس الرأس فى الماء كما هو المشهور بين الأصحاب، ام يعم رمسه فى الماء المضاف كما عن كاشف الغطاء و تبعه جماعة، ام يعم رمسه فى كل مائع كما عن الشهيد الثانى فى المسالك؟ وجوه.

و قد استدل للأخير بكلام بعض أهل اللغة و الفقهاء بانه يصدق الارتماس على الغمس فى كل مائع و بقوله (عليه السلام) فى صحيح الحلبى عن الإِمام الصادق (عليه السلام): الصائم يستنقع فى الماء و لا يرمس رأسه «۱».

و لكن يرد على الأول: ان الحكم فى النصوص علق على الارتماس فى الماء لا ـ مطلق الارتماس، و الماء حقيقة فى المطلق و اطلاقه على غيره محتاج الى قرينة مفقودة.

و على الثانى: ان عطف و لا يرمس على قوله يستنقع فى الماء يجعله ظاهراً فى ارادة رمس رأسه فى الماء.

و استدل للقول الثانى: بعدم معقولية دخل وصف الاطلاق فى مثل هذا الحكم، و بشمول لفظ الماء للمضاف.

و لکن یرد علی الأول: انه لعدم احاطتنا بمناطات الأحکام الشرعیة لا یصح الاعتماد علی هذه الوجوه الاستحسانیة.
و علی الثانی: ما تقدم من کون الماء حقیقة فی المطلق.
فتحصل: ان الأظهر هو الاختصاص بالارتماس فی الماء، و الأحوط الاجتناب عن الارتماس فی المضاف ایضاً.
۵- فی ذی الرأسین اذا تمیز الأصلی منهما لا کلام، و الا فهل یبطل الصوم برمس

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۸۲

[...]

احدهما علی القول بمفطریة الارتماس ام لا؟ و علی الثانی فهل یجب الاجتناب عن کل منهما ام لا؟ وجوه و اقوال: اقواها الأول، اذ مقتضی العلم الاجمالی بکون رمس احدهما مبطلًا هو الاجتناب عن کل منهما، بمعنی عدم الاجتزاء بالصوم مع رمس احدهما لاحتمال انطباق المعلوم بالاجمال علیه.
و بعبارة اخری: الاصول النافیة لا تجری فی اطراف العلم الاجمالی، فالمتعین الرجوع الی قاعدة الاشتغال.
فان قلت: انه تتعارض اصالة البراءة عن مفطریة رمس کل منهما، مع اصالة البراءة عن مفطریة رمس الآخر، فیجری استصحاب الصحة بعد رمس احدهما بلا معارض.
قلت: لو سلمنا جریان استصحاب الصحة فی نفسه- مع انه محل تامل- هو ایضاً یسقط بالتعارض بناءً علی ما حققناه فی محله من ان الاصول الطولیة فی بعض الأطراف تعارض باجمعها مع الأصل الجاری فی الطرف الآخر و لو کان واحداً و تسقط الجمیع.
اللهم الا ان یقال: ان ذلک فی غیر ما اذا کان الأصل الجاری فی کل منهما مسانخاً مع الأصل الجاری فی الآخر، و الا فالحق سقوط المسانخین و جریان الأصل الطولی الذی لاحدهما کما فی المقام و علیه فیتعین الجواب عن هذا الوجه بالمنع من جریان استصحاب الصحة فی نفسه کما حقق فی محله.
و بما ذکرناه ظهر مدرک القول الاخیر مع ما یمکن ان یورد علیه.
و أما القول الثانی: فقد استدل للقول بعدم البطلان: بما تقدم، و لوجوب الاجتناب بقبح التجری عقلًا و صیرورته موجباً لاستحقاق العقاب.
و فیه: انه بعد فرض ان مقتضی الأصل عدم المفطریة لا تجری فی ارتکابه کی یستحق العقاب، و بذلک کله ظهر حکم فرع آخر و هو ما لو کان ما یعان یعلم بکون

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۸۳

[...]

احدهما ماءً، فان الکلام فیه هو الکلام فی ذلک.
۶- اذا کان مکرها فی الارتماس لم یصح صومه علی القول بمفطریة الارتماس لإطلاق ادلته، و حدیث الرفع و غیره من ادلة نفی الاکراه لا تقتضی الصحة لانها انما تدل علی نفی الحکم، و حیث ان نفی الحکم الضمنی انما یکون بنفی الحکم المتعلق بالمرکب فنتیجة ذلک نفی وجوب الصوم، و اما اثبات الامر بغیر ذلک من الامور المعتبرة فیه کی یترتب علیه الصحة فی الفرض فتلک الأدلة اجنبیة عنه.

و دعوی ان تلک الأدلة تدل علی ان فعل المکره علیه وجوده کالعدم، و معنی ذلک فرض وجود الارتماس فی المقام کالعدم فلا مناص عن الحکم بالصحة، مندفعة بانه ان ارید به ان معنی حدیث الرفع و غیره رفع ما تعلق به الاکراه بهذا القید، و بعبارة اخری: تنزیل الاکراه منزلة العدم، فلازمه ترتیب آثار الفعل الصادر عن الاختیار علیه و هو خلاف المقصود.

و ان ارید به رفع ذات ما تعلق به الاکراه به و تنزیله منزلة العدم فهو خلاف ظاهر الأدلة، فان ظاهرها رفع ما تعلق به الاکراه بهذا العنوان لا- بعنوانه الاولی. و علی ذلک فلا مناص من ان یقال: ان المرفوع هو الفعل المعنون بهذا العنوان، و نتیجة ذلک ما ذکرناه: و تمام الکلام فی ذلک موکول الی محله من الاصول.

۷- اذا کان جنباً و کان غسله متوقفاً علی الارتماس فان کان الصوم واجباً معیناً انتقل فرضه الی التیمم لانه یمتنع علیه الغسل شرعاً لأدلة مفطریة الارتماس او حرمته بناءً علی القول باحداهما، و الممتنع شرعاً کالممتنع عقلًا، فهو فاقد للماء فیکون فرضه التیمم.

و أما ان کان الصوم مستحباً او واجباً موسعاً فیجب علیه الغسل لکونه واجداً للماء عقلًا و شرعاً فیبطل صومه بالارتماس، بل بالامر بالغسل کما لا یخفی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۸۴

و کذا الامساک عن کل محرم سوی ما ذکرناه و یتأکد فی الصوم-

لا- یقال: ان ذلک بناءً علی مفطریة الارتماس تام، و اما بناءً علی حرمته فحیث ان مقتضی اطلاق ادلته حرمته فی الواجب المعین و غیره، فینتقل فرضه الی التیمم ایضاً لکونه غیر واجد شرعاً لحرمة الارتماس.

فانه یقال: اذا لم یکن الصوم واجباً معیناً فلا محالة یجوز له ابطاله و معه لا حرمة للارتماس فیجب مقدمة للغسل ابطاله ثمّ الارتماس فلا تصل النوبة الی التیمم.

۸- اذا ارتمس الصائم فی الماء عمداً بطل صومه مطلقاً بناءً علی القول بالمفطریة، و حینئذٍ اما ان یقصد الغسل بالارتماس او یقصده بعد تحققه، فان قصده بالارتماس بطل غسله ایضاً ان کان فی الصوم الواجب المعین للنهی عنه الموجب لفساد العبادة.

و دعوی انه فی المقام لا یکون العنوان المأمور به متحداً مع العنوان المنهی عنه، فان المأمور به ایصال الماء و المنهی عنه جمع جمیع اجزاء الرأس تحت الماء دفعة، و علیه فلا- وجه للبطلان، مندفعة بان معنون العنوانین وجود واحد و فی مثله لا مناص عن البناء علی الامتناع، و ان کان فی غیر المعین، فکذلک ان قلنا بالحرمة و ان قلنا بالمفطریة فالاظهر صحة غسله، و ان قصد الغسل بعد الارتماس حال المکث فی الماء او حال الخروج ففی صوم غیر المعین یصح الغسل علی القولین، و اما فی المعین فان قلنا بعدم وجوب الامساک عن المفطرات بعد افطار الصوم یصح غسله، کما انه علی القول بحرمة الارتماس تکلیفاً یصح، فان دلیل الحرمة لا یشمل الخروج عن الماء، و اما علی القول بالمفطریة و لزوم الامساک عن المفطرات بعد افطار الصوم فیشکل الحکم بالصحة من جهة ان نفس الکون تحت الماء مناف للصوم و الامساک و مبغوض للمولی، و لا یصح التقرب بالمبغوض، و للکلام فی ذلک محل آخر.

و کذا یجب الامساک عن کل محرم سوی ما ذکرناه و یتأکد فی الصوم.

و لکن لا یوجب القضاء و الکفارة، اما تأکد ذلک فی الصوم فلجملة من

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۸۵

و المندوب ترک السعوط

النصوص و هی و ان تضمنت مفطریة بعض المحرمات للصوم، الا انه للاجماع علی عدم البطلان تحمل علی ارادة نقض الکمال، و علیه فعدم وجوب القضاء و الکفارة واضح.

یستحب للصائم- الامساک عن امور و

الفصل الثانی: فی المندوب

اشارة

: ای ما یستحب للصائم الامساک عنه.

و هی امور:

الأول: ترک السعوط

مطلقاً تعـدی الی الحلق ام لا، کما عن الجمل و الخلاف و النهایهٔ و النافع و ظاهر المدارک و غیرها، بل عن المشـهور، و عن المفید و الصدوق و الحلی و الدیلمی و القاضی و ابن زهرهٔ و الحلبی: لزوم الامساک عنه و حرمهٔ السعوط، و عن الاسکافی: الجواز بلا کراهیهٔ، و عن المبسوط و الشرائع و المختلف: لزوم الترک مع التعـدی و جواز الفعل علی کراهیـهٔ مع عـدم التعدی، و نسب ذلک الی جماعهٔ آخرین.

و مـدرک الحکم خبران: احـدهما: موثق لیث: سألت أبا عبد اللّه (علیه السـلام) عن الصائم یحتجم و یصب فی اذنه الدهن؟ قال (علیه السلام): لا بأس الا السعوط فانه یکره «۱».

ثانیهما: خبر غیاث الآتی: کره السعوط للصائم «۲».

و قـد اسـتدل القائلون بالحرمهٔ بهما بدعوی: ان الکراههٔ فی عرف القدماء صادقهٔ علی الحرمهٔ، و باسـتثناء السـعوط فی الموثق عن عدم الباس الذی هو العذاب، و بان ایصال شیء مفطر الی الدماغ الذی هو من الجوف حرام.

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۸۶

و الکحل بما فیه صبر او مسک

و لکن یرد علی الأول: ان الکراههٔ فی عرف القدماء و ان لم تکن ظاهرهٔ فی الکراههٔ المصـطلحهٔ الا انها لیست ظاهرهٔ فی الحرمهٔ ایضاً، فهی قابلهٔ للحمل علی کل منهما.

و أما الثانی: فالبأس فی نفسه و ان کان ظاهراً فی ما افیـد الا انه من جههٔ تعلیله بقوله فانه یکره یصـیر مجملًا و قابلًا للحمل علی الحزازهٔ المطلقهٔ، فلا یستفاد من الخبرین الحرمهٔ، و المتیقن هی الکراههٔ، و الحرمهٔ تدفع بالاصل.

و أما الثالث: فیرد علیه: ان ایصال الشیء الی مطلق الجوف لیس مفطراً، أ لا تری ان المضمضهٔ و الاستنشاق و ما شاکل لا تفطر.

فالمتحصل: هو القول بالکراههٔ.

و حیث یکون الخبران فی مقام بیان حکم السـعوط من حیث هو و لا نظر لهما الی عناوین اخر، فعلیه فلو وصل الی الحلق یکون حراماً لو قلنا بحرمـهٔ ایصال الشـیء الی الحلق الا انه لا دلیل علیها ایضاً، بل مقتضـی ما دل علی حصـر المفطرات المتقـدم عدم حرمته و عدم مفطریته، الاـ اذا کـان بحیث یصـدق علیه الشـرب بان یجتمع فی الحلق ثمّ یـدخل المعـدهٔ، و لا یبعـد کون الغالب کـذلک و علیه فلا

يجوز.

و الثانی: الكحل بما فيه صبر او مسك

او نحوهما مما يصل طعمه او رائحته الى الحلق، بلا خلاف، و عن جماعة: كراهة الاكتحال مطلقاً اختاره فی المستند.

و هناك اقوال اخر منشأها اختلاف الاخبار: منها ما تضمن النهی عنه مطلقاً: كصحيح الحلبی عن الإمام الصادق (عليه السلام): عن الرجل يكتحل و هو صائم: فقال (عليه السلام): لا إنی اتخوف ان يدخل رأسه «۱». و نحوه غيره.

و منها ما تضمن عدم الباس به مطلقاً: كخبر غياث: لا بأس بالكحل

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۹.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۸۷

]...[

للصائم «۱».

و خبر عبد اللّه بن ميمون عن الإمام الصادق (عليه السلام)- فی حديث-: انه كان لا يرى بأساً بالكحل للصائم «۲».

و خبر ابن ابی يعفور عنه (عليه السلام): عن الكحل للصائم فقال: لا بأس به انه ليس بطعام يؤكل «۳». و نحوهما غيرهما.

و منها ما تضمن ثبوت البأس فی خصوص الكحل بما فيه مسك او طعم فی الحلق: كموثق سماعة: عن الكحل للصائم قال (عليه السلام): اذا كان كحلًا ليس فيه مسك و ليس له طعم فی الحلق فلا بأس «۴».

و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما (عليه السلام): عن المرأة تكتحل و هی صائمة؟ فقال (عليه السلام): اذا لم يكن كحلًا تجد له طعماً فی حلقها فلا بأس «۵». و نحوهما غيرهما.

و منها ما يدل على عدم البأس بالكحل بما فيه مسك: كخبر الحسين بن أبی غندر قال: قلت لأبی عبد اللّه (عليه السلام): اكتحل بكحل فيه مسك و انا صائم؟ قال (عليه السلام): لا بأس به «۶».

و الجمع بين النصوص يقتضی البناء على الكراهة مطلقاً، و شدتها مع وجود احد الوصفين و هما المسك و طعم يجده فی الحلق.

و يمكن تخصيص الطائفة الاولى بالثالثة و حملها على الكراهة للاجماع و للطائفة

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۶.

(۴) الوسائل باب ۲۵ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۲.

(۵) الوسائل باب ۲۵ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۵.

(۶) الوسائل باب ۲۵ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۱۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۸۸

و اخراج الدم و دخول الحمام المضعفان

الرابعة فتختص الکراهة بما فیه الوصفان، و هذا اوفق بالقواعد.

و الثالث و الرابع: اخراج الدم و دخول الحمام المضعفان

کما هو المشهور بلا خلاف بینهم فیهما:

و یشهد للثانی: صحیح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر (علیه السلام): عن الرجل یدخل الحمام و هو صائم فقال (علیه السلام): لا بأس ما لم یخش ضعفاً «۱». المحمول علی الکراهة اجماعاً.

و أما الأول: فتشهد له جملة من النصوص کصحیح الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن الصائم أ یحتجم؟ قال (علیه السلام): انی اتخوف علیه، أما یتخوف به علی نفسه قلت: ما ذا یتخوف علیه؟ قال (علیه السلام): الغشیان او تثور به مرة قلت: ا رأیت ان قوی علی ذلک و لم یخش شیئاً قال: نعم: ان شاء «۲». و مورده و ان کان الحجامة و لکن لإلغاء الخصوصیة و لعموم التعلیل یستفاد عموم الحکم للحجامة و غیرها.

و خبر الطبرسی عن جعفر بن محمد علیهما السلام: یحتجم الصائم فی غیر شهر رمضان متی شاء فاما فی شهر رمضان فلا یضر بنفسه و لا یخرج الدم. الحدیث «۳». فانه أیضاً ظاهر فی ان الموضوع اخراج الدم بلا خصوصیة للحجامة.

و موثق عمار عن الإمام الصادق (علیه السلام): فی الصائم ینزع ضرسه قال (علیه السلام): لاو لا یدمی فاه «۴».

و صحیح سعید الاعرج عنه (علیه السلام): عن الصائم یحتجم فقال (علیه

---

(۱) الوسائل باب ۲۷ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۴.

(۴) الوسائل باب ۲۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۸۹

و شم النرجس و الریاحین

السلام): لا بأس الا ان یتخوف علی نفسه الضعف «۱». و نحوها غیرها من النصوص الکثیرة المحمول جمیعها علی الکراهة للاجماع و لخبر عبد اللّه بن میمون عن أبی عبد اللّه عن أبیه (علیهما السلام) قال: ثلاثة لا- یفطرن الصائم: القیء و الاحتلام و الحجامة، و قد احتجم النبی صلّی اللّه علیه و آله و هو صائم «۲».

و صحیح الحلبی عنه (علیه السلام): لا بأس أن یحتجم الصائم فی شهر رمضان «۳». و نحوهما غیرهما.

و هذه النصوص و ان کانت اعم من الاولی إلّا أنّها بضمیمة الاجماع تصلح شاهدة لرفع الید عن ظهور تلک فی اللزوم، مع ان ما فیها من التعلیل أیضاً یشعر بذلک.

و ما فی خبر الطبرسی، و مثله صحیح عبد اللّه بن سنان «۴» من التفصیل بین شهر رمضان و غیره محمول علی اختلاف مراتب الکراهة، و هل تکره الحجامة مطلقاً و ان امن الضعف أم لا؟ فیه وجهان: من اطلاق النصوص الناهیة، و من ان القاعدة تقتضی تقییده بغیرها من النصوص.

و الخامس و السادس: شم النرجس و الریاحین

اجماعاً حکاه جماعة.

و یشهد للأول خبر ابن رئاب: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام): ینهی عن النرجس فقلت: جعلت فداک لم ذلک؟ فقال: لأنّه ریحان الأعاجم «۵». و هذا الخبر یدل بالحکومة علی دخول النرجس فی الریحان ان لم یکن شاملًا له، فیشمله ما دل علی النهی عن شم الریحان فی حال الصوم کخبر الحسن بن راشد- فی حدیث- قلت لابی

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۱.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۲۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۲.

(۵) الوسائل باب ۳۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۹۰

و الحقنة بالجامد وبل الثوب علی الجسد

عبد اللّه (علیه السلام): الصائم یشم الریحان؟ قال (علیه السلام): لا لأنّه لذة و یکره له ان یتلذذ «۱». و نحوه غیره. المحمولة علی الکراهة بقرینة النصوص المصرحة بالجواز: کصحیح ابن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): قال قلت له: الصائم یشم الریحان و الطیب؟ قال (علیه السلام): لا بأس «۲». و نحوه غیره.

ثمّ ان ما ذکرناه فی خبر ابن رئاب علی نقل الکلینی ایاه، و اما علی روایة الصدوق قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام): ینهی عن النرجس للصائم. فدلالته علی المرجوحیة واضحة، و انما یحمل النهی عنه علی الکراهة من جهة ما فیه من التعلیل الموجب لکون حکمه حکم شم الریحان الذی هو الکراهة، قال الکلینی ره: و اخبرنی بعض أصحابنا ان الاعاجم کانت تشمه اذا صاموا و قالوا: انه یمسک الجوع.

و السابع: الحقنة بالجامد

علی المشهور.

و عن الغنیة: دعوی الإِجماع علیه، و قد تقدم فی مفسدیة: الاحتقان تمام القول فی ذلک.

و الثامن: بل الثوب علی الجسد

بلا خلاف اجده فیه افاده صاحب الجواهر ره.

و یشهد به: خبر الحسن الصیقل عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الصائم أ یلبس الثوب المبلول؟ قال (علیه السلام): لا «۳». و نحوه خبر ابن راشد «۴» المحمولان

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۹۱

و القبلهٔ و الملاعبهٔ و الملامسهٔ بشهوهٔ

علی الکراههٔ للإجماع.

و لمفهوم خبر ابن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): لا تلزق ثوبک الی جسدک و هو رطب و أنت صائم حتی تعصره «۱». فانه بالمفهوم یدل علی الجواز بعد العصر غیر المنافی للبلل.

ثمّ ان النهی فی هذه الخبر أیضاً محمول علی شدهٔ الکراههٔ لعدم الخلاف فی جوازه.

و التاسع: مباشرهٔ النساء ب القبلهٔ و الملاعبهٔ و الملامسهٔ بشهوهٔ

اجماعاً فی الجملهٔ.

و اختلفوا فی انها مکروههٔ مطلقاً، او للشاب دون الشیخ، او لذوی الشهوهٔ و من تحرک تلک شهوته دون غیره، و الأشهر الأخیر، و عن المنتهی: دعوی الاجماع علیه، و النصوص کالفتاوی مختلفهٔ.

یشهد للأول: خبر اصبغ قال: جاء رجل الی امیر المؤمنین (علیه السلام) قال: یا أمیر المؤمنین أقبل و أنا صائم فقال له: عف صومک فان بدو القتال اللطام «۲».

و المروی عن قرب الاسناد عن علی بن جعفر عن أخیه: عن الرجل هل یصلح له ان یقبل أو یلمس و هو یقضی شهر رمضان؟ قال (علیه السلام): لا «۳». و نحوهما غیرهما المحمولهٔ علی الکراههٔ لنصوص مصرحهٔ بالجواز کذلک کخبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یضع یده علی جسد امرأته و هو صائم؟ فقال (علیه السلام): لا بأس و ان امذی فلا یفطر «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۵.

(۳) الوسائل باب ۳۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۱.

(۴) الوسائل باب ۳۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۹۲

[...]

و خبره الآخر عنه (علیه السلام) و المباشرهٔ لیس بها بأس و لا قضاء یومه و لا ینبغی له ان یتعرض لرمضان «۱». ای لا یحرم المباشرهٔ و لکنها مکروههٔ لحرمهٔ رمضان.

و دلیل الثانی: صحیح الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن الرجل یمس من المرأهٔ شیئاً أ یفسد ذلک صومه أو ینقضه؟ فقال (علیه السلام): ان ذلک لیکره للرجل الشاب مخافهٔ أن یسبقه المنی «۲».

و صحیح منصور بن حازم عنه (علیه السلام): قال قلت له: ما تقول فی الصائم یقبل الجاریهٔ و المرأهٔ؟ فقال (علیه السلام): اما الشیخ الکبیر مثلی و مثلک فلا بأس، و اما الشاب الشبق فلا لأنّه لا یؤمن، و القبلهٔ احدی الشهوتین. الحدیث «۳».

و صحیح عبد اللّه بن سنان: روی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) رخصة للشیخ فی المباشرة «۴».

و دلیل الثالث: صحیح زرارة و محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): عن الصائم هل یباشر أو یقبل فی شهر رمضان؟ فقال (علیه السلام): انی أخاف علیه فلیتنزه من ذلک الا ان یثق ان لا یسبقه منیه «۵». لأنّ ذا الشهوة لا یکون واثقاً و غیره واثق البتة، و لعل التعلیل فی صحیح منصور یدل علی ذلک بقرینة قوله (علیه السلام): و القبلة احدی الشهوتین. الی غیر ذلک من النصوص.

و النهی فی الطائفتین الأخیرتین محمول علی الکراهة للإجماع، و لخبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یضع یده علی جسد امرأته و هو صائم

---

(۱) الوسائل باب ۳۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۷.

(۲) الوسائل باب ۳۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۳۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۸.

(۵) الوسائل باب ۳۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۹۳

و جلوس المرأة فی الماء

فقال (علیه السلام): لا بأس و ان أمذی. الحدیث. فان الامذاء انما یترتب مع تحرک الشهوة و لما فی النصوص من القرائن الاخر.

و الطائفتان لا تنافیان مع الطائفة الاولی، فالمتعین الالتزام بالکراهة مطلقاً، غایة الأمر تشتد الکراهة مع أحد الأمرین، ثمّ ان هذا کله مع عدم قصد الانزال و عدم الانزال، و الا فیحرم، و قد تقدم فی الاستمناء.

و العاشر: جلوس المرأة فی الماء

علی الأشهر، و عن سلار الدیلمی و الحلی و ابن زهرة و القاضی و ظاهر الفقیه و محتمل المقنعة: حرمته علیها، اما مع القضاء کالأولین، أو مع الکفارة ایضاً کالثالث و الرابع، أو بدونهما کالباقین و المدرک موثق حنان ابن سدیر، انه سأل أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الصائم یستنقع فی الماء؟ قال (علیه السلام): لا بأس و لکن لا ینغمس و المرأة لا تستنقع فی الماء لأنّها تحمل الماء بقبلها «۱».

و قد استدل القائلون بالحرمة به، و لکن لا بدّ من حمل ما فیه من النهی علی الکراهة لعدم الخلاف من الأکثر فیها، و لما فی الخبر من التعلیل، فإنّه بقرینة حصر المفطرات فی امور لیس منها ذلک یکون ظاهراً فی ارادة الحکم التنزیهی، فالأظهر هو الکراهة و ان کان الأحوط ترکه، بل لا ینبغی ترک هذا الاحتیاط.

ثمّ انه لا خلاف فی انّه ینبغی للصائم ترک امور، و قد دلت النصوص علیها: کالسواک بالعود الرطب، و المضمضة خصوصاً عبثاً، و المبالغة فیها، و الجدال، و المراء، و اذی الخادم، و المسارعة الی الحلف، و نحو ذلک یظهر لمن راجع النصوص. ثمّ ان بعض هذه الامور حرام فی نفسه، و المقصود کراهته ایضاً من حیث کونه صائماً.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۹۴

[...]

حکم انشاد الشعر

و مما حکم بکراهته للصائم: انشاد الشعر و قد دلت النصوص علیه: کصحیح حماد عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): یکره روایهٔ الشعر للصائم و للمحرم و فی الحرم و فی یوم الجمعهٔ و ان یروی باللیل قال: قلت: و ان کان شعر حق؟ قال (علیه السلام): و ان کان شعر حق «۱».

و صحیحه الآخر عنه (علیه السلام): لا ینشد الشعر باللیل و لا ینشد فی شهر رمضان بلیل و لا نهار، فقال له اسماعیل: یا أبتاه فإنّه فینا؟ قال (علیه السلام): و ان کان فینا «۲». و لکن فی المقام کلامین للمحدثین المحققین کل منهما حسن.

قال صاحب الحدائق ره: ان أصحابنا قد خصوا الکراههٔ بالنسبهٔ الی انشاد الشعر فی المسجد او یوم الجمعهٔ أو نحو ذلک من الأزمنهٔ الشریفهٔ و البقاع المنیفهٔ، بما کان من الأشعار الدنیویهٔ الخارجهٔ عما ذکرناه، و ممن صرح بذلک شیخنا الشهید فی الذکری و الشهید فی جملهٔ من شروحه، و المحقق الشیخ علی و السید السند فی المدارک، و من الأخبار الظاهرهٔ فی ما ذکرناه صحیح علی بن یقطین عن أبی الحسن (علیه السلام): عن إنشاد الشعر فی الطواف فقال: ما کان من الشعر لا بأس به فلا بأس به «۳». و مورده فی الطواف مع تصریح النصوص بالنهی عنه فی الحرم، و للمحرم، ثمّ استدل بالاخبار. العدیدهٔ الواردهٔ فی مدح الشعر فی أهل البیت و فی مراثیهم «۴»

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب آداب الصائم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من أبواب آداب الصائم حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۵۴ من أبواب الطواف حدیث ۱ مع اختلاف یسیر کتاب الحج.

(۴) الوسائل باب ۱۰۵ من أبواب المزار و ما یناسبه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۹۵

[...]

و بصحیح محمد بن مسلم المتضمن کون رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله بفناء الکعبهٔ اذ أقبل وفد بکر بن وائل فاستخبرهم من خبر قس بن ساعدهٔ، ثمّ قال: هل فیکم أحد یحسن من شعره شیئاً؟ فأنشد بعضهم أشعاراً منه، و ترحم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله له: فإنّه صریح فی جواز إسناد الشعر الحق و حسنه حتی فی الحرم.

و بخبر خلف بن حماد قال: قلت للرضا (علیه السلام): ان أصحابنا یروون عن آبائک ان الشعر لیلهٔ الجمعهٔ و یوم الجمعهٔ و فی شهر رمضان و فی اللیل مکروه و قد هممت ان ارثی أبا الحسن و هذا شهر رمضان، فقال: ارث أبا الحسن فی لیالی الجمع و فی شهر رمضان و فی سائر الأیام، فإنّ اللّه عزّ و جلّ یکافیک علی ذلک. انتهی «۱».

و هذا الأخیر بل ما قبله أیضاً یعارضان ما تقدم، و یحمل ما سبق علی التقیهٔ أو غیر ذلک، و لا یضر ضعف الأخیر لأنّ المقام مقام المسامحهٔ، و اما العمومات المتضمنهٔ للحث علی الأشعار فی مراثیهم و غیرها من الأشعار الحقهٔ فالنسبهٔ بینها و بین صحیحی حماد عموم من وجه، و لعل الترجیح معها فتقدم.

قال المحدث الکاشانی ره: و الشعر غلب علی المنظوم من القول، و اصله الکلام التخیلی الذی هو أحد الصناعات الخمس نظماً کان أو نثراً، و لعل المنظوم المشتمل علی الحکمهٔ و الموعظهٔ او المناجاهٔ مع اللّه سبحانه مما لم یکن فیه تخییل شعری مستثنی من هذا

الحکم او غیر داخل فیه، و قال: فی بیان قوله (علیه السلام) فی صحیح حماد و ان کان شعر حق ان کون موضوعه حقاً لحکمة أو موعظة لا یخرجه عن التخییل الشعری، و اما اذا لم یکن کلاماً شعریا بل کان موزوناً فقط فلا بأس. انتهی.
و یؤید ما ذکره ره ان الکفار سموا القرآن شعراً، و رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله شاعراً.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰۵ من أبواب المزار حدیث ۸ کتاب الحج.

و لا یفسد الصوم بمص الخاتم و مضغ العلک و ذوق الطعام اذا لفظه

فالمتحصل مما أفاداه: ان المنظوم الخالی عن الخیالات الشعریة المتضمن لحکمة او موعظة او مدح أهل البیت أو مراثیهم لا یکون مکروهاً فی شهر رمضان و لا فی غیره من الأزمنة و الأمکنة الشریفة.

امور لا بأس بها للصائم

اشارة

و لا یفسد الصوم ب امور و لا بأس بها-

منها: مص الخاتم

للأصل، و حصر المفطر فی غیره، و صحیح ابن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی الرجل یعطش فی شهر رمضان قال (علیه السلام): لا بأس بان یمص الخاتم «۱». و نحوه صحیح منصور «۲».

و منها: مضغ العلک

للأصل و العموم المتقدم، و صحیح محمد بن مسلم قال أبو جعفر (علیه السلام): یا محمد ایاک ان تمضغ علکاً فانی مضغت الیوم علکاً و انا صائم فوجدت فی نفسی منه شیئاً «۳». و نحوه خبر أبی بصیر «۴».
فما فی مصحح الحلبی من النهی عنه محمول علی الکراهة کما یشهد بها التحذیر عنه فی صحیح محمد.

و منها: ذوق الطعام اذا لفظه

و لا یبلعه لما مر، و لصحیح الحلبی: انه سئل عن المرأة الصائمة تطبخ القدر فتذوق المرق تنظر الیه فقال (علیه السلام): لا بأس

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.
(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۳.
(۳) الوسائل باب ۳۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.
(۴) الوسائل باب ۳۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۱۹۷

و زق الطائر و استنقاع الرجل فی الماء.

مسائل- الأولی الکفارة لا تجب الا فی رمضان و النذر المعین، و قضاء رمضان بعد الزوال، و الاعتکاف علی وجه، و ما

به «۱». و به یحمل النهی عنه فی بعض النصوص علی الکراهة.

و منها: زق الطائر

لصحیح حماد: سأل ابن أبی یعفور ابا عبد اللّه (علیه السلام) و انا أسمع عن الصائم یصب الدواء فی اذنه قال (علیه السلام): نعم و یذوق المرق و یزق الفرخ «۲».

و منها: استنقاع الرجل فی الماء

لموثق حنان المتقدم.

فائدة: کل ما شک فی کونه مفطرا و احتمل دخل عدمه فی الصوم و لم یدل دلیل علی احد الطرفین، فبالنسبة الی وجوب الکفارة و القضاء لو أتی به تجری اصالة البراءة، بلا کلام بناءً علی ما هو الحق من ان القضاء بامر جدید، و اما بالنسبة الی جواز ارتکابه فجریان الأصل یبتنی علی القول بجریان البراءة فی الأقل و الأکثر الارتباطیین، و حیث ان المختار جریانه فی ذلک، فمقتضی الأصل جوازه.

هذا مضافاً الی العمومات الحاصرة للمفطرات فی امور الظاهرة فی جواز ارتکاب غیرها، و قد تقدمت.

موارد وجوب الکفارة

فصل: فیما یتعلق بکفارة الصوم

اشارة

، و فیه مسائل:

الاولی: [موارد وجوب الکفارة]

الکفارة لا تجب الا فی رمضان و النذر المعین، و قضاء رمضان بعد الزوال، و الاعتکاف علی وجه، و ما

---

(۱) الوسائل باب ۳۷ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۷ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۱۹۸

لا یتعین صومه کالنذر المطلق، و قضاء رمضان قبل الزوال و النافلة لا یجب بافساده شیء.

لا یتعین صومه کالنذر المطلق، و قضاء رمضان قبل الزوال و النافلة لا یجب بافساده شیء فها هنا فروع:

۱- لا- تجب الکفارة علی من أفطر فی غیر المواضع الاربعة المذکورة، و الظاهر انه اتفاقی کما عن الذخیرة و المدارک، و عن المنتهی: انه قول العلماء کافة، و یشهد به: - مضافاً الی ذلک- الأصل بعد اختصاص الموجب لها بالاقسام الاربعة.

۲- تجب الکفارة علی من أفطر فی شهر رمضان بلا خلاف، و نقل الاجماع علیه مستفیض، و الاخبار به متواترة تقدم طرف منها، و تأتی البقیة عند بیان کفارته فی المسألة اللاحقة.

۳- تجب الکفارة علی من أفطر فی قضاء رمضان بعد الزوال علی المشهور، بل لا خلاف فیه الا عن ابن أبی عقیل فلم یوجبها فیه و ان اثم بالافطار.

و تشهد للمشهور نصوص: کخبر العجلی عن أبی جعفر (علیه السلام): فی رجل اتی أهله فی یوم یقضیه من شهر رمضان قال (علیه السلام): ان کان اتی أهله قبل زوال الشمس فلا- شیء علیه الا- یوماً مکان یوم، و ان کان أتی أهله بعد زوال الشمس فان علیه ان یتصدق علی عشرة مساکین فان لم یقدر صام یوماً مکان یوم و صام ثلاثة ایام کفارة لما صنع «۱». و نحوه فی الدلالة علی وجوب الکفارة صحیح هشام «۲» و موثق زرارة «۳» و مرسل حفص- و مرسل صدوق «۴».

و استدل للقول الآخر: بموثق الساباطی عن الإِمام الصادق (علیه السلام):

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۱۹۹

[...]

عن الرجل یکون علیه أیام من شهر رمضان- الی أن قال- سئل فان نوی الصوم ثمّ أفطر بعد ما زالت الشمس قال (علیه السلام): قد اساء و لیس علیه شیء الا قضاء ذلک الیوم الذی اراد أن یقضیه «۱».

و اورد علیه تارة: بضعف السند لاشتماله علی جماعة من الفطحیة کما عن المدارک، و اخری: بان قوله: لیس علیه شیء محمول علی ارادة انه لیس علیه شیء من العقاب لأن من افطر فی هذا الیوم لا- یستحق العقاب و ان افطر بعد الزوال و ان لزمته الکفارة کما عن الشیخ فی الاستبصار، و ثالثة: بانه خبر شاذ لا یصلح لمعارضة تلک الاخبار المتفق علیها- کما عن الوافی.

و فی الکل نظر: اما الأول: فلما حقق فی محله من حجیة الموثق من الأخبار.

و أما الثانی: فلأنه حمل لا شاهد له، بل قوله (علیه السلام): قد اساء یشهد بخلافه، کما ان التفصیل بین قبل الزوال و بعده شاهد به.

و أما الثالث: فلأنه یمکن الجمع العرفی بین الطائفتین بحمل الاولی علی الندب کما عن المسالک و الذخیرة، فالصحیح. ان یقال: انه لا-عراض الأصحاب عنه لا- یعتمد علیه فلا- بد من طرحه او حمله علی التقیة، لاتفاق الجمهور کافة علی سقوط الکفارة فیما عدا رمضان.

ثمّ ان کلمة القائلین بوجوب الکفارة متفقة علی التحدید بالزوال، کما یشهد به خبر العجلی، و اما صحیح هشام: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): رجل وقع علی أهله و هو یقضی شهر رمضان فقال (علیه السلام): ان کان وقع علیها قبل صلاة العصر فلا شیء علیه یصوم یوماً بدل یوم و ان فعل بعد العصر صام ذلک الیوم و اطعم عشرة

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۰۰

الثانیة: کفارة المتعین عتق رقبة

مساکین ان لم یمکنه صام ثلاثة ایام کفارة لذلک «۱». فیحمل علی ما أفاده الشیخ ره من ان وقت العصر یدخل بالزوال فیصح التعبیر عن بعد الزوال ببعد العصر، و ذلک و ان کان بعیداً الا انه بعد معارضته بخبر العجلی و افتاء الأصحاب بمضمونه یتعین ذلک، حیث انه یدور الأمر بین الطرح او الحمل علی ذلک و الثانی اولی، و مع الاغماض عن ذلک، الجمع بینه و بین خبر العجلی یقتضی تقیید اطلاق الخبر به لا حمل خبر الزوال علی الندب و حمل هذا الخبر علی الوجوب، لأنّ الجمع الموضوعی مقدم علی الجمع الحکمی.

۴- لو أفطر صوم النذر المعین یجب علیه الکفارة بلا خلاف إلا من ابن أبی عقیل، و عن الانتصار: الاجماع علیه.

و یشهد به نصوص کثیرة: کمکاتبة ابن عبیدة الی الإمام الهادی (علیه السلام): رجل نذر ان یصوم یوماً للّه فوقع ذلک الیوم علی أهله ما علیه من الکفّارة؟ فاجابه (علیه السلام): یصوم یوماً بدل یوم و تحریر رقبة «۲». و نحوها غیرها من النصوص.

۵- تجب الکفارة فی افطار صوم الاعتکاف فی بعض الموارد، و سیأتی الکلام فیه فی کتاب الاعتکاف مفصلًا.

کفارة صوم شهر رمضان

الثانیة: کفارة المتعین

[کفارة صوم شهر رمضان]

ای رمضان، و النذر المعین، و الاعتکاف عتق رقبة،

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۰۱

أو صیام شهرین متتابعین أو اطعام ستین مسکیناً

او صیام شهرین متتابعین، أو اطعام ستین مسکیناً فها هنا احکام:

۱- کفارة صوم شهر رمضان مخیرة بین الخصال الثلاث کما عن الشیخین و السیدین و الاسکافی و القاضی و الحلبی و الحلی و الدیلمی و کثیر من المتاخرین، و فی الحدائق: انه المشهور بین الأصحاب، و فی المنتهی: انه اختیار اکثر علمائنا، و عن الانتصار و الغنیة: ان علیه الاجماع، و عن العمانی واحد قولی السید و محتمل الخلاف، الترتیب بین الأنواع الثلاثة.

و النصوص طوائف:

احداها: ما تدل علی القول المشهور: کصحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی رجل افطر من شهر رمضان متعمداً یوماً واحداً من غیر عذر قال (علیه السلام): یعتق نسمة، او یصوم شهرین متتابعین، او یطعم ستین مسکیناً، فان لم یقدر علی ذلک تصدق بما یطیق «۱».

و موثق سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن معتکف واقع اهله فقال (علیه السلام): علیه ما علی الذی افطر یوماً من شهر رمضان متعمداً عتق رقبة او صیام شهرین متتابعین او اطعام ستین مسکیناً «۲».

و موثق ابی بصیر عن الإمام الصادق (علیه السلام): فی رجل اجنب فی شهر رمضان باللیل ثمّ ترک الغسل متعمداً حتی اصبح قال (علیه السلام): یعتق رقبة، او یصوم شهرین متتابعین، او یطعم ستین مسکیناً و حقیق ان لا أراه یدرکه أبداً «۳».

و مرسل ابراهیم بن عبد الحمید- فی حدیث-: فیمن أجنب فی شهر رمضان

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب الاعتکاف حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۰۲

[...]

فنام حتی یصبح فعلیه عتق رقبة، او اطعام ستین مسکیناً، و قضاء ذلک الیوم «۱». و هذا المرسل یدل علی التخییر من وجهین: احدهما: عطف الاطعام علی العتق بأو، ثانیهما: عدم التعرض للصوم مع کون الاطعام متأخراً عنه فی الرتبة علی تقدیر القول بالترتیب.

و موثق سماعة قال: سألته عن رجل أتی أهله فی رمضان متعمداً فقال (علیه السلام): علیه عتق رقبة، او اطعام ستین مسکیناً، او صیام شهرین متتابعین، و قضاء ذلک الیوم، و انی له مثل ذلک «۲». هکذا روی عن الوسائل المصححة، و لکن فی الوسائل الموجودة عندنا روایته بالواو، ثمّ قال: المراد بالواو التخییر دون الجمع، ثمّ قال: و یحتمل ان یکون مخصوصاً بمن أتی اهله فی حال یحرم فیها الوطء.

و خبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن رجل وضع یده علی شیء من جسد امرأته فادفق فقال (علیه السلام): کفارته ان یصوم شهرین متتابعین او یطعم ستین مسکینا او یعتق رقبة «۳».

و مصحح جمیل و فی ذیله: قال أصحابنا: انه بدأ بالعتق فقال: اعتق رقبة او صم او تصدق «۴».

الثانیة: ما ظاهرها: تعین الاطعام: کموثق سماعة: عن رجل لزق باهله فانزل قال (علیه السلام): علیه اطعام ستین مسکیناً مد لکل مسکین «۵».

و موثق عبد الرحمن عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن رجل افطر یوماً

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک.

(۴) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۴ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۰۳

[...]

من شهر رمضان متعمداً قال (علیه السلام): علیه خمسة عشر صاعاً لکل مسکین مد بمد النبی صلّی اللّه علیه و آله افضل «۱». و

نحوهما روایات کثیرة.

الثالثة: ما ظاهرها تعین الصیام: کخبر المروزی عن الفقیه (علیه السلام): اذا اجنب الرجل فی شهر رمضان بلیل و لا یغتسل حتی یصبح فعلیه صوم شهرین متتابعین مع صوم ذلک الیوم، و لا یدرک فضل یومه «۲».

الرابعة: ما تدل علی تعین العتق: کصحیح البزنطی عن المشرقی عن ابی الحسن (علیه السلام): عن رجل افطر من شهر رمضان ایاماً متعمداً ما علیه من الکفارة؟ فکتب (علیه السلام): من أفطر یوماً من شهر رمضان متعمداً فعلیه عتق رقبة مؤمنة، و یصوم یوماً بدل یوم «۳».

الخامسة: ما استدل به علی الترتیب: کخبر علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیه السلام): عن رجل نکح امراته و هو صائم فی رمضان ما علیه؟ قال (علیه السلام): علیه القضاء و عتق رقبة، فان لم یجد فصیام شهرین متتابعین، فان لم یستطع فاطعام ستین مسکیناً، فان لم یجد فلیستغفر اللّه تعالی «۴».

و خبر عبد المؤمن الانصاری عن أبی جعفر (علیه السلام): ان رجلًا اتی النبی صلّی اللّه علیه و آله فقال: هلکت و أهلکت فقال صلّی اللّه علیه و آله: و ما أهلکک؟ قال: اتیت امرأتی فی شهر رمضان و انا صائم، فقال له النبی صلّی اللّه علیه و آله: اعتق رقبة، قال: لا أجد، قال صلّی اللّه علیه و آله: فصم شهرین متتابعین، قال. لا أطیق، قال صلّی

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۱.

(۴) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۰۴

]...[

اللّه علیه و آله: تصدق علی ستین مسکیناً، قال: لا أجد. الحدیث «۱».

أقول: مقتضی الجمع بین النصوص: ان یقید بالطائفة الاولی اطلاق الطوائف الثلاث التی بعدها المقتضی للوجوب التعیینی و حملها علی ارادة الواجب التخییری.

و أما الطائفة الخامسة فالخبر الأول منها ضعیف السند لجهالة عبد المؤمن، مع ان دلالته علی الترتیب انما هو بالاطلاق الظاهر فی التعیین، فیقید اطلاقه بما مر، نعم خبر علی بن جعفر صحیح سنداً و دلالته علی الترتیب ان لم تکن صریحة لا ریب فی کونها ظاهرة، و الجمع بینه و بین الطائفة الاولی انما یکون باحد نحوین: اما حمله علی الاستحباب، او حمل تلک النصوص علی ارادة التنویع من (او) لا التخییر، و الأول اولی، لأن اطلاق الأمر فی المستحبات کثیر بخلاف استعمال (او) فی غیر التخییر، و لأنه یلزم من الثانی حمل الطائفة الثانیة و الثالثة علی صورة العجز عن ما عداه مع ما فیهما من اطلاق السؤال و لفهم المشهور، و ان ابیت عن ذلک فغایته التعارض و الترجیح مع الطائفة الاولی و هو واضح، فالأظهر انه علی نحو التخییر لا الترتیب.

لو أفطر فی رمضان علی محرم

و عن الصدوق فی الفقیه، و الشیخ فی کتابی الأخبار و الوسیلة، و الجامع، و القواعد، و الارشاد، و ظاهر التحریر، و الایضاح، و

الدروس، و المسالک، و اللمعة، و الروضة، و الحدائق، و جمع آخر من متأخری المتأخرین: انه ان کان الافطار فی رمضان علی محرم کاکل المغصوب و شرب الخمر و الجماع المحرم و ما شاکل یجب الجمع بین الخصال.

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۰۵

]...[

و مدرکهم: خبر عبد السلام بن صالح الهروی عن أبی الحسن الرضا (علیه السلام) قال: قلت له: یا ابن رسول اللّه قد روی عن آبائک فیمن جامع فی شهر رمضان او أفطر فیه ثلاث کفارات، و روی عنهم أیضاً کفارة واحدة، فبأی الحدیثین نأخذ؟ قال: بهما جمیعاً، متی جامع الرجل حراماً أو أفطر علی حرام فی شهر رمضان فعلیه ثلاث کفارات: عتق رقبة، و صیام شهرین متتابعین، و اطعام ستین مسکیناً، و قضاء ذلک الیوم، و ان کان نکح حلالًا او افطر علی حلال فعلیه کفارة واحدة، و ان کان ناسیاً فلا شیء علیه «۱».

و یؤیده ما عن الصدوق فی الفقیه: و اما الخبر الذی روی فیمن افطر یوماً من شهر رمضان متعمداً ان علیه ثلاث کفارات، فانی افتی به فیمن افطر بجماع محرم علیه او بطعام محرّم علیه لوجود ذلک فی روایات أبی الحسن الاسدی رضی اللّه عنه فیما ورد علیه من الشیخ ابی جعفر محمد بن عثمان العمری. انتهی «۲».

اذ من الواضح ان العمری لا یفتی بذلک من قبل نفسه، فالظاهر کونه مأخوذاً من صاحب الزمان عجّل اللّه تعالی فرجه الشریف لکونه من الوکلاء الذی کانت ترد علیهم التوقیعات.

و یؤیده ایضاً اطلاق موثق سماعة المتقدم المحمول علی ذلک، و بذلک یقید اطلاق النصوص المتقدمة و تختص بالافطار علی الحلال.

و اورد علیه بایرادات:

۱- ان العمدة هی روایة الهروی و هی ضعیفة من جهة: عبد الواحد بن محمد بن عبدوس، و علی بن محمد بن قتیبة، و عبد السلام بن صالح الهروی، فانهم لم یوثقوا.

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

(۲) الفقیه ج ۲ ص ۷۳ من طبعه طهران.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۰۶

]...[

و فیه: اولًا: ان المصنف فی کفارات التحریر، و الشهید فی الروضة علی ما حُکی: حکما بصحة الخبر.

و ثانیاً: ان التضعیف من ناحیة من ذکر خلاف التحقیق، اذ الأول منهم من مشایخ الصدوق، و الثانی من مشایخ الکشی و قد صرحوا بعدم احتیاج مشایخ الاجازة الی التوثیق، مضافاً الی توثیق المصنف الثانی، و اما الثالث: فعن الخلاصة: انه ثقة صحیح الحدیث، و نحوه عن النجاشی و غیره، فلا اشکال فی الحدیث من حیث السند.

۲- ما فی مصباح الفقیه قال: ارتکاب التقیید فی المطلقات الکثیرة الواردة فی مقام البیان المعتضدة بالشهرة بمثل هذه الروایة المسوقة لتوجیه الاخبار المختلفة التی لیس لها قوة ظهور فی ارادة الوجوب لا یخلو عن اشکال. انتهی.

و فیه: ان منشأ الاشکال إن کان کثرة المطلقات فیدفعه ان اطلاق الکتاب المجید یقید بالخبر، فضلًا عن النصوص الکثیرة، و ان کان عدم ظهور الخبر فی نفسه فی الوجوب فیدفعه ان قوله فعلیه ثلاث کفارات ظاهر فیه.

۳- انه تعارضه مکاتبة الجرجانی الی أبی الحسن (علیه السلام) یسأله عن رجل واقع امرأة فی شهر رمضان من حلال او حرام فی یوم عشر مرات قال (علیه السلام) علیه عشر کفارات لکل مرة کفارة، فان اکل او شرب فکفارة یوم واحد «۱». حیث انه حکم بان فی کل مرة من الحرام کفارة واحدة.

و فیه: ان الکفارة عبارة عما یجب بازاء الفعل کان واحداً او متعدداً، فکما ان صیام ستین یوماً کفارة واحدة، کذلک الخصال الثلاث. فالأظهر هو ثبوت الخصال الثلاث فیه.

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۰۷

[...]

ثمّ ان مقتضی اطلاق النص کصریح الروضة و غیرها عدم الفرق بین المفطرات المحرمة اصلیاً کان تحریمه کالزنا، او عارضیاً کوطء الزوجة فی الحیض، و عن ظاهر الصدوق: الاختصاص بالقسم الأول و قواه المحقق الهمدانی ره، و لم یستبعده الشیخ الأعظم ره، و استدل له بانصراف النص عن المحرم بالعرض.

و فیه: ان الفرق بین المحرم بالذات و بالعرض انما هو من ناحیة ان الأول ما حرم بعنوانه الاولی، و الثانی ما حرم بالعنوان الثانوی المنطبق علیه، و علیه فالانصراف مما لا وجه له أصلًا.

و هل یشمل الخبر الاستمناء بالید ام لا؟ ذهب المحقق الهمدانی ره الی الثانی لانه لا یصدق علیه اسم النکاح حقیقة فضلًا عن انصرافه عنه، و لا- یطلق علیه انه افطر علی الاستمناء خصوصاً مع جعل الافطار علی الحرام قسیماً للنکاح، فلا یراد من مثل هذا الاطلاق الا الاکل و الشرب.

و فیه: ان الافطار علی الاستمناء بعد فرض کون الاستمناء احد المفطرات یصدق، و اطلاق الافطار علیه لا إشکال فیه، و جعل الافطار علی الحرام قسیماً للنکاح الحرام انما هو من باب عطف العام علی الخاص، و الوجه فی ذکر الخاص حینئذٍ هو ذکره فی السؤال. فالأظهر ثبوت الخصال الثلاث فیه أیضاً.

کفارة النذر المعین

۲- المشهور بین الأصحاب: ان کفارة النذر المعین ککفارة افطار شهر رمضان مخیرة بین الخصال الثلاث، و عن الانتصار و الغنیة: دعوی الإِجماع علیه، و عن الصدوق و المحقق فی النافع و الشهید الثانی فی المسالک: ان کفارته کفارة یمین، و منشأ الخلاف اختلاف النصوص.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۰۸

[...]

فمنها ما یدل علی القول المشهور: کصحیح جمیل عن عبد الملک بن عمرو عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عمن جعل للّه علیه ان لا

یركب محرماً سماه فركبه قال (علیه السلام): لا، و لا أعلمه الا قال: فلیعتق رقبة او لیصم شهرین متتابعین او لیطعم ستین مسكیناً «۱».
فیتم فیما عدا مورد النص بعدم القول بالفصل.
و منها: ما یدل علی القول الآخر: كصحیح علی بن مهزیار: كتب بندار مولی ادریس: یا سیدی انی نذرت ان اصوم كل سبت و انا لم اصمه ما یلزمنی من الكفارة؟ فكتب و قرأته: لا تتركه الا من علة، و لیس علیك صومه فی سفر و لا مرض الا ان تكون نویت ذلك، و ان كنت افطرت فیه من غیر علة فتصدق بعدد كل یوم علی سبعة مساكین نسأل اللّه التوفیق لما یحب و یرضی «۲». بناءً علی كون السبعة من سهو النساخ بابدال العشرة بالسبعة كما حكی الشهید الثانی روایته كذلك فی المقنع قائلًا: فی المسالك علی ما حكی هو عندی بخطه الشریف، فان اطعام عشرة مساكین احدی خصاله الثلاث.
و مصحح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یجعل علیه نذراً و لا یسمیه قال (علیه السلام): ان سمیته فهو ما سمیت، و ان لم تسم شیئاً فلیس بشیء فان قلت: للّه علی فكفارة یمین «۳».
و خبر حفص بن غیاث عنه (علیه السلام): عن كفارة النذر فقال (علیه السلام): كفارة النذر كفارة الیمین «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الكفارات حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب كتاب النذر و العهد حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الكفارات حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۰۹

[...]

و هناك طائفة ثالثة من النصوص قابلة للحمل علی كل من القولین، و هی مكاتبات ابن مهزیار، و الحسین بن عبیدة، و القاسم بن الصقیل «۱». المتضمنة لثبوت عتق رقبة مؤمنة، فانه احدی الخصال فی كفارة الیمین و فی كفارة شهر رمضان، فالمهم الجمع بین الطائفتین الاولتین.
و قیل فیه امور: احدها: ما عن الحلی و المصنف و الروض و فی الوسائل و هو: ان المنذور ان كان صوماً فكفارة شهر رمضان، و ان كان غیره فكفارة الیمین.
و فیه: ان ما تضمن ان كفارته كفارة شهر رمضان انما هو خبر عبد الملك، و مورده نذر ان لا یركب محرماً، و انما التزمنا به فی الصوم لعدم القول بالفصل، و اما ما ورد فی خصوص الصوم فهو یدل علی ان كفارته كفارة الیمین، فلو عكسوا كان أولی.
ثانیها: ما عن الشیخ ره، و هو حمل الاولی علی القادر، و الثانیة علی العاجز بشهادة خبر جمیل بن صالح: كل من عجز عن نذر نذره فكفارته كفارة یمین «۲».
و فیه: ان الخبر یدل علی ثبوت كفارة الیمین مع العجز عن المنذور لامع العجز عن كفارة النذر، فیتعین حمله علی الاستحباب.
ثالثها: انهما متعارضتان، فتقدم الاولی للاشهریة و المخالفة للعامة.
و فیه: انه یتوقف علی عدم إمكان الجمع بینهما.
و الحق ان یقال: ان الجمع بینهما یقتضی حمل الطائفة الاولی علی الاستحباب، سیما و فی متن خبر عبد الملك شیء، فان قوله: و لا أعلمه قال یوهن دلالته علی المدعی لظهوره او اشعاره بانه كان كلام الإِمام (علیه السلام) متضمناً لشیء غیر ما حفظه الراوی، فلعل ذلك كان ان اراد الفضل و ما شاكل، و یؤكد ذلك- كلمة لا لعدم

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۱- ۲- ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الکفارات حدیث ۵.

و کفارة قضاء رمضان بعد الزوال اطعام عشرة مساکین فان عجز صام ثلاثة أیام

مناسبتها مع المقام.

و علی ذلک فالاظهر ان کفارته کفارة الیمین، و لکن رعایة فتوی المشهور أولی و احوط، و اما ما عن الدیلمی و الکراجکی من ان کفارة النذر کفارة الظهار، فلعل مستندهما المکاتبات المتضمنة للأمر بتحریر رقبة مؤمنة الظاهرة فی تعینها مع الامکان، و لکن الجمع بینها و بین غیرها من النصوص یقتضی الحمل علی ارادة الواجب التخییری لا التعیینی و علی ذلک فلا وجه لما عن الراوندی من ان کفارته کفارة الظهار، و مع العجز فکفارة یمین.

۳- المشهور بین الأصحاب: ان کفارة صوم الاعتکاف فی مورد وجوبها ککفارة شهر رمضان و سیجیء الکلام فیه فی مبحث الاعتکاف، و ستعرف انه المنصور.

کفارة صوم قضاء رمضان

۴- و الأکثر علی ان کفارة قضاء رمضان بعد الزوال اطعام عشرة مساکین، فان عجز صام ثلاثة ایام، و عن الصدوقین و ابن البراج: ان علیه کفارة افطار شهر رمضان، و عن أبی الصلاح و ابن زهرة: التخییر بین الاطعام و الصیام، مدعیاً ثانیهما الاجماع علیه، و هناک اقوال اخر لعله ستقف علیها.

و یشهد للأول: خبر برید العجلی عن الإمام الباقر (علیه السلام): فی رجل اتی اهله فی یوم یقضیه من شهر رمضان قال (علیه السلام): ان کان أتی أهله قبل زوال الشمس فلا شیء علیه الا یوماً مکان یوم، و ان کان أتی أهله بعد زوال الشمس فان علیه ان یتصدق علی شهرة مساکین، فان لم یقدر علیه صام یوماً مکان یوم و صام ثلاثة

]...[

ایام کفارة لما صنع «۱».

و الایراد علیه بضعفه بالحرث بن محمد المجهول، یندفع باعتماد المشهور علیه، و بکون الراوی عنه الحسن بن محبوب الذی هو من اصحاب الإجماع، و کون الراوی عنه أحمد بن محمد الظاهر فی ابن عیسی الاشعری.

و صحیح هشام عن الإمام الصادق (علیه السلام) قال: قلت له: رجل وقع علی اهله و هو یقضی شهر رمضان فقال (علیه السلام): ان کان وقع علیها قبل صلاة العصر فلا شیء علیه یصوم یوماً بدل یوم، و ان فعل بعد العصر صام ذلک الیوم و اطعم عشرة مساکین، فان لم یمکنه صام ثلاثة ایام کفارة لذلک «۲».

و قد مر ان التقیید بما بعد العصر کنایة عما بعد الزوال لدخول وقتها به و بعد المواقعة بین الصلاتین مع ان محل الاستشهاد الفقرة الثانیة فلا یقدح مخالفة ظاهر الاولی للاجماع سیما بعد جواز التقیید بما قبل الزوال، و یؤید ما افتوا به من انه مع عدم امکان الاطعام

یصوم ثلاثة ایام، ما یأتی من بدلیة صوم ثمانیة عشر یوماً من اطعام ستین مسکیناً، و فی حدیثها مکان عشرة مساکین ثلاثة ایام.

و استدل للقول الثانی: بمرسل حفص بن سوقة عمن ذکره عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی الرجل یلاعب اهله أو جاریته و هو فی قضاء شهر رمضان فیسبقه الماء فینزل فقال (علیه السلام): علیه من الکفارة مثل ما علی الذی یجامع فی رمضان «۳».

و الایراد علیه بالضعف للارسال، مندفع بان الراوی عن حفص ابن أبی عمیر.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۵۶ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۱۲

و لو تکرر الافطار فی یومین تکررت الکفارة

و موثق زرارة عن الإمام الباقر (علیه السلام) عن رجل صام قضاء من شهر رمضان فأتی النساء قال (علیه السلام): علیه من الکفارة ما علی الذی اصاب فی شهر رمضان، لأن ذلک الیوم عند اللّه من ایام رمضان «۱».

و قیل فی الجمع بینهما و بین الخبرین المتقدمین وجوه: منها: ما عن الشیخ ره من حمل هذین علی الافطار مع الاستخفاف.

و فیه: انه جمع لا شاهد له.

و منها: ما عنه أیضاً من حملهما علی ارادة التشبیه فی وجوب الکفارة لا فی قدرها.

و فیه: انه لا یلائم مع قوله: علیه من الکفارة ما علی الذی ... الخ.

و الحق ان یقال: انه ان امکن الجمع بین الطائفتین بحمل الثانیة علی الاستحباب فهو المتعین، و الا فیتعین تقدیم الاولی من جهة الشهرة و غیرها من المرجحات.

لا تتکرر الکفارة بتکرر الموجب فی یوم واحد

۵- و لو تکرر الافطار من صوم له کفارة، فتارة یکون فی یومین و اخری یکون فی یوم واحد.

و ان کان فی یومین تکررت الکفارة اجماعاً حکاه جماعة، و فی الجواهر: الاجماع بقسمیه علیه من غیر فرق بین تخلل التکفیر و عدمه، و اتحاد الجنس الموجب و عدمه، و الوطء و غیره، لصدق الافطار المعلقة علیه الکفارة. انتهی.

و هو المستند فی الخروج عن اصالة التداخل التی بنینا علیها، نعم مع تخلل

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۱۳

[...]

التکفیر یشهد به مضافاً الی ذلک اطلاق ما دل علی وجوب الکفارة بالافطار.

و ان کان فی یوم واحد ففیه أقوال: الأول: تکرر الکفارة مطلقاً، ذهب الیه السید و ثانی المحققین، بل و ثانی الشهیدین و ان قال: ان

لم ینعقد الاجماع علی خلافه، بل صرح السید بتعددها فی الأکل و الشرب بتعدد الازدراد، و فی الجماع بالعود بعد النزع.

الثانی: انه لا تتکرر الکفارة مطلقاً، حکی عن المبسوط و الخلاف و الوسیلة و المعتبر و المنتهی و الشرائع و غیرها.

الثالث: التفصیل بین الجماع و غیره، ذهب الیه جماعة منهم الفاضل النراقی و السید الطباطبائی و غیرهما.

الرابع: تکررها مع تخلل التکفیر و عدمه مع عدمه، ذهب الیه الاسکافی.

الخامس: انه ان تغایر الجنس او تخلل التکفیر تتکرر الکفارة و الا فلا، حکی عن المختلف.

السادس: التکرر بالوطء مطلقاً، و مع تخلل التکفیر او تغایر الجنس فی غیره، و هو المحکی عن اللمعة و الدروس.

و الکلام تارة فیما یقتضیه القواعد العامة، و اخری فیما یقتضیه النصوص الخاصة.

اما الأول: فقد استدل للتکرر: بان اطلاق الموجبات للکفارة یقتضی ثبوتها فی کل مرة وجد الموجب من غیر فرق بین تخلل التکفیر و عدمه و بین اتحاد الجنس و تعدده و بین الجماع و غیره، و لا وجه للاکتفاء بکفارة واحدة لأصالة عدم التداخل.

و فیه: اولًا: ان اکثر النصوص علقت فیها الکفارة علی الافطار، و هـذا العنوان لا یصدق فی المرة الثانیة لان الصوم قد بطل علی الفرض قبل ذلک فلا یکون ذلک افطاراً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۱۴

[...]

فـان قیـل: انه یجب الامسـاک بعـد الافطـار الاـول کما یجب قبله، فاذا وجبت الکفارة فی الاول لمخالفـة وجوب الامساک وجبت فی الثانی ایضاً.

قلنا: ان الموضوع فی الروایات افطار الصوم لا مخالفة وجوب الامساک.

فان قیل: انه فی بعض النصوص علق وجوب الکفارة علی استعمال المفطر لا علی الافطار، و مقتضی ذلک التعدد.

قلنـا: ان الظـاهر ارادة المفطر منه، و لـذا لم یسـتفصل بین تعـدد الاکل و وحـدته و تعـدد الایلاج و الاسـتمناء و وجود احـدهما و نحو ذلک.

و ثانیاً: ان الأصل هو التداخل کما حققناه فی محله.

و بما ذکرناه یظهر مدرک القول الثانی.

و استدل للثالث: بانه فی الجماع علق وجوب الکفارة علی نفسه، و فی غیره علی الافطار.

و فیه: مضافاً الی ان ذلک کذلک فی الاستمناء أیضاً، یرده ما تقدم من ان الظاهر منه الجماع المفطر، مضافاً الی اصالة التداخل.

و اسـتدل للرابع: بان الأصل مع عـدم تخلل التکفیر التداخل و لا مورد له مع التخلل، و یرده ما تقدم من أن اصالة عدم التداخل تجدی مع تکرر عنوان السبب، و قد مر امتناعه.

و استدل للخامس: بانه مع اختلاف الجنس مقتضی اطلاق دلیل کل من الموجبین ثبوت الکفارة فتتعدد، و کذا مع تخلل التکفیر، و اما لو اتحد الجنس و لم یتخلل التکفیر فاطلاق ذلک الدلیل الشامل للمرة و التعدد کون ما أتی به سبباً واحداً، فانه یدل علی سببیة الطبیعة الصادقة علی الواحـد و المتعـدد، فالثـانی لیس سـبباً آخر، و قـد ظهر مما ذکرناه ما فیه، اذ الثانی لا یکون موجباً للکفارة و ان اختلف الجنس لامتناع کونه مفطراً، و الموجب هو المفطر منه لا مطلقاً، مضافاً الی اصالة التداخل، کما انه قد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۱۵

و یعزر المفطر و لو کان مستحلًا قتل-

ظهر مدرك القول السادس و جوابه.

فالمتحصل: ان مقتضى القواعد هو القول بعدم التكرر مطلقاً.

و أما النصوص الخاصـة فهى روايات: احداها: رواية الفتح بن يزيد الجرجانى: انه كتب الى أبى الحسن (عليه السـلام) يسأله عن رجل واقع امرأة فى شـهر رمضان من حلال او حرام فى يوم عشـر مرات قال (عليه السـلام): عليه عشـر كفارات لكل مرة كفارة، فان اكل او شرب فكفارة يوم واحد «١». و هذه تدل على الفرق بين الجماع و غيره، و انه يتكرر الكفارة بتكرر الجماع، و لا تتكرر بتكرر غيره من الموجبات.

ثانيتهما: ما رواه ابن أبى عقيل مرسـلًا عن كتاب شـمس المذهّب عنهم عليهم السـلام: ان الرجل اذا جامع فى شـهر رمضان عامداً فعليه القضاء و الكفارة، فان عاد الى المجامعة فى يومه ذلك مرة اخرى فعليه فى كل مرة كفارة «٢».

و ثالثتهـا: مـا عن المصـنف ره: روى عن الإِمـام الرضـا (عليه السـلام): ان الكفـارة تتكرر بتكرر الوطء «٣». و هاتـان ايضاً تـدلان على التكرر بتكرر الجماع.

و لكن الاخيرتين مرسـلتان، و الثانية منهما اشارة بحسب الظاهر الى خبر الجرجانى، فالعمدة هو ذلك، و اما خبر الجرجانى فهو ضعيف لان عـدة من رجاله كالحسن بن صالـح، و ابنه، و على بن محمـد بن شـجاع، و غيرهـم مجاهيل او ضـعفاء، و اسـتناد السـيد ره الذى لا يعمل بالقطعيات اليه غير معلوم، فالاظهر عدم التكرر مطلقاً.

۵- و يعزر المفطر و لو كان مستحلًا قتل و قد تقدم الكلام فيه فى اول كتاب الصوم.

---

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ١١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢١۶

الثالثة المكره لزوجته يتحمل عنها الكفارة و المطاوعة تكفر عن نفسها

[الثالثة] الاكراه على الجماع و المطاوعة

. الثالثة: المكره لزوجته فى شهر رمضان على الجماع و هما صائمان يتحمل عنها الكفارة و التعزير، فيعزر خمسين سوطاً.

و المطاوعـة تكفر عن نفسـها و تعزر خمسـة و عشـرين سوطاً بلا خلاف، و عن الخلاف و المنتهى و التنقيح و المعتبر: دعوى الاجماع على ذلك، بل عن المعتبر: حكاية الاجماع عن جمع من علمائنا.

و يشـهد به مـا عن المفضـل بن عمر عن أبى عبـد اللّه (عليه السـلام): فى رجـل أتى امرأته و هـو صـائم و هى صائمـة فقـال: ان كـان اسـتكرهها فعليه كفارتان، و ان كانت طاوعته فعليه كفارة و عليها كفارة، و ان كان اكرهها فعليه ضـرب خمسـين سوطاً نصف الحد، و ان كانت طاوعته ضرب خمسة و عشرين سوطاً و ضربت خمسة و عشرين سوطاً «١».

و ضـعفه لا يضـر للعمل، و فى المنتهى: و هذه الرواية و ان كانت ضـعيفة الا ان أصحابنا ادعوا الاجماع على مضمونها مع ظهور العمل بها، و تسبقه الفتوى الى الأئمة عليهم السلام، و اذا عرف ذلك لم يعتد بالناقلين. انتهى.

فما عن العمانى من ان عليه كفارة واحدة فى صورة الاكراه و ليس عليها شـىء، لا وجه له سوى ما عن الجمهور من انه يسقط الكفارة عنها لصحة صومها، و هو كما ترى اجتهاد فى مقابل النص.

و تمام الکلام فی هذه المسألة فی ضمن فروع:

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۱۷

[...]

۱- اذا کان الزوج مفطراً بسبب کونه مسافراً او مریضاً او نحو ذلک و کانت زوجته صائمة و اکرهها علی الجماع لا یتحمل عنها الکفارة و لا- التعزیر لاختصاص النص بالصائم، فالمرجع هو الأصل، فما یوهمه ظاهر الکتاب و صرح به بعضهم من وجوب الکفارة عنها علیه غیر ظاهر الوجه، نعم لا کفارة علیها أیضاً للاکراه و لصحة الصوم، فهل یجوز له اکراهها کما عن القواعد احتماله و تشعر به عبارة الجواهر، ام یحرم له ذلک کما عن المدارک و فی العروة؟ وجهان:

قد استدل للثانی: باصالة عدم جواز اجبار المسلم علی غیر الحق الواجب علیه.

و فیه: ان ما دل علی ثبوت حق الانتفاع بالبضع للزوج شامل للمقام، و حرمة التمکین علیها تکلیفاً من جهة کونها صائمة لا تنافیه، فاجبارها لیس علی غیر الحق.

فان قیل: انه لم یثبت الحق المذکور الا من باب وجوب الاطاعة، فاذا ثبت تقییده بغیر المعصیة فلا طریق الی ثبوته.

قلنا: ان هذا الحق ثابت حتی مع عدم وجوب الاطاعة کما لو کانت نائمة- فان له ان ینتفع ببضعها و لا تجب علیها الاطاعة لعدم القدرة، مع ان الحق المزبور و ان ثبت من باب وجوب الاطاعة و قید بغیر المعصیة یکون ثابتاً فی المقام، فانها ان امتنعت و لم تطاوع لا یکون الجماع حراماً علیها، فیکون اجباراً علی جماع غیر محرم. فالأظهر انه یجوز بلا اشکال.

و بما ذکرناه یظهر أنّه اذا کانت الصائمة نائمة یجوز مقاربتها و لا کفارة لا علیه لعدم الدلیل، و لا علیها لعدم فساد الصوم و للاکراه.

۲- لا- یتحمل الزوج الصائم الکفارة عن امرأته لو اکرهها علی غیر الجماع من المفطرات حتی مقدمات الجماع و ان اوجبت انزالها للأصل بعد اختصاص النص بالجماع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۱۸

[...]

۳- لو اکرهت الزوجة زوجها علی الجماع لا تتحمل عنه الکفارة للأصل، و کذا لو اکره الرجل الاجنبیة علی الجماع، و عن المختلف: الاشکال فیه من جهة ان الکفارة عقوبة علی الذنب و هو هنا افحش، و من انه قد یکون الذنب قویاً فلا تجدی الکفارة فی تخفیفه. و شیء مما افاده لا یصلح مدرکاً للحکم، فالعمدة الأصل بعد عدم الدلیل و عدم معلومیة المناط، و فی الحاق الامة بالزوجة او الاجنبیة قولان منشؤهما اضافة الامرأة الی الضمیر و عدمها، اذ علی الأول: حیث لا یصدق علیها انها امرأته، فهی ملحقة بالاجنبیة، و علی الثانی: من جهة صدق المرأة علیها تکون ملحقة بالزوجة، و الخبر و ان کان مرویاً عن فخر المحققین و عمید الدین خالیاً عن الضمیر لکنه فی کتب الحدیث مروی معه، و علیه فالأظهر عدم الالحاق بالزوجة.

۴- لو اجتمع فی حالة واحدة الاکراه و المطاوعة ابتداءً و استدامة، کما لو اکرهها فی الابتداء ثمّ طاوعته فی الاثناء، او طاوعته فی الابتداء و اکرهها فی الاثناء، فهل یتحمل عنها الکفارة و علیه کفارتان ام لا، ام یفصل بین الفرضین؟ وجوه: و الحق ان یقال: انه ان اکرهها علی ذلک فابتداء الجماع اوجب علیه کفارتین لإطلاق النص، و دعوی ظهوره فی الاکراه المستمر، غیر مسموعة، فان الموضوع هو الجماع عن اکراه الصادق علیه، و حیث انه لا یوجب فساد صومها فلو طاوعته فی الاثناء یشملها ما دل علی ثبوت الکفارة

علی من طاوعت زوجها فی الجماع فعلیها ایضاً کفارهٔ، و ان طاوعته فی الابتـداء فعلیها کفارهٔ و علیه کفارهٔ، ثمّ اکراهها المتاخر لا یؤثر شیئاً لفرض فساد صومها، فلیس اکراهها علی الجماع المفطر.

[الرابعهٔ] من افطر متعمداً ثمّ سقط فرض الصوم عنه

الرابعهٔ: اذا افطر متعمداً ثمّ سقط فرض الصوم عنه بسفر او حیض او

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۱۹

]...[

مرض و ما شاکل- ففیه اقوال:

۱- ما عن جماعهٔ منهم المصنف ره فی جملهٔ من کتبه، و هو سقوط الکفارهٔ عنه.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۸، ص: ۲۱۹

۲- ما عن الأکثر کما فی الحدائق و هو عدم سقوط الکفارهٔ، و عن الخلاف: دعوی الإِجماع علیه.

۳- التفصیل بین الموانع الاختیاریهٔ و الاضطراریهٔ، فتسقط فی الثانیهٔ دون الاولی.

و استدل للاول: بـان الکفارهٔ انما تجب علی من افطر و ابطل صومه، فاذا سـقط فرض الصوم کشف عن عـدم کون امساکه من الأول صوماً، و علیه فلا کفارهٔ علیه.

و استدل للثانی بوجوه: الأول: ما فی الجواهر و هو الإِجماع.

و فیه: مضافاً الی عدم ثبوته لم یثبت کونه تعبدیّاً.

الثانی: انه لو سقطت الکفارهٔ بسقوط فرض الصوم مطلقاً- لزم اسقاط الکفارهٔ عن کل مفطر باختیاره ثمّ السفر لأجل اسقاط الکفارهٔ.

و فیه: اولًا: انه لو تم ذلک لزم منه البناء علی عـدم السـقوط فی خصوص المانع الاختیاری لا مطلقاً و ثانیاً: انه لا محـذور فی الالتزام به لو ساعد الدلیل.

الثالث: ما افاده بعض المعاصـرین و هو: ان السفر او ما شاکل اذا وقع فی اثناء النهار کان مبطلًا للصوم و ناقضا له من حینه لا من الأول، و علیه فحین الاتیان بالمفطر یکون صائماً حقیقهٔ فیصدق العنوان الموجب للکفارهٔ، و لا وجه لسقوطها بعد ذلک.

و فیه: ان الظاهر من الأدلـهٔ کون عـدم السـفر و المرض و ما شاکل من قیود الوجوب، و مع أحدها لا وجوب للصوم واقعاً، و ان وجب الامساک فلا یکون الافطار افطاراً للصوم بل للإِمساک فلا یوجب الکفارهٔ.

الرابع: ما فی المستند و هو: ان من الأخبار ما لا یتضمن لفظ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۲۰

]...[

الافطار بل مثل قوله: نکـح او مس امرأته، او بقی جنباً، او کـذب علی اللّه، او نحوها، خرج من لا یجب علیه ظاهراً حال الفعل بالدلیل فبقی الباقی.

و فیه: اولًا: النقض بمن برأ من مرضه بعد الزوال او جاء من السـفر، او اذا بلغ فی اثناء النهار مع الافطار قبل ذلک، فان مقتضی الاطلاق

الذی افاده ثبوت الکفارة علی من جامع من هؤلاء، و لا یمکن الالتزام به، و دعوی خروج هؤلاء و امثالهم بالاجماع کما تری.

و ثانیاً: بالحل و هو أنّه لا ریب فی ان الموضوع الجماع فی حال الصوم او الکذب علی اللّه و ما شاکل ذلک، و حیث انه لیس فی الواقع صوماً فلا یوجب الکفارة.

الخامس: ما ذکره جمع و هو: ان الموضوع للکفارة هو الافطار فی حال وجوب الصوم ظاهراً الصادق فی المقام.

و فیه: ان ارید به الحکم الظاهری فیرد علیه: اولًا: النقض بما لو صام باعتقاد انه آخر رمضان و اتی بالمفطر ثمّ انکشف انه من شوال، فانه مع وجوب الصوم علیه ظاهراً لا تجب علیه الکفارة قطعاً.

و ثانیاً: ان الموضوع هو الإفطار فی حال وجوب الصوم، و الحکم الظاهری لیس بحکم حقیقة فلا وجوب واقعاً بل هو تخیل وجوب، و مخالفته ینطبق علیها عنوان التجری.

و ثالثاً: انه لو تم فانما یتم لو لم یعلم بعروض ذلک من الأول و الا فلا یتم، و ان ارید به وجوب الامساک تادباً و احتراماً للشهر فیرده ان افطار الصوم موجب للکفارة لا الإفطار فی حال مطلق الامساک.

و استدل للقول الثالث بوجهین: احدهما: ان موانع الصوم الاختیاریة کالسفر الاختیاری اعدامها قیود للواجب لا للوجوب کما یقتضیه صدق الفوت و القضاء فی حق المسافر فیقال: فاته الصوم و یجب علیه قضائه، اذ الفوت انما یصدق فی ظرف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۲۱

[...]

وجود الملاک، و القضاء فرع وجوب الاداء او فوته، و علیه فالصوم واجب مقیداً بأن لا یسافر، فقبل ان یسافر یکون لصومه صحة تاهلیة. و هذا المعنی لا یختل بوجود السفر باختیاره. نعم لو کان السفر غیر اختیاری کان موجباً للمنع عن التکلیف بالصوم لانه مع الاضطرار الی السفر مثلًا لا یقدر علی اتمامه فلا یکون مکلفاً به فینتفی موضوع الکفارة لأنه الصوم الواجب، اما السفر الاختیاری فلا یمنع عن القدرة علی الصوم التام و لاعن التکلیف به من غیر جهة السفر، و هذا هو الفارق بین الموانع الاختیاریة و الاضطراریة، فتجب الکفارة بالافطار قبل الاولی و لا تجب به قبل الثانیة.

و فیه: ان الکبری الکلیة التی افیدت من ان قیود الواجب الافطار قبلها توجب الکفارة و لیس کذلک قیود الوجوب متین جداً، و لکن الموانع الاختیاریة التی تکون محل الکلام من السفر و الحیض و المرض و ما شاکل لیست اعدامها من قیود الواجب بل هی من قیود الوجوب، و لذا لا یجب تحصیلها، و لو کانت من قیود الواجب کان یجب تحصیلها، و ثبوت القضاء انما هو للدلیل: و سیأتی زیادة توضیح لذلک فی مسألة جواز السفر فی رمضان.

ثانیهما: صحیح زرارة و محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام) الوارد فی الفرار من الزکاة بعد تعلقها و انه کالفار عن الکفارة بالافطار بالسفر فی آخر النهار «۱».

و فیه: ان السفر فی آخر النهار خارج عن فرض المسألة فانه لا یوجب بطلان الصوم و لا یکون فراراً عن الکفارة.

فالمتحصل مما ذکرناه: انه لو لا الاجماع تعین البناء علی سقوط الکفارة بسقوط فرض الصوم اختیارا أو اضطراراً، و لکن لأجل احتمال وجوده یشکل الافتاء

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب زکاة الذهب و الفضة من کتاب الزکاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۲۲

[...]

به، و علی فرض وجوده یقتصر علی المقدار المتیقن و هو المانع الاختیاری، ففی الاضطراری تسقط الکفارة بلا اشکال.

حکم العاجز عن احدی الخصال الثلاث

الخامسة: فی حکم العاجز عن الکفارة

اشارة

، و فیها فروض:

۱- لو عجز عن بعض الخصال فی الکفارة المخیرة او المرتبة

ینتقل الفرض الی الفرد الآخر، اما فی المرتبـة فللتصـریح بذلک فی النصوص، و اما فی المخیرة، فلأنه فی جمیع موارد التخییر اذا تعذر احـد فردی التخییر تعین الآخر و هـذا واضح، فما فی الشـرائع من انه لو عجز عن صوم شـهرین متتابعین صام ثمانیة عشـر یوماً- الشامل اطلاقه للفرض- غیر ظاهر الوجه، و ما دل علی بدلیة الثمانیة عشر یوماً عن الستین انما هو فی صورة العجز عن الخصال الثلاث.

۲- لو عجز عن بعض الخصال فی کفارة الجمع

- ففیه أقوال: وجوب الباقی مطلقاً عدمه کذلک، وجوبه اذا طرء العجز علی الوجوب.

مـدرک الأـول: قاعـدة المیسور و الروایات المتضـمنة لواحـد واحـد منها کل فیمن یعجز عن غیره، و لا یعارضه ما تضـمن غیره لعـدم شموله لمکان العجز عنه.

مدرک الثالث: استصحاب بقاء وجوب الباقی.

و لکن یرد علی الأول: ما حقق فی محله من عدم تمامیة قاعدة المیسور فی المرکب الاعتباری.

و یرد علی الثانی: ان تلک الأخبار متضمنة لأحکام ضمنیة علی الفرض و تسقط هی بسقوط الأمر بالکل.

و یرد علی الثالث: ان الاستصحاب فی الأحکام الکلیة لا یکون جاریاً لکونه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۲۳

]...[

محکوماً لاستصحاب عدم الجعل، مع ان مجموع الخصال الثلاث متعلقة لحکم واحد، فاذا تعذر بعضها سقط هذا التکلیف، و التکلیف الضـمنی المتعلق بالباقی قطعاً، و حـدوث تکلیف آخر متعلق به غیر معلوم، و الأصل عـدمه، و استصـحاب الکلی الجامع بین التکلیفین من قبیل الاستصحاب الکلی للقسم الثالث و لا نقول بجریانه.

فالأظهر عـدم وجوب الباقی، نعم یجب علیه احد الأخیرین: لإِطلاق دلیل وجوب الکفارة، فانه اذا جامع حراماً، او افطر حراماً فمقتضـی اطلاقات الکفارة وجوب احـدی الخصال علیه، و قد دل دلیل خاص علی انه فی صورة الامکان یجب الجمع بین الخصال، ففی صورة

العجز عن البعض یکون باقیاً تحت تلک الاطلاقات فیجب علیه کغیره احدی الباقیتین.

العاجز عن الخصال الثلاث

۳- لو عجز عن الخصال الثلاث

، فعن المفید و السید و الحلی: انه یجب ان یصوم ثمانیهٔ عشر یوماً، و عن الاسکافی و المقنع و المدارک و الذخیرهٔ: یجب علیه التصدق بما یطیق، و عن المنتهی: یجب الصوم و مع العجز عنه الصدقهٔ بما یطیق، و عن المختلف و الدروس و غیرهما: التخییر بینهما. و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص، منها: ما تضمن خصوص الصوم: کخبر ابی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یکون علیه صیام شهرین متتابعین فلم یقدر علی الصیام و لم یقدر علی العتق و لم یقدر علی الصدقهٔ قال (علیه السلام): فلیصم ثمانیهٔ عشر یوماً عن کل عشرهٔ مساکین ثلاثهٔ أیام «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب بقیهٔ الصوم الواجب حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۲۴

[...]

و خبره الآخر عنه (علیه السلام): عن رجل ظاهر من امرأته فلم یجد ما یعتق و لاما یتصدق و لا یقوی علی الصیام قال (علیه السلام): یصوم ثمانیهٔ عشر یوماً لکل عشرهٔ مساکین ثلاثهٔ ایام «۱».

و منها ما تضمن الأمر بالصدقهٔ خاصهٔ: کصحیح ابن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی رجل افطر فی شهر رمضان متعمداً یوماً واحداً من غیر عذر قال (علیه السلام): یعتق نسمهٔ، او یصوم شهرین متتابعین، او یطعم ستین مسکیناً، فان لم یقدر تصدق بما یطیق «۲».

و مصححه الآخر عنه (علیه السلام): فی رجل وقع علی أهله فی شهر رمضان فلم یجد ما یتصدق به علی ستین مسکیناً، قال (علیه السلام): یتصدق بقدر ما یطیق «۳».

مدرک القول الأول الطائفهٔ الأولی، و مدرک الثانی الثانیهٔ، و مدرک الأخیرین الجمع بین النصوص.

و الحق ان یقال: ان الثانی من الأولی فی الظهار، و الأول منها ناقش فیه سید المدارک بضعف السند، و هو فی غیر محله، اذ لیس فی سنده من یتوقف فیه سوی عبد الجبار و اسماعیل بن مرار، و الأول حسن، و الثانی محل وثوق، و لکنه مطلق شامل لکفارهٔ الظهار و کفارهٔ شهر رمضان، و حینئذٍ ان کانت الطائفهٔ الثانیهٔ غیر منافیهٔ له لزم الجمع بین الأمرین، و الا کما هو الظاهر قید اطلاق الخبر بها و یختص هو بکفارهٔ الظهار، ففی کفارهٔ شهر رمضان تتعین الصدقهٔ.

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب الکفارات.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۲۵

[...]

و يمكن ان يقال بعدم العموم للخبر بنحو يشمل كفارة شهر رمضان، اذ قوله فى ذيله على كل عشرة مساكين ثلاثة ايام ظاهر فى كون الصوم ثمانية عشر يوماً بدل الصدقة على ستين مسكيناً المتعينة، و هو يختص بالكفارة المرتبة فان آخر الخصال فيها الصدقة، و لا أقل من عدم ظهوره فى العموم.

فالمتحصل: ان المعتمد فى المقام الطائفة الثانية فيجب الصدقة بما يطيق، و اما صحيح ابى بصير عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): كل من عجز عن الكفارة التى تجب عليه من صوم او عتق او صدقة فى يمين او نذر او قتل او غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فالاستغفار له كفارة ما خلا يمين الظهار «۱». فلا ينافى ما سبق لامكان حمل الكفارة المعجوز عنها على ما يشمل الصدقة بما يطيق التى جعلت بدلًا، نعم فى صحيح ابن جعفر: اذا عجز عن الخصال الثلاث فليستغفر اللّه «۲».

لكنه ليس معارضا لما سبق لامكان الجمع بوجوبهما معاً، و لكن لِلإجماع على عدم وجوبه مع الصدقة بما يطيق يحمل على ما اذا لم يقدر عليه أيضاً، فالأظهر انه مع عدم القدرة عليه استغفر اللّه تعالى كما هو المشهور بين الأصحاب.

و لو قدر على بعضها فقد صرح غير واحد بوجوبه، هكذا عنون المسألة فى بعض الكلمات، و لكنه كما ترى غير صحيح، فان الصدقة الواجبة ليس لها حد معين بل المأمور بها الصدقة بما يطيق، و عليه فعنوان انه لو عجز أتى بالممكن منها فى غير محله.

ثمّ ان مقتضى اطلاق صحيح أبى بصير انه ان اتى بالاستغفار ثمّ تمكن من الكفارة بعد ذلك انه لا يجب عليه الاتيان بها لإطلاق الكفارة عليه، فبعنوان الحكومة يدل على

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الكفارات حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث ۹.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۲۲۶

]...[

الاجزاء.

انما الكلام فى ان الموضوع هو العجز المستمر عن الكفارة، او العجز فى زمان، مقتضى الأصل الاولى هو الأول لعدم فورية وجوب الكفارة، فوقتها ما دام العمر. و ظاهر جعل العجز عنها موضوعاً العجز عن الكفارة فى تمام الوقت المجعول لها كما فى سائر الابدال الاضطرارية، و عليه فلو تمكن بعد ذلك انكشف عدم البدلية فلا يجزى.

اللّهم إلّا أن يقال: انه من جهة ان المستبعد جداً العجز المستمر عن الصدقة بما يطيق يتعين البناء فى المقام على ان الموضوع هو العجز فى زمان العمل لا العجز المستمر، و عليه فمقتضى اطلاق البدلية الاجزاء.

نعم يمكن ان يستدل لعدم الاجزاء بما ورد فى الظهار المتضمن انه ان استغفر فوجد السبيل الى ما يكفر يوماً من الأيام فليكفر، بالغاء الخصوصية.

[السادسة] التبرع بالكفارة عن الميت و الحى

السادسة: لا خلاف بينهم فى جواز التبرع عن الميت بالكفارة.

و يشهد به: ما دل من النصوص الكثيرة الدالة على انتفاع الميت بما يفعله الاحياء من الصوم و الصلاة و الحج و الصدقة، و ستأتى فى القضاء، و المستفاد منها سقوط شرطية المباشرة، و قد تقدم تفصيل القول فى ذلك فى مبحث قضاء الصلاة، و سيأتى مستوفى فى كتاب الحج.

و انما الخلاف فی التبرع بها عن الحی، و فیه أقوال:

۱- ما نسبه صاحب الحدائق الی جماعة، و فی الجواهر: لعله المشهور و هو عدم الإِجزاء مطلقاً.

۲- ما عن المبسوط و المختلف و هو الإِجزاء کذلک، و اختاره جمع من متأخری

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۲۷

[...]

المتأخرین منهم الفاضل النراقی.

۳- ما فی الشرائع و عن غیرها و هو التفصیل بین الصوم فلا یجزی، و بین غیره فیجزی.

و استدل للأول: بان مقتضی القاعدة ان الأمر بفعل اذا توجه الی شخص یعتبر مباشرته فیه و لا یکون فعل الغیر مسقطا له، و بعبارة اخری، ان مقتضی اطلاق الخطاب المتوجه الی شخص مطلوبیة المادة منه مطلقاً ای سواء فعل غیره ام لا، فسقوطه بفعل الغیر خلاف الإطلاق و خلاف الأصل، فالقول بالاجزاء یحتاج الی دلیل.

و استدل له فی المقام: بان الکفارة دین کسائر الدیون التی یجوز التبرع فیها، بل هی حق اللّه و دینه فیکون اولی بالتخفیف، و بما ورد فی قصة الاعرابی الذی ادعی العجز عن الکفارة حیث قال له النبی صلّی اللّه علیه و آله: خذ هذا التمر و تصدق به «۱»: و بما ورد فی قصة الخثعمیة المشهورة الآتی حیث قال لها: النبی صلّی اللّه علیه و آله دین اللّه احق ان یقضی «۲».

و لکن یرد علی الأول: انه لم یدل دلیل علی صحة التبرع فی وفاء کل ما یصدق علیه الدین، و ثبوته فی الدین المالی لا یقتضی ذلک فی غیره.

و علی الثانی: ان ظاهره التملیک و التصدق به من ماله، و لاقل من قابلیته لإرادة ذلک منه، و به یظهر ما فی خبر سماعة عن أبی بصیر الوارد فی کفارة الظهار قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: انا اتصدق عنک، فاعطاه تمرا لإطعام ستین مسکیناً فقال صلّی اللّه علیه و آله: اذهب و تصدق به «۳».

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۵.

(۲) الذکری- الحکم الخامس من أحکام الأموات- و قریب منه فی التذکرة فی مسألة عدم وجوب الحج علی الفقیر و الزمن- و فی المستدرک باب ۱۸- من أبواب وجوب الحج و شرائطه.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب الکفارات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۲۸

[...]

و علی الثالث: ان من المحتمل کون مورده المیت، مع انه لم یعمل باطلاقه فی الحی احد فلا بد من الاقتصار فیه علی مورده للإجمال.

و الحق ان یقال: ان النیابة فی الصوم و التبرع فیه عن الحی لا تجوز لما مر، اما العتق فلا یهمنا البحث فیه لعدم المورد له، و اما الصدقة فلا خلاف ظاهراً فی جواز الوکالة فیها و النیابة، و قد ادعی المحقق النائینی ره جواز التبرع فی کل ما تدخله النیابة اجماعاً، و علیه فیجوز التبرع فی الإِطعام.

و ان شئت قلت: أنه من جواز الوکالة و صحتها یستکشف عدم اعتبار المباشرة فیها، و علیه فحیث لم یدل دلیل علی اعتبار کون الصدقة من ماله بل مقتضی اطلاق النص عدم اعتباره فیجوز التبرع فیها و اللّه العالم، فما اختاره المحقق ره أظهر.

[السابعة] مصرف كفارة الاطعام

السابعة: فى مصرف كفارة الإِطعام و مقدارها، و جنسها و عدد من يطعم.

اما مصرفها: فالفقراء، فان الآية و النصوص و ان تضمنت المسكين، الا انه لا خلاف بينهم فى ان المسكين و الفقير يراد كل منهما من الآخر عند الانفراد، لاحظ المبسوط و نهاية الاحكام و المسالك و الروضة و غيرها تجد القوم مصرحين بعدم الخلاف فى ذلك او الاجماع عليه، فما عن القواعد من الإِشكال فى اجزاء الاعطاء للفقير ضعيف، ثمّ ان اعطاء هذه الصدقة بالفقير يكون على وجهين: اما باطعامه، او بالتسليم اليه.

فان النصوص مختلفة، اكثرها متضمنة للإِطعام، و جملة منها متضمنة للتسليم. فمقتضى الجمع بين النصوص التخيير بينهما.

و أما مقدارها: فان اطعمهم لا بد من اشباعهم مرة واحدة بلا خلاف و لا

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٢٩

]...[

اشكال كما افاده صاحب الجواهر ره، و يقتضيه اطلاق اطعام المسكين الظاهر فى اشباعه.

و فى خصوص كفارة اليمين روايتان: احداهما: ما يدل على الاشباع مرة واحدة، و الثانية: تتضمن الاشباع طول يومه.

و الاولى صحيحة، و الثانية مرسلة محمولة على الندب كما سياتى فى محله، فما عن المفيد ره من اعتبار ان يطعمه طول يومه فى كفارة اليمين، غير تام، و ان سلم اليهم لا بد ان يكون مداً واحداً لكل مسكين كما هو المشهور بين الأصحاب، و عن الشيخ فى الخلاف و المبسوط و النهاية و التبيان: انها مدان، و وافقه غيره، بل عن الأول: الإِجماع عليه.

و يشهد للمشهور: صحيح عبد الرحمن- او موثقة- عن الإِمام الصادق (عليه السلام): عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً قال (عليه السلام): عليه خمسة عشر صاعاً لكل مسكين مد «١».

و موثق سماعة: عن رجل لزق باهله فانزل قال (عليه السلام): عليه اطعام ستين مسكيناً مد لكل مسكين «٢». و نحوهما حديث الانصارى المتقدم «٣».

و بازائها نصوص: منها: ما ورد فى كفارة الظهار المتضمن لأنّها ثلاثون صاعاً لكل مسكين مدان «۴» و لكنه ان احتمل الاختصاص بمورده فلا كلام، و الا فالجمع بينه و بين ما سبق يقتضى حمله على الاستحباب.

و منها: النصوص المتضمنة انها عشرون صاعاً: كخبر ادريس بن هلال عن

---

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١٠.

(٢) الوسائل باب ۴ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۴.

(٣) الوسائل باب ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ۵.

(۴) الوسائل باب ١۴ من أبواب الكفارات حديث ۶.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٣٠

]...[

الإِمام الصادق (عليه السلام): عن رجل أتى أهله فى رمضان قال (عليه السلام): عليه عشرون صاعاً من تمر «١».

و خبر محمد بن النعمان عنه (علیه السلام): فی رجل افطر یوماً من شهر رمضان فقال (علیه السلام): کفارته جریبان من طعام و هو عشرون صاعاً «۲».

و موثق عبد الرحمن البصری عنه (علیه السلام) عن رجل افطر فی شهر رمضان متعمداً قال (علیه السلام): یتصدق بعشرین صاعاً «۳». و حیث ان الصاع اربعة امداد فیصیر المجموع ثمانین مداً، لکل مسکین مد و ثلث مد.

و منها: صحیح جمیل المتقدم المتضمن لحکایة الرجل المجامع الذی أتی النبی صلّی اللّه علیه و آله قال: فدخل رجل من الناس بمکتل من تمر فیه عشرون صاعاً یکون عشرة اصوع بصاعنا «۴».

و لازم ذلک ان لکل مسکین ثلثی مد، و لکن هاتین الطائفتین لا تصلحان لمعارضة النصوص المتقدمة المعمول بها بین الأصحاب، فالمتجه حملهما علی اختلاف الصاع.

و قد استدل للقول الثانی: بما ورد فی کفارة الظهار، و بان المدین بدل عن الیوم فی کفارة صید الاحرام، و باصالة الاحتیاط.

و لکن الأول قد عرفت ما فیه، و الثانی یندفع بانه قیاس مع الفارق و هو وجود النص بکفایة المد کما مر، و الثالث یندفع بانه لا یرجع الی الأصل مع وجود الدلیل، مع ان الأصل هو البراءة، لکون الشک فی التکلیف.

و أما جنسها: فمقتضی اطلاق النصوص کفایة کل ما یعد طعاماً، و لم یرد فی

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۸ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۳۱

]...[

النصوص ما یوجب تقییده بقسم خاص سوی جملة من النصوص فی کفارة الیمین المتضمنة للتقیید بالحنطة و الدقیق و الخبز و ما فی تفسیر الآیة الکریمة (من اوسط ما تطعمون اهلیکم) من تفسیر الاوسط بالخل و الزیت و التمر و الخبز «۱». و لکنها فی کفارة الیمین و التعدی یحتاج الی دلیل، و اما ما عن بعض کتب اللغة من انه قد یختص الطعام بالبر فهو خلاف الاستعمال الشائع الذی یحمل علیه اللفظ عند الإِطلاق، مع انه لو سلم فانما هو فی خصوص هذه الصیغة، لا فی المادة التی فی ضمنها و لو کانت مع هیئة اخری، و علیه فحیث ان النصوص متضمنة للإِطعام فلا سبیل الی ذلک فیه.

و أما ما ورد فی قضیة الاعرابی الذی افطر فی شهر رمضان او الذی ظاهر من امرأته من ان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله اعطاه التمر لیتصدق به فلا یدل علی التعیین کی یقید اطلاق النصوص، فالأظهر کفایة مطلق الطعام.

و أما العدد: فیعتبر الستون لأن ما امر به فی النصوص اطعام ستین مسکیناً او التصدق کذلک، اضف الیه مصحح اسحاق بن عمار عن أبی ابراهیم (علیه السلام): عن اطعام عشرة مساکین او اطعام ستین مسکیناً أ یجمع ذلک لإنسان واحد یعطاه؟ فقال (علیه السلام): لاو لکن یعطی انساناً انساناً کما قال اللّه عز و جلّ «۲».

نعم لو دفع مدا الی فقیر ثمّ اشتراه منه و دفعه إلی آخر و هکذا الی تمام الستین اجزأه بلا خلاف و لا إشکال، اذ لا یعتبر فی ذلک اکل الفقیر اجماعاً، و قد ورد فی النصوص تفسیر الاطعام ببذل الطعام لیأکلوه او تملیکهم اياه.

و هذا انما هو مع التمکن من الستین، و الا فیکفی اعطاء الواحد ازید من مرة بلا خلاف کما نص علیه صاحب الجواهر، و عن ظاهر

الخلاف: الاجماع علیه.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أو باب الكفارات حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الكفارات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۳۲

[...]

و یشهد به خبر السكونی: قال امیر المؤمنین (علیه السلام): ان لم یجد فی الكفارة الا رجل الرجلین فیكرر علیهم حتی یستكمل العشرة یعطیهم الیوم ثمّ یعطیهم غداً «۱».

و لا یضر اختصاصه بكفارة العشرة لعدم القول بالفصل، كما ان ما فیه من التقیید باعطاء الغد الظاهر فی التعدد فی الأیام الذی لم یقل به الأصحاب لا یضر بعد معلومیة عدم الخصوصیة، و انه بلحاظ ان مورده الاشباع و المتعارف فیه ذلك.

و لا فرق فی الفقیر الذی تدفع الیه الكفارة بین الرجل و المرأة، و الكبیر و الصغیر، غایة الأمر ان كان صغیراً یدفع الی ولیه ان كان بنحو التملیك، و ان كان بنحو الاشباع فلا یعتبر اذن الولی.

و هل یجوز اعطاء المعیل لو لم یكن ولیاً فیه تامل لعدم سلطنته علی التملك، و هل یعتبر فی الاشباع احتساب الاثنین من الصغار بواحد، او یتخیر بین ذلك و بین ان یزود الصغیر بقدر ما اكل الكبیر، ام یعتبر الأول فی صورة الانفراد و الثانی فی صورة الانضمام ام لا یعتبر شیء من ذلك، ام لا یكفی اشباعهم مطلقاً؟ وجوه و أقوال، مقتضی اطلاق النصوص: كفایة اشباعهم مطلقاً، فما عن المفید من المنع عن اعطائهم مطلقاً ضعیف، اذ الاشباع لیس مثل التملیك كی یتوقف علی السلطنة علی التملك المسلوبة عن الصغیر.

و لكن فی خصوص كفارة الیمین وردت روایتان: احداهما روایة السكونی: من اطعم فی كفارة الیمین صغارا و كباراً فلیزود الصغیر بقدر ما اكل الكبیر «۲».

و الثانیة: روایة غیاث: لا یجزی اطعام الصغیر فی كفارة الیمین و لكن صغیرین

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الكفارات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب الكفارات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۳۳

[...]

بكبیر «۱».

فاما ان یقید اطلاق الثانیة بالاولی فتكون النتیجة انه فی صورة الانفراد یحتسب الاثنان بواحد و فی صورة الانضمام یزود الصغیر بقدر ما اكل الكبیر، او یجمع بینهما بالتخییر بین الأمرین مطلقا و الأول اقرب.

و لا یخفی ان شمول هذا الحكم للمقام یتوقف علی الغاء خصوصیة المورد، و لا بأس به.

فالمتحصل: انه فی اطعام الصغار بالاشباع فی صورة الانفراد یحتسب اثنان بواحد، و فی صورة الانضمام بالكبار یزود الصغیر بقدر ما اكل الكبیر.

[تناول المفطر بغیر عمد]

اشارة

تناول المفطر سهواً او نسیاناً ثمّ ان وجوب الامساک عما ذکر من المفطرات و ایجابها للقضاء او له و للکفارة انما هو اذا کان الافطار عمدیاً مع کون المفطر ذاکراً للصوم و عالماً بالحکم، و الا فلا یترتب علیه شیء من هذه الاحکام اجماعاً فی بعض الصور، و مع الخلاف فی بعض آخر.

و تفصیل القول بالبحث فی مقامات:

[المقام] الأول: فی النّاسی

: لا خلاف بینهم فی ان المفطرات المذکورة انما توجب بطلان الصوم اذا وقعت علی وجه العمد، و اما اذا وقعت سهوا فلا تفسد الصوم، و فی الجواهر: قولًا واحداً و نصوصاً. انتهی، و فی المنتهی: و لا خلاف بین علمائنا فی ان الناسی لا یفسد صومه و لا یجب علیه قضاء و لا کفارة بفعل المفطر ناسیاً انتهی، و فی رسالة صوم الشیخ

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب الکفارات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۳۴

[...]

الأعظم اجماعاً فی الجملة.

و یشهد به: جملة من النصوص کصحیح محمد بن قیس عن ابی جعفر (علیه السلام) کان امیر المؤمنین (علیه السلام) یقول من صام فنسی فاکل و شرب فلا یفطر من اجل انه نسی فانما هو رزق رزقه اللّه تعالی فلیتم صیامه «۱» و صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل نسی فاکل و شرب ثمّ ذکر قال (علیه السلام): لا یفطر انما هو شیء رزقه اللّه تعالی فلیتم صومه «۲» و موثق عمار عنه عن الرجل ینسی و هو صائم فجامع اهله- فقال (علیه السلام): یغتسل و لا شیء علیه «۳» و خبر أبی بصیر قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام) رجل صام یوماً نافلة فاکل و شرب ناسیاً قال (علیه السلام) یتم یومه ذلک و لیس علیه شیء «۴» الی غیر ذلک من النصوص الکثیرة و لا یضر باستفادة الکبری الکلیة منها اختصاصها بالثلاثة- لما فی الصحیح الأول من التعلیل بالنسیان العام للجمیع و لعدم الخصوصیة- و عدم الفصل.

و استدل الشیخ الأعظم ره مضافاً الی ذلک: بعموم قوله (علیه السلام) ما غلب اللّه علیه فاللّه اولی بالعذر «۵» الوارد فی نفی القضاء عن المغمی علیه- بتقریب ان تطبیقه بلحاظ نفی القضاء قرینة علی ارادة المعذوریة حتی من ناحیة القضاء و لا یکون مختصاً بالمعذوریة من جهة التکلیف.

و اورد علیه المحقق الهمدانی ره بانه لو اخذ بعموم العلة لزم الالتزام بعدم وجوب القضاء فی کل مورد کان الفوت مسبباً عن عذر مستند الی اللّه تعالی و هذا

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

(٣) الوسائل باب ٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢.

(۴) الوسائل باب ٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١٠.

(۵) الوسائل باب ٢۴ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ۶.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٣۵

]...[

مخالف لغيره من النصوص و الفتاوى و لا يلتزم المستدل ايضاً بـذلك فى غير مورد الروايهٔ، و انما غرضه فى المقام اثبات انه لو تناول شيئاً من المفطرات نسياناً لاـ يقـدح ذلـك فى صومه حتى يجب عليه قضـائه، و الا فهو معترف بانه لو ترك الصوم نسـياناً وجب عليه قضائه بخلاف المغمى عليه، فالقاعدهٔ المزبورهٔ اجنبيهٔ عن مدعاه.

و فيه: ان عموم العلهٔ بلحاظ ما فيه من التطبيق يدل على ان ترك الصوم رأساً او الاتيان بما ينافيه ان كان عن عذر لا يجب قضاء ذلك اليوم و لاـزم ذلـك فى صورهٔ الاتيـان بالمنـافى سـهواً سـيما بعـد ضم مـا دل على وجوب الامسـاك بقيـهٔ النهـار هو اجزاء الماتى به و الاكتفاء به عن الصوم المأمور به- غايهٔ الأمر هذا العام كسائر العمومات وردت عليه مخصـصات لا مانع من ان يخصص بها و يعمل به فى غير تلك الموارد.

ثمّ ان مقتضى اطلاق اكثر ما تقدم ثبوت هذا الحكم فى جميع اقسام الصوم من الواجب المعين و الموسع و المندوب كما هو المشهور بين الأصـحاب- و اختصاص بعض النصوص برمضان و بعضـها بالنافلهٔ لا يوجب التقييد لعدم التنافى- سـيما و فى الفقيه فى ذيل موثق عمـار على مـا فى الوسائل و روى عن الأئمـهٔ عليهم السـلام ان هـذا فى شـهر رمضان و غيره لا يجب منه القضاء فما عن المصـنف فى اجوبهٔ المسائل المهنائيهٔ و التذكرهٔ من القول بالفساد فى الواجب غير المعين و المندوب ضعيف.

و أضـعف منه الاسـتدلال له: بان حقيقـهٔ الصوم الامساك عن المفطرات و لم يتحقق و بما رواه العلامـهٔ فى كتابه عن محمد قال سألته فيمن شـرب بعـد طلوع الفجر و هو لاـ يعلم قـال (عليه السـلام): يتم صومه فى شـهر رمضـان و قضـائه و ان كـان متطوعاً فليفطر: و بان مقتضـى اطلاق مفهوم النصوص الحاصـرهٔ- لا يضـر الصائم ما صـنع اذا اجتنب اربع خصال- المتقدمهٔ مضـريهٔ هذه الأربعهٔ و ان وقعت سهواً، فـانه يرد على الأـول مـا تقـدم منا فى مبحث النيـهٔ من ان من افطر ناسـياً يكون عمله بـدلًا عن الصوم مجزيا عنه دل الـدليل على ذلك، و يرد على الثانى انه فى غير الناسى مع انه فى المتطوع

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٣۶

]...[

الذى دل النص الخاص على الاكتفاء بعمله، و يرد على الثالث انه يقيد اطلاقه بما مر من النصوص، فالأظهر عدم مفسديهٔ المفطرات اذا وقعت سهواً او نسياناً لشىء من اقسام الصوم.

تناول المفطر جهلًا

المقام الثانى فى الجاهل

- و فيه اقوال- ١- ما عن موضع من التهذيب و السـرائر و الحدائق و ظاهر الجامع و محتمل موضع من المنتهى و الاستبصار و التهذيب و هو انه لا يجب عليه القضاء و الكفارهٔ.

٢- انه يجب عليه القضاء خاصهٔ- كما عن المعتبر و الدروس و حواشـى القواعد للشـهيد- و الروضهٔ و المدارك و محتمل المختلف و

نسبه سید المدارک الی اکثر المتاخرین.

۳- انه یجب علیه القضاء و الکفارة کما عن المنتهی و التذکرة و محتمل المختلف و نسبه فی محکی الکفایة الی الأکثر.

۴- التفصیل بین الجاهل المقصر فی السؤال فیجب علیه القضاء و الکفارة و بین غیر المقصر لعدم تنبهه فیجب علیه القضاء خاصة- اختاره صاحب الجواهر و نسبه الی بعض مشایخه.

۵- ما اختاره الشیخ الأعظم ره- و هو وجوب القضاء و الکفارة علی الجاهل المقصر- و عدم وجوب شیء منهما علی القاصر.

و قد استدل لفساد الصوم و وجوب القضاء و الکفارة: باطلاق ما دل علی اعتبار الامساک عن الأشیاء المزبورة فی ماهیة الصوم بل لا معنی للصوم الا الامساک عن تلک الأشیاء فیمتنع تحقق مفهومه بدونه- مع ان تقیید مفطریة المفطرات بالعلم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۳۷

[...]

بمفطریتها الراجع الی اشتراط وجوب الامساک عنها بالعلم بوجوبه غیر معقول، اقول ان هذا الوجه یتم بالنسبة الی وجوب القضاء لو قلنا انه بالأمر الأول- و حیث انه فاسد بل هو کالکفارة بامر جدید- فلا بد من ملاحظة تلک الأدلة فالأدلة الأولیة لا تکفی.

و لذا استدل بعض آخر له: باطلاق ما دل علی وجوب القضاء علی من لم یصم او أفطر صومه: و باطلاق ما دل علی وجوب الکفارة المتقدم- فان بعض تلک النصوص و ان کان فی الافطار متعمداً، إلّا ان جملة منها الواردة فی وجوب الکفارة علی من جامع- او استمنی- او اکل و شرب- مطلقة غیر مقیدة بالعمد- فالمطلقات مقتضیة لوجوب القضاء و الکفارة، بل بعض ادلة القضاء فی الجاهل بالموضوع الذی هو أولی بالمعذوریة من الجاهل بالحکم بل ظهور اکثر الاسئلة التی وقع فی جوابها الأمر بالقضاء او الکفارة فی کون مورده الجاهل.

و استدل لعدم وجوب القضاء و الکفارة بوجوه: الأول ان المتبادر من الاطلاقات صورة العلم او انصرافها عن صورة الجهل و فیه منع التبادر و الانصراف اذ لا وجه لهما سوی الشیوع و هو ممنوع- مع انه لا یصلح منشئا للانصراف المقید للإطلاق.

الثانی تقیید أکثر النصوص بمتعمد الافطار غیر الصادق هنا و ان کان متعمداً للفعل لأن تعمد الإفطار لا یکون الا مع العلم بکونه مفطراً و به یقید المطلقات ایضاً لوجوب حملها علی المقید و فیه ان المقیدات من جهة عدم المفهوم لشیء منها لا تصلح لتقیید المطلقات.

الثالث: موثق ابی بصیر و زرارة قالا جمیعاً سألنا أبا جعفر (علیه السلام) عن رجل أتی أهله فی شهر رمضان أو أتی أهله و هو محرم و هو لا یری الا ان ذلک حلال

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۳۸

[...]

له قال (علیه السلام) لیس علیه شیء «۱». و حمله علی الجاهل القاصر غیر ظاهر، و مثله حمله علی نفی خصوص الکفارة فانه خلاف اطلاقه، نعم هو مختص بالجاهل المعتقد عدم المفطریة و لا یشمل المتردد الا المتردد الذی یقتضی العقل او الشرع جواز الفعل بالنسبة الیه فانه حینئذٍ یری انه حلال له غایة الأمر حلالًا ظاهریاً و اطلاق الموثق یشمله.

و أورد علیه بان النسبة بینه و بین کل من ادلة القضاء و الکفارة عموم من وجه: لأن عدم الشیء علیه أعم من القضاء و الکفارة و العقاب و ادلة القضاء و الکفارة اعم من العالم و الجاهل- و الترجیح لأدلة القضاء و الکفارة للشهرة.

و اجیب عنه تارة کما عن بعض المعاصرین بان الشهرة الفتوائیة لا تصلح للترجیح مع ان اعمال الترجیح فی تعارض العامین من وجه خلاف التحقیق، و اخری کما فی المستند بان اخبار الکفارة و ان کانت مخصوصة علی الظاهر بالکفارة فیتوهم وجه خصوصیة لها الا

ان ثبوت الکفارة یستلزم ثبوت القضاء أیضاً بالاجماع المرکب بل الاثم للتقصیر فتساوی الموثقة من تلک الجهة فالموثقة اخص مطلقا منها لاختصاصها بالجهل فتقدم علیها- و اما اخبار القضاء فالنسبة بینها و بین الموثقة و ان کانت عموماً من وجه الا ان الأصل مع الموثقة و هو المرجع عند فقد الترجیح و التخییر کما فی المقام و هو مع عدم القضاء، و ثالثة بما فی رسالة صوم الشیخ الأعظم ره- و هو حکومة الموثق علی ادلة القضاء و الکفارة اذ لو قدمت تلک الأدلة لم یبق له مورد النفی اذ لا ینفی حکماً الّا و علیه دلیل یقتضی وجوده لولاه.

و فی کل نظر: اما الأول: فلما حققناه فی محله من ان اللازم فی تعارض العامین من وجه الرجوع الی اخبار الترجیح و التخییر- و ان المرجح الأول هو الشهرة

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۱۲.

الفتوائیة، و اما الثانی: فلأن المیزان فی تعارض الأدلة ملاحظة کل دلیل بخصوصه مع معارضه و ضم ما دل علی وجوب القضاء فی کل مورد وجبت الکفارة الی دلیل الکفارة ثمّ ملاحظة النسبة بینه و بین معارضه خلاف التحقیق- و من الواضح ان النسبة بینهما حینئذٍ عموم من وجه، و اما ما افاده من ان الأصل مع الموثق عند تعارضه مع دلیل القضاء لفقد الترجیح فیرده: أولًا انه مع عدم الترجیح لا بدّ من البناء علی التخییر و لا معنی للرجوع الی الأصل نعم له حینئذٍ اختیار الموثق و البناء علی عدم وجوب القضاء، و ثانیاً ان المرجح الأول و هو الشهرة مع ادلة وجوب القضاء- و مع الاغماض عنه فالمرجح الثانی و هو صفات الراوی معها ایضاً، و یرد علی الثالث- ان ضابط الحکومة علی ما افاده هو قده و اسسه کون احد الدلیلین ناظراً الی الآخر بتضییق موضوعه او توسعته او ان یلون- الحکم الذی تضمنه- و هذا الضابط غیر صادق علی المقام کما لا یخفی و مجرد عدم بقاء المورد له لو قدم سایر الادلّة لا یصلح وجهاً لتقدیمه اذ کم خبر یطرح عند التعارض و لا یعمل به- هذا مع انه قابل للحمل علی ارادة نفی العقاب خاصة، و من الغریب انه قده عند ذکر حکم الجاهل القاصر یدعی ظهور الموثق فی نفی غیر العقاب و عند بیان حکم المقصر یدعی ظهوره فی نفی العقاب.

و بذلک یظهر اندفاع ما قیل ان الأمر یدور بین تقدیم الموثق علی جمیع ادلة القضاء و الکفارة، و تقدیم جمیعها علیه و تقدیم بعضها علیه- و تقدیمه علی بعضها- و الأخیر ترجیح بلا مرجح، و ما قبله مستلزم لطرح الموثق رأساً، فیتعین الأول: فانه لا مانع من طرحه کسائر الأخبار التی تطرح عند التعارض، مع ان تقدیمها لا یلزم منه طرحه لامکان حمله علی نفی العقاب خاصة، فالمتحصل انه یقدم ادلة وجوب القضاء و الکفارة علی الموثق.

و بما ذکرناه اندفع الوجه الرابع الذی ذکروه فی المقام- و هو ما دل من

النصوص علی ان من ارتکب امراً بجهالة لا شیء علیه «۱».

و قد استدل للتفصیل بین الجاهل المقصر و القاصر و انه یجب القضاء و الکفارة علی الأول- دون الثانی: بان مقتضی اطلاق الأدلة و ان کان وجوبهما علی الجاهل مطلقاً الا انه فی القاصر یدل ما تضمن من النصوص علی ان ما غلب اللّه علیه فهو اولی بالعذر علی عدم وجوبهما علیه، و قد تقدم تقریب الاستدلال به، و ما اورد علیه و الجواب عنه فی المقام الأول، وجه اختصاصه بالقاصر ان جهل

المقصر لیس مما غلب اللّه علیه و هو واضح و النسبة بینه و بین ادلة وجوب القضاء و الکفارة و ان کانت عموماً من وجه الا انه حاکم علیها کما لا یخفی، فالمتحصل مما ذکرناه ان الجاهل القاصر لا یجب علیه القضاء و الکفارة- و المقصر یجب علیه الأمران، و یؤیده ما ادعی من الإِجماع علی ان الجاهل المقصر فی حکم العالم فی جمیع الأحکام.

لو اکره علی تناول المفطر

المقام الثالث فی المکره

- و الاکراه اما بنحو الایجار فی الحلق و الوضع فیه بغیر مباشرة نفسه- فحکمه حکم غیر القاصد للفعل کالذباب یطیر فی الحلق و الغبار یدخل فیه- و سیأتی الکلام فیه فی المقام الخامس- و اما بنحو التوعید بما یوجب الضرر الذی یخاف ترتبه علی مخالفة المکره من قتل او هتک عرض او ذهاب مال و نحوه و لا خلاف فی جواز الافطار حینئذٍ و عدم ترتب الاثم علیه- و یشهد به عموم ما دل علی رفع التسعة- التی منها ما استکرهوا علیه «۲»، و ما تضمن افطار الإِمام (علیه السلام)

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب بقیة کفارات الإحرام من کتاب الحج.

(۲) الوسائل باب ۵۶ من أبواب جهاد النفس من کتاب الجهاد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۴۱

]...[

تقیة عن السفاح کما فی روایات رفاعة و داود بن الحصین و خلاد و عیسی «۱» ففی الاولی قال أبو عبد اللّه (علیه السلام) دخلت علی ابی العباس بالحیرة فقال یا أبا عبد اللّه ما تقول فی الصیام الیوم فقلت ذاک الی الإِمام ان صمت صمنا و ان افطرت افطرنا فقال یا غلام علی بالمائدة فاکلت معه و انا و اللّه اعلم انه یوم من شهر رمضان فکان افطاری یوماً و قضائه أیسر علی من ان یضرب عنقی و لا یعبد اللّه و قریب منها البقیة.

انما الکلام فی انه هل یصح الصوم فلا یجب قضائه و لا کفارة علیه کما عن الشیخ فی الخلاف- و المحقق فی الشرائع و النافع و المعتبر، و المصنف ره فی المنتهی و التحریر و المختلف و الارشاد و الشهیدین فی الدروس و الروضة بل الاکثر کما قیل، ام یفسد الصوم و یجب قضائه- کما عن المبسوط و التذکرة و المسالک و الحدائق، ام یجب الکفارة ایضاً- کما لم یستبعده بعض الأساطین لو لا الاجماع علی عدمها.

فقد استدل للأول بوجوه:

الأول: ان نصوص وجوب القضاء و الکفارة مختصة بغیر المکره صرفاً او انصرافاً- ففیه یرجع الی الأصل و الاستصحاب استدل سید المدارک بذلک- و الظاهر ان نظره الی ما ذکرناه من قصور ادلة القضاء و الکفارة عن الشمول للمکره و مراده من الصحة ذلک- ای لا یجب القضاء و الکفارة لا إلی ما افاده المحقق الهمدانی ره من قصور ما دل علی ان الاتیان بتلک الامور مفسد للصوم عن شموله للمکره- فلا یصح الایراد علیه بان حقیقة الصوم هو الإِمساک عن المفطرات المذکورة فیمتنع تحققها مع الاتیان بها الا ان ینزل الشارع الفعل المقرون بالعزم علی الترک لو خلی و نفسه منزلة العدم و کیف کان فیرد علیه منع التبادر و الانصراف فی تلک النصوص و مع اطلاقها لا

---

(۱) الوسائل باب ۵۷ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک من کتاب الصوم حدیث ۵- ۴- ۶- ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۴۲

[...]

وجه الرجوع الی الأصل.

الثانی: النصوص المتقدمة المتضمنة لإفطار الإمام (علیه السلام) تقیة عن السفاح لو کان منافیاً للصوم لما ارتکبه، و لا ینافی ذلک قضاء الإمام (علیه السلام) لجواز کونه علی وجه الأفضلیة و فیه ان غایة ما یثبت بها جواز الافطار تکلیفاً و هو مما لا کلام فیه کما مر- بل قوله (علیه السلام) فکان افطاری یوماً و قضائه ... الی آخر یدل علی لزوم القضاء و فساد الصوم.

الثالث: ما دل من النصوص علی وجوب الکفارة علی المکره زوجته دونها «۱» و فیه ان غایته عدم وجوب الکفارة علیها- و لیس متعرضاً للقضاء مع انه قد دل النص علی ثبوت کفارتین علی الزوج «۲» و لعله لبطلان صوم الزوجة.

الرابع: حدیث رفع التسعة التی منها ما استکرهوا علیه- «۳» فانه یدل علی رفع حکمها و منه القضاء و الکفارة فی المقام و أورد علیه ثانی الشهیدین بان المراد رفع المؤاخذة علیها لا- رفع جمیع احکامها و فیه ما حقق فی الا-صول من ان المرفوع بالحدیث جمیع احکامها.

و لکن یرد علی هذا الوجه: ان حدیث الرفع انما یرفع الحکم و لا- یثبته، و علیه فاذا تعلق الا-کراه بجزء من اجزاء المرکب الاعتباری المأمور به بما انه لا- یمکن رفع الحکم الضمنی وحده یرفع الأمر بالمرکب، و لا یثبت تعلق التکلیف ببقیة الأجزاء و القیود، و علی ذلک فحدیث الرفع فی المقام یقتضی سقوط التکلیف بالصوم رأساً و معه یسقط وجوب الکفارة أیضاً لأنه مترتب علی افطار الصوم، و اما وجوب القضاء فهو

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب ما یمسک عنه الصائم.

(۳) الوسائل باب ۵۶ من أبواب جهاد النفس من کتاب الجهاد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۴۳

[...]

لیس من آثار افطار الصائم و احکامه الشرعیة بل من احکام عدم الاتیان بالصوم فالحدیث لا یصلح لرفعه.

فان قیل ان الحدیث یرفع فساد الصوم المترتب علی الإِفطار، و اذا لم یفسد الصوم لم یجب قضائه، قلنا ان الفساد لیس اثرا شرعیا بل هو منتزع بحکم العقل من عدم مطابقة المأتی به للمأمور به، فالمتحصل مما ذکرناه، ان مقتضی حدیث الرفع سقوط حرمة الافطار، و وجوب الکفارة، دون وجوب القضاء، و یعضد ذلک النصوص المتقدمة المتضمنة لإفطار الإمام (علیه السلام) تقیة من السفاح، فانها متضمنة للقضاء دون الکفارة کما یؤید عدم وجوب الکفارة ما دل علی عدم وجوبها علی الزوجة المکرهة.

ثمّ انه صرح الشهید الثانی بانه متی جاز الإِفطار للإِکراه وجب الاقتصار علی ما تندفع به الحاجة، فلو زاد علیه کفر و مثله ما لو تأدبت بالأکل فشرب معه او بالعکس.

و أورد علیه سبطه: بانه یمکن المناقشة فی وجوب الکفارة بالزائد بناءً علی ما ذهب الیه من کون التناول علی وجه الاکراه مفسداً للصوم لا-ن الکفارة تختص بما یحصل به الفطر و یفسد به الصوم، و ما حصل به الفطر هنا لم یوجب الکفارة، و ما زاد علیه لم یوجب الفطر.

اقول: ان بنینا علی تکرار الکفارة بتکرر موجبها فی یوم واحد تم ما افاده الشهید قده، و الا تم ما أفاده السید، و سیأتی تنقیح القول فی المبنی.

ثمّ ان منشأ القول بجواز الإِفطار و عدم وجوب الکفارة حیث یکون حدیث الرفع فلا یختص الحکم بما اذا خاف التلف علی النفس کما عن الدروس، و الظاهر انه استند الی اخبار افطار الإِمام فی هذا الحکم، و هی مختصة بما افاده.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۴۴

[...]

تناول المفطر تقیة

المقام الرابع: لو افطر تقیة

ففیه اقوال: لزوم القضاء و الکفارة، لزوم القضاء خاصة، عدم وجوب شیء منهما، الاجزاء اذا تناول ما لیس مفطراً عندهم او افطر قبل الغروب تقیة، و وجوب القضاء لو أفطر فی عیدهم ذهب الی کل من هذه الأقوال سوی الأول- جمع من المحققین و الاساطین.

أقول: اما جواز الإِفطار: فیشهد به ما تقدم فی المکره، و نصوص التقیة، و اما عدم وجوب الکفارة: فهو أیضاً یظهر مما تقدم فیه: فالکلام فی خصوص القضاء، فمن یقول بعدم وجوب القضاء علی المکره یقول به فی المقام ایضاً.

و أما من ذهب الی وجوب القضاء علی المکره فیمکن ان یذهب فی المقام الی عدم وجوب القضاء و لو فی بعض الصور.

توضیح ذلک: ان اکثر نصوص التقیة و ان کانت فی مقام بیان الحکم التکلیفی خاصة و لا تدل علی الأجزاء و الصحة، و لکن جملة منها تدل علی صحة العمل الماتی به علی طبق التقیة و ان کان فاقداً لبعض القیود الوجودیة او العدمیة، لاحظ مصحح الأعجمی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): و التقیة فی کل شیء الا فی النبیذ و المسح علی الخفین «۱». فان استثناء المسح علی الخفین یدل علی شمول المستثنی منه للحکم الوضعی، و مثله صحیح زرارة «۲» و نحوهما غیرهما مما سیأتی مفصلًا فی الحج فی مبحث الوقوف بعرفات، و ستعرف دلالة جملة من النصوص علی اجزاء العمل الناقص الجاری علی طبق التقیة، کما ستعرف هناک ان ذلک کما یکون فی الحکم الکلی کذلک یکون فی

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الأمر و النهی و ما یناسبهما من کتاب الأمر بالمعروف حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الأمر و النهی حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۴۵

[...]

الموضوعات المستنبطة، و علی هذا فلو افطر تقیة بما لا یرونه مفطراً و هو یعتقد مفطریته کالارتماس، او افطر بعد استتار القرص قبل ذهاب الحمرة المشرقیة و هو یری انه آخر وقت الصوم صح صومه و لا قضاء علیه، لأن النصوص تدل علی اجزاء الصوم الناقص عن الکامل.

و أما لو افطر فی عیدهم و لم یصم فلیس هناک عمل ناقص یکون مجزیاً، و النصوص لا تدل علی ان ترک العمل تقیة بحکم العمل، و هو حینئذٍ کما لو لم یصل صلاة موقتة تقیة فانه لم یدل دلیل علی انه بحکم الاتیان.

و بالجملة: النصوص تدل علی ان العمل الجاری علی طبق التقیة مجز عن المأمور به، و اما ترک العمل فلا یدل علی انه بحکم العمل،

و سیأتی زیادة توضیح لذلک.

و بذلک یظهر اقوائیة القول الاخیر، کما یظهر ان النصوص المتضمنة لإفطاره (علیه السلام) یوم العید و قضائه انما تکون علی وفق القاعدة، و ان کانت ضعیفة سنداً.

الافطار بغیر اختیار

المقام الخامس: فی غیر القاصد للفعل

کالذباب یطیر الی حلقه لا إشکال و لا خلاف فی انه لا یفسد صومه و لا قضاء علیه و لا کفارة لاختصاص ادلة القضاء و الکفارة، بل ادلة المفطرات انفسها بالافطار عن اختیار.

و یستفاد ذلک من النصوص الخاصة ایضاً: ففی موثق عمار عن الإِمام الصادق (علیه السلام): عن الرجل یتمضمض فیدخل الماء فی حلقه قال (علیه السلام) لیس

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۴۶

]...[

علیه شیء اذا لم یتعمد ذلک «۱». فان الشرطیة فی الخبر جاریة مجری التعلیل.

و فی خبر مسعدة عنه (علیه السلام) عن الإِمام علی (علیه السلام): عن الذباب یدخل حلق الصائم قال (علیه السلام): لیس علیه قضاء لأنّه لیس بطعام «۲». بناءً علی أنّ المراد به أنّه لیس بأکل مستند الیه کما مر.

و فی موثق سماعة تعلیل وجوب القضاء علی من أفطر بظن دخول اللیل: بانه اکل متعمداً «۳». الی غیر ذلک من النصوص الواردة فی الموارد المخصوصة. فلا ینبغی التوقف فی الحکم المذکور کما لا خلاف فیه.

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۳۹ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۵۰ من أبواب ما یمسک عنه الصائم و وقت الإمساک حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۴۷

الباب الثالث فی أقسامه و هی أربعة واجب و مندوب و مکروه و محظور و الواجب شهر رمضان و الکفارات و دم المتعة و النذر و شبهه و الاعتکاف علی وجه و قضاء الواجب، فغیر رمضان یأتی بیانه فی اماکنه- و اما شهر رمضان فعلامته

الباب الثالث: فی أقسامه

اشارة

ای أقسام مطلق الصوم الشامل للصحیح و الفاسد و هی أربعة واجب، و مندوب، و مکروه، و محظور علی ما سیأتی بیانها

[الصوم الواجب]

اشارة

و الواجب ستة بحکم الاستقراء و تتبع الأدلة الشرعیة و الإِجماع بقسمیه:

الأول: صوم شهر رمضان و.

الثانی: صوم الکفارات التی مر بیانها.

و الثالث: صوم بدل دم المتعة فی الحج.

و الرابع: صوم النذر و شبهه من العهد و الیمین.

و الخامس: صوم: الاعتکاف علی وجه یأتی بیانه فی محله.

و السادس: صوم قضاء الواجب، فغیر رمضان یأتی بیانه فی اماکنه.

طرق ثبوت الهلال

اشارة

و اما شهر رمضان ف النظر فیه فی امور:

الأول: فی علامته و طرق ثبوت هلاله، و هی امور:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۴۸

رؤیة الهلال أو مضی ثلاثین یوما من شعبان

احدها: رؤیة الهلال

: لا- خلاف فی الثبوت بها، و فی التذکرة: و یلزم صوم رمضان من رأی الهلال و ان کان واحداً انفرد برؤیته سواء کان عدلًا او غیر عدل، شهد عند الحاکم او لم یشهد، قبلت شهادته او ردت، ذهب الیه علماؤنا اجمع. انتهی.

و تشهد به- مضافاً الی انه یرجع الی حجیة العلم و هی ذاتیة- نصوص کثیرة: کصحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)- فی حدیث-: فاذا رأیت الهلال فصم و اذا رأیته فافطر «۱».

و صحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): اذا رأیتم الهلال فصوموا و اذا رأیتموه فافطروا و لیس بالرأی و لا بالتظنی و لکن بالرؤیة «۲».

و صحیح علی بن جعفر عن أخیه (علیه السلام): فی الرجل یری الهلال وحده: اذا لم یشک فلیصم «۳». الی غیر ذلک من النصوص الکثیرة.

الثانی [مضی ثلاثین یوماً من شعبان]

: ما ذکره بقوله او مضی ثلاثین یوما من شعبان باجماع المسلمین، بل قیل: انه من ضروریات الدین.

و تشهد به- مضافاً الی حصول العلم بدخول رمضان به و العلم حجة ذاتاً- نصوص: کخبر اسحاق بن عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): انه قال: فی کتاب علی: صم لرؤیته و افطر لرؤیته و ایاک و الشک و الظن، فان خفی علیکم فاتموا الشهر

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۴۹

او قیام البینة بالرؤیة

الأول ثلاثین «۱». و نحوه غیره.

[الثالث] حجیة البینة فی ثبوت الهلال

اشارة

و الثالث: ما افاده بقوله او قیام البینة بالرؤیة ای رؤیة الهلال بلا خلاف ظاهر فی ذلک فی الجملة، و فی الشرائع: قیل لا تقبل، و فی الجواهر: لم نعرف القائل.

و قد اختلفوا فی انه هل تکون البینة القائمة علیها حجة مطلقاً کما عن المفید و الإسکافی و السید و الحلی و الفاضلین و الشهیدین و غیرهم، بل علیه الأکثر کما صرح به غیر واحد، بل المشهور کما فی الجواهر، ام تختص حجیتها بما اذا کانت فی السماء علة و مع عدمها یعتبر الخمسون کما عن الشیخ و بنی زهرة و حمزة و البراج و ابی الصلاح؟.

ثمّ ان فی عباراتهم خلافاً بالنسبة الی داخل المصر و خارجه، و ظاهر بعض کلماتهم ان العدلین من خارج البلد تجوز شهادتهما و لو لم تکن فی السماء علة، و ظاهر غیره و صریح ثالث عدم الفرق بینهما.

و هناک اختلافات اخر فی بعض الخصوصیات ستمر علیک. و تنقیح القول بالتکلم فی جهات:

۱- هل البینة و هی شهادة عدلین حجة مطلقاً ام لا؟ و قد استدل للأول بوجوه:

منها: الإجماع، و قد مر ما فیه مراراً.

و منها: موثق مسعدة بن صدقة عن الإمام الصادق (علیه السلام): کل شیء هو لک حلال حتی تعلم انه حرام بعینه فتدعه من قبل نفسک، و ذلک مثل الثوب یکون

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۵۰

[...]

علیک قد اشتریته و هو سرقة، و المملوک عندک و لعله حر قد باع نفسه او خدع فبیع او قهر فبیع، او امرأة تحتک و هی اختک او رضیعتک، و الاشیاء کلها علی هذا حتی یستبین لک غیر ذلک او تقوم به البینة «۱». بتقریب ان البینة جعلت غایة لحلیة کل شیء و لو

کانت فیه مستندة الی الید او الاستصحاب، فالحدیث یدل علی حجیتها بقول مطلق.

و دعوی انها انما جعلت حجة علی الحرمة دون الموضوع الخارجی، مندفعة بانه بما ان مورد الحدیث هو الشبهات الموضوعیة فالمجعول حجیة البینة فی الموضوعات ایضاً.

و ان قیل: انه مختص بالبینة القائمة علی موضوع تترتب علیه الحرمة و لا یدل علی حجیتها حتی فی موضوع یترتب علیه حکم آخر.

قلنا: انه یتعدی عنه حینئذٍ بعدم الفصل قطعاً.

هذا غایة ما یمکن ان یقال فی توجیه دلالته علی حجیة البینة، و لکن یرد علیه: ان البینة هی الحجة الموجبة للظهور کما هی معناها اللغوی و المستعمل فیها فی الآیات و کلمات العلماء کقوله تعالی: وَ آتَيْنا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّناتِ «۲» و حملها فی الموثق علی معناها الجدید یحتاج الی دلیل مفقود.

فان قیل: ان القرینة لإرادة معناها الاصطلاحی فی الموثق جعلها فی مقابل الاستبانة.

قلنا: انه لا یکون قرینة لذلک، فان الاستبانة هی الظهور من قبل نفسه، و البینة هی الظهور بواسطة الدلیل.

و منها: فحوی ما یدل علی حجیتها فی باب المرافعات من الأموال و الدماء

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب ما یکتسب به حدیث ۴.

(۲) البقرة آیة ۸۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۵۱

]...[

و الفروج و غیرها، و لا بأس به.

۲- البینة حجة فی خصوص الهلال لدلالة نصوص کثیرة علیها: کموثق منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)- فی حدیث-: فان شهد عندکم شاهدان مرضیان بانهما رأیاه فاقضه «۱».

و صحیح الحلبی عنه (علیه السلام): ان علیاً (علیه السلام) کان یقول: لا أجیز فی الهلال الا شهادة رجلین عدلین «۲».

و صحیحه الآخر عنه (علیه السلام): قال علی (علیه السلام): لا تقبل شهادة النساء فی رؤیة الهلال الا شهادة رجلین عدلین «۳». و نحوها غیرها.

و بازاء هذه النصوص طائفتان من الأخبار:

احداهما: ما یدل علی قول الشیخ و تابعیه: کخبر ابراهیم بن عثمان الخزاز عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: قلت له: کم یجزی فی رؤیة الهلال؟ فقال (علیه السلام): ان شهر رمضان فریضة من فرائض اللّه فلا تؤدوا بالتظنی، و لیس رؤیة الهلال ان یقوم عدة فیقول واحد قد رأیته و یقول الآخرون لم نره، اذا رآه واحد رآه مائة، و اذا رآه مائة راه الف، و لا یجزی فی رؤیة الهلال اذا لم یکن فی السماء علة اقل من شهادة خمسین، و اذا کانت فی السماء علة قبلت شهادة رجلین یدخلان و یخرجان من مصر «۴».

و خبر حبیب الخزاعی: قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): لا تجوز الشهادة فی رؤیة الهلال دون خمسین رجلًا عدد القسامة، و انما تجوز شهادة رجلین اذا کانا من

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۸.

(٣) الوسائل باب ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٧.

(۴) الوسائل باب ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١٠.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ٢٥٢

]...[

خارج المصر و كان بالمصر علة فاخبرا انهما رأياه و اخبرا عن قوم صاموا للرؤية «١».

و مقتضى هذين الخبرين أنّه اذا لم يكن فى السماء علة يعتبر شهادة خمسين، و ان كان فيها علة يجتزى بشهادة عدلين اذا كانا من خارج البلد، و هما اخص من النصوص المتقدمة فيقيد اطلاقها بهما.

و اورد عليه بايرادات:

الأول: ما فى المنتهى من منع صحة سنديهما، و لعل نظره الى ما قيل من ان فى طريق الأول العباس بن موسى و هو غير معلوم الحال، و جهالة حبيب الذى هو فى سند الثانى.

و لكن يرد على الأول: ان الظاهر منه بقرينة روايته عن يونس و رواية سعد عنه انه الوراق الثقة، و كان من أصحاب يونس، اضف اليه عمل جمع من اساطين الفن بهما.

الثانى: ما عن المعتبر و هو: ان اشتراط الخمسين لم يوجد فى حكم سوى قسامة الدم، ثمّ لا يفيد اليقين بل قوة الظن و هى تحصل بشهادة العدلين، ثمّ قال: و بالجملة فانه مخالف لما عليه عمل المسلمين كافة فكان ساقطاً.

و فيه: انه مع دلالة النصوص عليه اى مانع من الالتزام به، و عمل المسلمين على خلافه، حتى مع عدم حصول الاطمئنان الذى هو حجة عقلائية غير معلوم.

الثالث: ما عن المختلف و الروضة و غيرهما و هو حمل الخبرين على حصول التهمة فى اخبارهم، قال فى الرياض: و هو الأقوى لظهور سياقهما فيه. انتهى.

أقول: توضيح ذلك: ان المفروض فى الخبر الأول الذى هو الحجة دون الثانى قيام عدة للرؤية، و يقول اثنان انا رأيناه، و يقول البقية ما رايناه، ففى الحقيقة ينكرون

---

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ٢٥٣

]...[

لما شهدا به و هذا عين التهمة، و يعضده قوله اذا رآه واحد راه مائة ... الى آخره، فانه بيان لعلة الاطمئنان بالخطإ فى فرض الرواية.

فمحصل مفاد الخبر انه مع الاطمئنان بخطإ الشاهدين و كونهما مورداً للتهمة من جهة ان المستهلين جماعة سالموا الأبصار فاقدوا الموانع الخارجية و الداخلية، ثمّ ادعاء بعضهم الرؤية مع انكار الباقين لها، لا تكون البينة حجة، و هذا امر مسلم لا اختلاف فيه، و لعل مراد المانعين هذه الصورة فيرتفع النزاع رأساً.

فان قيل: بناءً على هذا ما وجه اعتبار شهادة خمسين؟

قلنا: انها تمثيل لما يحصل به الاطمئنان و لذا ترى فى الطائفة الثانية من الأخبار النهى عن الخمسين ايضاً، لاحظ خبر أبى العباس عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): الصوم للرؤية و الفطر للرؤية، و ليس الرؤية ان يراه واحد و لا اثنان و لا خمسون «١».

و نحوه غیره.

۳- ان مقتضـی اطلاق النصوص حجیۀ البینۀ و ثبوت الهلال بها شـهدا عند الحاکم ام لا، او شهدا عنده ورد شهادتهما، کما ان مقتضاه عـدم الفرق بین ان تکون البینـۀ من البلد او من خارجه، و بین وجود العلۀ فی السـماء و عدمها، فهل یشترط توافقهما فی الاوصاف فلو اختلفا فیها لا اعتبار بها، ام لا یشترط ذلک؟ نص بالأول غیر واحد، بل کانه من المسلمات بینهم.

و الحق ان یقال: انه مع اختلافهما فی الأوصاف ان شـهدا بشـیء واحد أما لعدم التضاد بین الوصـفین، او لرجوع شـهادۀ کل منهما الی شهادتین کأن یشـهدا برؤیـۀ الهلال و یشـهد ایضاً أحدهما بانه کان محدباً الی الشـمال، و یشـهد الآخر بانه کان محدبا الی الأرض، لا إشکال فی اعتبارها، و لا یضر مثل هذا الاختلاف، و اما ان لزم منه عدم

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۵۴

]...[

حکایتهما عن موجود شخصـی خارجی کما لو کان الوصـفان اللذان اختلفا فیه متضادین، و کانت شهادتهما بنحو وحدۀ المطلوب، لا تکون هـذه الشـهادۀ حجـۀ، اذ یعتبر فی حجیـۀ البینـۀ الحکایۀ عن خارجی واحد، فلو شـهد احدهما برؤیۀ الهلال فی محل من الأفق، و شهد الآخر برؤیته فی ذلک الوقت فی محل آخر بینهما فصل کثیر لا تثبت بهذه الشهادۀ الهلال.

و دعوی انهما و ان اختلفا فی المـدلول المطابقی الا انهما یتفقان فی المـدلول الالتزامی و هو کون الغد من رمضان، او رؤیۀ الهلال، و البینـۀ کما تکون حجـۀ فی المـدلول المطابقی تکون حجـۀ فی المـدلول الالتزامی، مندفعـۀ بان حجیـۀ البینۀ فی المدلول الالتزامی فرع حجیتها فی المدلول المطابقی، فانه تابع له وجوداً و حجیۀ، فمع عدم حجیتها فی المدلول المطابقی لا تکون حجۀ فی الالتزامی منه.

و علی هـذا فلو شـهد احـدهما برؤیـۀ الهلال فی لیلـۀ الاثنین، و الآخر برؤیته فی لیلۀ الثلثاء، هل تثبت بشـهادتهما رؤیۀ الهلال فی اللیلۀ الثانیۀ نظراً الی ان الشـهادتین تردان علی محل واحد فان کلا منهما یشـهد أنّ یوم الثلثاء من رمضان، ام لا نظرا الی ان من یشـهد برؤیۀ الهلال لیلۀ الاثنین و ان کان المدلول الالتزامی لشـهادته کون یوم الثلثاء من رمضان لکن مع عدم حجیۀ شـهادته فی مدلولها المطابقی لا حجیۀ لها فی مدلولها الالتزامی؟ وجهان: اظهرهما الأول لأن عدم حجیۀ شهادۀ الأول بالنسبۀ الی مدلولها المطابقی لیس لقصور فیها بل هی واجدۀ لجمیع ما یعتبر فیها سوی عدم شـهادۀ الثانی، فاذا تحقق هذا الشـرط و لو بالنسبۀ الی مدلولها الالتزامی- اثرت اثرها، بل یمکن ان یقال: انه من قبیل الدلالـۀ التضـمنیۀ- نظیر ما اذا شـهد واحـد بان زیـداً، اخـذ من عمر و مائۀ تومان، و شـهد آخر بانی رایت تسعین توماناً منها و لم ار العشرۀ، فانه لا ریب فی ثبوت التسعین فتدبر.

۴- و لا یثبت الهلال بشهادۀ النساء اجماعاً صرح به جماعۀ، و النصوص

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۵۵

]...[

المتقدمـۀ شاهـدۀ به، و أما خبر داود بن الحصـین عن الإِمام الصادق (علیه السـلام)- فی حـدیث-: لا یجوز شـهادۀ النساء فی الفطر الا شهادۀ رجلین عدلین، و لا بأس فی الصوم بشهادۀ النساء و لو امرأۀ واحدۀ «۱». فلمعارضته مع النصوص المتقدمۀ و عدم عمل احد من الأصحاب به سیما مع ما فیه من التفصیل لا بد من طرحه.

۵- هل یثبت الهلال بالشهادۀ علی الشهادۀ کما صرح به غیر واحد لعموم ما دل علی قبولها، ام لا کما عن تذکرۀ المصنف ره و اسنده

الی علمائنا، لاختصاص مورد القبول بالاموال و حقوق الآدمیین و لأصل البراءة، و لما فی النصوص المتقدمة من انه لا یثبت الهلال الا بشهادة رجلین عدلین؟ وجهان: اظهرهما الأول: لأن البینة حجة مطلقاً کما مر، و اصالة البراءة لا تجری مع الإِطلاق، و لا ینافی ذلک مع النصوص المتقدمة لانه بهذه الشهادة تثبت شهادة رجلین عدلین، و بها یثبت الهلال.

حجیة خبر العدل الواحد فی ثبوت الهلال

۶- المشهور بین الأصحاب انه لا یقبل قول العدل الواحد فی ثبوت الهلال، بل عن الخلاف و الغنیة، الاجماع علیه، و عن الدیلمی: ثبوت هلال رمضان به.

و الکلام فی موردین:

الأول: فی انه هل یکون خبر الواحد حجة فی الموضوعات کما هو حجة فی الأحکام ام لا.

الثانی: فی خصوص ثبوت الهلال به.

اما الأول: فالأظهر حجیته فیها لعموم ما دل علی حجیته فی الأحکام من بناء

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۵۶

[...]

العقلاء و سیرة المتشرعة و مفهوم آیة النبأ «۱».

و استدل لعدم حجیته: بموثق مسعدة بن صدقة المتقدم، و الأشیاء کلها علی هذا حتی یستبین لک غیر ذلک او تقوم به البینة فانه دل علی انحصار الحجة فی الموضوعات بالعلم الوجدانی و البینة، فیکون رادعاً عن بناء العقلاء و السیرة، و مقیدا لإطلاق مفهوم الآیة الکریمة، فان النسبة بینهما و ان کانت عموماً من وجه الا ان دلالة الموثق تکون بالعموم، و دلالة الآیة بالاطلاق، و قد حقق فی محله ان ما دلالته بالعموم مقدم علی ما تکون دلالته بالاطلاق.

و فیه: أولًا: ما تقدم من ان المراد بالبینة الحجة و ما یکون مثبتاً للشیء و علیه، فالادلة المتقدمة حاکمة علیه.

و ثانیاً: انه بناءً علی ما هو الحق الثابت فی محله من قیام الامارات مقام العلم المأخوذ فی الموضوع علی وجه الطریقیة یصیر خبر العدل الواحد من مصادیق الاستبانة بالحکومة و یشمله الشق الأول المأخوذ فی الموثق.

فان قیل: انه علی هذا یلغو ذکر البینة.

قلنا: انها انما ذکرت علی هذا للتنبیه علی حجیتها، مع ان ذکرها حینئذٍ من قبیل ذکر الخاص بعد العام.

و ثالثاً: انه مع الاغماض عن جمیع ما ذکر لا یکون خبر الواحد حجة فی مورد الموثق، و هو ما اذا کان معارضاً بالید او الاستصحاب لا مطلقاً.

و رابعاً: انا لا نسلم تقدم ما دلالته بالعموم علی ما تکون دلالته بالاطلاق بل یعامل معهما معاملة المتعارضین، و حیث ان احد طرفی التعارض الآیة الشریفة فلا وجه للرجوع الی المرجحات غیر الموافقة للکتاب فیقدم الکتاب.

(۱) الحجرات ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۵۷

]...[

فالأظهر حجیته فیها مطلقاً الا ما خرج بالدلیل و تعضد ما ذكرناه النصوص الواردة فی الأبواب المتفرقة الدالة علی ثبوت الموضوعات الخاصة به مثل ما ورد فی ثبوت الوقت باذان الثقة العارف بالوقت «۱»، و ما دل علی جواز وطء الامة اذا كان البائع عادلًا اخبر باستبرائها «۲» الی غیر ذلک من الأبواب المتفرقة.

و أما المورد الثانی: فالنصوص المتقدمة المتضمنة انه لا یجوز الا شهادة رجلین عدلین بالمفهوم تدل علی عدم حجیة شهادة العدل الواحد، و قد استدل بها الأصحاب فی المقام لذلک، و لكن یمكن ان یقال ان دلالة تلک النصوص علی ذلک انما تكون بالاطلاق لان المأخوذ فی المنطوق قیود كون الشاهد رجلًا، و كونه عدلًا، و كونه اثنین، فمفهومها عدم الثبوت مع فقد احد القیود، فهو عدم حجیة شهادة النساء، و غیر العدل و الواحد، و علیه فدلالتها تكون بالاطلاق، فیقع التعارض بین و مفهومها و مفهوم آیة النبأ، الدال علی حجیة خبر العدل الواحد فی الموضوعات مطلقاً، و النسبة عموم من وجه، و المختار عندنا فی تعارض العامین من وجه، انه لا یحكم بالتساقط بل لا بد من الرجوع الی المرجحات السندیة، و حیث ان احد الطرفین الكتاب و سنده قطعی فیقدم ذلک علی النصوص، فالأظهر حجیته فیه، و ربما یستدل لها بصحیح محمد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السلام): قال أمیر المؤمنین (علیه السلام): اذا رأیتم الهلال فافطروا او شهد علیه عدل من المسلمین «۳».

و اورد علیه بایرادات:

۱- انه ضعیف السند لاشتراک محمد بن قیس بین الضعیف و الثقة.

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب الأذان و الإقامة.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب بیع الحیوان.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من أبواب أحكام شهر رمضان حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۵۸

]...[

و فیه: ان الظاهر بقرینة كون الراوی عنه یوسف بن عقیل انه هنا البجلی الثقة.

۲- انه وارد فی هلال شوال.

و فیه: انه یثبت به هلال رمضان لعدم الفصل القطعی.

۳- اعراض الأصحاب عنه.

و فیه: انه یمكن ان یكون عدم عملهم به لبعض ما ذكر لا للإعراض عن السند، فلا موهن له.

۴- ان لفظ العدل یطلق علی الواحد فما زاد لأنه مصدر یقع علی القلیل و الكثیر، فیقال رجل عدل و رجلان عدل و رجال عدل.

و فیه: اولًا: انه ظاهر فی ارادة الواحد، و ثانیاً: ان غایة ذلک الاطلاق فیدل باطلاقه علی حجیته.

۵- انه معارض مع ما هو اصح سنداً و اكثر عدداً منه.

و فیه: انه لو دل علی حجیة خبر الواحد فی ثبوت الهلال كان اخص من النصوص المتقدمة فتقید به، و لا تلاحظ النسبة.

۶- اضطرا به، فان الشیخ رواه فی الاستبصار بطریقین: احدهما ما ذكر، و الثانی: اذا رأیتم الهلال فافطروا او تشهد بینة عدل من المسلمین، و فی التهذیب بطریقین ایضاً: احدهما: ما سمعت، و الثانی: اذا رأیتم الهلال فافطروا او اشهدوا علیه عدولًا من المسلمین.

اقول: ان ثبت ان الخبر واحد نقل بطريقين او بطرق يسقط عن الحجية فى غير المتيقن، و أما اذا احتملنا ان ابا جعفر (عليه السلام) نقل عن على (عليه السلام) متونا او متنين و سمع محمد بن قيس كل مرة كيفية منها و نقلها لأصحابه كما انا نحتمل ذلك انصافاً فلا وجه لرفع اليد عن ظاهر الخبر، و لكن احتمال وحدة الخبر قوى جداً.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٥٩

[...]

و أما خبر داود بن الحصين المتقدم: و لا بأس بالصوم بشهادة النساء و لو امرأة واحدة. فقد مر أنّه لا يعمل به فى أصله فكيف بفرعه.

و أما خبر يونس بن يعقوب قال له غلام: انى رأيت الهلال قال: فاذهب فاعلمهم. فلا يدل على قبول شهادته بل امره بالشهادة لجواز ان يكون رآه غيره أيضاً.

[الرابع] حجية الشياع فى ثبوت الهلال

الرابع: الشياع بان يرى الهلال شائعاً، بلا خلاف فيه فى الجملة، بل عليه الإجماع القطعى انما الكلام فى انه هل يختص حجيته بما اذا افاد العلم او الاطمئنان الذى هو حجة عقلائية، ام يكون الشياع الظنى ايضاً حجة؟ ذهب الى الأول جماعة، و إلى الثانى المصنف ره فى التذكرة و الشهيد الثانى.

و الكلام فيه فى موردين:

الأول: فى حجية الشياع الظنى مطلقاً.

الثانى: فى حجيته فى خصوص المقام.

اما الأول: فقد استدل للحجية بوجوه:

احدها: مرسل يونس عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): عن البينة اذا اقيمت على الحق أ يحل للقاضى ان يقضى بقول البينة من غير مسألة اذا لم يعرفهم؟ فقال (عليه السلام): خمسة اشياء يجب على الناس ان يأخذوا فيها بظاهر الحكم: الولايات، و المناكح، و الذبائح، و المواريث، و الشهادات، فاذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٦٠

[...]

شهادته و لا يسأل عن باطنه «١». بتقريب ان المراد بالحكم فى قوله بظاهر الحكم هو النسبة الخبرية، و ظهور هذه النسبة عبارة عن الاستفاضة و الشيوع، يقال: ان خبر مجيء زيد كان ظاهراً فى البلد فيما اذا كان ذلك شائعاً، فيدل المرسل على انه يجوز الاخذ بهذا الظهور الخبرى فى الموارد الخمسة، فيثبت فى غيرها بعدم القول بالفصل.

و فيه: ان الظاهر منه ارادة النسبة لا الخبرية، و ظهور النسبة عبارة عن ظهور الحال و هو غير ظهور الخبر عنها و شيوعه، مثلًا قد يكون ولدية زيد لعمرو ظاهرة و لكن الخبر عنها ليس شائعاً، و الشاهد على كون المراد به ما ذكرناه- مضافاً الى ظهوره- قوله (عليه السلام): فى ذيل الخبر: فاذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً ... الى آخره فانه صريح فى ارادة الظاهر فى قبال الباطن، اضف الى ذلك ان عن بعض نسخ التهذيب ظاهر الحال بدل ظاهر الحكم، و عليه فالأمر اوضح.

فمحصل ما يستفاد من الخبر: انه فى الموارد الخمسة يجوز الأخذ بظاهر الحال، ففى مورد الشهادة اذا كان الشاهد ظاهر الصلاح عند

الناس تقبل شهادته.

الثانی: صحیح حریز المتضمن لقصة اسماعیل و فیه: فقال اسماعیل: یا ابه انی لم اره یشرب الخمر انی سمعت الناس یقولون، فقال (علیه السلام): یـا بنی ان اللّه یقول فی کتابه یُؤْمِنُ بِاللّهِ وَ یُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِینَ یقول: یصدق اللّه و یصدق للمؤمنین، فاذا شهد عندک المؤمنون فصدقهم و لا تأتمن شارب الخمر «۲» بتقریب انه (علیه السلام) امر بترتیب آثار الواقع علی مجرد قول الناس الذی هو عبارة عن الشیاع و جعله (علیه السلام) من یقول الناس انه یشرب الخمر شارب الخمر، و هذا عبارة اخری عن حجیة الشیاع.

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من أبواب کیفیة الحکم و أحکام الدعوی من کتاب القضاء حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب کتاب الودیعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۶۱

]...[

و فیه: ان المأمور به لیس ترتیب آثار الواقع باجمعها بل خصوص ما ینتفع المخبر الیه و لا یضر المخبر عنه. و بعبارة اخری: انه لا ملازمة بین تصدیق المخبر المأمور به فی الخبر، و بین العمل علی طبق قوله، و یشهد لما ذکرناه قوله (علیه السلام) فی خبر آخر: کذب سمعک و بصرک عن اخیک، فان شهد عندک خمسون قسامة انه قال قولًا، و قال لم اقله فصدقه و کذبهم «۱». فانه امر بتکذیب خمسین قسامة و تصدیق قول الواحد، و لیس ذلک الا لما ذکرناه.

الثالث: ان الظن الحاصل من الشیاع اقوی من الظن الحاصل من البینة العادلة.

و فیه: انه لم یثبت کون ملاک حجیة البینة العادلة افادتها الظن بل الثابت خلافه.

فالمتحصل: انه لا دلیل علی حجیة الشیاع الظنی مطلقاً، و یشهد لعدم حجیته ما دل علی عدم حجیة الظن من الآیات و الروایات.

و أما المورد الثانی: فقد استدل لحجیة الشیاع مطلقاً فی خصوص المقام بنصوص: کخبر سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سأله عن الیوم فی شهر رمضان یختلف فیه، قال: اذا اجتمع اهل مصر علی صیامه للرؤیة فاقضه اذا کان اهل المصر خمسمائة انسان «۲».

و معلوم ان ذکر خمسمائة انما هو من باب المثال و الا فلا خصوصیة لهذا العدد، و المیزان هو الشیاع، و حیث ان المفروض فی السؤال الاختلاف فی شهر رمضان و عدم حصول العلم فالخبر یدل علی حجیة الشیاع الظنی.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵۷- من أبواب أحکام العشرة فی السفر و الحضر حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۶۲

]...[

و خبر أبی الجارود عن أبی جعفر (علیه السلام): صم حین یصوم الناس و افطر حین یفطر الناس، فان اللّه تعالی جعل الأهلة مواقیت «۱».

و خبر عبد الحمید الأزدی: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): اکون فی الجبل فی القریة فیها خمسمائة من الناس فقال (علیه السلام): اذا کان کذلک فصم لصیامهم و افطر لفطرهم «۲».

قال الشیخ ره: یرید بذلک ان صومهم انما یکون للرؤیة، فاذا لم یستفض الخبر عندهم برؤیة الهلال لم یصوموا علی ما جرت به العادة

فی بلاد الاسلام. انتهی.

و خبر عبد الرحمن عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن هلال رمضان یغم علینا فی تسع و عشرین من شعبان فقال (علیه السلام): لا تصم الا أن تراه، فان شهد أهل بلد آخر فاقضه «۳».

و فی خبره الآخر: لا تصم ذلک الیوم الا ان یقضی اهل الامصار، فان فعلوا فصمه. الی غیر ذلک من النصوص.

و اورد علی الاستدلال بها تارهٔ: بما فی الجواهر من انه لا دلالهٔ فیها علی غیر المفید للعلم لعدم ذکر الشیاع فیها نفسه حتی یستند الی صدقه بدعوی شموله للأعم، و اخری: بما فی الریاض و المستند باستفاضهٔ الأخبار بانه لیس الهلال بالرأی و لا الظن.

و لکن یرد الأول: أنه لا ینحصر استفادهٔ العموم بوجود لفظ الشیاع، بل یمکن الاستفادهٔ مع وجود مفاهیم متقاربهٔ معه، بل عرفت ان مورد خبر سماعهٔ عدم

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۶۳

]...[

العلم.

و یرد علی الثانی: ان الشیاع الظنی اذا صار حجهٔ کان دلیله حاکماً علی تلک الأدلهٔ، و یدل علی انه لیس من الظن کحکومهٔ ادلهٔ حجیهٔ الظنون الخاصهٔ علی العمومات الدالهٔ علی عدم حجیهٔ الظن، فالمانع عن الافتاء ینحصر فی عدم افتاء القوم بها، و الا فالنصوص دالهٔ علیها.

[الخامس] حکم الحاکم فی الهلال

اشارهٔ

الخامس: حکم الحاکم کما هو ظاهر الأصحاب علی ما فی الحدائق، و خالفهم صاحبا الحدائق و المستند تبعاً لبعض الافاضل، و تبعهم بعض أعاظم العصر.

و استدل للأول بوجوه:

احدها: ما فی الجواهر و غیرها و هو اطلاق ما دل علی نفوذه و عدم جواز رده.

و فیه: ان تلک الأدلهٔ واردهٔ فی ما یتعلق بالدعاوی و القضاء بین الخصوم و الفتوی فی الأحکام و لا تشمل المقام.

ثانیها: عموم ادلهٔ النیابهٔ الثابتهٔ للفقیه، بتقریب انه لا ریب فی ان زمان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله کان هو یحکم بذلک و یتبعه الناس، و کذلک فی زمان أمیر المؤمنین (علیه السلام) و فی ازمنهٔ سائر الأئمهٔ انما کانوا لا یحکمون بذلک للتقیهٔ، و تصدی غیرهم مقامهم.

و فیه: انه قد تقدم فی الجزء الرابع من هذا الشرح انه لا دلیل علی عموم نیابهٔ الفقیه، و ان من جمیع ما ذکروه من الأدلهٔ لا یستفاد الا مرجعیهٔ الفقهاء للقضاء و الفتوی.

ثالثها: التوقیع الشریف: و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فیها الی رواة حدیثنا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۶۴

]...[

فانهم حجتی علیکم و انا حجة اللّه «۱» بتقریب انه یدل علی لزوم الرجوع فی الحوادث الواقعة الی المجتهدین، و من تلک الحوادث الهلال.

و فیه: انه فرق واضح بین التعبیر بارجاع الشیء الی شخص و بین التعبیر بالرجوع فیه الیه، فان الظاهر من الأول ایکال ذلک الشیء الیه، و من الثانی الرجوع فی حکمه الیه، و فی التوقیع الشریف حیث یکون بالثانی فلاـ محالة یکون ظاهراً فی الرجوع الیهم فی الاحکام الشرعیة.

رابعها: خبر رفاعة عن رجل عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: دخلت علی أبی العباس بالحیرة فقال: یا أبا عبد اللّه ما تقول فی الصیام الیوم؟ فقلت: ذاک الی الإمام ان صمت صمنا و ان افطرت افطرنا. الحدیث «۲». بتقریب ان صدره متضمن لأن ذلک وظیفة ائمة المسلمین بان یعینوا ان الیوم من رمضان ام لا، و علی الناس متابعتهم، غایة الأمر طبقه المعصوم (علیه السلام) علی أبی العباس تقیة، فالتقیة انما هی فی تطبیق الکبری علی المورد، لا فی أصل الکبری الکلیة.

و دعوی: انه یعلم بان فی الخبر تقیة اما فی بیان الکبری او الصغری، فلا یصح الاستدلال بها لعدم جریان اصالة عدم التقیة فی الکبری لابتلائها بالمعارض، مندفعة بانه حیث لا تجری اصالة عدم التقیة فی التطبیق علی کل تقدیر اما علی فرض کونه تقیة فواضح، و أما علی فرض کون الکبری تقیة فلأنه أحد مصادیقها فتجری اصالة عدم التقیة فی الکبری.

و لکن یرد علیه: اولًا: انه مرسل، و ثانیاً: ان کون المراد بالامام من یشمل الحاکم الشرعی غیر معلوم، و عمومات ادلة النیابة قد عرفت ما فیها.

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صفات القاضی و ما یجوز أن یقضی به حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۵۷ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۶۵

]...[

و اضعف من ذلک الاستدلال بقوله (علیه السلام) فی خبر ابن عمارة: ما صومی الا بصومک و لا إفطاری الا بافطارک «۱». فانه تقیة قطعاً، نعم یستفاد من الخبرین ان ذلک من وظائف الحکام و القضاة، و ان بناء المسلمین کان علی الرجوع الیهم فاذا حکموا افطروا و صاموا بمجرد الحکم، و لیکن ذلک علی ما ذکر منک ینفعک.

خامسها: صحیح محمد عن أبی جعفر (علیه السلام): اذا شهد عند الإمام شاهدان انهما رأیا الهلال منذ ثلاثین یوماً و امر الإمام بافطار ذلک الیوم اذا کانا شهدا قبل زوال الشمس، و ان شهدا بعد زوال الشمس امر الإمام بافطار ذلک الیوم و آخر الصلاة الی الغد فصلی بهم «۲».

و فیه: ان الظاهر من الإمام- و لاـ أقل من المحتمل- هو امام الأصل، و لم یدل دلیل علی قیام المجتهد مقامه فی امثال ذلک، و مما یشهد لکون المراد به امام الأصل قوله فصلی بهم لما عرفت فی مبحث صلاة العید انه لا یشرع الجماعة فیها الا مع إمام الأصل.

فالحق ان یستدل له: بمقبولة ابن حنظلة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)- فی حدیث-: ینظران من کان منکم ممن قد روی حدیثنا و

نظر فی حلالنا و حرامنا و عرف احکامنا فلیرضوا به حکماً فانی قد جعلته علیکم حاکماً «۳».

و مشهورة ابی خدیجة عن الإِمام الصادق (علیه السلام): اجعلوا بینکم رجلًا قد عرف حلالنا و حرامنا فانی قد جعلته علیکم قاضیاً «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۵۷ من أبواب ما یمسک عنه الصائم حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صفات القاضی و ما یجوز أن یقضی به حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۱ من أبواب صفات القاضی حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۶۶

[...]

بتقریب انهما یدلان علی ان المجتهدین حکام و قضاة بجعله (علیه السلام)، فیثبت لهم جمیع ما هو من مناصب القضاة و الحکام کالولایة علی الاوقاف و الایتام و المجانین، و من المعلوم ان الحکم بالهلال من وظائفهم التی کانوا یتولونها و کذا الآن، فانه ضروری ان کل فرد من المسلمین فی عصر صدور هذه الأخبار و کذا ما بعد ذلک الی الآن لا یتصدی لرؤیة الهلال و لا لطریق آخر کالبینة، بل انما یرجع الأکثر الی الحکام الشرعی فاذا حکموا صاموا او افطروا بمجرد الحکم. و ان شئت فاختبر ذلک فی هذه الأزمنة فی صورة الاختلاف، و النصوص المتقدمة تشیر الی ذلک، فالحکم بالهلال من المناصب التی فوضها الحجة من اللّه الی حججه فلهم ذلک بلا ریب و لا إشکال، فما عن جمع من المحققین من عدم حجیة حکم الحاکم فی ثبوت الهلال فی غیر محله.

و مقتضی اطلاق ما ذکرناه من الدلیل عدم الفرق فی ذلک بین ان یکون مستند الحکم البینة او الشیاع العلمی او غیرهما من الأمارات المثبتة، و بین ان یکون علم الحاکم بنفسه بناءً علی جواز حکمه فی باب القضاء بعلمه کما هو الظاهر علی ما حقق فی محله، کما ان مقتضی اطلاق الدلیل نفوذ حکمه علی الحاکم الآخر ایضاً.

و یدل علی ذلک- مضافاً الی الاطلاق- ما فی ذیل المقبولة من الرجوع الی قواعد التعارض عند اختلاف الحکمین، و معلوم ان ذلک وظیفة المجتهد کما هو ظاهر.

لا یجوز نقض حکم الحاکم

و لو حکم الحاکم به لا یجوز نقضه و رده اجماعاً فی الجملة.

و یشهد به قوله (علیه السلام) فی المقبولة المتقدمة: فاذا حکم بحکمنا فلم یقبل منه فانما بحکم اللّه استخف و علینا رد، و الراد علینا الراد علی اللّه تعالی و هو علی حد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۶۷

[...]

الشرک باللّه. و هذا لا کلام فیه.

انما الکلام فی ان جماعة من الأساطین منهم المصنف ره فی القواعد و الارشاد و المحقق فی الشرائع استثنوا من ذلک ما اذا تبین خطائه، و اضاف بعضهم الیه: او تبین خطاء مستنده.

و الظاهر ان مرادهم بالأول العلم الوجدانی بالخطإ، و بالثانی احراز تقصیره فی الاجتهاد.

قال السید الطباطبائی فی ملحقات عروته: لا- یجوز نقضه الا- اذا علم علماً قطعیاً بمخالفته للواقع بان کان مخالفاً للإجماع المحقق او الخبر المتواتر، او اذا تبین تقصیره فی الاجتهاد، ففی غیر هاتین الصورتین لا یجوز له نقضه و ان کان مخالفاً لرایه، بل و ان کان مخالفاً لدلیل قطعی نظری. انتهی.

و الظاهر من هذه العبارة جواز النقض فی خصوص ما اذا کان التقصیر فی الاجتهاد عمداً او سهواً، و الا فلا یجوز النقض.

و کیف کان: فلا- اشکال فی انه اذا علم تقصیر الحاکم فی الاجتهاد و انه حکم علی غیر موازین الاستنباط یجوز نقضه لانه یصیر بذلک ساقطاً عن الاهلیة، مع ان الحاکم بنفسه لا یراه حکمهم، فلا یشمله قوله (علیه السلام) فاذا حکم بحکمنا کما انه اذا کان الحکم فاقدا لبعض الشرائط المعتبرة فیه عند الحاکم غفلة منه، کما لو حکم بشیء استنادا الی شهادة رجلین فاسقین غفلة عن کونهما کذلک، فان الحاکم بنفسه لا یراه حکمهم الذی هو الموضوع.

و أما اذا لم یقصر فی مقدمات الاستنباط و کان استنباطه علی وفق الموازین و لکن المجتهد الآخر یری خطاءه فی المستند، مثلًا کان یری الحاکم حجیة الشیاع الظنی، و المجتهد الآخر یری عدمها، فحکم الحاکم بثبوت الهلال مستنداً الیه، فلا یجوز نقضه الا اذا علم بالعلم الوجدانی مخالفته للواقع، اما المستثنی منه فلإطلاق

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۶۸

[...]

الدلیل.

فان قیل: ان المأخوذ فی موضوع عدم جواز الرد حکمه بحکمهم علیهم السلام، و اذا حکم الحاکم مستنداً الی ما لا یراه المجتهد الآخر حجة یکون الحکم بنظره خلاف حکمهم فلا یشمله الدلیل.

قلنا: ان المراد به هو الحکم بما یراه انه حکمهم علیهم السلام لا بما هو حکمهم فی نظر غیره، و الا لزم عدم حجیة حکمه فی مورد الا مع احراز مطابقته للواقع، و ایضاً ان مورد المقبولة النزاع فی الحکم الکلی و استناد کل من المتنازعین الی حجة غیر ما استند الیه الآخر، فلا محالة حکم الحاکم فی هذا المورد یکون مخالفاً لما یراه احدهما او کلاهما حکم اللّه الکلی اجتهاداً او تقلیداً فیلزم عدم حجیته و لغویة الرجوع الیه.

و أما المستثنی فمقتضی اطلاق المقبولة و ان کان عدم جواز النقض.

و دعوی ان وجوب القبول انما یکون وجوباً طریقیاً و حجیة الحکم نظیر حجیة الخبر علی نحو الطریقیة لا الموضوعیة، مندفعة بان ذلک خلاف الظاهر جداً سیما بعد ملاحظة مورد المقبولة الظاهر فی اجتهاد احد المتنازعین او هما معاً کما مر، و لکن لا یبعد دعوی الانصراف عن ذلک سیما و من البعید جداً وجوب قبول حکم بخلاف ما انزل اللّه تعالی و یکون الراد علیه کالراد علی اللّه تعالی.

[تنبیهات]

اشارة

رؤیة الهلال قبل الزوال من یوم الثلاثین و ینبغی التنبیه علی امور:

الأول [رؤیة الهلال قبل الزوال من یوم الثلاثین]

: قد اختلف الأصحاب فی انه هل یثبت الهلال برؤیته قبل الزوال من یوم الثلاثین فیحکم بکون ذلک الیوم اول الشهر، ام لا یثبت بعد

اتفاقهم علی عدم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌٨، ص: ٢۶٩

[...]

ثبوته برؤیته بعد الزوال؟

فعن الاکثر عدم الثبوت، بل فی الجواهر: المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة یمکن تحصیل الاجماع معها. انتهی و فی التذکرة: نسبته الی علمائنا اجمع، و عن ظاهر الکلینی، و عن الصدوق فی المقنع و الفقیه، و السید المرتضی فی الناصریات، و جماعة من متأخری المتأخرین کالعلامة الطباطبائی فی مصابیحه، و الفاضل السبزواری فی ذخیرته، و المحدث الکاشانی فی الوافی، و الفاضل النراقی فی المستند و غیرهم: انه یثبت برؤیته قبل الزوال.

و عن الناصریات: دعوی اجماع الفرقة المحقة علیه، و هو مختار المصنف فی محکی المختلف، لکنه فی خصوص الصوم.

و قد استدل الأولون بوجوه:

منها: الاستصحاب بناءً علی جریانه فی الزمان.

و فیه: انه یرجع الیه مع عدم الدلیل.

و منها اطلاق النصوص الکثیرة الدالة علی ان الصوم للرؤیة و الافطار للرؤیة، حیث ان المتبادر منها الرؤیة اللیلیة، و تدل بالظهور او الصراحة علی حصر الطریق بذلک، اضف الیه ان الأمر بالصوم فیها انما یکون قبل دخول وقت الصوم، اذ لو امر به بعد مضی جزء من وقته فاما ان یتوجه الی مجموع الوقت او الی اللیلة المستقبلة من النهار، و الأول باطل لانتفاء القدرة علیه، و کذا الثانی لعدم کونه صوماً شرعیاً فیتعین کون المراد الأمر بصوم یوم لیلة الرؤیة و افطار یوم لیلتها.

و فیه: اولًا: منع تبادر الرؤیة اللیلیة، اذ لا منشأ له سوی التعارف و الشیوع و هو لا یصلح منشئاً للتبادر و الانصراف، و لذا استدل بها الآخرون علی ما اختاروه، و الأمر بالصوم للرؤیة لیس حکماً تاسیسیاً غیر حکم وجوب صوم رمضان، فمفاده کون الیوم من رمضان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌٨، ص: ٢٧٠

[...]

فیجب صومه، و حیث انه لم یکن ثابتاً من اول النهار لم یکن یجب ذلک ظاهراً و ان کان فی الواقع مأموراً به، و لذا لو صام یجتزی به و هو ظاهر.

و ثانیاً: ان منطوق تلک النصوص و هو طریقیه الرؤیة اللیلیة علی فرض تسلیم ظهورها فیها لا ینافی النصوص المتضمنة لطریقیة الرؤیة قبل الزوال الآتیة، بل المنافی مفهومها و هو عدم طریقیه غیرها، و هو مطلق فیقید اطلاق مفهومها بما سیأتی من النصوص، و علیه فلا وجه لجعل صاحب الجواهر الطائفتین متعارضتین.

و منها: صحیح محمد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السلام): قال امیر المؤمنین (علیه السلام): اذا رأیتم الهلال فافطروا او شهد علیه عدل من المسلمین، و ان لم تروا الهلال الا من وسط النهار او آخره فاتموا الصیام الی اللیل «١». فان الوسط قبل الزوال، اذ الیوم من اول طلوع الفجر، فیدل الصحیح علی انه لو رأی الهلال قبل الزوال من یوم الثلاثین من رمضان یجب اتمام صومه.

و فیه: ان النهار فی عرف الناس من طلوع الشمس الی غروبها کما صرح به فی مجمع البحرین، و استعمال نصف النهار علی اول الزوال شائع فی الکلمات، فیدل الصحیح بقرینة ذکر من فی قوله من وسط النهار و ذکر الآخر علی اختصاص ذلک بما اذا رأی الهلال بعد الزوال، و انه لو رأی قبل الزوال لا یجب اتمام الصوم، مع انه ان لم یدل الصحیح علی القول الآخر فلا اقل من سکوته عن بیان

حكم ما لو رأى الهلال قبل الزوال.

و منها: مكاتبهٔ محمد بن عيسى قال: كتبت اليه (عليه السلام): جعلت فداك ربما غم علينا الهلال فى شهر رمضان فنرى الغد الهلال قبل الزوال و ربما رأيناه بعد الزوال فترى ان نفطر قبل الزوال اذا رأيناه أم لا، و كيف تأمر فى ذلك؟ فكتب (عليه

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۲۷۱

[...]

السلام): تتم الى الليل، فانه ان كان تاما رؤى قبل الزوال «۱».

و لا مجال للمناقشهٔ فيها من حيث السند، اذ الظاهر اعتبار سندها خصوصاً بعد عمل الأصحاب، كما لا مجال للإيراد عليها بعدم معلومية المكتوب اليه، فان الظاهر كونه الإمام، و فى الخبر قرائن تشهد بذلك.

و لكن يرد عليها: انها مروية عن التهذيب: و ربما غم علينا هلال شهر رمضان. و عليه فاليوم الذى يرى فيه الهلال الثلاثون من شعبان، فالأمر بالصيام الى الليل يدل على اعتبار الرؤية قبل الزوال، بل على تقدير صحهٔ النقل الأول يكون الخبر قابلًا للحمل على ذلك. و لا منافاهٔ بين ذلك و قول السائل فترى ان نفطر فانه يلائم مع السؤال عن ثبوت رمضان و عدمه.

و منها: خبر جراح المدائنى قال أبو عبد اللّه (عليه السلام): من رأى هلال شوال بنهار فى شهر رمضان فليتم صيامه «۲».

و فيه: اولا: انه ضعيف السند لقاسم بن سليمان، و استناد الأصحاب اليه غير ثابت.

و ثانياً: انه اعم مطلق من النصوص الآتية فيقيد اطلاقه بها.

و تشهد للقول الثانى جملهٔ من النصوص: كمصحح حماد بن عثمان عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): اذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلهٔ الماضية، و اذا رأوه بعد الزوال فهو لليلهٔ المستقبلهٔ «۳».

و موثق عبيد بن زرارهٔ و عبد اللّه بن بكير قالا: قال أبو عبد اللّه (عليه السلام):

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۴.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۶.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۲۷۲

[...]

اذا رؤى الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال، و اذا رئى بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان «۱».

و موثق اسحاق بن عمار عنه (عليه السلام): عن هلال رمضان يغم علينا فى تسع و عشرين من شعبان فقال (عليه السلام): لا تصمه الا ان تراه، فان شهد أهل بلد آخر انهم رواه فاقضه، و اذا رأيته من وسط النهار فاتم صومه الى الليل «۲». و نحوها غيرها.

و اورد عليها تارهٔ: باعراض الأصحاب عنها.

و فيه: بعد ما عرفت من افتاء جماعهٔ بما تضمنته و ادعاء السيد الاجماع عليه، لا يبقى مجال لذلك.

و اخرى بمخالفتها لظواهر القرآن و الأخبار المتواترهٔ.

قال فی محکی الوافی: ولیت شعری ما موضع دلالة خلاف مقتضی الخبرین فی القرآن و الأخبار المتواترة و لیس فی القرآن و الأخبار الا ان فی تحقق دخول الشهر انما هو بالرؤیة او مضی ثلاثین یوماً، و اما ان الرؤیة المعتبرة فیه متی تتحقق و کیف تتحقق، فانما تتبین بمثل هذه الأخبار لیس الا. انتهی.

فالمتحصل مما ذکرناه: ان الأظهر بحسب الأدلة ثبوت الهلال برؤیته قبل الزوال من یوم الثلاثین.

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۷۳

[...]

[الثانی] لا یثبت الهلال بالجدول

اشارة

الثانی: قد یقال بثبوت الهلال بامور أخر:

منها: الجدول: و المراد به اما التقویم المتعارف الموضوع لضبط بعض الأحوال المتعلقة ببعض الکواکب فی السنة، و اما جدول اهل الحساب المتضمن لثبت الشهر تامّاً و شهر ناقصاً سوی الکبیسة، صرح به فی محکی الروضة، و لکن المشهور بین الأصحاب: عدم ثبوت الهلال به، و عن غیر واحد: دعوی الإجماع علیه.

و یشهد لعدم الثبوت به: الأصل ای الاستصحاب، و النصوص الدالة علی عدم العبرة بالظن فیه، و مفهوم ما دل علی حصر المثبت فی الرؤیة، و شهادة رجلین عدلین.

و قد یستدل لعدم ثبوته به: بصحیح محمد بن عیسی قال: کتب الیه ابو عمر: اخبرنی یا مولای انه ربما اشکل علینا هلال شهر رمضان و لا نراه و نری السماء لیست فیها علة و یفطر الناس و نفطر معهم و یقول قوم من الحسّاب قبلنا انه یری فی تلک اللیلة بعینها بمصر و افریقیة و الاندلس، هل یجوز یا مولای ما قال الحسّاب فی هذا الباب حتی یختلف الفرض علی أهل الأمصار فیکون صومهم خلاف صومنا و فطرهم خلاف فطرنا؟ فوقع (علیه السلام): لا صوم من الشک افطر لرؤیته و صم لرؤیته «۱».

بناءً علی ان المراد انه لا یحصل من قول الحسّاب سوی الشک و لا یعتنی به فتأمل.

و أما النبوی الذی ذکره المحقق فی المعتبر: من صدق کاهناً او منجماً فهو کافر بما انزل علی محمد صلّی اللّه علیه و آله «۲». الذی استدل به بعضهم لرد ذلک، فهو غیر

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۷۴

[...]

مربوط بالمقام ای معرفة الاهلة من حساب سیر القمر و الشمس، و یقال لأهله الحسّاب لا المنجم.

و قد استدل لثبوته به: بالآية الكريمة وَ بِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ «١»، و بالرجوع الى النجوم فى القبلة.

و لكن يرد على الأول: ان الآية تدل على جواز الاهتداء بالنجوم لا العمل بقول الحسّاب بلا اهتداء.

و يرد على الثانى: بالفرق بين المقامين، فان الظن فى باب القبلة حجة، و من موجباته ذلك، و فى المقام دلت النصوص على ان لا عبرة به.

لا يثبت الهلال بالعدد

و منها: العدد: و هو اما عد شعبان ناقصا ابداً و رمضان تامّاً كذلك مبتدئاً من المحرم، او عد شهر تامّاً و الآخر ناقصاً مطلقاً، او عد تسعة و خمسين من هلال رجب، او عد خمسة ايام من هلال رمضان الماضى و جعل الخامس اول الحاضر.

و القائل بثبوت الهلال به بمعناه الأول المفيد ره و الصدوق على ما نسب اليهما.

و بثبوته به بالمعنى الثانى صاحب تمهيد القواعد.

و بثبوته به بالمعنى الثالث العمانى.

و بثبوته به بالمعنى الرابع الشيخ فى المبسوط و المصنف ره فى جملة من كتبه.

و لكن المشهور بين الأصحاب: عدم ثبوته به بشىء من معانيه.

اما الأول و الثانى: فنصوص دالة عليهما: كخبر حذيفة عن معاذ بن كثير عن

---

(١) النحل آية ١٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ٢٧٥

[...]

الإِمام الصادق (عليه السلام): شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص و اللّه أبداً «١» و مثله اخبار كثيرة اخر لحذيفة و معاذ و شعيب و ابن عمار و غيرهم «٢».

و تضمن بعضها تفسير قول اللّه تعالى (و لتكملوا العدة) بان شهر رمضان ثلاثون يوماً و لكنها من جهة الشهرة المحققة التى على خلافها بل الإِجماع عن غير العلمين و معارضتها مع نصوص كثيرة كمصحح حماد بن عثمان عن أبى عبد اللّه (عليه السلام) انه قال فى شهر رمضان: هو شهر من الشهور يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان «٣». و نحوه غيره، و مخالفتها للعادة فانّا نرى بالوجدان انه قد ينقص شهر رمضان لا بد من طرحها او حملها على معنى لا يهمّنا بيانه.

و أما المعنى الثالث: فقد استدل لثبوته به باخبار: فعن الصدوق قال الإِمام الصادق (عليه السلام) اذا صح هلال رجب فعد تسعة و خمسين يوماً و صم يوم الستين «۴». و نحوه غيره، لكنها ايضاً معرض عنها عند الأصحاب.

و أما عد الخمسة الذى هو المعنى الرابع فقالوا: انه موافق للعادة بل المحكى عن عجائب المخلوقات للقزوينى: قد امتحنوا ذلك خمسين سنة فكان صحيحاً.

و نصوص مستفيضة تدل عليه: كخبر الزعفرانى: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السلام): ان السماء تطبق علينا بالعراق اليومين و الثلاثة فاى يوم نصوم؟ قال (عليه السلام): انظر اليوم الذى صمت من السنة الماضية فعد منه خمسة ايام و صم يوم الخامس «۵» و نحوه غيره.

---

(١) الوسائل باب ۵ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٢٧.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب أحکام شهر رمضان.

(۳) الوسائل باب ۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۵.

(۵) الوسائل باب ۱۰ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۷۶

]...[

و لکن قید ذلک فی خبر السیاری بغیر السنة الکبیسة قال: کتب محمد بن الفرج الی العسکری (علیه السلام) یسأله عما روی من الحساب فی الصوم عن آبائک علیهم السلام فی عد خمسة ایام بین اول السنة الماضیة و السنة الثانیة الذی یأتی فکتب (علیه السلام): صحیح و لکن عد فی کل اربع سنین خمساً، و فی السنة الخامسة ستاً فیما بین الأولی و الحادث، و ما سوی ذلک فانما هو خمسة خمسة. قال السیاری: و هذه من جهة الکبیسة، قال: و قد حسبه اصحابنا فوجدوه صحیحاً. الحدیث «۱».

و علی هذا فتختص النصوص المزبورة بالعالم بذلک الحساب، و لعله یحصل له القطع به، و اما غیره فلا وجه لاعتماده علیها بعد عدم معرفة سنة الکبیسة.

و منها: التطوق: و هو ظهور النور فی جرمه مستدیراً و غیبوبة الهلال بعد الشفق و رؤیة ظل الرأس فی ظل القمر. فعن ظاهر الفقیه: فی الأول، و المقنع و الذخیرة: فی الثانی، فجعلاه فیهما للیلتین، و عن المقنع و رسالة والد الصدوق: فی الثالث، فجعلاه لثلاث لیال. کل ذلک للاعتبار و الأخبار کصحیح مرازم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): اذا تطوق الهلال فهو للیلتین، و اذا رأیت ظل رأسک فیه فهو لثلاث «۲».

و خبر إسماعیل بن الحسن عنه (علیه السلام): اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو للیلة، و اذا غاب بعد الشفق فهو للیلتین «۳». و نحوهما غیرهما.

و اورد علیها، تارة: بمنافاتها لنصوص اعتبار الرؤیة و مع عدمها فعد الثلاثین من اول الشهر، و اخری: باحتمالها لمعان کالاختفاء تحت الشعاع لیلتین او ثلاث.

و لکن یرد علی الأول: انها اخص من تلک النصوص فیقید اطلاقها بها.

و یرد الثانی: انها خلاف ظاهرها. فالعمدة اعراض الأصحاب عنها.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۷۷

]...[

[الثالث] رؤیة الهلال مع اتحاد الآفاق و اختلافها

الثالث: اذا ثبت رؤیة الهلال فی بلد آخر و لم یثبت فی بلده، فان کانا متقاربین کفی بلا خلاف، بل اجماعاً کما عن غیر واحد، و

المراد بالمتقاربین ما لم یختلف مطلعهما.

و تشهد للحکم نصوص کثیرهٔ: کمصحح هشام بن الحکم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): انه قال فیمن صام تسعهٔ و عشرین قال (علیه السلام): ان کانت له بینهٔ عادلهٔ علی أهل مصر انهم صاموا ثلاثین علی رؤیته قضی یوماً «١».

و حسن أبی بصیر عنه (علیه السلام): عن الیوم الذی یقضی من شهر رمضان: لا تقضه الا ان یثبت شاهدان عدلان من جمیع أهل الصلاهٔ متی کان رأس الشهر، و قال: لا تصم ذلک الیوم الذی یقضی الا ان یقضی اهل الأمصار، فان فعلوا فصمه «٢».

و خبر عبد الرحمن- عنه (علیه السلام): عن هلال رمضان یغم علینا فی تسع و عشرین من شعبان، فقال (علیه السلام): لا تصم الا ان تراه، فان شهد اهل بلد آخر فاقضه «٣». و نحوها غیرها.

انما الخلاف فی البلدین المتباعدین، ففی المنتهی و عن التحریر و فی التذکرهٔ: حکایته عن بعض القول بالکفایهٔ، ففی المنتهی: اذا رأی الهلال اهل بلد وجب الصوم علی جمیع الناس سواء تباعدت البلاد او تقاربت. انتهی.

و عن جماعهٔ منهم: الشیخ ره، و المحقق فی الشرائع و النافع، و المصنف ره فی القواعد و الشهید الثانی فی المسالک، انه لا یثبت به بل لکل بلد حینئذٍ حکم نفسه.

---

(١) الوسائل باب ۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ١٣.

(٢) الوسائل باب ١٢ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ١.

(٣) الوسائل باب ١٢ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ٢.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٨، ص: ٢٧٨

[...]

و عن المناهل: نسبته الی المعظم.

و عن جماعهٔ آخرین: الکفایهٔ و الثبوت ان احتمل تحققه فیها و عدم العلم بعدم وجدانه فیها، فان علم بعدم وجوده فی الآفاق المتباعدهٔ فلا یعمهم حکم ثبوت الهلال.

ثمّ ان القائلین بعدم الثبوت مطلقاً صرح بعضهم بان ذلک فیما رأی فی البلاد الغربیهٔ، و اما لو رأی فی البلاد الشرقیهٔ فانه تثبت رؤیته فی الغربیهٔ بطریق اولی.

و الکلام فی موارد:

١- فی انه هل یکون اختلاف فی المطالع فی الربع المسکون ام لا؟.

٢- فی انه هل یحصل القطع بذلک لغیر الماهرین من الهیویین ام لا؟.

٣- فی ما یستفاد من النصوص.

اما الأول: ففی الجواهر: قد یشکل بمنع اختلاف المطالع فی الربع المسکون اما لعدم کرویهٔ الأرض بل هی مسطحهٔ فلا تختلف المطالع حینئذٍ، و اما لکونه قدراً یسیراً لاعتداد باختلافه بالنسبهٔ الی علو السماء. انتهی.

و تبع فی انکار اختلاف المطالع المصنف ره فی المنتهی، لکنه لا ینکر کرویهٔ الأرض بل یقول ان المقدار المسکون من الأرض حیث یکون یسیراً فلا اعتداد به عند السماء.

أقول: اما انکار کرویهٔ الأرض فقد بین فساده بمقتضی الأدلهٔ القطعیهٔ، و لیس المقام مقام ذکرها.

و أما عدم اختلاف المطالع لما افاده المصنف ره فیمکن ان یقال کما ذکره بعض المحققین بامکان اختلافها نظراً الی انه لا إشکال

فى اختلاف البلاد طولًا و عرضاً، و عليه فكل بلد طوله اكثر عن جزائر الخالدات التى مبدأ الطول على الاشهر ابعد تقرب النيران فيه قبل غروبهما فى البلد الذى طوله أقل، و على هذا فلو كان زمان

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٧٩

[...]

التفاوت بين المغربين معتداً به يتحرك القمر فيه بحركته الخاصة، و قدراً معتداً به، و يبعد عن الشمس، فيمكن ان يكون القمر وقت غروب الشمس فى البلد الاكثر طولًا بحيث لا يمكن رؤيته لعدم خروجه عن الشعاع، و يبعد عن الشمس فيما بين المغربين، و يمكن رؤيته فى البلد الأقل طولًا، مثلًا اذا كان طول البلد مائة و عشرين درجة، و طول بلد آخر خمسة و أربعين درجة، فيكون التفاوت بين الطولين خمسة و سبعين درجة، و اذا غربت الشمس فى الأول لا بد ان تسير الخمسة و السبعين درجة بالحركة المعدلية حتى تغرب فى البلد الثانى و تقطع الخمسة و السبعين درجة فى خمس ساعات، و فى هذه الخمس يقطع القمر بحركته درجتين الى ثلاث درجات، و عليه فربما يكون القمر وقت المغرب فى البلد الأول تحت الشعاع و يخرج عنه فى البلد الثانى، او يكون فى الأول قريباً من الشمس فلا يرى لاجله، و الثانى يرى لبعده عنها، لمثل ذلك يمكن ان يصير الاختلاف فى العرض ايضاً سبباً لاختلاف الرؤية فى البلدين، لأنه ايضاً قد يوجب الاختلاف فى وقت الغروب و ان لم يختلفا فى الطول، فانه لو كان العرض الشمالى للبلد أربعين درجة يكون نهاره اطول خمس عشرة ساعة تقريباً، و يكون فى ذلك اليوم الذى تكون الشمس فى اول السرطان النهار الاقصر للبلد الذى عرضه الجنوبى كذلك، و يكون يومه تسع ساعات تقريباً، و يكون التفاوت بين اليومين ست ساعات. ثلاث منها تفاوت المغرب و يقطع القمر فى هذه الثلاث درجة و نصفاً تقريباً الى درجتين، و تخلف رؤيته بهذا القدر عن البعد عن الشمس «١».

و أما الثانى: فالظاهر عدم حصول القطع بذلك؛ اذ مضافاً الى انه قد يتعارض

---

(١) فالمتحصل: أن البلدين اللذين يختلفان طولًا بقدر يسير القمر فى زمان التفاوت بحركته الخاصة درجة أو نصف درجة و نصف الدرجة يحصل فى خمسة عشر درجة تقريباً من الاختلاف الطولى يمكن اختلافهما فى الرؤية، كما أن فى البلدين اللذين يختلفان عرضاً بنحو اختلف نهار البلدين بقدر ثلاث ساعات أو ساعتين الموجب لتفاوتهما المغربى نصف ذلك يمكن اختلاف الرؤية.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٨٠

[...]

الاختلاف العرضى مع الطولى، كما اذا كان نهار بلد اقصر من الآخر، و لكن كان طول الأول اقل بحيث يتحد وقت مغربيهما، او يتفاوتان و يكون ظهور تفاوت النهارين فى الشرق، بل قد يتاخر المغرب فى الأقصر نهاراً، ان غاية ما يلزم من الاختلاف الطولى او العرضى جواز الرؤية و وجود الهلال فى احدهما دون الآخر لا تعين ذلك لجواز ان يخرج القمر عن تحت الشعاع قبل مغربيهما و ان كان فى احدهما ابعد من الشعاع من الآخر.

و على ذلك فالعلم بعدم وجود الهلال فى بلد لم ير فيه الهلال يتوقف على العلم بقدر طول البلدين و عرضهما و قدر بعد القمر عن الشمس فى كل من المغربين و وقت خروجه عن تحت الشعاع، و لا سبيل الى معرفة جميع ذلك الا للأوحدى من الناس، فالأظهر انه لا يحصل القطع بالمخالفة.

و أما الثالث: فمقتضى اطلاق النصوص: الاكتفاء برؤية الهلال فى بلد لجميع البلاد.

و اورد عليه الشيخ الأعظم ره: بان المراد بالنصوص بيان حكم الانكشاف، اى انكشاف كون يوم الشك من رمضان بعد فرض ثبوت

الکاشف لا فی مقام بیان الکاشف، و انه یحصل بمجرد رؤیته فی بلد من البلاد و لو کان فی غایة البعد.

و فیه: انها فی مقام بیان کلا الأمرین، بل ظاهر خبر عبد الرحمن کون ذیله فی مقام بیان الکاشف، مع ان الکاشف و ان لم یکن الإمام بصدد بیانه بمعنی ان مقصوده الأصلی بیان غیره، الا انه بین فی النصوص و المیزان فی التمسک بالاطلاق هو البیان لا المقصود الأصلی.

و ان شئت قلت: انه لو کان کما افید لما کان وجه لهذا التطویل فی البیان و عوضاً عن هذه الجملات المطولة کان (علیه السلام): یقول اذا ثبت الهلال. فیعلم انه أیضاً ارید بیانه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۸۱

]...[

و اضعف من ذلک ما افاده بعض المحققین من ورود النصوص لتعمیم الحکم لداخل البلدة و خارجها لا من حیث التعمیم للمختلفین و المتفقین، فانه یرد علیه: انه اذا کان وارداً لبیان تعمیم الحکم الی الثبوت فی خارج البلد کان مقتضی اطلاق ذلک الاکتفاء به، و لو کان البلد بعیداً.

فالحق ان اطلاق النصوص یقتضی البناء علی کفایة رؤیة الهلال فی بلد فی الحکم بثبوته فی جمیع البلاد، و لعل ذلک هو المراد من ما فی الدعاء: و جعلت رؤیتها لجمیع الناس مرءاً واحداً.

و قد یقال: ان ما ذکر یتم مع عدم العلم لعدم الرؤیة، و الا فلو علم بعدم الرؤیة لم یتم، اذ لا مجال للحکم الظاهری مع العلم بالخلاف.

و فیه: أولًا: أنه لا یحصل العلم بذلک- کما مر- الا لافراد نادرة جداً، لیس قولهم حجة علی غیرهم لامکان خطائهم.

و ثانیاً: انه لو علم ان الموضوع لوجوب الصوم و الافطار وجود الهلال فی البلد بخصوصه صح ما افید، و اما لو لم یعلم بذلک بل احتمل کون الموضوع وجوده و لو فی بلد آخر فلا یتم کما هو واضح.

و بما ذکرناه یظهر سقوط جملة من الفروع، من قبیل: انه لو رأی المکلف بالصوم الهلال فی بلد و سافر الی بلد آخر یخالفه فی حکمه هل ینتقل حکمه الیه، و نحو ذلک من الفروع، و قد ذکرنا جملة منها فی کتابنا: المسائل المستحدثة.

[الرابع] الاسیر و المحبوس العاجزان عن تحصیل العلم بالشهر

الرابع: الأسیر و المحبوس اذا لم یتمکنا من تحصیل العلم بالشهر، عملا بالظن بلا خلاف کما فی المنتهی، و اجماعاً کما فی التذکرة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۸۲

]...[

و یشهد به مصحح عبد الرحمن عن الإمام الصادق (علیه السلام): قال: قلت له: رجل اسرته الروم و لم یصح له شهر رمضان و لم یدر أی شهر هو قال (علیه السلام): یصوم شهراً یتوخاه و یحسب فان کان الشهر الذی صامه قبل شهر رمضان لم یجزه، و ان کان بعد شهر رمضان اجزأه «۱». و نحوه مرسل المفید ره «۲»، و الظاهر ان مراده هذا المصحح.

و کیف کان: فالصحیح فی خصوص الاسیر الا انه یتعدی الی المحبوس ایضاً بعدم الفصل قطعاً بل قد یتعدی الی غیرهما مِن من لا یعلم الشهر.

و انما یدل النص علی احکام اجماعیة، و هی: انه ان استمر الاشتباه فهو بریء، و مع عدمه ان اتفق فی شهر رمضان او بعده اجزأه، و ان کان قبله قضاه.

و الایراد علیه بانه اذا کان بعده کیف یجزیه و یحسب قضاءً عنه مع انه لم ینو القضاء، یدفعه النص، مضافاً الی ما تقدّم منّا من عدم وجوب نیة القضاء و الاداء.

و هل یترتب علی ذلک الشهر الذی انتخبه و صام فیه احکام شهر رمضان فلو افطر فیه تجب الکفارة و کذا ما شاکله من الأحکام، ام لا؟ الظاهر العدم، اذ لیس فی النص ما یدل علی تنزیل صوم الشهر منزلة صوم شهر رمضان او تنزیل الشهر نفسه منزلة شهر رمضان کی یتمسک بعموم التنزیل لاثباته.

و اوهن من ذلک ترتیب آثار العید علی الیوم الذی یلی آخر ذلک الشهر من الصلاة و الفطرة و ما شاکل.

فان قیل: ان النص یدل علی حجیة الظن بما یراه شهر رمضان فتترتب علیه جمیع أحکام لوازمه و ملزوماته و ملازماته لحجیة الامارات فی مثبتاتها.

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۸۳

[...]

قلنا: اولًا: ان النص لا یدل علی حجیة الظن و انما یدل علی ان المظنون کونه شهر رمضان یجب صومه.

و ثانیاً: انه لو سلم دلالته علی حجیة الظن لکن لم یدل علی حجیة الامارة فی مثبتاتها لعدم الدلیل علی هذه الکلیة، بل انما نلتزم بحجیة الامارة فی المثبتات مع وجود قیدین: احدهما: کون الامارة حاکیه عن الملازمات و الملزومات و اللوازم کحکایتها عن نفس ذلک الشیء کالخبر.

ثانیهما: دلالة الدلیل علی حجیة الحاکی فی تمام ما یحکی عنه کما هو مقتضی اطلاق ادلة حجیة خبر الواحد و مع فقد احد القیدین لا تکون الامارة حجة فی مثبتاتها، و فی المقام القید الأول مفقود، بل الثانی أیضاً، فلا حجیة للظن فی مثبتاته.

و لو لم یغلب علی ظنه شیئاً فالمشهور بین الأصحاب: التخییر فی کل سنة بین الشهور فیعین شهراً له، و فی الجواهر نفی الخلاف فیه بینهم، و عن بعضهم: دعوی الإجماع علیه.

و الکلام تارة: فیما تقتضیه القواعد، و اخری: فی النص.

اما الأول: فمقتضی العلم الاجمالی بوجوب صوم شهر مردد بین الشهور لزوم الاحتیاط، بان یصوم الی ان یعلم باداء الواجب فی وقته بناءً علی ما هو الحق من تنجیز العلم الاجمالی فی التدریجات.

و لکن فی المقام علماً اجمالیاً آخر یعارض ذلک، و هو العلم بحرمة صوم بعض الایام، ففی کل یوم یحتمل کونه ذلک الیوم یقع التعارض، فان العلم الأول یقتضی الاتیان به، و الثانی یقتضی ترکه. فمقتضی القاعدة فی امثال هذه الأیام التخییر.

و أما فی الایام التی یعلم بعدم حرمة الصوم فیها فان لم یلزم من الصوم فی ایام السنة الحرج فلا کلام، و الا فان کان الحرج و المشقة و الاضطرار فی اشهر معینة و کان ذلک قبل حدوث التکلیف بالصوم، غایة الأمر بعد مضی سنة یجب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۸۴

و شرائط وجوبه ستة البلوغ

علیه قضائه، لأن الاضطرار الی بعض اطراف العلم المعین قبل حدوث التکلیف مانع عن تنجیزه، و یجری الأصل فی الطرف الآخر بلا

معارض و ان کان الی غیر المعین، فبمقدار رفع الحرج و الاضطرار یجوز ترک الصوم، و الزائد علیه یجب الاتیان به قضاءً للعلم الاجمالی.
و هل یجب علیه القضاء حینئذٍ؟ الظاهر ذلک، فانه یحصل العلم الإجمالی بوجوب الاتیان بالصوم فی أشهر لا حرج علیه بالصوم فیها، او قضائه فی شهر بعد مضی السنة، و اما الثانی: فالظاهر دلالة النص علی الاکتفاء بصوم شهر تخییراً بین شهور السنة لإطلاقه، و قوله (علیه السلام): یتوخی لا- یوجب تقییده بصورة الظن، فان التوخی لیس بمعنی التظنی بل معناه القصد الی الشیء و طلبه، فمعناه انه یطلب شهر رمضان و یقصده و یتفحص عنه فان تمکن من الظن فهو و الا فیعمل بما هو وظیفته المجعولة فی الخبر، و هو صیام شهر.
ثمّ ان قوله (علیه السلام) یتوخی اشارة الی عدم سقوط قیدیة الزمان بل الاکتفاء بصوم شهر واحد من باب الامتثال الاحتمالی، و علیه، فلا بد من مراعاة المطابقة بین الشهرین فی سنتین بان یکون بینهما احد عشر شهراً لئلا یحصل له العلم بان احد الشهرین لیس شهر رمضان.

[شرائط وجوب الصوم]

اشارة

من شرائط وجوب الصوم البلوغ و شرائط وجوبه ستة او سبعة- علی ما ستعرف-.

الأول: البلوغ

اجماعاً لحدیث: رفع القلم عن الصبی حتی یحتلم «۱». و ان

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب مقدمة العبادات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۸۵

]...[

بلغ فی اثناء النهار فان اتی بالمفطر قبل البلوغ لا کلام ایضاً فی عدم وجوبه، و ان لم یأت بالمفطر فعن الخلاف و المعتبر و المدارک: انه ان نوی الصبی الصوم ندباً وجب علیه الاکمال و الا- فلا- و عن الوسیلة: وجوب الصوم علیه مطلقاً ای و ان لم ینو الصوم ندباً، و المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة: عدم وجوبه علیه مطلقاً، و عن الحلی: دعوی الإجماع علیه.
و قبل التعرض لهذه المسألة لا بد من بیان فرع، و هو: انه هل یصح صوم الصبی الممیز ام لا؟ و الأقوال فیه ثلاثة:
الأول: ان صوم الصبی شرعی و هو مکلف استحباباً بما وجب علی غیره، بمعنی ان تلک الطبیعة بما لها من المصلحة التی اوجبها اللّه تعالی علی البالغین مستحبة علی الصبی.
الثانی: ان الصوم مستحب علی الصبی لمصلحة التمرین، یعنی ان المصلحة المترتبة علی صومه لیست سوی التمرین لکنه اوجب امر الشارع به ندباً.
الثالث: انه لا أمر به اصلًا، و ان ما یأتی به الصبی تمرینی محض ذهب الیه جماعة کما عن المختلف و الایضاح و البیان و الروضة و

عن ظاهر الفقیه و غیرهم.

و استدل للأول: بان اطلاقات ادلة التکلیف بالصوم شاملة له ایضاً، و غایة ما یرتفع بحدیث الرفع، اما العقاب او الالزام او الأمر مع بقاء المصلحة علی حالها، فان کان المرفوع به أحد الأولین نفس الأدلة الأولیة تدل علی شرعیته منه، و ان کان المرفوع هو الأخیر یستکشف من المصلحة امر الشارع به ندباً.

و فیه: ان مقتضی اطلاق حدیث الرفع رفع التکلیف مطلقاً.

و دعوی ان الظاهر من اسناد الرفع رفع ما فیه المشقة، مندفعة بان الرفع فی مقابل الوضع، فلا یختص بما ذکر.

مع ان رفع العقاب من دون التصرف فی منشئه ان ارید به رفع الفعلیة فهو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۸۶

[...]

خلاف الواقع قطعاً، اذ لا ریب فی عدم استحقاق الصبی العقاب، و ان ارید به رفع الاستحقاق فهو غیر معقول، و اما الالزام فقد عرفت غیر مرة انه بحکم العقل.

فالمتعین رفع الأمر، و مع رفعه لا کاشف عن وجود المصلحة.

فالحق ان یستدل لشرعیة عباداته منها الصوم بالنصوص المتضمنة لأمر الأولیاء بامر الصبیان بالصوم و غیره من العبادات، بتقریب انه اذا لم تکن المصلحة فی الأمر خاصة و علم ان الشارع الأقدس اراد وجود الفعل و تحققه فی الخارج، لا محالة یکون ذلک امراً بذلک الفعل، فیکون مشروعاً.

و أورد علیه بایرادین: احدهما: ما افاده الشیخ الأعظم ره و هو: ان الأمر بالأمر انما یدل علی ان الآمر مرید لوقوع الفعل عن المأمور الثالث لا علی طلبه منه و خطابه به الذی هو معنی الاستحباب.

و فیه: ان الطلب و الخطاب و الاستحباب لا حقیقة لها سوی ارادة المولی صدور الفعل من العبد مع ابرازه ذلک، و اما اعتبار کون الابراز بالأمر به بلا واسطة فلا دلیل علیه، أ لا تری ان المولی اذا امر احد عبیده بان یأمر جمیع العبید بفعل خاص لا یشک احد فی ان ذلک الفعل مأمور به و مطلوب للمولی من الجمیع.

و التنظیر بما لو أمر احد صاحب الکلب المعلم باخذ الصید، فانه لا یقال ان اخذ الصید مستحب من الکلب، مغالطة واضحة، فان الکلب غیر قابل لتوجه الخطاب الیه بخلاف الصبی الممیز.

الثانی: ان خبر الزهری عن علی بن الحسین (علیه السلام)- فی حدیث طویل-: الصوم علی أربعین وجهاً، فعشرة اوجه منها واجبة کوجوب شهر رمضان، و عشرة اوجه منها حرام، و أربعة عشر منها صاحبها بالخیاران شاء صام و ان شاء افطر، وصوم الاذن علی ثلاثة اوجه، وصوم التأدیب، ثمّ ذکر (علیه السلام) فی اقسام ما فیها بالخیار کثیراً من أقسام المندوب- الی ان قال- و اما صوم التأدیب: فان یؤخذ الصبی اذا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۸۷

[...]

راهق بالصوم تادیباً و لیس ذلک بفرض، و کذلک من افطر لعلة من أول النهار ثمّ قوی بقیة یومه. الحدیث «۱». و نحوه غیره، یدل علی عدم شرعیة صومه لجعل صومه قسیم الصوم المندوب و مثل صوم الحائض و المسافر.

و فیه: ان غایة ما یلزم من جعل صومه للتأدیب عدم کون صومه من قبیل صوم البالغین، فالجمع بینه و بین ما ذکرناه یقتضی البناء علی

ان صومه شرعی تأدیبی تمرینی لا کصیام البالغین.

اذا تبین ذلک اقول: اذا بلغ الصبی فی اثناء النهار فعلی المختار من کون صومه شـرعی تمرینی الأظهر عدم وجوب الإتمام، فان الصوم الواجب الـذی هو صـنف آخر غیر ما أتی به الصبی لم یکن مأموراً به من اول النهار، وصوم بعض النهار لا أمر به، و أوضح من ذلک فی عدم الوجوب ما لو قلنا بان صومه غیر شرعی کما هو واضح.

نعم ان قلنـا بـان صومه شـرعی و هو بعینه الصوم الـذی کلف به البالغون، الظاهر وجوب اکماله، لأن الصوم قبل التلبس به یأمر الشارع الأقـدس بالتلبس به و بعده یأمر باتمامه و اکماله، و الصبی فی أول النهار لم یکن یجب علیه التلبس به لمانع و هو الصـباوة و لکن بعد ما تلبس به و بلغ یأمر الشارع باتمامه کصیام البالغین لرفع المانع.

و لا فرق فی ذلک کله بین البلوغ قبل الزوال و بعـده، نعم الظاهر عـدم وجوب القضاء علیه لو لم یتم صومه لاختصاص دلیل الوجوب بالصوم الواجب من اول النهار. و اللّه تعالی العالم.

و فی مبدأ تمرین الصبی الصوم خلاف بین الأصحاب: فعن المبسوط و الشرائع

---

(۱) ذکر صـدر الخبر فی الوسائـل فی باب ۱ من أبواب بقیـة الصوم الواجب و وسـطه فی بـاب ۵ من أبواب الصوم المنـدوب و مـا هو محل الاستشهاد فی باب ۷ من أبواب من یصحّ منه الصوم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۲۸۸

و کمال العقل

و النافع و القواعد و المختلف و الدروس و غیرها: ان المبدأ سبع سنین، و المحکی عن الأکثر: ان المبدأ تسع سنین.

و تشـهد للثانی جملـة من النصوص: ففی صـحیح الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السـلام) فمروا صبیانکم بالصـیام اذا کانوا بنی تسع سنین ما اطاقوا من صیام، فاذا غلبهم العطش افطروا «۱». و نحوه غیره.

و بها یقید اطلاق ما دل علی انه یؤمر به اذا قوی علی الصـیام کموثق سـماعة قال: سألته عن الصبی متی یصوم؟ قال (علیه السـلام): اذا قوی علی الصیام «۲».

و نحوه غیره.

و اسـتدل للقول الأول: بصدر صـحیح الحلبی: انّا نأمر صبیاننا بالصـیام اذا کانوا بنی سـبع سنین بما اطاقوا من صیام الیوم. و لکن ظاهره الاختصاص باولادهم، سیما و فی ذیله ما تقدم.

و هذه النصوص مختصة بالصبی، و لعل سره ان الصبیة اذا کانت بنت تسع سنین یجب علیها الصوم.

اشتراط کمال العقل

[الثانی کمال العقل]

و الثـانی من شـرائط وجوب الصوم: کمـال العقـل، فلاـ یجب الصوم علی المجنون، بل و لا یصـح منه بلا خلاف ظاهر، بل اجماعاً فی عدم وجوبه علیه.

و یشهد لعدم وجوبه و سقوط التکلیف عنه: حدیث رفع القلم المتقدم، و مقتضی

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۸۹

]...[

اطلاقه عدم تکلیفه بشیء من التکالیف، و حیث لا دلیل علی اختصاص المجنون بخطاب خاص فصومه غیر شرعی و باطل، و هذا هو الوجه فی عدم الصحهٔ، لاما قیل من انه غیر مکلف لعدم التمییز حتی یشکل الأمر فی بعض المجانین لوجود التمییز فیه.

و مقتضی اطلاق النص عدم الفرق بین الجنون الأدواری و الاطباقی اذا کان یحصل دور جنونه فی النهار و لو فی جزء منه، نعم ان کان دور جنونه فی اللیل بحیث یفیق قبل الفجر یجب علیه الصوم لاختصاص دلیل الرفع بحال جنونه.

و لو کان مجنون لا یعقل الامور العادیهٔ و لکن یعقل العبادیات کالصلاهٔ و الصیام و لا یجن فیها و هذا امر ممکن فان الجنون فنون، فهل یکون التکلیف بها ساقطاً عنه ام لا؟ وجهان: من اطلاق رفع القلم عن المجنون حتی یفیق، و من ظهوره فی رفع ما جن فیه کما فی الرفع عن المکره و الناسی.

و الأول: أظهر، فان دلیل الرفع عن الناسی و المکره لم یتعلق الرفع فیه بهذین العنوانین، بل بما استکرهوا علیه و النسیان نفسه و المرفوع عنه القلم بقول مطلق فی المقام هو المجنون، فان کان بنحو یصدق علیه هذا العنوان فالقلم مرفوع عنه مطلقاً و لعله المسألهٔ اجماعیهٔ.

ثمّ ان المحکی عن المصنف و غیره: انه ان عرض الجنون و لو لحظهٔ فی اثناء النهار بطل صومه، و الوجه فیه: انه فی حال جنونه یسقط التکلیف بالصوم عنه، و امساک بقیهٔ النهار و لو بضمه الی الامساک ما قبل الجنون لا یکون صوماً مأمورا به، و هو واضح.

ثمّ ان المشهور بین الأصحاب: ان من شرائط وجوب الصوم عدم الاغماء، و لم یذکره المصنف، و لعله من جهة شمول کمال العقل له، و کیف کان فیشهد لعدم وجوب الصوم علیه، عدم تعقله، و عدم تمکنه من الامساک عن النیهٔ، و ما تضمن من النصوص: ان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۹۰

]...[

کلما غلب اللّه فلیس علی صاحبه شیء فلا صوم علیه «۱». و الثانی و ان اختص بالاغماء العارض بنفسه و لا یشمل ما لو حصل الاغماء بفعله، الا ان الأول یکفی فی الحکم بسقوط الوجوب عنه.

و قاعدهٔ الامتناع بالاختیار لا تنافی الاختیار، انما هی فی العقاب دون التکلیف، و النقض بالنائم مردود اولًا: بالفرق بینهما، و ثانیاً: بانه لم یدل دلیل علی وجوب الصوم علی النائم فی حال نومه بل دل علی صحهٔ صومه، و ثالثاً: ان خروج فرد عن تحت کبری کلیهٔ لا یستلزم خروج بقیهٔ الأفراد، و علیه فالاغماء فی جزء من النهار موجب لبطلان الصوم لأنه فی جزء من الوقت لا أمر بالصوم، و ما قبله و ما بعده لیسا صوماً کی یؤمر بهما.

و عن المقنعهٔ و المبسوط و الخلاف و السید و الدیلمی و القاضی: صحهٔ صومه مع سبق النیهٔ.

و استدلوا له: بالقیاس علی النائم: و بان سبق النیهٔ موجب لبقاء النیهٔ الحکمیهٔ مع الاغماء.

و یرد الأول: انه قیاس لا نقول به.

و الثانی: ان المانع لیس خصوص عدم النیهٔ بل عدم التکلیف ایضاً.

و یمکن ان یوجه ذلک بان المعتبر فی صحهٔ الصوم- لیس کون کل جزء من الإمساک من المبدأ الی المنتهی مأموراً به، اذ لا ریب فی صحهٔ صوم النائم و الغافل و ما شاکل، و لا صدور الامساک عنه عن نیهٔ متوجه الیها حینه، و الا لزم بطلان صوم الغافل و النائم، بل

المعتبر هو كون الإِمساك من المبدأ الى المنتهى عن قصد، و عليه فمن يعلم بانه يطرأ عليه الاغماء فى جزء من النهار و يقصد الامساك من اول طلوع

(١) الوسائل باب ٢۴ من أبواب من يصح منه الصوم.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨ ص: ٢٩١

و السلامة من المرض

الفجر الى غروب الشمس يكون امساكه حين الإِغماء عن النية، فيصح لذلك، فتدبر فانه لا يخلو عن اشكال و قد مر الكلام فى مبحث النية.

اشتراط السلامة من المرض و

الثالث: السلامة من المرض

بلا خلاف، بل اجماعاً محققاً و محكياً مستفيضاً.

و يشهد به من الكتاب: قوله تعالى وَ مَنْ كانَ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيّامٍ أُخَرَ «١» و نصوص كثيرة ستمر عليك جملة منها.

و ليس المرض المسوغ للافطار كلما يصدق عليه المرض، بل هو مرض يضر معه الصوم للإِجماع، و لصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام): عن حد ما يجب على المريض ترك الصوم؟ قال (عليه السلام): كل شيء من المرض اضر به الصوم فهو يسعه ترك الصوم «٢».

و مرسل الصدوق قال (عليه السلام): كلما اضر به الصوم فالافطار له واجب «٣».

و صحيح حريز: الصائم اذا خاف على عينيه من الرمد افطر «۴».

و خبر الازدى عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): عن حد المرض الذى يترك

(١) البقرة الآية ١٨۵.

(٢) الوسائل باب ٢٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٩.

(٣) الوسائل باب ٢٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٢.

(۴) الوسائل باب ١٩ من أبواب من يصح منه الصوح حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨ ص: ٢٩٢

]...[

الانسان فيه الصوم؟ قال (عليه السلام): اذا لم يستطع ان يتسحر «١». فان تعذر السحور ملازم لإِضرار الصوم بالمريض.

بل يمكن الاستدلال بالنصوص الكثيرة الدالة على ان المريض اذا قوى فليصم: كصحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: ما حد المرض اذا نقه فى الصيام؟ قال: ذاك اليه هو أعلم بنفسه اذا قوى فليصم «٢». و نحوه غيره.

فانها تدل على ان المرض من حيث هو لا يسوغ الافطار، بل اذا قوى عليه يجب ان يصوم، و المرض ان اضر به فهو لا يقوى عليه، ثمّ

انه لا فرق فی المتضرر بین زیادة المرض، او بطؤه، او عسر علاجه، او حدوث مرض آخر، او حدوث مشقة لا یتحمل عادة لإطلاق الأدلة.

و ینبغی التنبیه علی امور:

الأول: انه اذا علم الصحیح بانه لو صام حدث المرض فهل یجوز له الافطار كما صرح به غیر واحد، ام لا؟ وجهان: ظاهر المنتهی التردد فیه لعدم دخوله تحت الآیة، و لكن الأول اظهر لعموم دلیل نفی الضرر و الحرج، و لإطلاق قوله فی صحیح حریز اذا خاف علی عینیه من الرمد. فانه یشمل خوف حدوث الرمد ان لم یكن ظاهراً فیه، و یتم فی غیر الرمد بعدم القول بالفصل.

و الآیة لا تدل علی ان غیر المریض یجب علیه الصوم الا بالاطلاق، فیقید بما عرفت.

و ربما یستدل بقوله فی الصحیح: كلما اضر به الصوم فالافطار له واجب. و فیه

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۰ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۹۳

[...]

تأمل، فان عمومه انما هو فی المرض، و یدل علی ان المریض ان اضر به الصوم یفطر.

و اما الصحیح: لو اضر به فهو یفطر. فلا تعرض له.

الثانی: ان المسوغ للافطار كل ما اضر و ان لم یسم مرضاً كالرمد للعمومات و الصحیح.

الثالث: انه لا إشكال فی جواز الافطار مع العلم بالضرر، و لو لم یعلم بذلك و لكن ظن به فالمشهور بینهم ایضاً جواز الافطار.

و استدل له الشیخ الأعظم بوجوه:

منها: ان باب العلم بالضرر منسدّ غالباً، فلو وجب الصوم مع الظن بالضرر لوقع المكلفون كثیراً فی الضرر، فیستكشف من ذلك حجیة الظن و طریقیته.

و فیه: ان ذلك یتم لو لم یكن قول اهل الفن حجة، و الا فباب العلمی مفتوح و لا یلزم ما افید.

و منها: انه ان ظن بالضرر یصدق المضر علی الصوم عرفاً فیدخل فی الخبر: كل ما اضر الی آخره.

و فیه: انه ان كان الظن حجة صدق ذلك، و الا یظن بصدقه لا ان صدقه محرز.

و منها: لزوم الحرج لو لم یعتبر، لأن الأقدام علی ما یظن معه الضرر حرج عظیم.

و فیه: اولًا: انه لا یلزم ذلك مع حجیة قول أهل الخبرة، و ثانیاً: انه لو لزم كان لازم شمول ادلة نفی الحرج عدم الصوم فی خصوص مورد لزوم الحرج لا مطلقاً، و ثالثاً: ان دلیل نفی الحرج لا یصلح لاثبات اعتبار الظن، فانه ناف لا مثبت.

فالصحیح ان یستدل له: بان المأخوذ فی جملة من النصوص الخوف، و هو یصدق مع الظن بالضرر. و یمكن ان یستدل له: بالنصوص المتقدم بعضها المتضمنة ان الإِنسان اعلم بنفسه، و انه مؤتمن علیه مفوض الیه، و ما شاكل، فانه حیث یتعسر العلم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۹۴

و الإقامة او حكمها

غالباً یكون المراد لا محالة هو الظن به.

و یظهر من الوجه الأول: انه یجوز الافطار مع الاحتمال المتساوی الطرفین ایضاً لصدق خوف الضرر، فما عن بعض من الاقتصار علی کفایهٔ الظن او التصریح بعدم کفایهٔ الاحتمال، ضعیف.

فان قیل: انه لو احتمل الضرر بما ان الصوم الواجب قید بما اذا لم یکن مضراً فمع احتمال مضریته یشک فی الوجوب و لا مجال للرجوع الی العمومات لعدم جواز التمسک بالعام فی الشبههٔ المصداقیهٔ، فیتعین الرجوع الی البراءهٔ المقتضیهٔ لعدم الوجوب.

قلنا: انه متین لو لا العلم الاجمالی بوجوب صوم الیوم او قضائه بناءً علی ما هو الحق من منجزیهٔ العلم الاجمالی فی التدریجات، حتی فیما اذا کان التکلیف علی فرض وجوده فی الطرف الآخر غیر فعلی.

اشتراط الحضر فی وجوب الصوم و

الرابع: الإقامهٔ او حکمها

اشارهٔ

ککثرهٔ السفر، او المعصیهٔ به، او الاقامهٔ عشراً، او مضی ثلاثین یوماً متردداً، فلا یجب الصوم علی المسافر الذی یجب علیه تقصیر الصلاهٔ بلا خلاف، و فی المنتهی: و هو قول کل العلماء، قال اللّه تعالی وَ مَنْ کانَ مَرِیضاً أَوْ عَلی سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَیّامٍ أُخَرَ «۱».

و النصوص الدالهٔ علیه فوق حد التواتر، و اکثرها و ان دلت علی عدم صحهٔ الصوم فی السفر، و لکن من جههٔ عدم التنبیه فی شیء منها علی عدم جواز السفر تدل

---

(۱) البقرهٔ الآیهٔ ۱۸۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۹۵

[...]

علی ذلک ایضاً، فجملهٔ منها فی مطلق الصوم: کصحیح صفوان بن یحیی عن أبی الحسن (علیه السلام): عن الرجل یسافر فی شهر رمضان فیصوم قال (علیه السلام): لیس من البر الصوم فی السفر «۱».

و مرسل ابن ابی عمیر عن رجل عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: ان اللّه تصدق علی مرضی امتی و مسافریها بالتقصیر و الافطار، ایسر احدکم اذا تصدق بصدقهٔ ان ترد علیه «۲».

و مرسل الصدوق قال الصادق (علیه السلام): لیس من البر الصیام فی السفر «۳».

و موثق عمار عنه (علیه السلام): انه لا یحل له الصوم فی السفر فریضهٔ کان او غیره، و الصوم فی السفر معصیهٔ «۴».

و جملهٔ منها فی صوم شهر رمضان: و هی کثیرهٔ کخبر یحیی بن أبی العلاء عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): الصائم فی السفر فی شهر رمضان کالمفطر فیه فی الحضر «۵». و نحوه غیره.

و جملهٔ من الأخبار فی قضاء شهر رمضان: کصحیح علی بن جعفر عن أخیه (علیه السلام): عن الرجل یکون علیه ایام من شهر رمضان و هو مسافر یقضی اذا اقام فی المکان؟ قال (علیه السلام): لا حتی یجمع علی مقام عشرهٔ ایام «۶». و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۴.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١١.

(۴) الوسائل باب ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٨.

(۵) الوسائل باب ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ۵.

(۶) الوسائل باب ٨ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٩۶

]...[

و جملة منها فى صوم الكفارة، و جملة فى النذر.

فما عن المفيد من عدم اشتراطه فى صوم الكفارة- بل فى غير صوم رمضان- ضعيف.

و تمام الكلام بالبحث فى جهات:

١- سيأتى فى الباب الرابع انه يجب القضاء على المسافر، و انه اذا قدم من السفر قبل الزوال يجب عليه الصوم ان لم يأت بالمفطر، و لو قدم بعده يفطر.

٢- يجب الصوم فى السفر فى مواضع: منها: صوم ثلاثة ايام بدل هدى التمتع، و منها: صوم بدل البدنة ممن افاض قبل الغروب عامداً. سيأتى الكلام فيهما فى كتاب الحج.

صوم النذر

و منها: صوم النذر المشترط فيه سفراً خاصة، او سفراً و حضراً، كما هو المشهور بين الأصحاب.

و عن المنتهى: نفى الخلاف فيه، و عن الحدائق: انه اتفاقى، و عن المفيد و المرتضى و سلار: وجوب الصوم فى السفر و لو مع اطلاق النذر.

اما النصوص فهى طوائف- غير ما دل باطلاقه على اعتبار الحضر فى الصوم-:

الأولى: ما تدل على المنع عن الصوم فى السفر فى مطلق النذر: كمصحح كرام قلت لأبى عبد اللّه (عليه السلام): انى جعلت على نفسى ان اصوم حتى يقوم القائم فقال (عليه السلام): صم و لا تصم فى السفر «١».

---

(١) الوسائل باب ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٩.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٢٩٧

]...[

و خبر مسعدة عنه (عليه السلام): فى الرجل يجعل على نفسه اياماً معدودة مسماة فى كل شهر ثمّ يسافر: لا يصوم فى السفر و لا يقضيها اذا شهد «١».

و موثق زرارة عن الباقر (عليه السلام): عن امه كانت جعلت عليها نذراً ان رد اللّه عليها بعض ولدها من شى‌ء كانت تخاف عليه ان تصوم ذلك اليوم ما دامت باقية فخرجت الى مكة أ تصوم ام تفطر؟ قال (عليه السلام): لا تصوم قد وضع اللّه عنها حقه. الحديث «٢».

و نحوها غيرها.

الثانية: ما تدل على عدم مانعية السفر عنه و انه يصام فيه: كخبر ابراهيم بن عبد الحميد عن الإِمام الرضا (عليه السلام): عن الرجل

یجعل للّه علیه صوم یوم مسمی قال (علیه السلام): یصوم أبداً فی السفر و الحضر «۳». و لکنه ضعیف السند، لأن فی سنده جعفر بن محمد بن ابی الصباح و لیس له ذکر فی الأخبار، مع انه معارض للطائفة الاولی و هی اشهر و اصح سندا منه.

الثالثة: ما استدل بها المشهور فی المقام: و هو صحیح علی بن مهزیار: کتب بندار مولی ادریس: یا سیدی نذرت ان اصوم کل یوم سبت فان انا لم اصمه ما یلزمنی من الکفارة؟ فکتب (علیه السلام) و قرأته: لا تترکه الا من علة، و لیس علیک صومه فی سفر و لا مرض الا ان تکون نویت ذلک، و ان کنت افطرت منه من غیر علة فتصدق بقدر کل یوم علی سبعة مساکین نسأل اللّه التوفیق لما یحب و یرضی «۴».

و اورد علیه تارة: بجهالة الکاتب و هو بندار، و اخری: بالاضمار، و ثالثة: باشتماله علی ما لا یقول به احد و هو وجوب الصوم فی المرض اذا نوی ذلک، و رابعة: باشتمال ذیله

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۹۸

[...]

علی ان کفارة النذر اطعام سبعة مساکین المخالف لغیره من الأدلة الدالة علی انها کفارة یمین او کبری مخیرة ککفارة شهر رمضان، و خامسة: باحتمال ان یکون المراد بقوله الا ان تکون نویت ان یکون نوی الصوم ثمّ سافر.

و فی الجمیع نظر: اما الأول: فلأن جهالة بندار لا تضر بعد قراءة ابن مهزیار المکتوب الشریف.

و أما الثانی: فلظهوره فی کونه من الإمام لکون الحاکی هو ابن مهزیار الذی هو من الاجلاء و المکتوب مشتمل علی لفظ سیدی الی غیر ذلک من القرائن، اضف الیه اثبات الأعاظم الخبر فی کتبهم المعدة لجمع احادیث المعصومین علیهم السلام.

و أما الثالث: فلأن الجملة المرکبة من المستثنی و المستثنی منه تدل علی انه لا یجوز الصوم فی السفر و المرض، و یجوز الصوم مع النیة، و یکفی فی صدق ذلک جواز الصوم فی السفر خاصة. و بعبارة اخری: ان المفهوم المستفاد من الاستثناء و ان کان مطلقاً، الا انه یقید بما دل علی ان الصوم فی حال یجوز مع عدم الضرر لا یجوز معه من غیر فرق بین ان ینوی ذلک ام لا؟ و لیس نصاً فی جوازه مع النیة فتدبر.

و أما الرابع: فلأن سقوط بعض فقرات الروایة عن الحجیة لابتلائه بالمعارض لا یوجب سقوط الجمیع عنها، مع ان الصحیح مروی عن بعض نسخ المقنع عشرة بدل سبعة.

و أما الخامس: فلأنه احتمال خلاف الظاهر.

و اجاب الفاضل النراقی عن ذلک بوجه آخر قال: مع انه علی فرض الاحتمال یحصل الإجمال فی المخصص و العام المخصص بالمجمل لیس حجة فی موضعه، فعمومات المنع من الصوم او المنذور منه فی السفر لا تکون حجة فی المورد، و تبقی عمومات الوفاء بالمنذور فارغة عن المعارض فیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۲۹۹

[...]

و فيه: اولًا: ان المخصص المنفصل لا يسرى اجماله الى العام، اذ العام حجّة ما لم تعارضه حجة اقوى، و المخصص على الفرض مجمل غير حجة، و تمام الكلام فى محله.

و ثانياً: انه لو سلم ذلک لا وجه للرجوع الى عمومات النذر لأنها مقيدة بالرجحان فى متعلقه، و لا دليل على رجحان الصوم فى السفر.

و ان شئت قلت: ان دليل النذر قيد بما اذا كان المنذور راجحاً، و مع عدم ثبوت رجحان الصوم فى السفر- و لو من جهة ورود المخصص المجمل على عمومات مطلوبية الصوم- التمسک به تمسک بالعام فى الشبهة المصداقية فلا يجوز فالصحيح ما ذكرناه.

الصوم المندوب فى السفر

و كما يكون الحضر شرطاً فى وجوب الصوم، هل يكون شرطاً فى استحبابه فلا يجوز الصوم المندوب فى السفر كما عن الصدوقين و الحلى و القاضى و جماعة من المتأخرين، بل عن المفيد، انه المشهور بين القدماء، و عن الحلى: انه مذهب جملة المشيخة الفقهاء المحصلين؟.

ام لا يكون شرطاً فيجوز المندوب فى السفر على كراهية او بدونها كما عن التهذيبين و النهاية و الوسيلة و الشرائع و الشهيد و جمع آخرين بل نسب الى الأكثر؟ وجهان:

تشهد للأول: مضافاً الى عموم ما دل على انه لا صيام فى السفر المتقدم: جملة من النصوص الخاصة: كصحيح البزنطى عن أبى الحسن (عليه السلام): عن الصيام بمكة و المدينة و نحن فى سفر قال (عليه السلام): أ فريضة؟ فقلت: لاو لكنه تطوع كما يتطوع بالصلاة فقال (عليه السلام): تقول اليوم و غداً؟ قلت: نعم فقال (عليه

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۳۰۰

[...]

السلام): لا تصم «۱».

و الايراد عليه بان سؤاله (عليه السلام) عن كون الصوم فريضة او نافلة دال على الفرق بينهما، و ليس الّا كون النهى فى التطوع للكراهة، اذ لا فرق بينهما غيره اجماعاً، يندفع بانه يمكن ان يكون السؤال لغرض آخر، و هو انه لو كان فريضة يأمره بالمقام و الصيام ان امكن مع تضيقه، او ان غرضه انه ان كان فريضة للنذر المقيد يأمره بالصوم، او غير ذلک فلا صارف عن ظهور النهى فى عدم الجواز.

و موثق عمار المتقدم: فانه لا يحل له الصوم فى السفر فريضة كان او غيره و الصوم فى السفر معصية.

و المروى عن تفسير العياشى عن محمد بن مسلم عن الإمام الصادق (عليه السلام): لم يكن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يصوم فى السفر تطوعاً و لا فريضة «۲».

و استدل للقول الثانى: بصحيح الجعفرى عن أبى الحسن (عليه السلام): كان أبى يصوم يوم عرفة فى اليوم الحار فى الموقف و يأمر بظل مرتفع فيضرب له «۳».

و بمرسل اسماعيل بن سهل عن رجل قال: خرج أبو عبد اللّه (عليه السلام) من المدينة فى ايام بقين من شهر شعبان فكان يصوم ثمّ دخل عليه شهر رمضان و هو فى السفر فافطر فقيل له تصوم شعبان و تفطر شهر رمضان فقال (عليه السلام): نعم شعبان الى ان شئت صمت و ان شئت لا، و شهر رمضان عزم من اللّه عز و جلّ على الافطار «۴». و مثله مرسل الحسن بن بسام «۵».

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۲ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۱۲ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۰۱

[...]

و جمعوا بین هذه النصوص و بین ما تقدم بحمل تلک النصوص علی الکراهة.

و الکلام فی موردین: الأول: فی دلالة هذه النصوص و سندها، الثانی: فی الجمع بینها و بین تلک الأخبار.

اما الأول: فالمرسلان ضعیفان للإرسال و لبعض الرجال الذین فی طریقیهما، و اما صحیح الجعفری فهو حکایة فعل مجمل و لعله کان صوم النذر، و احتمال ارادة ان صوم یوم عرفة بخصوصه خارج عن ما دل علی عدم جواز الصوم فی السفر، او ان عرفة لیست مسافة، و مع هذه الاحتمالات لا یصح الاستدلال به.

و أما الثانی: فالجمع بین الطائفتین علی فرض تسلیم دلالة الثانیة علی القول الثانی بحمل الاولی علی الکراهة لا یصح لوجهین: الأول: ان ضابط الجمع العرفی جمع المتنافیین فی کلام واحد فان کان احدهما قرینة علی الآخر و لم یری العرف التعارض و التهافت بینهما- فالجمع عرفی، و الا فلا و فی المقام اذا جمعنا قوله شعبان الی ان شئت صمت، او قوله- فی الصحیح کان أبی یصوم یوم عرفة مع قوله فی النصوص الاولی لا یحل له الصوم فی السفر فریضة او غیره و الصوم فی السفر معصیة- لا اشکال فی ان العرف یرونهما متهافتین.

الثانی: ان الکراهة فی المقام هی الکراهة فی العبادة، بمعنی اقلیة الثواب، فکیف یصح حمل قوله الصوم فی السفر معصیة علی انه عبادة مطلوبة للشارع غایته ثوابه اقل، فالطائفتان متعارضتان و الترجیح للأولی لکونها اشهر و اصح سنداً و موافقتها لعمل رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سنته، فالأظهر عدم جواز الصوم المندوب فی السفر. نعم یستثنی عن ذلک صوم ثلاثة ایام للحاجة فی المدینة، بلا خلاف، و النصوص دالة علیه، و سیأتی فی آخر کتاب الحج ان شاء اللّه تعالی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۰۲

[...]

السفر اختیاراً فی شهر رمضان

۳- المشهور بین الأصحاب: انه یجوز السفر اختیاراً فی شهر رمضان و ان کان للفرار من الصوم. و عن الحلبی: انه اذا دخل علیه الشهر و هو حاضر لا یحل له السفر.

یشهد للأول: مضافاً الی الأصل: ان الحضر شرط لوجوب الصوم بمقتضی الآیة الکریمة «۱» فَمَنْ شَهِدَ مِنْکُمُ الشَّهْرَ فَلْیَصُمْهُ کان ذلک بمنزلة الشرط کما صرح به المفسرون، أی اذا حضر ام لم یکن، فان الشهود ماخوذ فی موضوع وجوب الصوم، و ظاهر أخذ کل عنوان فی الموضوع دخله فیه حدوثاً و بقاءً، و بدیهی ان تحصیل شرط الوجوب لیس بواجب و یجوز اعدامه.

فان قیل: ان لازم ذلک عدم صدق الفوت بترک الصوم فی السفر و وجوب القضاء لان انتفاء شرائط الوجوب یقتضی انتفاء الملاک المشرع للواجب، و مع انتفائه لا معنی للفوات و القضاء.

قلنا: انه لو لا النص الخاص لقلنا به، و لکن دل الدلیل من الکتاب و السنة علی وجوبه، اما الکتاب فقوله تعالی فی ذیل الآیة (فعدة من

ایام اخر) و النصوص الکثیرة: کصحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یدخل علیه شهر رمضان و هو مقیم لا یرید براحاً ثمّ یبدو له ما یدخل شهر رمضان ان یسافر، فسکت فسألته غیر مرة فقال (علیه السلام): یقیم افضل الا ان تکون له حاجة لا بدّ له من الخروج فیها او یتخوف علی ماله «۲».

و صحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): عن الرجل یعرض له

---

(۱) البقرة آیة ۱۸۵.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۰۳

[...]

السفر فی شهر رمضان و هو مقیم و قد مضی منه ایام فقال (علیه السلام): لا بأس بان یسافر و یفطر و لا یصوم «۱». و نحوهما غیرهما، و سیأتی طرف منها.

و استدل للقول الآخر: بخبر أبی بصیر الذی رواه المشایخ الثلاثة باختلاف یسیر لا یضر بالاستدلال عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الخروج اذا دخل شهر مضان فقال (علیه السلام): لا- الا فیما اخبرک به خروج الی مکة، او غزو فی سبیل اللّه تعالی، او مال تخاف هلاکه، او اخ تخاف هلاکه و انه لیس اخا من الأب و الام «۲». و نحوه خبره الآخر «۳»، و مرسل علی بن اسباط «۴»، و حدیث الاربعمائة «۵» و خبر الحسین بن المختار «۶».

و هی و ان کانت اخص من جملة من نصوص الجواز کصحیح محمد، و لکن یعارضها صحیح الحلبی و ما شاکله، و لأجلها تحمل هذه النصوص علی ما لا ینافی الجواز.

و نصوص الجواز مختلفة من حیث تضمن بعضها افضلیة المقام، و بعضها الآخر افضلیة بعض الاسفار، و الثالث التساوی بینهما.

و الحق ان یقال: ان المستفاد من مجموع النصوص بعد ضم بعضها الی بعض ان السفر فی شهر رمضان اما ان یکون لحاجة یفوت بتأخیرها الی خروج الشهر، او لا یکون کذلک.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۳ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۳ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۴.

(۶) الوسائل باب ۳ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۰۴

[...]

و علی الأول: قد تکون الحاجة من الامور الراجحة شرعاً کالحج و مشایعة الاخ و ما شاکل، و قد تکون من الامور المباحة، و فی الأول یکون السفر ارجح: لصحیح محمد عن احدهما علیه السلام فی الرجل یشیع اخاه مسیرة یوم او یومین او ثلاثة قال (علیه السلام):

اذا کان شهر رمضان فلیفطر قلت: ایهما افضل ان یصوم او یشیعه؟ قال: یشیعه ان اللّه قد وضعه عنه «۱». و نحوه غیره بضمیمة عدم الفصل.

و فی الثانی: یکون هو بالخیار لخبر أبی بصیر.

و فی الثالث: یکون الأفضل المقام لصحیح الحلبی و ما تضمن ان المقام و الصوم افضل من السفر و زیارة أبی عبد اللّه (علیه السلام). و اللّه العالم.

و افضلیة المقام فی موردها انما هی قبل مضی ثلاث و عشرین یوماً، و الا فلا فضیلة له کما تضمنت النصوص لذلک.

ثمّ انه صرح غیر واحد: بانه لا یجوز السفر اختیاراً فی الصوم الواجب المعین، و عن صاحب الجواهر و الشیخ الأعظم و السید الشیرازی: جوازه.

یشهد للأول: ان مقتضی اطلاق دلیله عدم تقید وجوبه بالحضر، و انما هو من شرائط الواجب فیجب تحصیله و یحرم تفویته کسائر شرائط الواجب.

و استدل بعض الأعاظم من المعاصرین للقول الثانی: بان شرائط الواجب علی قسمین: احدهما: ما یؤخذ مطلق وجوده شرطاً للواجب، الثانی: ما یؤخذ شرطاً له وجوده لا بداعی الأمر، و فی القسم الأول یجب تحصیل الشرط، و فی الثانی لا یجب بل یمتنع للزوم الخلف، فان حصوله یکون بداعی الأمر، و علیه فحیث ان الحضر بالنسبة الی الواجب المعین من الصوم من قبیل الثانی، لقاعدة الالحاق بصوم رمضان التی استقر بنائهم علی العمل بها فی سائر الحدود المعتبرة فی صوم رمضان و سائر الموارد الا

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۰۵

]...[

ان یقوم دلیل علی خلافها فلا یجب تحصیله، فیجوز المسافرة اختیاراً.

أقول: یرد علی ما افاده قده: ان تقسیم شرائط الواجب الی قسمین غیر صحیح، فان الفرق بین شرط الوجوب و شرط الواجب لیس الا فی ان الأول مفروض الوجود فی الخطاب، و الثانی یتعلق به الخطاب، ففرض کون الشرط شرطاً للواجب و خارجاً عن حیز الخطاب خلف.

و بالجملة: انا لا نتعقل الأمر بشیء و لو بنحو الشرطیة، و کون المطلوب وجود ذلک الشیء من باب الاتفاق و لا بداعی الأمر، و هل هذا الا التناقض الواضح، مع ان قاعدة الالحاق التی اشار الیها لا مجری لها فی مثل القیود السابقة علی الأمر، و الخارجة عن حیزه بل فیها لا بد من الرجوع الی دلیل ذلک الأمر، و قد عرفت أنه یقتضی عدم جواز السفر.

و قد یستدل للجواز بنصوص: کخبر عبد اللّه بن جندب: سمعت من زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) انه سئل عن رجل جعل علی نفسه نذر صوم یصوم فحضرته نیة فی زیارة ابی عبد اللّه (علیه السلام) قال (علیه السلام): یخرج و لا یصوم فی الطریق فاذا رجع قضی ذلک «۱». و قریب منه غیره.

و فیه: انه لم یفرض فی هذه النصوص کون المنذور صوم یوم معین، بل بقرینة فرض السائل انه خرج فی نیة ظاهرة فی النذر غیر المعین.

و ان شئت قلت: ان محط السؤال و الجواب هو الصوم فی السفر و عدمه لا جواز السفر و عدم الجواز، نعم بعض نصوص نذر الصوم فی السفر متضمن للسفر مع کون المنذور صوم معین کخبر زرارة المتقدم، و لکنه فی مقام بیان احکام اخر من عدم جواز صومه فی

السفر و لزوم القضاء، و لیس فیها خبر یدل علی جواز السفر اختیاراً، و ان

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۰۶

و الخلو من الحیض و النفاس

کانت اکثرها مشعرة به، و الاحتیاط طریق النجاة.

اشتراط الخلو من الحیض و النفاس و

الخامس و السادس: الخلو من الحیض و النفاس

فی مجموع النهار فلا یجب معهما و ان کان حصولهما فی جزء من الزمان، اجماعاً محققاً و محکیاً مستفیضاً.

و النصوص الدالة علیه متواترة کصحیح الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن امرأة اصبحت صائمة فلما ارتفع النهار او کان العشی حاضت أ تفطر؟ قال (علیه السلام): نعم و ان کان وقت المغرب فلتفطر، قال: و سألته عن امرأة رأت الطهر فی اول النهار فی شهر رمضان فتغتسل و لم تطعم فما تصنع ذلک الیوم؟ قال (علیه السلام): تفطر ذلک الیوم فانما فطرها من الدم «۱».

و صحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): عن المرأة تری الدم غدوة او ارتفاع النهار او عند الزوال قال (علیه السلام): تفطر «۲».

و صحیح البجلی عن أبی الحسن (علیه السلام): عن المرأة تلد بعد العصر ا تتم ذلک الیوم ام تفطر؟ قال (علیه السلام): تفطر و تقضی ذلک الیوم «۳». و نحوها غیرها.

و مقتضی اطلاقها بل صراحة بعضها انه لا یصح صومها اذا فاجأهما الدم قبل الغروب و لو بلحظة، او انقطع عنهما الدم بعد الفجر و لو بلحظة، و اما المستحاضة فقد مر الکلام فیها مفصلًا فی الجزء الثالث من هذا الشرح فی مبحث الاستحاضة، و بینا

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۰۷

و شرائط القضاء البلوغ

ان الحق توقف صحة صومها علی الاغسال النهاریة و انه یجب الصوم علیها فراجع.

شرائط القضاء

اشارة

و شرائط وجوب القضاء امور:

منها: البلوغ

: فلا- يجب على البالغ ما فاته ايام صباه بلا خلاف، و فى الجواهر: بل الاجماع بقسميه عليه، و فى المنتهى: و هو قول كل من يحفظ عنه العلم.

و استدل له بوجوه:

الأول: ما فى المنتهى و هو ان الصغير لا يتناوله الخطاب وقت الأمر بالصوم و لم يوجد فيه شرطه و هو العقل فلا يتناوله خطاب القضاء.

و فيه: انه يجب القضاء على من لم يجب عليه الأداء فى موارد كالنائم و الحائض و ما شاكل، فليس القضاء تابعاً للأداء، فلا بد من ملاحظة الدليل فى مقام الاثبات و الا فلا محذور من ناحية مقام الثبوت.

الثانى: ان الدليل لو كان فانما يدل على وجوب القضاء و صدق هذا المفهوم متوقف على التكليف بالاداء، و الصبى حيث لا يكون مكلفاً بالاداء فلا يجب عليه القضاء، استدل به سيد الرياض.

و فيه: ان القضاء عبارة عن اتيان العبادة ذات الوقت المحدود المعين، خارجاً عنه سواء كان فى الوقت مأموراً به ام لا.

الثالث: حديث رفع القلم عن الصبى «۱».

و فيه: ان الحديث يفيد ما دام صبيا، و الكلام فعلًا فى التكليف المتوجه اليه بعد

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب مقدمة العبادات.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۳۰۸

و كمال العقل

البلوغ.

و الحق ان يستدل له بعد منع وجود اطلاق يدل على وجوب قضاء الصوم مطلقاً حتى غير الواجب منه: باصالة البراءة و استصحاب عدم التكليف به.

و لو بلغ الصبى قبل طلوع الفجر وجب عليه الصوم، و لو تركه يجب قضاؤه و لو بلغ بعده فقد مر انه لا- يجب عليه الاداء، فلا- يجب القضاء أيضاً، بل لو ثبت وجوب امساكه أداءً لا دليل على وجوب القضاء، فان الدليل يدل على وجوب قضاء الصوم دون الامساك مطلقاً.

و لو شك فى ان البلوغ كان قبل الفجر او بعده لا يجب عليه القضاء لاستصحاب عدم البلوغ الى ما بعد طلوع الفجر، و لا يعارضه استصحاب عدم طلوع الفجر الى ما بعد البلوغ، لأن الموضوع هو البالغ فى النهار، و هذا العنوان لا يثبت باستصحاب عدم طلوع الفجر الى ما بعد البلوغ الا على القول بالمثبت و لا نقول به، من غير فرق فى ذلك بين الجهل بتاريخ البلوغ او العلم به، كما لو علم بانه بلغ قبل ساعة و جهل تاريخ طلوع الفجر، بناءً على ما هو الحق من جريان الأصل فى مجهول التاريخ و معلومه فى الحادثين المعلوم تحققهما و المشكوك المتقدم منهما و المتأخر. راجع الجزء الأول من هذا الشرح فى المسألة الاولى من احكام الوضوء.

ما فات ايام الجنون و الاغماء

و الثانی: کمال العقل

: فلا یجب القضاء علی المجنون ما فات منه ایام جنونه بلا خلاف ظاهر، و عن الروضة، دعوی الإِجماع علیه.

و یشهد به الأصل بعد عدم شمول ما دل علی وجوب القضاء الصوم له، و نصوص الاغماء الآتیة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۰۹

[...]

و عن الاسکافی: وجوبه علیه اذا کان بفعله علی جهة الحرمة، و مال الیه بعض متأخری المتأخرین لکن قال: لا فرق بین المحرم و المحلل- و سیأتی وجهه فی الاغماء.

و کذا لا یجب علی المغمی علیه کما هو المشهور شهرة عظیمة، و عن غیر واحد: دعوی الإِجماع علیه.

و تشهد به نصوص کثیرة: کصحیح ایوب بن نوح: کتبت الی أبی الحسن الثالث (علیه السلام) اسأله عن المغمی علیه یوماً او اکثر هل یقضی ما فاته ام لا؟ فکتب (علیه السلام): لا یقضی الصوم و لا یقضی الصلاة «۱».

و صحیح علی بن مهزیار عن أبی الحسن الثالث (علیه السلام): عن هذه المسألة- یعنی مسألة المغمی علیه- فقال (علیه السلام): لا یقضی الصوم و لا الصلاة، و کلما غلب اللّه علیه فاللّه اولی بالعذر «۲».

و صحیح عبد اللّه بن سنان عن الإِمام الصادق (علیه السلام): کلما غلب اللّه علیه فلیس علی صاحبه شیء «۳». و نحوها غیرها.

و لا یعارضها: خبر منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن المغمی علیه شهراً او أربعین لیلة فقال (علیه السلام): ان شئت اخبرتک بما آمر به نفسی و ولدی: ان تقضی کل ما فاتک «۴».

و لا خبر حفص بن البختری عنه (علیه السلام): یقضی المغمی علیه ما فاته «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۲۴ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۲۴ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۲۴ من أبواب من یصح منه الصوح حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۱۰

[...]

اذ مضافاً الی ضعف سند الثانی، و کون الأول فی قضاء الصلاة، انهما لا یصلحان لمعارضة ما تقدم لوجوه غیر خفیة.

و انما وقع الخلاف فی المقام فی موردین:

الأول: ان المحکی عن المفید و السید- و الشیخ فی الخلاف: انه یقضی ان لم تسبق منه النیة، و ان سبقت منه النیة لم یقض، و حیث انهم قائلون بصحة صوم المغمی علیه مع سبق النیة فهم مخالفون فی أصل المسألة، یعنی بناؤهم علی وجوب القضاء علی المغمی علیه ان لم یصم و عن المصنف ره فی المختلف: الاستدلال لهم: بما دل علی وجوب القضاء علی المریض بدعوی صدقه علی المغمی علیه، و بما دل علی وجوب قضاء الصلاة علیه.

و يرد الأول: انه لو سلم صدق المريض عليه يقيد اطلاق تلك النصوص بالنصوص المتقدمة الدالة على عدم وجوب القضاء عليه.

و يرد الثانى: انه فى غير المقام و القياس باطل عندنا، مع أنه لم يعمل به فى مورده كما مر فى كتاب الصلاة.

الثانى: ان المنسوب الى بعض المحققين: وجوب القضاء عليه اذا كان الاغماء حاصلًا بفعله.

و استدل له: بمفهوم التعليل فى جملة من النصوص كلما غلب اللّه عليه فليس على صاحبه شىء او فاللّه اولى بالعذر فانه كما يتعدى عن مورده الى كل عذر كان من قبل اللّه تعالى، كذلك يقيد اطلاق النصوص بمفهومه و هو انه ان لم يكن مما غلب اللّه عليه فالقضاء ثابت عليه و بعبارة اخرى العلة تعمم و تخصص كما فى سائر العلل، و هذا هو الوجه فيما افاده بعض المتأخرين من ان الجنون ان كان حاصلًا بفعله فعليه القضاء.

اقول يرد عليه: اولًا: انها كبرى كلية ذكرت فى ذيل النصوص للتعدى عن

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ٣١١

و الاسلام

موردها الى سائر الموارد و لم تذكر علة للحكم حتى يكون لها مفهوم، فلا مفهوم لها كى توجب تقييد النصوص.

و ثانياً: انه لو سلم ثبوت المفهوم لها يقع التعارض بين اطلاق بقية النصوص غير المذيلة بتلك و هذه الجملة، و النسبة عموم من وجه، و الترجيح مع النصوص المطلقة للشهرة و غيرها.

و ثالثاً: انه لو سلم ثبوت المفهوم لها لا تدل على ان الاعذار الاخر اذا حصلت بفعل المكلف على صاحبها القضاء، أ لا ترى انه لو قال: اكرم هؤلاء لانهم علماء، لا يدل التعليل على عدم وجوب اكرام غير هؤلاء اذا لم يكن عالماً، بل مفهومه عدم لزوم اكرام من يكون من هذا الجمع غير عالم، و وجوب اكرام العالم من غيرهم و عليه فهذه الجملة لو كان لها مفهوم يكون مفهومها لزوم القضاء على المغمى عليه اذا حصل الاغماء بفعله، و عدم لزوم القضاء على المجنون مثلًا ان حصل الجنون لا بفعله، و لا تدل على وجوب القضاء على المجنون ان كان الجنون بفعله. فتدبر فانه دقيق.

ما فات ايام الكفر

و الثالث: الاسلام

: فلا يجب على من اسلم اجماعاً.

و تشهد به مضافاً الى حديث الجب نصوص خاصة: كصحيح العيص بن القاسم عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): عن قوم اسلموا فى شهر رمضان و قد مضى منه ايام و هل عليهم ان يصوموا ما مضى منه او يومهم الذى اسلموا فيه؟ فقال (عليه السلام): ليس عليهم قضاء و لا يومهم الذى اسلموا فيه الا ان يكونوا اسلموا قبل طلوع الفجر «١».

---

(١) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج٨، ص: ٣١٢

[...]

و صحيح الحلبى عنه (عليه السلام): عن رجل اسلم فى النصف من شهر رمضان ما عليه من صيامه؟ قال (عليه السلام): ليس عليه الا ما

اسلم فيه «۱». و نحوهما غيرهما.

و أما خبر الحلبى عن الإمام الصادق (عليه السلام): عن رجل اسلم بعد ما دخل شهر رمضان ايام فقال (عليه السلام): ليقض ما فاته «۲». فلصراحة النصوص المتقدمة فى عدم الوجوب يحمل على الاستحباب.

و أما ما عن الشيخ من حمله على ما اذا كان الفوات بعد الاسلام، او المرتد اذا اسلم، فليس جمعاً عرفياً و لا شاهد له، اذ مقتضى الجمع العرفى ما ذكرناه، و مع الاباء عنه لا بد من طرحه لا الجمع التبرعى.

و لو اسلم فى اثناء اليوم لا يجب عليه صوم ذلك اليوم، فان دليل الجب يشمل بعض اليوم الذى لم يصم فيه عمداً، و الباقى لا أمر به، لان بعض الصوم لا أمر به الا فى موارد، مع ان قوله فى صحيح العيص- و لا يومهم الذى اسلموا فيه ظاهر فى عدم وجوبه عليه، فلو افطر لا يجب عليه القضاء لعين ما ذكر فى الصبى.

و عن الشيخ فى المبسوط، و المحقق فى المعتبر: انه ان اسلم قبل الزوال و جدد النية كان صومه صحيحاً و ان ترك قضى.

و استدل له: بان وقت النية فى الصوم الى الزوال كما يظهر من الموارد المختلفة، فالوقت باق و التكليف متوجه اليه فيجب عليه أن يأتى به، و بقوله فى صحيح الحلبى ليس عليه الا ما اسلم فيه بدعوى أن المراد اليوم الذى اسلم فيه.

و فيهما نظر: اما الأول: فلأن التعدى عن الموارد الخاصة يحتاج الى دليل او

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۲ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۵.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۳۱۳

و المرتد يقضى ما فاته من زمان ردته

استفادة الكبرى الكلية منها، و كلاهما مفقودان.

و أما الثانى: فظاهره بقرينة السؤال: ان المراد النصف الثانى من رمضان، فالأظهر انه لا يجب عليه الصوم و لا قضاؤه.

و هل المرتد يقضى ما فاته من زمان ردته ام لا؟.

المشهور بين الأصحاب: هو الأول، بل عن الذخيرة: انه لا خلاف فيه بين الأصحاب، و عن المدارك: انه قطعى.

و قد ناقش فيه الشيخ الأعظم ره نظرا الى انه لا عموم لنا يدل على وجوب قضاء الصوم سوى الإِجماع، قال: لأنّ ما استدل به لذلك انما هو صحيح الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): اذا كان على الرجل شىء من صوم شهر رمضان فليقضه فى اى الشهور شاء اياماً متتابعة، فان لم يستطع فليقضه كيف شاء، و ليحص الايام فان فرق فحسن، و ان تابع فحسن «۱».

و صحيح عبد اللّه بن سنان عنه (عليه السلام): من افطر شيئاً من شهر رمضان فى عذر فان قضاه متتابعاً فهو أفضل، و ان قضاه متفرقاً فحسن «۲».

و شىء منهما لا يدل على ذلك، فان الأول فى مقام بيان التوسعة لمن عليه القضاء لا فى مقام بيان من عليه القضاء، و الثانى مضافاً الى وروده فى ذوى الاعذار، فى مقام بيان الرخصة فى تفريق القضاء لمن عليه القضاء، ثمّ فى آخر كلامه ينكر وجود الاجماع ايضاً.

اقول: بعد فرض ان المرتد مكلف بالاداء، و حديث الجب لا يشمله فهو كسائر من ترك الصوم عامداً، فهل يتوهم احد ان ينكر وجود دليل يدل على وجوب القضاء

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۱۴

[...]

علی من ترک الصوم فی الشتاء نظراً الی عدم الدلیل علیه، و السر ان المستفاد من النصوص الواردة فی من افطر متعمداً و المریض و الحائض و النفساء و المسافر و ناسی الجنابة و غیرهم وجوب القضاء علی کل مکلّف ترک الصوم عن علم و عمد و لو کان معذوراً، الا من خرج بالدلیل، بل یظهر من النصوص الاخر ان وجوب القضاء کان امرا مفروغاً عنه.

و إلی ما ذکرناه نظر صاحب الجواهر ره، حیث استدل له بعموم من فاته و غیره مما هو دال علی وجوب القضاء لکل تارک و خصوص العامد الذی هو محل الفرض، و لیس نظره الشریف الی المرسل المعروف من فاته فریضة فلیقضها کما فاته حتی یورد علیه بانه لیس فی کتب الحدیث، مضافاً الی اختصاصه بالصلاة، و من الغریب ان بعض المعاصرین مع اعترافه بوجود قولهم علیهم السلام من افطر متعمداً فعلیه القضاء فی غیر واحد من النصوص، مع ذلک ینکر وجود دلیل یدل علی وجوب القضاء بنحو یشمل المرتد، و لا أدری ای قصور فی هذه الجملة کی لا- تشمل المرتد المفطر متعمداً، و الانصاف ان التشکیک فی ذلک یشبه التشکیک فی الواضحات.

و ربما یستدل له: بذیل الآیة الکریمة وَ لِتُکْمِلُوا الْعِدَّةَ «۱» بدعوی ظهوره فی تعلیل وجوب القضاء علی المریض و المسافر فیؤخذ بعمومه فی غیر مورده، فمقتضی الادلة وجوب القضاء علی المرتد.

و لکن قد یقال: ان النصوص المتقدمة الدالة علی عدم وجوب القضاء علی من اسلم تشمل المرتد بناءً علی قبول اسلامه کما هو الحق.

و اجیب عنه: بظهورها کحدیث الجب فی الکافر الأصلی، و فیه توقف.

ثمّ ان الکلام فی انه: هل یجب القضاء علی المخالفین مطلقاً، او فی بعض

(۱) البقرة آیة ۱۸۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۱۵

و یتخیر قاضی رمضان فی اتمامه الی الزوال فیتعین

الموارد؟ تقدم فی مبحث الزکاة، و سیأتی البحث فیه مفصلًا فی کتاب الحج.

[مسائل]

یجوز لقاضی رمضان الافطار قبل الزوال

مسائل الأولی: و المشهور بین الأصحاب: انه یتخیر قاضی رمضان فی اتمامه الی الزوال فیتعین و علیه الکفارة، بل عن المدنیات الاولی دعوی الإجماع علی الحکم الأول، و عن الانتصار و الغنیة: دعوی الإجماع علی الثانی، و الثالث، و عن العمانی و الحلی و ابن زهرة عدم جواز الافطار قبل الزوال ایضاً، و عن التهذیبین: عدم الحرمة بعد الزوال ایضاً، اما الکفارة فقد مر الکلام فیها.

و أما الحکمان الآخران فتشهد لما هو المشهور فیهما جملة من النصوص: کخبر برید العجلی عن الباقر (علیه السلام): فی رجل اتی

اهله فی یوم یقضیه من شهر رمضان: ان کان اتی اهله قبل زوال الشمس فلا شیء علیه الا یوم مکان یوم، و ان کان اتی اهله بعد زوال الشمس فان علیه ان یتصدق علی عشرة مساکین، فان لم یقدر صام یوماً مکان یوم، و صام ثلاثة ایام کفارة لما صنع «۱».

و صحیح جمیل عن الإِمام الصادق (علیه السلام): فی الذی یقضی شهر رمضان: انه بالخیار الی زوال الشمس فان کان تطوعاً فانه الی اللیل بالخیار «۲».

و صحیح عبد اللّه بن سنان عنه (علیه السلام): صوم النافلة لک أن تفطر ما بینک و بین اللیل متی شئت، وصوم الفریضة لک ان تفطر الی زوال الشمس فاذا زالت الشمس فلیس لک ان تفطر «۳»، و نحوها غیرها.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب وجوب الصوم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب وجوب الصوم و نیته حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب وجوب الصوم حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۱۶

]...[

و استدل للقول الثانی: بصحیح عبد الرحمن بن الحجاج: عن الرجل یقضی رمضان أله ان یفطر بعد ما یصبح قبل الزوال اذا بدا له؟ فقال (علیه السلام): اذا کان نوی ذلک من اللیل و کان من قضاء رمضان فلا یفطر و یتم صومه «۱». و بالنصوص المتقدمة المتضمنة لثبوت الکفارة علی من افطر فی قضاء شهر رمضان مطلقاً کخبر زرارة «۲»، و بحرمة ابطال العمل.

و لکن الأول یحمل علی الاستحباب للنصوص المتقدمة الصریحة فی الجواز، و الثانی یقید اطلاقه بها، و الثالث قد مر ما فیه و انه لا دلیل علی حرمة ابطال العمل مطلقاً، و علی فرض وجوده یقید اطلاقه بما تقدم.

و استدل للثالث: بان غایة ما یستفاد من النصوص المتقدمة ثبوت الکفارة علی من افطر بعد الزوال و هو اعم من الحرمة.

و فیه: اولًا: ان قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن سنان فاذا زالت الشمس فلیس لک ان تفطر یدل علی عدم الجواز بالمنطوق.

و ثانیاً: ان جملة من النصوص الاخر کخبر العجلی بمفهوم الغایة تدل علیه.

و ثالثاً: ان قوله (علیه السلام) فی موثق عمار عن الإِمام الصادق (علیه السلام) فیمن افطر بعد ما زالت الشمس قد اساء «۳». کالصریح فیه، و اما صحیح هشام بن سالم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن رجل وقع علی اهله و هو یقضی شهر رمضان: ان کان وقع علیها قبل صلاة العصر فلا شیء علیه یصوم یوماً بدل یوم، و ان فعل بعد العصر صام ذلک الیوم و اطعم عشرة مساکین الحدیث «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب وجوب الصوم حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۲۹ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۱۷

]...[

فلعدم عمل احد بما فیه من التفصیل یطرح او یحمل علی ما ذکره الشیخ ره و هو ارادة دخول وقت العصر و هو عند الزوال، لانه اذا

زالت الشمس دخل الوقتان.

و هاهنا فروع لا بد من التنبیه علیها:

۱- صرح الشهید ره بانه لو افطر بعد الزوال یجب علیه الامساک بقیهٔ النهار، و استدل له بوجوه: منها: قوله (علیه السلام) فی صحیح هشام: و ان فعل بعد العصر صام ذلک الیوم.

و فیه: ان الظاهر منه بواسطهٔ اطلاق الصوم و قرینهٔ السیاق ارادهٔ صوم بدل ذلک الیوم.

و منها: ما فی خبر زرارهٔ المتقدم: لأن ذلک الیوم عند اللّه من ایام رمضان.

و فیه: انه لعدم المساواهٔ بینهما فی جمیع الاحکام قطعاً یحمل علی ارادهٔ التنزیل فی خصوص الکفارهٔ.

و منها: استصحاب وجوب الامساک الثابت قبل الافطار فانه یشک بعد الافطار فی انه هل یتبدل وجوبه بالعدم ام بعد باق فیستصحب.

و فیه اولًا: ان الاستصحاب فی الأحکام الکلیهٔ لا یجری کما ذکرناه فی هذا الشرح مراراً، و ثانیاً: ان الموضوع متبدل فان الامساک کان واجباً من باب کونه صوماً، و هذا الامساک لیس صوماً قطعاً فالأظهر عدم وجوبه کما عن جماعهٔ للأصل.

۲- ان هذا الحکم یختص بما لو لم یتضیق الوقت ان قلنا به، و الا فلا یجوز الافطار قبل الزوال لدلیل التعیین الذی لا یعارضه علی فرض وجوده هذه النصوص، فانها تدل علی الجواز من حیث انه قضاء، و اما لو انطبق علیه عنوان آخر استلزم عدم جواز الافطار، فهذه غیر ناظرهٔ الیه، أ لا تری انه لو نذر ان لا یفطر لو صام قضاءً، فانه لا یشک احد فی عدم جواز الافطار من جههٔ النذر، و لا ینافی ذلک مع النصوص المتقدمهٔ، و کذلک فی المقام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۱۸

]...[

۳- ان هذا الحکم حکم لقضاء رمضان، فمن یقضی احتیاطاً ان اراد ان یحتاط لا یفطر بعد الزوال، و ان کان لو افطر لا بأس به، و لکن لا من جههٔ انصراف النصوص عن ذلک، و کونه مندوباً بالعنوان الثانوی، فانهما فاسدان، بل من جههٔ انه لا یجب علیه الصوم للحجهٔ الشرعیهٔ علی عدم اشتغال الذمهٔ، و هی الحجهٔ علی عدم کون صومه قضاءً.

۴- مقتضی اطلاق جملهٔ من النصوص: انه لا یختص هذا الحکم بالقضاء لنفسه، بل یعم القاضی عن غیره ولایهٔ و تبرعاً او اجارهٔ، و دعوی تبادر القاضی لنفسه ممنوعهٔ.

لا یجب الفور فی القضاء

اشارهٔ

الثانیهٔ: المشهور بین الأصحاب: انه لا یجب الفور فی القضاء، و یشهد به صحیحا الحلبی و ابن سنان المتقدمان فی المرتد، و صحیح البختری عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): کن نساء النبی صلّی اللّه علیه و آله اذا کان علیهن صیام اخرن ذلک الی شعبان کراههٔ ان یمنعن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله فاذا کان شعبان ضمن و صام معهن «۱» فما عن أبی الصلاح من وجوب الفوریهٔ ضعیف.

انما الکلام فی انه: هل یجوز التأخیر الی ما بعد رمضان آخر، ام لا؟ نسب الی المشهور: عدم الجواز، و عن المحقق القمی فی الغنائم: انه لا خلاف فیه، و لعله کذلک، فان الأصحاب یذکرونه فی ضمن مسائل متفرقهٔ کحکم مفروغ عنه.

قال المصنف ره فی محکی المختلف فی مسألهٔ سقوط القضاء مع استمرار العذر

---

(۱) الوسائل باب ۲۷ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۴.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۳۱۹

]...[

الى رمضان آخر فى مقام الاستدلال على سقوط القضاء: بان العذر قد استوعب وقت القضاء- الى ان قال- و اما استيعاب وقت القضاء فلان وقته بين الرمضانين، اذ لا يجوز التأخير عنه. انتهى، و نحوه كلام غيره.

و كيف كان: فقد استدل له بوجوه: منها: النصوص- الآتية- الدالة على ثبوت الفدية اذا صح بين الرمضانين و لم يقض فان الكفارة انما هى على ترك الواجب.

و فيه ان هذه الفدية ليست له، فان من استمر مرضه الى رمضان آخر دلت النصوص ان عليه الفدية مع انه لم يترك الواجب.

و منها: التعبير عن ترك الصوم بين الرمضانين اذا صح بينهما و لم يصم بالتهاون و التوانى و التضييع، و لو لا تعين الوجوب لم يكن تركه تهاونا و لا توانيا و لا تضييعا.

و فيه: ان المراد بتلك النصوص على ما قيل انه ان صح و لم يصم و كان عازما على ترك القضاء تجب عليه الفدية، فاطلاق هذه العناوين باعتبار بنائه على ترك القضاء، مع انه يصح اطلاقها على ترك الراجح ايضاً.

و منها: قوله (عليه السلام) فى خبر ابى بصير- الآتى-: فان صح بين الرمضانين فانما عليه ان يقضى الصيام فان تهاون.. الى آخره «۱» بدعوى ظهوره فى ان عليه ان يقضى الصيام بين الرمضانين.

و فيه: انه يدل على ان المريض ان استمر مرضه فعليه الفدية خاصة، و ان صح كان عليه القضاء دون الفدية، و ان اخره حينئذٍ كان عليه القضاء و الفدية، و لا يدل على انه ان صح يجب عليه القضاء فى زمان الصحة الذى بين الرمضانين تعييناً.

و منها: مصحح الفضل عن الإمام الرضا (عليه السلام)- فى حديث-: ان قال: فلم اذا مرض الرجل او سافر فى شهر رمضان فلم يخرج من سفره او لم يقو من مرضه

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۶.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۳۲۰

]...[

حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر وجب عليه الفداء للأول و سقط القضاء، و اذا افاق بينهما او اقام و لم يقضه وجب عليه القضاء او الفداء؟ قيل: لأن ذلك الصوم انما وجب عليه فى تلك السنة فى هذا الشهر، فاما الذى لم يفق فانه لما مر عليه السنة كلها و قد غلب اللّه تعالى عليه فلم يجعل له السبيل الى ادائها سقط عنه- الى ان قال- لانه دخل الشهر و هو مريض فلم يجب عليه الصوم فى شهره و لا فى سنته للمرض الذى كان فيه و وجب عليه الفداء. الحديث «۱».

و فيه: انه ليس فى هذا الخبر سوى انه اذا صح يتوجه اليه التكليف بالصوم و هذا مما لا كلام فيه، انما الكلام فى ان هذا التكليف هل يكون مقيداً بما بين الرمضانين ام لا؟ و ليس فى الخبر اشعار بذلك، فضلًا عن الدلالة.

فالحق انه لا دليل على لزوم المبادرة، بل هو من الواجبات الموسعة الى آخر العمر، و سبيله سبيل تلك الواجبات.

و يشهد به- مضافاً الى الأصل-: مرسل سعد بن سعد عن رجل عن أبى الحسن (عليه السلام): عن رجل يكون مريضاً فى شهر رمضان ثمّ يصح بعد ذلك فيؤخر القضاء سنة او أقل من ذلك او اكثر ما عليه من ذلك؟ قال: احب له تعجيل الصيام، فان كان آخره فليس عليه شى‌ء «۲».

یجب تعیین الایام المقضیة

و ایضاً المشهور بینهم: عدم وجوب التتابع فی قضاء الصوم و لا التفریق، و تشهد بهما نصوص منها صحیحا الحلبی و ابن سنان المتقدمان فی مسألة المرتد، نعم یستحب

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۲۱

[...]

التتابع لجملة من النصوص، و بإزائها و ان کانت نصوص اخر دالة علی افضلیة التفریق لکنها اشهر و اصح سندا فتقدم.

و لا یجب الترتیب ایضاً بلا خلاف، و قیل: یستحب و لا دلیل علیه.

انما الکلام فی انه هل یجب تعیین الایام فلو کان علیه ایام فصام بعددها لا یکفی بل لا بد و ان یعین و لو بنحو الاطلاق المنصرف الی الأول فالأول، ام لا یجب التعیین فلو کان علیه ایام و صام بعددها کفی؟ وجهان.

قد استدل للثانی: بان التعیین فرع التعیّن، و التعین تابع لاعتبار خصوصیة فی کل من ما امر به غیر الخصوصیة المعتبرة فی الآخر کخصوصیة الظهریة و العصریة، و لیس فی المقام ما یوجب ذلک، فان قضاء الصوم الفائت ماهیة واحدة قد یکون الواجب منها فرداً واحداً و قد یکون متعدداً، و فی صورة التعدد لا مائز بین الفردین سوی ان لکل منهما وجوداً غیر وجود الآخر، و علیه فلا یعتبر التعیین، بل لا مجال له.

نعم لو کان وقوع الصوم فی الیوم الأول و کذا فی سائر الایام عنواناً مأخوذاً فی المأمور به صح لزوم التعیین، لکنه لیس کذلک بل المأمور به فی الاداء صوم رمضان، و فی قضائه أیضاً کذلک.

أقول: انه بعد فرض تعدد ما فی ذمة المکلف، و ان لکل من الافراد امراً متعلقاً به غیر ما تعلق بالآخر، ان اتی المکلف بفرد من الصوم غیر معین لکونه امتثالًا لای امر من الأوامر- و الفرض صلاحیته لوقوعه امتثالًا لکل واحد منها- لا یعقل وقوعه امتثالًا للجمیع- و هو واضح- و لا امتثالًا لواحد معین لکونه ترجیحاً بلا مرجح، و هو ممتنع قطعاً، و لا لواحد غیر معین لعدم کونه فردا خارجیاً، فلا بد و ان لا یقع امتثالًا لشیء منها، و علی هذا فیجب التعیین فراراً عن هذا المحذور.

نعم لا یجب الترتیب بل له ان یعین اللاحق قبل السابق لأصالة البراءة عن وجوبه بعد فقد الدلیل علی الاعتبار.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۲۲

[...]

دوران الفائت بین الأقل و الأکثر

الثالثة: اذا علم أنه فاته ایام من شهر رمضان و دارت بین الأقل و الأکثر، فهل یجب الاتیان بالأکثر، ام یجوز الاکتفاء بالأقل، ام یفصل بین ما لو کان الترک علی فرضه علی وجه غیر جائز. فیجوز الاکتفاء بالاقل، و بین ما اذا کان علی وجه جائز کما لو کان مریضاً و افطر فی مرضه و لکن لا یعلم انه کان مرضه خمسة ایام ام سبعة- فیجب الاتیان بالأکثر-؟ وجوه.

قد استدل للأول بوجوه: الأول: استصحاب وجوب الموقت بعد وقته، فلو علم بانه فات منه صیام اربعة ایام و شک فی فوت صوم یوم الخامس یستصحب بقاء وجوبه فلا بد من الاتیان به.

و الجواب عن ذلک بانتهاء وجب صوم رمضان بدخول العید الذی یحرم صومه کما عن بعض المعاصرین غریب، فان صوم یوم العید حرام لا ان وجوب قضاء صوم رمضان بعد یوم العید بنحو یکون الزمان ظرفاً للامتثال لا للتکلیف یرتفع بمجیء یوم عید کما لا یخفی.

و الحق فی الجواب ان یقال: ان القضاء ان کان بالأمر الأول کان ما افید تاما- مع قطع النظر عما سیمر علیک-، و لکن الصحیح انه بامر جدید، و علیه فذلک الأمر انعدم قطعاً، و الأمر الآخر مشکوک الحدوث- و استصحاب الجامع بینهما من قبیل استصحاب الکلی القسم الثالث فلا یجری.

الثانی: ان مقتضی عموم الدلیل وجوب القضاء علی کل من لم یصم، و علیه فیجری استصحاب عدم الاتیان بالصوم المشکوک فیه، و یترتب علیه وجوب القضاء، و لیس موضوع وجوب القضاء الفوت کی یقال انه امر وجودی ملازم لعدم الاتیان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۲۳

]...[

بالمامور به فلا یثبت به.

و فیه: ان کون الموضوع الماخوذ فی الدلیل عنوان الترک لا الفوت غیر ظاهر.

الثالث: ان مقتضی قاعدة الاشتغال الجاریة فی مورد العلم بالتکلیف و الشک فی الامتثال لزوم الاتیان بالاکثر، فان الزائد عن المعلوم تعلق التکلیف به معلوم، و الشک انما هو فی الامتثال.

و فیه: ما عرفت من سقوط التکلیف الاصلی و الشک فی تکلیف آخر و هو مشکوک الحدوث، فیکون مجری اصالة البراءة لا قاعدة الاشتغال.

و استدل للقول الثالث بوجوه: منها: انه اذا کان الفوت لمانع کالمرض، و شک فی ان زواله کان یوم الخامس او الرابع یستصحب بقاء المرض الی الیوم الخامس فیکون صوم ذلک الیوم أیضاً فائتا، و کذا فی سائر الاعذار، و هذا بخلاف احتمال الترک لاعن عذر.

و فیه: ان استصحاب بقاء المانع الی زمان الأکثر، و ان کان مقتضاه حرمة صومه فلو کان صائماً مع المانع یثبت به انه صام حراماً، الا انه لا یثبت به مع عدم الصوم مع المانع فوت الصوم، بل و لا ترکه الّا علی القول بالمثبت.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۸، ص: ۳۲۳

و منها: ان الآیة الکریمة وَ مَنْ کانَ مَرِیضاً أَوْ عَلی سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَیّامٍ أُخَرَ «۱». و کذا غیرها من ادلة الموانع تقتضی وجوب قضاء کل یوم مقارن مع المانع، فباستصحاب بقاء المانع یثبت وجوب القضاء بلا حاجة الی اثبات ترک الصوم.

و لا- یصح الجواب عن ذلک بان وجوب القضاء من آثار عدم الصوم الصحیح فی ایام الشهر لا- من آثار نفس وجود المانع- کالمرض- فان الموضوع الماخوذ فی الآیة الکریمة و غیرها من الأدلة المریض و المسافر و الحائض و من شاکل.

---

(۱) البقرة آیة ۱۸۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۲۴

و المندوب جمیع ایام السنة الا المنهی عنه...

و الصحیح فی الجواب حکومة قاعدة الشک بعد خروج الوقت ان جرت علی ذلک الاستصحاب.

و منها: ان قاعدة الشک بعد خروج الوقت تجری فیما لو احتمل الترک لاعن عذر، و لا تجری مع احتمال الترک عن عذر.

و فیه: یتعین الرجوع الی قاعدة الاشتغال و ما شاکل.

اقول: ان ما افید من عدم جریان قاعدة الشک بعد خروج الوقت فی مورد احتمال الترک لاعن عذر متین جداً، اذ مورد تلک القاعدة و اختیها ان کانت متعددة هی ما لو علم الأمر و شک فی الامتثال، و اما لو کان الأمر مشکوکاً فیه فلا یجری شیء منها، و فی المقام بما انه اذا کان المانع متحققاً لا أمر فلا تجری القاعدة، و علیه فمقتضی اصالة بقاء المانع حسب ما ذکر فی الوجه الثانی شمول ادلة القضاء له، و لزوم الاتیان بالأکثر، و معه لا مورد لأصالة البراءة. فالقول الثالث اظهر بحسب القواعد و ان لم نجد القائل به.

الصوم المندوب

اشارة

و المندوب جمیع ایام السنة الا المنهی عنه بلا خلاف، و فی الجواهر: و قد ورد فیه من الأخبار ما ظهر بها مرتبة ظهور الشمس فی رابعة النهار، و لعله کذلک، فانه قد تضمنت النصوص انه احد الخمسة التی بُنی الاسلام علیها کما فی صحیح زرارة «۱». و انه یسود وجه الشیطان کما فی خبر اسماعیل بن أبی زیاد «۲»، و انه وکّل اللّه تعالی

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۲۵

[...]

ملائکته بالدعاء للصائمین کما فی خبر مسعدة بن صدقة «۱»، و ان نوم الصائم عبادة و نفسه تسبیح کما فی خبره الآخر «۲»، و ان خلوف فم الصائم اطیب عند اللّه من ریح المسک کما فی مرسل ابن أبی عمیر «۳»، و ان للصائم فرحتین فرحة عند افطاره و فرحة عند لقاء ربه کما فی خبر الکنانی «۴»، و ان الصوم جُنة من النار کما فی خبر علی بن عبد العزیز «۵»، و ان زکاة الأجساد الصوم کما فی خبر موسی بن بکر «۶»، و ان الرجل لیصوم یوماً تطوعاً یرید ما عند اللّه فیدخله اللّه به الجنة کما فی خبر اسماعیل بن بشار «۷»، و ان الصائم فی عبادة و ان کان علی فراشه ما لم یغتب مسلما کما فی خبر عبد اللّه بن طلحة «۸»، و ان الصیام جُنة من النار کما فی خبر عمر بن جمع «۹»، و ان نوم الصائم عبادة و صمته تسبیح و عمله متقبل و دعائه مستجاب کما فی مرسل الصدوق «۱۰»، و ان المؤمن اذا قام لیله ثمّ اصبح صائماً نهاره و لم یکتب علیه ذنب و لم یخط خطوة الا کتب اللّه له بها حسنة و لم یتکلم بکلمة خیر الا کتب له بها حسنة و ان مات فی نهاره صعد بروحه الی علیین و ان عاش حتی یفطر کتبه اللّه من الأوابین کما فی خبر محمد بن

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۸.

(۶) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۱۱.

(۷) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۱۲.

(۸) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث.

(۹) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث.

(۱۰) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۱۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۲۶

و المؤکّد ستهٔ عشر قسما، اول خمیس من کل شهر، و اول اربعاء من العشر الثانی، و آخر الخمیس من الثالث

مسلم «۱ ...» الی غیر ذلک من المضامین التی تضمنتها النصوص الکثیرهٔ.

و له أقسام: منها: ما لا یختص بسبب مخصوص و لا بوقت معین و قد تقدم، و منها-: ما یختص بسبب مخصوص و افراده غیر محصورهٔ مذکورهٔ فی کتب الأدعیهٔ و الآداب، و منها: ما یختص بوقت معین و هو فی مواضع.

و المؤکـد منها سـتهٔ عشـر قسـماً منها، و لعله او کدها صوم ثلاثهٔ ایام اول خمیس من کل شـهر، و اول اربعاء من العشـر الثانی، و آخر الخمیس من الثالث.

ففی صـحیح حماد عن أبی عبد الله (علیه السـلام): صام رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله حتی قیل ما یفطر، ثمّ افطر حتی قیل ما یصوم، ثمّ صام صوم داود یوماً و یوماً لا، ثمّ قبض رسول اللّه صـلّی اللّه علیه و آله علی صیام ثلاثهٔ أیام فی الشهر و قال: یعدلن صوم الدهر و یذهبن بوحر الصدر.

و قال حماد: الوحر: الوسوسهٔ.

قال حماد: فقلت: و ای الأیام هی؟ قال (علیه السـلام): اول خمیس فی الشـهر، و اول اربعاء بعد العشر منه، و آخر خمیس فیه. الحدیث «۲»، و نحوه غیره من النصوص الکثیرهٔ.

و قد وردت فی النصوص کیفیات اخر لصوم ثلاثهٔ ایام من کل شـهر کصوم الخمیسـین بینهما أربعاء فی العشـرات الثلاث او ذلک فی شهر، و اربعاء و خمیس و اربعاء فی شهر آخر، او الاربعاء و الخمیس و الجمعهٔ، او الخمیس بین اربعاءین، و لکن آکدها ما

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۳۹.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۲۷

]...[

فی المتن.

فروع:

۱- یکره فیها المجادلهٔ و الجهل و الاسـراع الی الحلف و الایمان باللّه تعالی، کما انه یسـتحب احتمال من یجهل علیه، کل ذلک لخبر الفضـیل بن یسار: اذا صام احـدکم الثلاثهٔ أیام من الشـهر فلا یجادلن احداً و لا یجهل و لا یسـرع الی لحلف باللّه و الإیمان باللّه، و ان

جهل عليه احد فليحتمله «١».

٢- من ترك هـذا الصوم يستحب له القضاء بلا خلاف لصحيح عبد اللّه بن سـنان عن أبى عبد اللّه (عليه السـلام)- فى حديث- و لا يقضـى شـيئاً من صوم التطوع الا الثلاثـة الايام التى كان يصومها من كل شـهر و لا يجعلها بمنزلـة الواجب الا انى احب لك ان تـدوم على العمل الصالح «٢».

و فى ثبوت القضـاء على من تركهـا للسـفر أو المرض روايتـان، فـان امكن الجمع بحمـل النافيـة على عـدم التأكـد، و الا فتطرح النافية لأشهرية المثبتة.

٣- المحكى عن شـرح القواعـد لفخر الاسـلام: الصائم لرمضان او النذر المعين اذا كان فيه احد الأيام الثلاثة التى يسـتحب ان يصومها من كل شـهر و ايام البيض يحصل له ثواب الواجب و المنـدوب و كفت نيـة الواجب عن المندوب و دخل المندوب ضـمنا، و كذا لو صام قضاء شهر رمضان او النذر المعين او الكفارات او اى صوم كان من الواجبات فى الأيام المندوبات. انتهى.

و يمكن ان يسـتدل له بوجهين: احـدهما: اصالة التداخل التى بنينا عليها نحن ايضاً، ما لم يثبت العدم، الثانى: ان المسـتفاد من نصوص الباب و ما شاكل رجحان

---

(١) الوسائل باب ١٢ من أبواب آداب الصائم حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ۶.

و يوم الغدير، و المباهلة، و يوم المبعث،

وجود طبيعـة الصوم فى تلـك الايـام واجباً او غيره، و يسـتفاد ذلك من ما فى الأخبار من التعليلات المنطبقـة على ذلك ايضاً، و هـذا ليس من التداخل فى شىء.

۴- ان عجز عن صومهـا لكبر او نحوه او شق عليه ذلك و اشـتد اسـتحب له ان يتصـدق عن كل يوم بمـد من طعام او درهم للنصوص المستفيضة. راجع الوسائل الباب ١١- من أبواب الصوم المندوب.

و منها: صوم يوم الغدير و هو الثامن عشر من ذى الحجة و هو عيد اللّه الأكبر.

و تشـهد به نصوص كـثيرة: كخبر الحسن بن راشـد عن الإِمـام الصـادق (عليه السـلام) قـال: قلت: جعلت فـداك للمسـلمين عيـد غير العيـدين؟ قال (عليه السـلام): نعم يا حسن اعظمهما و اشـرفهما قلت: و أى يوم هو؟ قال: يوم نصب امير المؤمنين فيه علما للناس قلت: جعلت فداك و أى يوم هو؟ قال: ان الايام تدور و هو يوم ثمانية عشـر من ذى الحجة قلت: جعلت فداك و ما ينبغى لنا ان نصـنع فيه؟ قال (عليه السلام): تصومه يا حسن- الى ان قال- قلت: فما لمن صامه؟ قال: صيام ستين شهراً «١» و نحوه غيره.

و منها: صوم يوم المباهلة بامير المؤمنين (عليه السـلام) و سـيدة النساء و سـيدى شـباب اهل الجنة، و هو اليوم الرابع و العشرون من ذى الحجة، و عن المسالـك: قيـل: انه يوم الخـامس و العشـرون، و قـائله غير معلوم، و فى الريـاض: و لم اجـد به روايـة، نعم رواها الخال العلامة ره مرسلة، و كفى بها مدركاً فى المقام لقاعدة التسامح.

و منها: صوم يوم المبعث و هو اليوم السابع و العشرون من شـهر رجب لخبر الحسن بن راشـد عن أبى عبـد اللّه (عليه السـلام): لا تدع صيام يوم سبعة و عشرين من

---

(١) الوسائل باب ١۴ من أبواب الصوم المندوب حديث ٢.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۲۹

و مولد النبی (علیه السلام)، و یوم دحو الأرض، و عاشوراء علی وجه الحزن

رجب فانه هو الیوم الذی انزلت فیه النبوة علی محمد صلّی اللّه علیه و آله و ثوابه مثل ستین شهراً لکم «۱». و غیره.

و منها: صوم یوم مولد النبی صلّی اللّه علیه و آله و هو السابع عشر من ربیع الأول علی الأشهر روایة و فتوی، خلافاً للکلینی فجعله الثانی عشر منه، و عن الشهید الثانی فی فوائد القواعد: المیل الیه، ففی خبر اسحاق بن عبد اللّه عن أبی الحسن علی بن محمد (علیه السلام)- فی حدیث- ان الایام التی تصام فیهن اربعة: منها یوم مولد النبی صلّی اللّه علیه و آله یوم السابع عشر من شهر ربیع الأول «۲».

و عن المصباح: و روی عنهم علیهم السلام انهم قالوا: من صام یوم السابع عشر من ربیع الأول کتب اللّه له صیام سنة «۳». و نحوهما غیرهما.

و منها: صوم یوم دحو الأرض و هو الیوم الذی دحت الأرض ای بسطت من تحت الکعبة و هو الیوم الخامس و العشرون من ذی القعدة، ففی خبر الحسن بن علی الوشاء عن الإمام الرضا (علیه السلام)- فی حدیث- فمن صام ذلک الیوم کان کمن صام ستین شهراً «۴». و نحوه غیره من النصوص الکثیرة.

و منها: صوم یوم عاشوراء علی وجه الحزن هکذا ذکره غیر واحد من اصحابنا.

و تمام الکلام فی المقام ان فی الباب طوائف من النصوص منها النصوص الدالة علی استحبابه: کخبر أبی همام عن أبی الحسن (علیه السلام): صام رسول اللّه صلّی

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۳۰

[...]

اللّه علیه و آله یوم عاشوراء «۱».

و خبر مسعدة بن صدقة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن أبیه عن علی (علیه السلام): صوموا العاشوراء التاسع و العاشر فانه یکفر ذنوب سنة «۲».

و خبر القداح عن جعفر عن أبیه علیهما السلام: صیام یوم عاشوراء کفارة سنة «۳». و نحوها غیرها.

و منها ما تضمّن النهی عنه: کخبر عبد الملک عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن صوم تاسوعاء و عاشوراء من شهر المحرم فقال (علیه السلام): تاسوعاء یوم حوصر فیه الحسین (علیه السلام) و أصحابه (رض) بکربلاء و اجتمع علیه خیل أهل الشام و اناخوا علیه و فرح ابن مرجانة و عمر بن سعد بتوافر الخیل و کثرتها و استضعفوا الحسین (علیه السلام) و اصحابه کرم اللّه وجوههم و ایقنوا ان لا یأتی الحسین ناصر و لا یمده اهل العراق، بأبی المستضعف الغریب، ثمّ قال: و اما یوم عاشوراء فیوم اصیب فیه الحسین صریعاً بین أصحابه و أصحابه صرعی حوله، أ فصوم یکون فی ذلک الیوم؟ کلا- و رب البیت الحرام ما هو یوم صوم و ما هو الا- یوم حزن و

مصيبة- الى ان قال- فمن صام او تبرك به حشره اللّه مع آل زياد ممسوخ القلب مسخوط عليه. الحديث «۴».

و خبر الحسين بن أبى غندر عن ابيه عن أبى عبد اللّه (عليه السلام) قال: قلت: فصوم يوم عاشوراء؟ قال (عليه السلام): ذاك يوم قتل فيه الحسين (عليه السلام) فان كنت شامتا فصم- الى ان قال- ان الصوم لا يكون للمصيبة و لا يكون الا شكرا للسلامة و ان الحسين (عليه السلام) اصيب يوم عاشوراء فان كنت فيمن اصيب به

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب الصوم المندوب حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۰ من أبواب الصوم المندوب حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من أبواب الصوم المندوب حديث ۳.

(۴) الوسائل باب ۲۱ من أبواب الصوم المندوب حديث ۲- ۷.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۳۳۱

]...[

فلا تصم، و ان كنت شامتا ممن سره سلامة بنى امية فصم شكر اللّه تعالى «۱». و نحوهما غيرهما.

و قد جمع الشيخ ره بين الطائفتين و قال: ان من صام يوم عاشوراء على طريق الحزن بمصاب آل محمد صلّى اللّه عليه و آله و الجزع لما حل بعترته فقد اصاب، و من صامه على ما يعتقده مخالفونا من الفضل فى صومه و التبرك به- و الاعتقاد ببركته و سعادته فقد اثم و اخطأ. و نقل هذا الجمع عن المفيد و تبعهما جمع من المحققين.

و لكن يرد عليه: مضافاً الى انه جمع تبرعى لا شاهد له و مجرد تعقيب النهى عن الصوم فى بعض النصوص الناهية بالنهى عن التبرك لا يقتضى ذلك: ان فى خبر أبى غندر صرح (عليه السلام) بانه لا يكون الصوم للمصيبة و لا يكون الصوم الا شكراً للسلامة، و هو يمنع عن هذا الجمع.

و قد يقال: ان الطائفتين متعارضتان، و حيث ان الأصحاب عملوا بالاولى و تركوا الثانية فتقدم.

و فيه: ان الأصحاب لم يعرضوا عن الثانية بل حملوها على ارادة الصوم على غير وجه الحزن.

و الحق ما افاده الشهيد الثانى من حمل الأولى على الامساك الى ما بعد العصر و ابقاء الثانية على حالها لخبر عبد اللّه بن سنان قال: دخلت على أبى عبد اللّه يوم عاشوراء و دموعه تنحدر على عينيه كاللؤلؤ المتساقط فقلت: مم بكائك؟ فقال: أ فى غفلة انت، اما علمت ان الحسين (عليه السلام) اصيب فى مثل هذا اليوم؟ فقلت: ما قولك فى صومه؟ فقال لى: صمه من غير تبييت، و افطره من غير تشميت، و لا تجعله يوم صوم كملا، و ليكن افطارك بعد صلاة العصر بساعة على شربة من ماء فانه فى

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب الصوم المندوب حديث ۷.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۳۳۲

و عرفة لمن لا يضعفه عن الدعاء،

مثل ذلك الوقت من ذلك اليوم تجلت الهيجاء عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله. الحديث «۱».

و ذهب صاحب الحدائق ره الى حرمة صوم يوم عاشوراء للروايات المتقدم طرف منها، و لكن لا بد من حملها على الكراهة لقوله (عليه السلام) فى حديث الزهرى: ان من الصوم الذى صاحبه بالخيار ان شاء صام و ان شاء افطر صوم عاشوراء.

فالمتحصل من النصوص: ان صوم یوم عاشوراء کملا مکروه، و صومه الی ما بعد صلاة العصر مستحب، و المراد بالکراهة هی الکراهة فی العبادة، و هی فی امثال المقام من العبادات التی لا- بدل لها انما تکون بمعنی ان الفعل و ان کان ذا مصلحة و لکن ینطبق علی الترک عنوان آخر ارجح من الفعل او یلازمه. و تمام الکلام فی محله.

و منها: صوم یوم عرفة و هو یوم التاسع من ذی الحجة لمن لا یضعفه الصوم عن ما عزم علیه من الدعاء، و تحقّق الهلال علی وجه لا یقع فی صوم العید کما صرح بذلک کله غیر واحد، و انکر بعضهم استحبابه بالخصوص، و لنصوص الباب مضامین مختلفة.

الأولی: ما تدل علی الاستحباب: کخبر عبد الرحمن عن أبی الحسن (علیه السلام): صوم یوم عرفة یعدل السنة «۲».

و مرسل الفقیه قال الصادق (علیه السلام): صوم یوم الترویة کفارة سنة و یوم عرفة کفارة سنتین «۳». و نحوهما غیرهما.

الثانیة: ما ظاهرها عدم الاستحباب: کخبر محمد بن قیس عن أبی جعفر

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۳۳

[...]

(علیه السلام): ان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله لم یصم یوم عرفة منذ نزل صیام شهر رمضان «۱» و قریب منه غیره.

الثالثة: ما تدل علی عدم استحبابه بالخصوص غیر المنافی لاستحبابه بما انه احد ایام السنة: کخبر یعقوب بن شعیب عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن صوم یوم عرفة فقال (علیه السلام): ان شئت صمت و ان شئت لم تصم «۲».

و خبر سالم عنه (علیه السلام)- فی حدیث- دخل رجل یوم عرفة علی الحسن (علیه السلام) و هو یتغذی و الحسین (علیه السلام) صائم، ثمّ جاء بعد ما قبض الحسن (علیه السلام) فدخل علی الحسین (علیه السلام) یوم عرفة و هو یتغذی و علی بن الحسین (علیه السلام) صائم، فقال له الرجل: انی دخلت علی الحسن (علیه السلام) و هو یتغذی و انت صائم، ثمّ دخلت علیک و انت مفطر؟ فقال (علیه السلام): ان الحسن کان اماما فافطر لئلا یتخذ صومه سنة و لیتأسی به الناس، فلما قبض کنت انا الامام فاردت ان لا یتخذ الناس صومی سنة فیتأسی الناس بی «۳».

و هذا الخبر کالنص فی عدم الخصوصیة و انما یصام کأحد الایام.

الرابعة: ما تدل علی انه مستحب ما لم یزاحم الدعاء و لم یحتمل التصادف مع یوم العید: کخبر سدیر عن ابیه عن أبی جعفر (علیه السلام): عن صوم یوم عرفة فقلت: جعلت فداک انهم یزعمون انه یعدل صوم سنة فقال (علیه السلام): کان أبی لا یصومه قلت: و لم ذاک؟ قال (علیه السلام): ان یوم عرفة یوم دعاء و مسألة و اتخوف ان یضعفنی عن الدعاء و اکره ان اصومه و اتخوف ان یکون یوم عرفة یوم اضحی و لیس بیوم صوم «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۱۳.

(۴) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۶.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٣٣۴

و اول ذى الحجة، و اول رجب، و رجب كله، و شعبان كله، و ايام البيض،

و الجمع بين النصوص يقتضى البناء على عدم استحبابه بالخصوص، و حمل ما دل عليه على التقية كما يشهد به خبرا سدير و سالم، و انما يستحب بما انه احد الايام ما لم يضعفه عن الدعاء و لم يلتبس اول الشهر، و الا فيكره.

و منها: صوم اول ذى الحجة لجملة من النصوص: ففى مرسل الفقيه: و روى: ان فى اول يوم ذى الحجة ولد ابراهيم خليل اللّه (عليه السلام) فمن صام ذلك اليوم كان كفارة ستين سنة. الحديث «۱». و مثله غيره.

و منها: صوم اول رجب و رجب كله او بعضه و شعبان كله او بعضه للنصوص المستفيضة الدالة على ذلك «۲». و فى جملة منها الترغيب الى صوم بعض كل منهما، و يستكشف من المجموع ان صوم كل يوم من الشهرين مطلوب و مرغوب فيه، و لبعض ايامهما خصوصية زائدة، و ما ورد فى شعبان على خلافه يطرح او يؤول.

و منها: صوم ايام البيض من كل شهر اجماعاً كما عن المنتهى و التذكرة، و النصوص الدالة عليه «۳» ضعيفة سنداً، لكنها بالعمل منجبرة، مضافاً الى قاعدة التسامح، و لا ينافيها ما فى خبر الزهرى من جعل صوم تلك الأيام من المخير ان شاء صام و ان شاء لم يصم، فانه يحمل على ارادة نفى الوجوب، و ما يظهر من بعض النصوص من نسخ صومها بصوم الخميس و الاربعاء، للإجماع على خلافه مطروح.

و المشهور بين الأصحاب: ان ايام البيض هى: الثالث عشر، و الرابع عشر، و الخامس عشر، كما فى خبر الصدوق، و ما عن ابن أبى عقيل من انها اربعاء بين خميسين لمخالفته للمجمع عليه، و الخبر، و عدم انطباقه على ما جاء فى وجه التسمية فى اللغة و غيرها لا بد من طرحه.

(۱) الوسائل باب ۱۸ من أبواب الصوم المندوب حديث ۵.

(۲) راجع الوسائل باب ۱۲ و ۲۲ و ۲۴ من أبواب الصوم المندوب.

(۳) راجع الوسائل باب ۱۲ و ۲۲ و ۲۴ من أبواب الصوم المندوب.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٣٣۵

و كل خميس، و كل جمعة،

و منها: صوم: كل خميس و كل جمعة، قيل: لخبر الزهرى عن على بن الحسين: و اما الصوم الذى يكون صاحبه فيه بالخيار فصوم يوم الجمعة و الخميس. الحديث «۱».

و لخبر عبد اللّه بن سنان قال: رأيت ابا عبد اللّه (عليه السلام) صائماً يوم الجمعة فقلت له: جعلت فداك ان الناس يزعمون انه يوم عيد؟ فقال (عليه السلام): كلا انه يوم خفض و دعة «۲».

و لما دل على الترغيب على عمل الخير فى يوم الجمعة كخبر هشام بن الحكم عن الإمام الصادق (عليه السلام): فى الرجل يريد ان يعمل شيئاً من الخير مثل الصدقة و الصوم و نحو هذا قال (عليه السلام): يستحب ان يكون ذلك يوم الجمعة، فان العمل يوم الجمعة يضاعف «۳».

و لكن شيئاً منها لا يدل على استحباب الصوم فيهما بالخصوص، اما الأول: فلأنّه يدل على التخيير و انه لا يجب و لا يدل على استحبابه بالخصوص.

و أما الثانی: فلأنّ فعله (علیه السلام) لا یدل الا علی الاستحباب لا علی استحبابه بالخصوص.

و أما الثالث: فلأنّ تلک النصوص دالة علی حسن الصوم فی الجمعة بما انه عبادة لا بما انه صوم.

فالصحیح ان یستدل له بخبر العیون باسناده عن الإمام الرضا (علیه السلام): قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: من صام یوم الجمعة صبرا و احتساباً

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۵ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۳۶

و یستحب الإمساک و ان لم یکن صوما للمسافر القادم بعد الزوال أو قبله و قد افطر، و المریض اذا برئ کذلک، و کذا الحائض و النفساء اذا طهرتا، و الکافر الأصلی اذا اسلم، و الصبی اذا

اعطی ثواب صیام عشرة ایام غر زهر لا تشاکل ایام الدنیا «۱». و هو یختص بالجمعة.

و أما الخمیس فلم اعثر علی روایة تدل علیه، الا ان یستدل له بخبر الزهری من جهة ذکره فی عدد الایام التی یستحب صیامها، و ان کان الخبر مسوقا لبیان عدم الوجوب لا لبیان الاستحباب، او بخبر اسامة: ان النبی صلّی اللّه علیه و آله کان یصوم الاثنین و الخمیس. لکنه وردت روایات اخر ان ذلک کان فی اول الأمر ثمّ تحول الی صیام ایام اخر.

و المحکی عن الاسکافی: انه لا یستحب فردا یوم الجمعة الا ان یصوم معه ما قبله او ما بعده و یشهد به خبران ضعیفان احدهما عن أبی هریرة «۲» و الآخر عن دارم ابن قبیصة «۳»، و لکنهما لا یصلحان لتقیید اطلاق خبر العیون، فان التسامح فی ادلة السنن انما هو فی اثبات الاستحباب لا لنفیه و تضییقه.

[مسائل]

[الأولی] صوم التأدیب

مسائل: الاولی: و قد صرح الأصحاب بانه یستحب الامساک تادیباً و ان لم یکن صوماً للمسافر القادم بعد الزوال او قبله و قد افطر، و المریض اذا برئ کذلک، و کذا الحائض و النفساء اذا طهرتا، و الکافر الأصلی اذا اسلم، و الصبی اذا

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۵ من أبواب الصوم المندوب حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۳۷

بلغ، و المجنون اذا افاق، و المغمی علیه.

بلغ، و المجنون اذا افاق، و المغمی علیه من غیر فرق فیها بین ما قبل الزوال و ما بعده کما تقدم الکلام فیها مفصلا.

الثانیة: اذا صام ندبا و دعی الی طعام

الأفضل له الافطار بلا خلاف، و عن المعتبر: ان علیه الاتفاق.

و تشهد به نصوص: کخبر الخثعمی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل ینوی الصیام فیلقاه اخوه الذی هو علی امره أ یفطر؟ قال (علیه السلام): ان کان تطوعاً اجزأه و حسب له، و ان کان قضاء فریضة قضاه «۱».

و صحیح جمیل عنه (علیه السلام): ایما رجل مؤمن دخل علی اخیه و هو صائم فسأله الاکل فلم یخبره بصیامه فیمن علیه بافطاره کتب الله جل ثناؤه له بذلک الیوم صیام سنة «۲».

و خبر الرقی عنه (علیه السلام): لإفطارک فی منزل اخیک المسلم افضل من صیامک سبعین ضعفاً او تسعین ضعفاً «۳».

و خبر عبد اللّه بن جندب: قلت لأبی الحسن الماضی (علیه السلام): ادخل علی القوم و هم یأکلون و قد صلیت العصر و انا صائم فیقولون افطر، فقال: افطر فانه افضل «۴». الی غیر ذلک من النصوص الدالة علیه.

ثمّ ان مقتضی اطلاق النصوص و صراحة خبر عبد الله عدم الفرق بین ما قبل الزوال و ما بعده.

کما ان مقتضی اطلاقها عدم الفرق بین الاعلام بالصوم و کتمانه، و عن الحلی:

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب آداب الصائم حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب آداب الصوم حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب آداب الصوم حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۸ من أبواب آداب الصوم حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۳۸

]...[

التخصیص بالثانی، و لعله لصحیح جمیل المتقدم، و لکنه لا مفهوم له کی یقید به اطلاق سائر النصوص.

قال صاحب الحدائق ره: المستفاد من هذه الأخبار تعلیق الاستحباب علی الدعوة الی الطعام، و اما ما اشتهر فی هذه الأوقات سیما فی بلاد العجم من تعمد تفطیر الصائم لشیء یدفع الیه من تمرة او یسیر من الحلواء او نحو ذلک لأجل تحصیل الثواب بذلک، فلیس بداخل تحت هذه الأخبار، و لا هو مما یترتب علیه الثواب المذکور فیها.

و فیه: ان اکثر نصوص الباب و ان تضمنت الافطار بالدعاء الی الطعام، و لکن خبر الخثعمی مطلق شامل لما اشتهر فی هذه الأوقات من تعمد تفطیر الصائم بشیء قلیل یدفع الیه، و لا وجه لتقیید اطلاقه بتلک النصوص لعدم التنافی بینهما.

و مقتضی اطلاق النصوص و صریح خبر الخثعمی عدم اختصاص هذا الحکم بالمندوب، و شموله للواجب الموسع کالقضاء، الا بعد الزوال الذی قد مر عدم جواز الافطار حینئذٍ.

و قد نص المصنف ره و غیره علی اختصاص الحکم بالمؤمن، و استدل له بانه المتبادر من الأخ، و بانه الذی رعایته افضل من الصوم. و هو کما تری.

[الثالثة] التطوع لمن علیه فریضة

اشارة

الثالثـة: المعروف بین الأصـحاب انه لاـ یجوز التطوع بـالصوم لمن علیه قضـاء رمضان، بل قیل: لا خلاف فیه الا من السـید فی المسائل الرسیة، و عن جماعة: موافقته منهم المصنف ره فی القواعد.

تشهد للأول جملة من النصوص: کصحیح زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام)

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۳۹

[...]

عن رکعتی الفجر قـال (علیه السـلام): قبـل الفجر، أ تریـد ان تقـایس، لو کان علیک من شـهر رمضان أ کنت تتطوع، اذا دخل علیک وقت الفریضة فابدأ بالفریضة «۱».

و صـحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السـلام): عن الرجل علیه من شـهر رمضان طائفة أ یتطوع؟ فقال (علیه السلام): لا حتی یقضی ما علیه من شهر رمضان «۲». و مثله خبر الکنانی «۳».

و نقل المصنف ره عن السید انه استدل علی ما ذهب الیه باصالة البراءة، و هو کما تری.

و هـذا لاـ کلاـم فیه، انمـا الکلاـم فی انه اذا کـان علیه واجب آخر غیر رمضان من نـذر أو کفارة او ما شاکل، فعن ظاهر الأکثر: عـدم الجواز و عن السید، و ظاهر الکلینی و الصدوق و سید المدارک و غیرهم: الجواز.

و استدل للأول بوجوه:

۱- ان المندوب لا یصلح للتزاحم مع الواجب بل لا محالة یکون امره ساقطاً.

و فیه: اولًا: انه لو سلم فانما هو فی الواجب المعین، و الکلام انما هو فی الموسع.

و ثانیـاً: ان لازم ذلک لیس فساد النافلـة، بل تکون النافلـة مع القضاء کسائر المتزاحمین اللـذین یکون احـدهما اهم، فانه یصـح الاتیان بالآخر لصحة الترتب.

۲- ما افاده الشـیخ الأعظم ره- و هو: ان الصوم حقیقـة واحـدة فی الواجب و المنـدوب، و لیس بین فردین منه احدهما واجب و الآخر مندوب اختلاف الا اختلاف الزمان، نعم قد یختلف حکم الواجب و المندوب بعد تحقق وصفی الوجوب و الندب، فاذا

(۱) الوسائل باب ۲۸ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۲۸ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۴۰

[...]

طلب حقیقته فی یوم من الایام تخییراً علی وجه لا یرضی الطالب بترکه فیستحیل ان یطلبه فی بعض هذه الأیام علی وجه یرضی بترکه. و بالجملـة لیس له ان ینوی بمـا یـأتی به اوّلًا النـدب، لاـن مـا یقع اولا لا یجوز ترکه الا الی بـدل، و لا یمکن ان یقال ان الثانی ایضـاً کذلک، لأن المفروض عدم تغایر فی حقیقتهما.

اقول: قد تقدم فی مبحث النیۀ ان صوم رمضان و کذا الصیام المستحب فی ایام السنۀ کما افاده لا اختلاف فیهما حقیقۀ، و لکن الصیام الآخر کالنـذر و الکفارة و ما شاکل تکون عناوین اخر دخیلـۀ فی الحکم فیها و علیه فذات الصوم من حیث هو مندوب و مقیداً بعنوان آخر واجب، فلو قصد الذات خاصۀ لا یقع عن الواجب، فلا مانع من وقوعه عن المندوب.

اضف الی ذلک انه لو سـلم کون الواجب منه باقسامه و المنـدوب حقیقـۀ واحـدة یرد علی ما افاده من انه اذا طلب حقیقته فی یوم من الایام تخییراً علی وجه لا یرضـی الطالب بترکه فیسـتحیل ان یطلبه فی بعض هذه الأیام علی وجه یرضـی بترکه انه ان اراد بذلک عدم معقولیـۀ طلب الصـوم نـدباً فی جمیع الأزمنـۀ الصالحـۀ لوقوع الواجب فیهـا، فهو خلاـف المقطوع به و لاـ وجه له، و ان اراد به عـدم معقولیته فی زمـان یسـاوی زمـان الواجب، مثلًا لو وجب علیه صوم احـد یومین تخییراً- لاـ أمر نـدبی بصوم کـل من الیومین بـل الأمر النـدبی ایضاً متعلق بصوم احـدهما- فاحـد الیومین صومه واجب و الآخر منـدوب، و علیه فکما ان الأمر الوجوبی یکون فعلیاً من الأول کـذلک الامر النـدبی، و کما یجوز أن یترک الواجب و لا یأتی بشـیء منهما یجوز ان یأتی بالمنـدوب، فالامر موجود و الزمان صالح لوقوعه، فای محذور فی الاتیان بالمندوب. و قد مر فی مبحث النیۀ ما له نفع بالمقام.

۳- ما فی الوسائل عن الصدوق باسناده عن الحلبی و باسناده عن ابی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۴۱

]...[

الصـباح الکنانی جمیعاً عن أبی عبـد اللّه (علیه السـلام): انه لا یجوز ان یتطوع الرجل بالصـیام و علیه شـیء من الفرض «۱»، قال: و قد وردت بذلک الاخبار و الآثار عن الائمۀ علیهم السلام «۲»، و فی کتاب المقنع قال: اعلم انه لا یجوز ان یتطوع الرجل و علیه شـیء من الفرض، کذلک وجدته فی کل الاحـادیث «۳».

و الایراد علیه بان الخبرین مطلقان من حیث قضاء رمضان و غیره فیقیـد اطلاقهما بما تقـدم من النصوص المختصـۀ بقضاء رمضان، فی غیر محله لما تکرر منا من عدم حمل المطلق علی المقید فی غیر المتخالفین.

و لکن الذی یرد علی هذا الوجه: ان الصدوق هکذا افاد فی الفقیه باب الرجل یتطوع بالصـیام و علیه شـیء من الفرض: وردت الأخبار و الآثار عن الائمۀ علیهم السلام انه لا یجوز ان یتطوع الرجل بالصیام و علیه شیء من الفرض، و ممّن روی ذلک الحلبی و أبو الصباح الکنانی عن أبی عبـد اللّه (علیه السـلام)، و هـذا غیر ما نقله فی الوسائل، و علی هـذا فالصدوق یروی مرسـلًا، و یحتمل ان یکون مراده بالخبرین السابقین فی قضاء شهر رمضان، بان فهم منهما عدم الخصوصیۀ و ان المیزان هو الفریضۀ، و یحتمل ان یکون غیرهما.

و یؤید الأول ان الکلینی و الشـیخ ره اقتصـرا علی ذکر الخبرین، و علیه فلا یصح الاسـتدلال به، فانه حینئذٍ اسـتدلال بما فهمه الصدوق من الأخبار، و اما ما عن المقنع فهو ایضاً یحتمل ان یکون مراد المفید منه ما تقدم من الخبرین، و بهذا التقریب یندفع.

الوجه الرابع: الذی استدل به الفاضل النراقی قال: و ما یدل علیه ما فی المقنع

---

(۱) الوسائل باب ۲۸ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۸ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۴۲

]...[

و الفقیه و هما بمنزلهٔ خبرین مرسلین مجبورین بحکایهٔ الشهرهٔ، بل بالشهرهٔ المعلومهٔ. انتهی: فانه لم یثبت کونهما خبرین آخرین غیر ما تقدم، مع ان استناد الأصحاب الیهما غیر ثابت، و لعلهم کالصدوق فهموا من الصحیحین المتقدمین فی قضاء شهر رمضان مطلق الفرض.

فالمتحصل: انه لا دلیل علی عدم جواز التطوع لمن علیه فریضهٔ الا قضاء شهر رمضان.

و لو لم یتمکن من اداء القضاء کما اذا کان مسافراً، و قلنا بجواز الصوم المندوب فی السفر، او کان فی المدینهٔ و اراد صیام ثلاثهٔ ایام للحاجهٔ فهل یصح صومه المندوب کما عن جماعهٔ منهم الشهید و سید المدارک، ام لا یصح کما قواه صاحب الجواهر؟ وجهان: من اطلاق النصوص، و من انصرافها الی ما لو تمکن من القضاء بقرینهٔ ارتکاز اهمیهٔ الفرض المانعهٔ من صلاحیهٔ التطوع لمزاحمته، و لا مجال لذلک مع عدم التمکن منه.

و اظهرهما الأول، فان المسافر اذا تمکن من الإِقامهٔ و الصوم فهو متمکن منه، و الا فلا یجب علیه القضاء، و لیس التطوع حینئذٍ من قبیل التطوع لمن علیه فریضهٔ.

و لو نسی الواجب و اتی بالمندوب لا یبعد القول بالصحهٔ کما افاده صاحب الجواهر ره نظراً الی ان وجوب القضاء یرتفع بحدیث رفع النسیان، فهو تطوع ممن لیس علیه فریضهٔ.

و مما ذکرناه یظهر تمامیهٔ ما افاده صاحب الجواهر من تقویهٔ البطلان فی الفرع الأول و الصحهٔ فی الثانی، فلا یرد علیه ما افاده بعض المعاصرین من انه فرق من دون فارق، بل الصحهٔ مع النسیان اخفی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۴۳

]...[

نذر التطوع بالصوم ممن علیه قضاء

و لو نذر التطوع علی الاطلاق صح و ان کان علیه واجب، لأن الاشتغال به یمنع عن صحهٔ التطوع لاعن صحهٔ نذره، فاذا تحقق النذر فهل یجوز الاتیان بالمنذور قبل ما علیه من القضاء نظراً الی انه بعد النذر لیس تطوعاً بل هو فریضهٔ غیر مشمولهٔ للنصوص، ام لا لما افاده بعض المعاصرین من انه اذا کان لا یجوز التطوع لمن علیه الفرض فلا یجوز ان یکون للمنذور اطلاق یشمله بل یختص بغیره فلا یکون الاتیان به قبل الواجب فردا للمنذور؟ وجهان: اظهرهما الثانی- و سیأتی الکلام فیه فی الفرع اللاحق، و به یظهر حکم المقام و هو ما لو نذر ایاما معینهٔ لا یمکن اتیان الواجب قبلها، ففی صحهٔ نذره اشکال فاختار السید الفقیه الطباطبائی صحهٔ النذر، و کذلک المحقق النائینی ره.

و استدل السید لذلک: بان متعلق النذر و ان کان لا بد و ان یکون راجحاً الا ان المعتبر هو الرجحان و لو بالنذر و لا یعتبر کونه راجحاً مع قطع النظر عن النذر، و علیه فاذا نذر التطوع فحیث انه بالنذر یخرج عن کونه تطوعاً فیکون راجحاً فتشمله ادلهٔ الوفاء بالنذر.

و فیه: ان صیرورته بالنذر راجحاً متوقفهٔ علی شمول دلیل الوفاء له لیصیر واجباً و یخرج عن کونه تطوعاً، و شمول الدلیل متوقف علی کونه راجحاً، اذ لو لم یکن راجحاً لما شمله الدلیل لتقیده بذلک، و هذا دور واضح، مع انه خلاف ظاهر الادلهٔ، فانها ظاهرهٔ فی اعتبار الرجحان مع قطع النظر عن النذر.

و استدل المحقق النائینی ره له: بان الصوم فی نفسه عبادهٔ راجحهٔ یجوز تعلق النذر بها، فیکون بعده واجباً، و یخرج بذلک عن موضوع التطوع فلا تشمله الادلهٔ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۴۴

و لا یصح صوم الضیف تطوعاً بدون اذن المضیف

المانعة، اذ المفروض ان فعل الصوم المنذور قبل الفریضة فعل الواجب لا فعل المندوب.

و فیه: ان الصوم مطلقاً لیس عبادة راجحة، فان الواقع منه ممن علیه قضاء لیس عبادة راجحة بمقتضی الادلة، فالأظهر عدم صحة النذر.

و بذلک یظهر ان المنذور اذا کان مطلقاً لا یصح الاتیان به قبل القضاء، مع ان ظاهر النصوص النهی عن الصوم الذی یکون مندوباً بعنوانه و لو صار واجباً بعنوان آخر، فلو امر به الوالد لا یجوز و کذلک النذر، فلو کان ما علیه من الصوم الواجب استیجاریاً، فهل یجوز التطوع قبله ام لا؟ الظاهر ذلک لاختصاص النصوص بقضاء نفسه، و لا تشمل ما یقضیه عن غیره.

[الرابعة] صوم الاذن

الرابعة: المعروف بین الأصحاب تقید صیام التطوع لطوائف بالاذن، و به تدل الاخبار الآتیة، و الکلام انما هو فی انه علی وجه اللزوم او الفضیلة، و تنقیح القول بالبحث فی کل واحدة من تلک الطوائف مستقلًا.

الأول: و قد صرح غیر واحد منهم: الشیخان، و الحلی، و المحقق فی المعتبر و النافع، و المصنف فی المقام بانه لا یصح صوم الضیف تطوعاً بدون اذن المضیف.

و عن سلار و ابنی زهرة و حمزة و فی المنتهی: انه یصح لکنه مکروه، بمعنی ان الأفضل ان یستأذن و ان لم یأذن لا یصوم و ان کان لو صام یصح، و عن ظاهر الدروس و فخر المحققین و فی الشرائع: اختیار الأول مع النهی، و الثانی مع السکوت.

و استدل الأولون: بجملة من الأخبار: کخبر الفضیل بن یسار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: اذا دخل رجل بلدة فهو ضیف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۴۵

[...]

علی من بها من اهل دینه حتی یرحل عنهم، و لا ینبغی للضیف ان یصوم الا باذنهم لئلا یعملوا له الشیء فیفسد علیهم، و لا ینبغی لهم ان یصوموا الا باذن الضیف لئلا یحشمهم فیشتهی الطعام «۱».

و خبر الزهری عن علی بن الحسین (علیه السلام)- فی حدیث- و اما صوم الاذن فان المرأة لا تصوم تطوعا الا باذن زوجها، و العبد لا یصوم تطوعاً الا باذن سیده، و الضیف لا یصوم تطوعاً الا باذن صاحبه «۲».

و خبر هشام بن الحکم عن أبی عبد الله (علیه السلام): قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: من فقه الضیف ان لا یصوم تطوعاً الا باذن صاحبه «۳».

و خبر حماد بن عمرو و انس بن محمد عن ابیه جمیعاً عن الصادق (علیه السلام) عن آبائه علیهم السلام فی وصیة النبی صلّی اللّه علیه و آله لعلی (علیه السلام): یا علی لا تصوم المرأة تطوعاً الا باذن زوجها، و لا یصوم العبد تطوعاً الا باذن مولاه، و لا یصوم الضیف تطوعاً الا باذن صاحبه «۴».

و هذه النصوص و ان کانت جملة منها ظاهرة فی عدم الجواز و لا یصغی الی ما قیل من عدم ظهور الجملة الخبریة فی اللزوم، او الی ان قوله فی خبر الفضیل: و لا ینبغی للضیف ... الی آخر ظاهر فی الکراهة و به ترفع الید عن ظهور غیره لا أقل من التساوی، فیرجع الی الأصل او الی انه فی خبر الزهری جعل صوم الاذن فی مقابل الصوم المحرم، و هذا آیة عدم الحرمة فانه یرد الأول: ما تقدم مراراً

من ان الجملة

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۴۶

و لا المرأة بدون اذن الزوج

الخبریـة الظـاهرة فی اللزوم، و یرد الثـانی: ان لاـ ینبغی فی الأخبار لیس ظاهراً فی الكراهـة، و یرد الثالث: انه یمكن ان یكون جعله فی مقابل الصوم الحرام، ان هذا الصوم و ان لم یصح بدون الاذن الا انه یصح معه.

و لكن جمیعها ضـعیفة سـنداً سیما ما كان منها ظاهراً فی اللزوم، و علیه فلا تصلح مدركاً الا للحكم غیر اللزومی، بمعنی ان الأفضل ان لا یصوم بدون اذنه.

و أما القول الثالث فقـد تصدی صاحب الجواهر ره لذكر وجه له، و لكن الاعتراف بعدم العثور علی مدركه الیق بشأنهم مما ذكره، ثمّ انه اذا جـاء الضـیف نهـارا و كان صائماً تطوعاً فهل یشترط اذن المضـیف صـحة او فضـلا ام لا؟ الظاهر هو الثانی لظهور النصوص فی ابتداء الصوم، و علی فرض شـمولها للاستدامة ایضاً لو جاء قبل الزوال فلا كلام، و لو جاء بعد الزوال فقد یقال انه یقع التعارض بین ما دل علی اشتراط الصوم بالاذن و بین ما دل علی كراهـة رفع الیـد عن الصوم المنـدوب بعد الزوال، و النسـبة عموم من وجه، و الترجیح مع الثانی لأصحیة السند.

و الثانی: المشهور بینهم شهرة عظیمة انه لا یصح صوم المرأة تطوعاً بدون اذن الزوج.

و عن المعتبر: دعوی الاجماع علیه، و هو ظاهر المنتهی.

و تشـهد به نصوص، لاحظ صـحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): قال النبی صلّی اللّه علیه و آله: لیس للمرأة ان تصوم تطوعاً الا باذن زوجها «۱».

و صحیحه الآخر عنه (علیه السلام): جاءت امرأة الی النبی صلّی اللّه علیه و آله فقالت، یا رسول اللّه ما حق الزوج علی المرأة قال صلّی اللّه علیه و آله: ان تطیعه

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۴۷

]...[

و لا تعصیه و لا تصدق من بیته الا باذنه و لا تصوم تطوعاً الا باذنه «۱».

و خبر هشام المتقدم: و من طاعة المرأة لزوجها ان لا تصوم تطوعاً الا باذنه و امره. و نحوها غیرها و ظهورها فی عدم الجواز لا ینكر.

الا انها بازائها خبرین: احدهما: خبر علی بن جعفر عن أخیه: عن المرأة تصوم تطوعاً بغیر اذن زوجها قال (علیه السلام): لا بأس «۲».

ثانیهما: مرسل القاسم بن عروة عن بعض اصـحابه عن أبی عبـد اللّه علیه السـلام: لا تصـلح للمرأة ان تصوم تطوعاً الا باذن زوجها «۳».

بدعوى ظهور لا يصلح فى الكراهة، و لاجلهما اختار جماعة منهم السيدان فى الجمل و الغنية و غيرهما عدم الحرمة.
و لا وجه لما فى الحدائق و المستند من حمل خبر على بن جعفر على الصوم الواجب للتصريح فيه على ما فى الوسائل بالتطوع، اللهم الا ان يكون ذلك اشتباها من صاحب الوسائل و هما قد اخذا الرواية من كتاب على و كان فيه بدون ذكر التطوع، و لكن سنده غير نقى، و الثانى غايته عدم الظهور فى الحرمة لا الظهور فى عدم الحرمة. فاذاً الاصح ما افاده المشهور من عدم الصحة بدون اذن زوجها.
و لا فرق بين كون الزوج حاضراً او غائباً، و لا فى المرأة بين الدائمة و المنقطعة لإطلاق النصوص، اللّهم الا ان يقال: ان من المعلوم كون هذا الحكم رعاية لحقه، فلو كان غائباً، لا يكون الصوم بدون اذنه منافيا لحقه، و عليه فلو احرزت رضاه- و ان لم يأذن صريحاً- لا إشكال فى الصوم، و لو كان الزوج طفلًا، لا يكون مشمولًا للنصوص

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ۳.
(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ۵.
(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ۲.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۳۴۸
و لا الولد بدون اذن الوالد و لا المملوك بدون اذن المولى و المكروه النافلة سفراً و المدعو الى طعام و عرفة مع ضعفه عن الدعاء او شك الهلال

لظهوره فيمن له قابلية الاذن.
و الثالث: صرح غير واحد بانه لا يصح صوم الولد بدون اذن الوالد و مدركهم خبر هشام المتقدم: و من بر الولد بابويه ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابويه و امرهما و الا كان- الى ان قال- و الولد عاقا. بتقريب ان بر الوالدين واجب و عقوقهما حرام و سبب الحرام حرام.
و لكن يرد عليه: انه ضعيف السند بل و الدلالة، فان كل ما هو بر بالوالدين لا يكون واجباً، و العقوق لا يتحقق بدون النهى، و لذا ذهب جماعة منهم المصنف ره فى المنتهى و المحقق فى الشرائع الى الكراهة.
و الرابع: قالوا: لا يصح صوم المملوك بدون اذن المولى و قد ظهر حكمه مما اسلفناه مع انه لا يترتب على هذا البحث اثر فى زماننا.

الصوم المكروه

و اما الصوم المكروه على حسب كراهية غيره من العبادات، بمعنى ترتب عنوان ارجح من الفعل على الترك او ملازمته معه، فله اقسام، و قد ذكر المصنف ره ثلاثة منها:
الأول: صوم النافلة سفراً و قد تقدم ان الأظهر حرمته الا ما خرج بالدليل.
و الثانى: المدعو الى طعام و قد مر مدركه.
كما انه قد تقدم مدرك الثالث و هو صوم يوم عرفة مع ضعفه عن الدعاء او شك الهلال.
و مما ذكرناه فى المباحث المتقدمة ظهر ان له اقساماً اخر، و حيث ان الكراهة فى
فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۳۴۹
و المحرم صوم العيدين، و ايام التشريق لمن كان بمنى

المقام بالمعنی المشار الیه فلا سبیل الی الاعتراض فی بعض الاقسام بان النصوص انما تدل علی افضلیة القطع و الافطار لا کراهة الصوم کما عن سید المدارک، فان الکراهة فی المقام معناها ذلک، و الا فالکراهة بمعنی مرجوحیة الفعل غیر متصورة فی العبادات.

الصوم المحظور

اشارة

و اما الصوم المحرم فعشرة کما صرحوا به:

الأول و الثانی: صوم العیدین باجماع علماء الاسلام و النصوص المستفیضة، کذا فی الجواهر، و فی المنتهی، و هو مذهب العلماء کافة، و فی المستند: بل الضرورة الدینیة کما قیل، نعم استثنی الشیخ من ذلک خصوص القاتل فی اشهر الحرم فانه یصوم شهرین منها و ان دخل فیهما العید و سیمر علیک وجهه.

الثالث و الرابع: و الخامس: صوم ایام التشریق لمن کان بمنی و هی الحادی عشر و الثانی عشر و الثالث عشر من ذی الحجة بلا خلاف فیه فی الجملة.

و فی المنتهی ذهب الیه علمائنا اجمع. انتهی.

لاحظ طرفا من النصوص الدالة علی ذلک، ففی خبر الزهری عن علی بن الحسین (علیه السلام)- فی حدیث-: و اما الصوم الحرام فصوم یوم الفطر و یوم الأضحی و ثلاثة ایام من ایام التشریق. الحدیث «۱».

و صحیح ابن أبی عمیر عن کرام عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): انی جعلت علی نفسی أن اصوم حتی یقوم القائم فقال (علیه السلام): صم و لا تصم فی السفر

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۵۰

]...[

و لا العیدین و لا أیام التشریق. الحدیث «۱».

و خبر الحسین بن زید عن الإمام الصادق (علیه السلام) عن آبائه: ان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله نهی عن صیام ستة ایام: یوم الفطر و یوم الشک و یوم النحر، و ایام التشریق «۲». و نحوها غیرها.

و هذه النصوص و ان کانت مطلقة شاملة لسائر الامصار، الا انه یقید اطلاقها بطائفة اخری من النصوص: کصحیح معاویة بن عمار عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن صیام ایام التشریق فقال: اما بالامصار فلا بأس به و اما بمنی فلا «۳».

و قریب منه صحیحه الآخر «۴».

و استثنی من ذلک ایضاً القاتل فی اشهر الحرم کما فی العید، حُکی عن استثنائه کسابقه عن المقنع و المبسوط و النهایة و التهذیب و الاستبصار و غیرها، و یشهد به خبر زرارة: قلت لأبی جعفر (علیه السلام): رجل قتل رجلًا خطأً فی الشهر الحرام قال (علیه السلام): تغلظ علیه الدیة و علیه عتق رقبة او صیام شهرین متتابعین من اشهر الحرم قلت: فانه یدخل فی هذا شیء قال: و ما هو؟ قلت: یوم العید و ایام التشریق قال (علیه السلام): یصومه فانه حق یلزمه «۵». و مثله خبره الآخر فیمن قتل رجلًا فی الحرم «۶».

و اورد علیها تارة بضعف السند، و اخری بالشذوذ و الندرة، و ثالثة بعدم دلالتهما

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۲ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۸ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۱.

(۶) الوسائل باب ۸ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۵۱

و یوم الشک علی انه من رمضان، وصوم نذر المعصیة وصوم الصمت

على انه یصوم یوم العید- و ایام التشریق بمنی.

و لکن یرد علی ذلک: ان سند الأول صحیح ببعض طرقه، و الثانی صحیح بجمیع طرقه، و افتاء من ذکرناه من الأعاظم و من لم نذکره یخرجهما عن الشذوذ، و ظهورهما فی صوم العید و ایام التشریق لا ینکر. نعم لم یصرح فیهما بصومه ایام التشریق بمنی، لکنه بقرینة ذکر العید ظاهر فی ذلک و مع ذلک کله لعدم افتاء المعظم به یتوقف فی الافتاء.

و السادس: صوم یوم الشک فی انه من رمضان او شعبان علی انه من رمضان و قد تقدم الکلام فیه فی مبحث النیة.

و السابع: صوم نذر المعصیة و هو ان ینذر الصوم ان فعل محرماً او ترک واجباً و یقصد بذلک الشکر علی تیسر ذلک له لا الزجر عنه، و المائز النیة، و لا خلاف فی حرمته.

و یشهد به خبر الزهری عن علی بن الحسین (علیه السلام)- فی حدیث-: وصوم نذر المعصیة حرام «۱». و نحوه خبر محمد بن حماد بن عمرو و انس بن محمد عن ابیه جمیعا عن الإمام الصادق (علیه السلام) المتضمن لوصیة النبی صلّی اللّه علیه و آله لعلی (علیه السلام) «۲»، و ضعف السند منجبر بالعمل.

و الثامن: صوم الصمت بلا خلاف فیه.

و فی المنتهی: قاله علمائنا اجمع، ففی خبر الزهری عن علی بن الحسین (علیه السلام): وصوم الصمت حرام «۳».

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۵ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۵۲

و الوصال

و فی صحیح زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): و لا صمت یوماً الی اللیل «۱». و نحوهما غیرهما.

و المراد بصوم الصمت علی ما صرح به الأصحاب هو ان ینوی الصوم ساکتاً بان یجمع فی النیة بین قصد الامساک عن المفطرات و الکلام علی ما کان متعارفاً فی بنی اسرائیل، و فسر به قوله تعالی: فَإِمَّا تَرَیِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِی إِنِّی نَذَرْتُ لِلرَّحْمٰنِ صَوْماً فَلَنْ أُکَلِّمَ الْیَوْمَ إِنْسِیًّا «۲» لا نیة الامساک عن الکلام خاصة، و ان کانت هی ایضاً حراماً تشریعاً.

و علی هذا فلو نوی الامساک عن المفطرات و الکلام، فعن سید المدارک ان الأصحاب و ان افتوا بفساده و لکن یحتمل الصحة لصدق الامتثال بالامساک عن المفطرات مع النیة و توجه النهی الی الصمت المنوی و نیته و هو خارج عن حقیقة العبادة.

و فیه: ان مدرک الفساد هو الأخبار و الإجماع و هما یدلان علی حرمة الصوم نفسه، فیکون فاسداً کما افاده الأصحاب.

و التاسع: صوم الوصال لا خلاف فی حرمته.

و فی المنتهی ذهب الیه علماؤنا اجمع، و یشهد به صحیح منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه- فی حدیث- لا وصال فی صیام، و لا صمت یوماً الی اللیل «۳».

و صحیح زرارة عنه (علیه السلام)- فی حدیث-: لا وصال فی صیام «۴». و نحوهما غیرهما.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۱.

(۲) سورة مریم آیة ۲۶.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۴ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۵۳

- و الواجب فی السفر الا النذر المقید به و بدل دم المتعة و البدنة لمن افاض من عرفات قبل الغروب عامداً او یکون سفره أکثر من حضره و هو کل من لیس له فی بلد المقام عشرة ایام.

و قد وقع الخلاف فی المراد من الوصال، فعن الشیخین و الصدوق و فی الشرائع و عن المختلف بل الأکثر: ان ینوی صوم یوم و لیلة الی السحر، و عن الشیخ فی الاستبصار و الحلی و المصنف فی بعض کتبه و غیرهم: هو ان یصوم یومین مع لیلة.

و یشهد للأول منهما: مرسل الصدوق قال الصادق (علیه السلام): الوصال الذی نُهی عنه هو ان یجعل الرجل عشاءه سحوره «۱».

و صحیح البختری عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): الواصل فی الصیام یصوم یوماً و لیلة و یفطر فی السحر «۲». و نحوه صحیح الحلبی «۳».

و یشهد للقول الثانی: خبر محمد بن سلیمان عن أبیه عن الإمام الصادق (علیه السلام)- فی حدیث-: و انما قال رسول الله: و لا وصال فی صیام، یعنی لا یصوم الرجل یومین متوالیین من غیر افطار «۴».

و لا- تنافی بین النصوص، بل الجمع بینهما یقتضی البناء علی ارادة الأعم کما عن الاقتصار و المسالک و الروضة و فی الجواهر و غیرها.

و العاشر: الصوم الواجب فی السفر الا النذر المقید به و بدل دم المتعة و البدنة لمن افاض من عرفات قبل الغروب عامداً او یکون سفره اکثر من حضره، و هو کل من لیس له فی بلد مقام عشرة ایام و قد مر الکلام فی المستثنی الأول و المستثنی منه مفصلًا، و سیاتی الکلام فی الثانی و الثالث من المستثنی فی کتاب الحج،

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۴ من أبواب الصوم المحرم و المکروه حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۵۴

[...]

و فی الرابع فی الباب الرابع، و اما تعریف کثیر السفر بما افاده فقد تقدم الکلام فیه فی الجزء الخامس من هذا الشرح.

المراد من حرمهٔ الصوم

ثمّ انه وقع الکلام فی ان حرمهٔ الصوم فی الموارد المشار الیها هل هی ذاتیهٔ کما هو ظاهر کلمات الأصحاب، ام تشریعیهٔ کما هو ظاهر سید المدارک؟ و قبل بیان ما هو الحق لا بد من بیان موضوع الحرمهٔ الذاتیهٔ.

اقول: لاـ إشکال فی ان موضوع الحرمهٔ لیس ذات الصوم- مع قطع النظر عن قصد التقرب او عنوان آخر- اذ لاـ خلاف بینهم فی ان مجرد البناء علی الامساک بلا قصد القربهٔ لیس حراماً، کما انه لیس المراد الصوم بقصد التقرب الجزمی او الاحتمالی، اذ مع امکانهما لا یعقل النهی عنهما، لأنّ حسن الاطاعهٔ ذاتی، و مع عدم امکانهما ایضاً لا یعقل النهی لعدم القدرهٔ، بل الموضوع اما الصوم تشریعاً فیکون التشریع الخاص محرماً من حیث کونه تشریعاً و من حیث کونه تشریعاً خاصاً، او الصوم المأتی به بعنوان اظهار العبودیهٔ و التخضع الذی لاـ یتوقف صدق العبادهٔ علیه إلّا علی العلم بکونه ادبا یلیق الخضوع به، و قد کشف الشارع عن ذلک بالأمر فیما لیس للعرف طریق الی کشفه، و لعل هذا مراد المشهور، حیث انه نسب الیهم القول بالعبادهٔ الذاتیهٔ فی قبال ما یکون عبادهٔ بالأمر.

فان قیل: اذا کان الشیء ادبا و حسنا ذاتیاً، فالنهی عنه یکون نظیر النهی عن الاطاعهٔ.

قلنا: انه یمکن ان یکون ما یضم الیه موجباً لخروجه عن ذلک و مانعاً عن اتصافه بالحسن.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۵۵

مسائل: الأولی الصوم الواجب ینقسم الی مضیق و هو رمضان و قضائه و النذر و الاعتکاف و مخیر و هو صوم کفارهٔ اذی حلق الرأس و کفارهٔ رمضان و جزاء الصید

اذا عرفت هذا فاعلم: ان ظاهر النصوص المتضمنهٔ ان صوم الوصال، او صوم الصمت، او صوم العیدین، او غیر ذلک حراماً هو کون الحرمهٔ ذاتیهٔ لا لما قیل من ان موضوع الحرمهٔ التشریعیهٔ التشریع القلبی لا العمل الجوارحی، فان هذا مردود بان التشریع انما یوجب حرمهٔ الفعل الجوارحی، بل لظهورها فیها فی انفسها، فالأظهر ما هو المشهور من الحرمهٔ الذاتیهٔ بالمعنی الذی ذکرناه.

[مسائل]

[الأولی] اقسام الصوم الواجب

مسائل: الأولی: الصوم الواجب ینقسم الی اقسام:

منها: ما یجب الصوم مع غیره، و هی کفارهٔ قتل العمد، و کفارهٔ من افطر علی محرم فی شهر رمضان، فانه تجب فیهما الخصال الثلاث اجماعاً.

و تشهد للأول نصوص تأتی، و الکلام فی الثانی قد مر.

(و منها): ما یجب الصوم المضیق خاصهٔ ای یجب الصوم معیناً و هو رمضان، و قضائه و النذر المعین و الاعتکاف و قد مر الکلام فی الثلاثهٔ الاولی، و الکلام فی الأخیر سیأتی فی الاعتکاف، و ستعرف ان کفارته کفارهٔ شهر رمضان.

و منهـا: مـا یجب الصوم المخیر بینه و بین غیره و هو صوم کفـارة اذی حلق الرأس و کفـارة رمضـان و کفارة افساد الاعتکاف و جزاء الصـید فان المکلف مخیر فی الأول بین دم شاة او صـیام ثلاثـة ایام او التصدق علی ستة مساکین لکل واحد مدان، و مخیر فی الثلاثة الاخیرة بین الخصال الثلاث، و قد مر الکلام فی الأول منها و سیأتی فی الاخیرین.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۵۶

و مرتب و هو صوم کفارة الیمین و قتل الخطأ و الظهار و دم الهدی و کفارة قضاء رمضان.

الثانیة کل الصوم یجب فیه التتابع الا النذر المطلق- و شبهه و القضاء و جزاء الصید و السبعة فی بدل الهدی.

و منهـا: ما یجب الصوم المرتب علی غیره و هو صوم کفارة الیمین و قتل الخطأ و الظهار و دم الهـدی و کفارة قضاء رمضان و سـیأتی الکلام فی الأربعة الأولی، و قد مر فی الأخیر.

[الثانیة] التتابع فی الصوم

الثانیة: المشـهور بین الأصـحاب ان کل الصوم یجب فیه التتابع الا صوم النذر المطلق ای المجرد عن التتابع و شـبهه من یمین و عهد، و صوم القضاء عن رمضان او غیره، و صوم جزاء الصـید و السـبعة فی بـدل الهدی و قد وقع الکلام فی کل من الکبری الکلیة، و الأربعة المستثناة.

اما الکبری: فعن المـدارک: یمکن المناقشـة فی وجوب المتابعـة فی صـیام کفارة قضاء رمضان و حلق الرأس وصوم الثمانیة عشـر فی بدل البدنة و بدل الشهرین لإطلاق الامر بالصوم فی جمیع هذه الموارد فیحصل الامتثال مع التتابع و بدونه. انتهی.

و فی الحدائق: و هو جید الا بالنسبة الی کفارة قضاء شهر رمضان. انتهی.

اقول: ان التتابع لازم فی الصوم الـذی عین فیه الزمان کصوم رمضان او نص علیه فی الکتاب او السـنة، و فی غیر ذینک لا یجب التتابع للأصل، و لصحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): کل صوم یفرق الا ثلاثة ایام فی کفارة الیمین «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۵۷

[...]

و خبر سـلیمان بن جعفر الجعفری عن أبی الحسن (علیه السلام)- فی حدیث-: انما الصیام الذی لا یفرق کفارة الظهار و کفارة الدم و کفارة الیمین «۱».

فانه بالمفهوم یـدل علی ذلک. فان قیل: ان المراد بالصـحیح عـدم التفرقـة و لو علی بعض الوجوه الآتیة، و ان الحصـر فی الخبر اضافی بالنسبة الی قضاء شهر رمضان بقرینة السؤال.

قلنا: یرد الأول: ان مقتضی اطلاقه التفرقة بقول مطلق لا علی بعض الوجوه.

و یرد الثانی: ان کون السؤال عن مورد لا یوجب تقیید الدلیل و جعل الحصر اضافیا لا حقیقیا.

و أما النذر: فعن الشـهید فی الدروس: عن ظاهر الشامیین وجوب المتابعة فی النذر المطلق، و استدل له: بان منصرف الاطلاق التتابع، و استشهد علیه بفهم الأصحاب ذلک فی أقل الحیض و اکثره مدة الاعتکاف و عشرة الاقامة و ما شاکل.

و فیه: ان التقدیر فی تلک الموارد انما هو لأمر واحد مستمر، و الصوم لیس کذلک، بل هی اعمال متعددة فی ازمنة متفرقة، و قد نقل

فیه اقوال اخر لا مدرک لشیء منها فی مقابل الاطلاقات و الأصل.

نعم فی خبر الفضیل بن یسار عن أبی عبد اللّه- أو أبی جعفر علی اختلاف الطرق و لعله خبران- فی رجل جعل علیه صوم شهر فصام منه خمسة عشر یوماً ثمّ عرض له امر فقال (علیه السلام): ان کان صام خمسة عشر یوماً فله ان یقضی ما بقی و ان کان اقل من خمسة عشر یوماً لم یجزه حتی یصوم شهراً تامّاً «۲».

و لکنه وارد فی مقام بیان حکم عروض المانع عن التتابع فی الصوم المنذور الذی

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۵۸

الثالثة کل ما یشترط فیه التتابع

اعتبر فیه التتابع کما لو نذر شهراً بمعنی ما بین الهلالین، فلا اطلاق له من الجهة المبحوث عنها، بل لا یبعد ظهوره فی خصوص ذلک.

و أما صوم القضاء: فقد استقرب الشهید فی محکی الدروس وجوب التتابع فی قضاء النذر المشروط فیه التتابع کنذر ثلاثة ایام متتابعة من رجب، و عن القواعد: التردد فیه.

و استدل له: بقوله (علیه السلام): من فاتته فریضة فلیقضها کما فاتته. و قوله (علیه السلام): اقض ما فات کما فات. و بان القضاء عین الأداء فاذا کان الاداء متتابعاً فالقضاء کذلک.

و لکن المرسلین قد مر انه لا- وجود لهما فی کتب الأحادیث حتی کتب العامة، مع انهما مختصان بالفریضة فی نفسها لا- بما هو موضوع النذر، و الأخیر یرد علیه انه لو سلم وجود الدلیل علی وجوب قضاء الصوم المنذور فغایته قضاء الصوم بما هو صوم، و اما القیود الخارجة عن مفهومه المأخوذة فی موضوع النذر فلا دلیل علی لزوم رعایتها فی القضاء.

و عن أبی الصلاح: لزوم التتابع فی قضاء رمضان و قد مر ما فیه.

و أما صوم جزاء الصید: فعن المفید و الدیلمی و السید المرتضی: وجوب المتابعة فی صیام الستین یوماً بدل النعامة. و سیأتی الکلام فیه فی کتاب الحج منقحاً.

و أما السبعة فی بدل الهدی: فعن القدیمین، وجوب المتابعة فیها و الکلام فیها فی کتاب الحج.

[الثالثة] الافطار لعذر فی اثناء الصوم المعتبر فیه التتابع

اشارة

الثالثة: قد صرح جماعة من الاصحاب بان کلما یشترط فیه التتابع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۵۹

إذا افطر لعذر بنی

من افراد الصوم اذا افطر فی اثنائه لعذر بنی علیه بعد زواله.

و اطلاق کلامهم یقتضـی عدم الفرق بین صوم الشـهرین وصوم الثمانیة عشر وصوم الثلاثة، و ایضاً یقتضی عدم الفرق بین کون العذر هو الحیض او المرض او غیرهما.

و قد وقع الخلاف بینهم فی موردین- بعد الاتفاق علی ذلک فی صیام الشهرین اذا افطر فی الاثناء لحیض او مرض-:

الأول: فی اختصاص الحکم بالشـهرین و الشـمول للأقل، فعن الانتصار و الغنیـة و الاقتصاد و صـریح السـرائر و ظاهر النافع و الارشاد و صریـح التحریر: الثـانی، بـل عن الأولین: الاجماع علیه، و ظاهر المبسوط و الجمل و عن القواعـد و الـدروس و المسالک و المـدارک وجوب الاستئناف فی الثلاثة مطلقاً، و زاد سید المدارک فخص البناء بالشهرین.

الثانی: فی انه هل یختص هذا الحکم بالحیض و المرض ام لا؟ فیه اقوال:

احدها: الاختصاص بهما فلا یشمل حتی للافطار بمثل النسیان.

ثانیها: الاختصاص بمعنی الاقتصار علی الاعذار غیر الاختیاریة فلا یشمل مثل السفر الضروری، ذهب الیه فی محکی الخلاف و الوسیلة و ظاهر المبسوط و الجمل و الاقتصاد، و ظاهر الأول الاجماع علیه.

ثالثها: الشمول للسفر الضروری، ذهب الیه الشیخ فی محکی النهایة، و المصنف فی اکثر کتبه، و المحقق فی جملة منها، و الشهیدان.

و تنقیـح القول فی المقام: انه لا ریب فی البناء فی صـیام الشـهرین اذا افطر فی الأثناء لحیض او مرض- و النصوص الشاهدة به کثیرة- لاحظ صـحیح رفاعة عن أبی عبد اللّه (علیه السـلام): عن رجل علیه صیام شهرین متتابعین فصام شهراً و مرض قال (علیه السلام): یبنی علیه اللّه حبسه قلت: امرأة کان علیها صیام شهرین

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۶۰

]...[

متتـابعین فصـامت و افطرت ایـام حیضـها قـال (علیه السـلام): تقضـیها قلت: فانها قضـتها ثمّ یئست من المحیض قال (علیه السـلام): لا تعیدها اجزأها ذلک «۱».

و صـحیح سـلیمان بن خالد عنه (علیه السلام): عن رجل کان علیه صیام شهرین متتابعین فصام خمسة و عشرین یوماً ثمّ مرض فاذا برأ یبنی علی صوم ام یعیـد صومه کله؟ قال (علیه السـلام): بل یبنی علی ما کان صام، ثمّ قال: هذا مما غلب اللّه علیه و لیس علی ما غلب اللّه علیه شیء «۲». و نحوهما غیرهما.

و بازائها ما یدل علی الفرق بین صـیام شـهر و شیء من الثانی، و بین صیام الأقل، فیبنی علی الأول دون الثانی کخبر أبی بصیر عن أبی عبـد اللّه (علیه السـلام): عن قطع صوم الکفارة: ان کان علی رجل صـیام شـهرین متتابعین فافطر او مرض فی الشـهر الأول فان علیه ان یعید الصیام، و ان صام الشهر الأول و صام من الشهر الثانی شیئاً ثمّ عرض له ما له فیه عذر فان علیه ان یقضی «۳».

و صـحیح محمـد بن حمران و جمیل عنه (علیه السـلام): فی الرجل یلزمه صوم شـهرین متتابعین فی ظهار فیصوم شـهراً ثمّ یمرض قال (علیه السلام): یستقبل فان زاد علی الشهر الأول یوماً او یومین بنی علی ما بقی «۴». و نحوهما صحیح الحلبی فی مطلق الافطار.

و لکن ان امکن الجمع بین الطائفتین بحمل الثانیة علی الاستحباب، و الا فالمتعین هو طرح الثانیة لارجحیة الاولی من وجوه لا تخفی.

ثمّ ان النصوص و ان اختصت بالمرض و الحیض و لکن من جهة ما فیها من

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۱۲.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۳ من أبواب بقية الصوم الواجب حديث ۳.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ۳۶۱

]...[

الكبرى الكلية لا إشكال فى شمولها لكل عذر غير اختيارى، و منه ما اذا نسى النية حتى فات وقتها بان تذكر بعد الزوال، او اذا نسى فنوى صوماً آخر و لم يتذكر الا بعد الزوال، كما صرح بذلك ثانى الشهيدين و سيد المدارك و صاحب الجواهر و غيرهم، و توقف فيه صحاب الحدائق ره مستدلًا: بان النسيان ليس من اللّه تعالى بل هو من الشيطان كما يشير اليه قوله تعالى فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ «۱».

و فيه: ان المراد من قوله (عليه السلام): ما غلب اللّه عليه ... الخ هو العارض غير الاختيارى و لو بتوسط المخلوق كما هو الظاهر، فلا اشكال فى الشمول.

و قد استدل لشمول النصوص للسفر الضرورى و نحوه ممن يضطر الى سبب الافطار بان ظاهر قوله (عليه السلام) اللّه حبسه و ما ماثله من التعابير هو ان الموضوع كون المنع من الصوم منه تعالى فى مقابل التعمد للافطار الذى هو فعل المكلف، و لذلك قوى صاحب الجواهر ره الشمول للسفر الاختيارى ايضاً.

و فيه: ان الظاهر ارادة حبس اللّه تعالى من التتابع لا من التكليف بالصوم، و معلوم ان الدخيل فى المنع من الصوم سفر الصائم باختياره و لو كان ضرورياً فالحبس مستند الى اختياره لا إلى اللّه تعالى.

و اجاب عنه فى المستند بجواب آخر و هو: انه لو سلم شمول التعليل له يقع التعارض حينئذٍ بينه و بين صحيح الحلبى الوارد فى من عليه شهران متتابعان: فان عرض له شيء يفطر منه افطر ثمّ يقضى ما بقى عليه و ان صام شهراً ثمّ عرض له شيء فافطر قبل ان يصوم من الآخر شيئاً فلم يتابع اعاد الصوم كله. و النسبة عموم من وجه فيرجع الى الأصل و هو هنا مع عدم سقوط التتابع لانه مأمور به فلا يسقط الا مع الاتيان به.

---

(۱) سورة يوسف آية ۴۲.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ۳۶۲

و ان كان لغيره استأنف الا

و فيه: ان ظاهر قوله عليه السلام فان عرض له شيء هو عروض امر غير اختيارى فيعارض الصحيح مع النصوص المتقدمة و يجرى ما ذكرناه من الحمل على الاستحباب او الطرح.

فالأظهر عدم شمول النصوص للسفر الضرورى، فضلًا عن الاختيارى.

و لو حدث المرض او الحيض بالاختيار فهل يشمله هذا الحكم لإطلاق النصوص، ام لا كما عن بعض المعاصرين للتعليل؟ وجهان: اظهرهما الأول، اذ عرفت ان ما ذكر فى ذيل النصوص ليس تعليلًا مصطلحاً بل كبرى كلية شاملة لموردها و غيره، فلا مفهوم لها كى يقيد به النصوص.

و قد استدل لاختصاص الحكم بالشهرين و عدم الشمول لغيرهما بان عموم التعليل يعارض مع ما دل على اعتبار التتابع فى هذا الصيام بالعموم من وجه فيتساقطان و يرجع الى قاعدة عدم الاجزاء بالاتيان بالمأمور به على غير وجهه.

و فيه: ان عموم التعليل حاكم عليه فانه يدل على المعذورية فيما يثبت الاعتبار فلا تلاحظ النسبة بينهما، مع انه لو سلم التعارض لا

یتساقطان بل یرجع الی المرجحات، و الترجیح مع نصوص الباب.

و قد استدل لوجوب الاستئناف فی الثلاثة بما تضمن نفی التفریق فی خصوصها.

و فیه: ان ذلک نظیر ما دل علی وجوب التتابع محکوم لعموم العلة المذکورة، فالأظهر هو التعمیم.

لو افطر فی الأثناء لا لعذر

هذا کله انما کان مع العذر و ان کان افطاره لغیره استأنف الا فی مواضع بلا خلاف فی المستثنی منه، بل الاجماع علیه بقسمیه فی الشهرین، و فی الجواهر: بل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٨، ص: ٣٦٣

[...]

یمکن دعوی التواتر المحکی منهما انتهی.

و کیف کان: فالموجود من النصوص مختص بالشهرین، و قد تقدم، و لکن استدل له فی غیرهما بانه لم یأت بالمأمور به علی وجهه فیبقی فی عهدة التکلیف.

و أورد علیه: بان ذلک یتوقف علی کون الجمیع عبادة واحدة و عملًا واحداً، و هذا مما یصعب الالتزام به لحصر مفسدات الصوم بغیر ذلک، و لأن لازم ذلک الاجتزاء للجمیع بنیة واحدة، فالمتابعة واجبة بالوجوب التعبدی لا الشرطی، فغایة ما یلزم من الاخلال بها الاثم دون البطلان و لزوم الاستئناف.

و فیه: اولًا: ان النصوص الآمرة بالتتابع کسائر النصوص المتضمنة للأمر بشیء فی المأمور به ظاهرة فی الشرطیة و هذا لا ینافی حصر المفسدات لانا لا ندعی بطلان الصوم بترک التتابع، بل ندعی عدم امتثال المأمور به الذی هو مرکب من الصوم و غیره، و اما النیة فقد عرفت انها عبارة عن الداعی المحرک، فلا فرق بین کون الجمیع عملًا واحداً ام متعدداً کما لا یخفی.

و ثانیاً: انه لو سلم کون وجوب التتابع وجوباً آخر غیر وجوب الصیام فلا بد من الاتیان به و هو یتوقف علی الاستئناف فیکون واجباً، اللّهم الا ان یقال: ان الواجب التتابع بین افراد الصوم الواجبة بعنوان النذر او الکفارة و ما شاکل، فعلی فرض الاتیان ببعضها و حصول الفصل لا یمکن تحقق التتابع و لو بان یصوم ثانیاً، فانه لیس صوم النذر او الکفارة کما هو واضح فالصحیح هو الأول.

و علی ما ذکرناه لا یلزم بطلان الصوم بل هو عبادة مستحبة فی جمیع ایام السنة فیقع مصداقاً لذلک.

و دعوی انه لم یقصد فیلزم وقوع ما لم یقصد مندفعة بانه لا یکون دخیلًا فی الصوم المأمور به بالأمر الندبی عنوان آخر وراء عنوان الصوم المتحقق علی الفرض، و قصد العنوان الآخر لیس من المبطلات له.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج٨، ص: ٣٦٤

من وجب علیه شهران فصام شهرا و من الثانی و لو یوما

المراد من تتابع الصوم فی الکفارة

فالمتحصل: ان الأظهر ما هو المشهور بین الأصحاب من وجوب الاستئناف اذا افطر لغیر عذر الا لاصناف.

الأول: من وجب علیه شهران فصام شهراً و من الثانی و لو یوماً فانه اذا کان کذلک بنی و لا یجب الاستئناف- و ان اخل بالمتابعهٔ عمداً- بلا خلاف اجده فیه، بل الاجماع بقسمیه علیه، بل المحکی منهما متواتر او مستفیض کذا فی الجواهر.

و تشهد به: النصوص الکثیرهٔ- و قد تقدم طرف منها- و منها: صحیح منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی رجل صام فی ظهار شعبان ثمّ ادرکه شهر رمضان قال (علیه السلام): یصوم شهر رمضان و یستأنف الصوم، فان هو صام فی الظهار فزاد فی النصف یوماً قضی بقیته «۱».

و منها صحیح الحلبی عنه (علیه السلام): عن قطع صوم کفارهٔ الیمین و کفارهٔ الظهار و کفارهٔ القتل فقال (علیه السلام): ان کان علی رجل صیام شهرین متتابعین- و التتابع ان یصوم شهراً و یصوم من الآخر شیئاً او ایاماً منه- فان عرض له شیء یفطر منه افطر ثمّ یقضی ما بقی علیه، و ان صام شهراً ثمّ عرض له شیء فافطر قبل ان یصوم من الآخر شیئاً فلم یتابع اعاد الصوم کله «۲».

و منها: خبر سماعهٔ: عن الرجل یکون علیه صوم شهرین متتابعین أ یفرق بین الأیام؟ فقال (علیه السلام): اذا صام اکثر من شهر فوصله ثمّ عرض له امر فافطر

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب بقیهٔ الصوم الواجب حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب بقیهٔ الصوم الواجب حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۶۵

و من وجب علیه شهر فصام خمسهٔ عشر یوماً

فلا بأس، فان کان اقل من شهر او شهراً فعلیه ان یعید الصیام «۱». الی غیر ذلک من الأخبار.

و هل یجوز له التفریق فی البقیهٔ اختیاراً کما هو المشهور بین الأصحاب، ام لا یجوز کما عن المفید و السید و ابنی زهرهٔ و ادریس و غیرهم؟ الأظهر هو الأول: لصحیح الحلبی المفسر للتتابع بذلک، فانه بالحکومهٔ یدل علی اختصاص ما دل علی لزوم التتابع بصیام شهر و شیء من الشهر الثانی، و لإطلاق قوله (علیه السلام) فلا بأس فی موثق سماعهٔ، و لأنّ وجوب التتابع شرطی کما مر، فمع سقوط الشرطیهٔ لا معنی لبقاء وجوبه.

و الصنف الثانی: من وجب علیه شهر فصام خمسهٔ عشر یوماً فانه یبنی علی ما تقدم و لا یجب علیه الاستئناف علی المشهور و عن الحلی: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد به خبر موسی بن بکر عن الفضل بن یسار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی رجل جعل علیه صوم شهر فصام منه خمسهٔ عشر یوماً ثمّ عرض له امر فقال (علیه السلام): ان کان صام خمسهٔ عشر یوماً فله ان یقضی ما بقی، و ان کان اقل من خمسهٔ عشر یوماً لم یجزه حتی یصوم شهراً تامّاً «۲». و مثله خبره الآخر «۳».

و اورد علیهما: تارهٔ بضعف السند، و اخری: بعدم ظهورهما فی نذر التتابع، و ثالثهٔ: بتضمنهما الافطار لعروض امر لا مطلقاً، و رابعهٔ: بالاختصاص بالنذر، فالتعدی الی غیره کشهر کفارهٔ قتل الخطأ، و ما شاکل یحتاج الی دلیل.

و لکن یرد الأول: مضافاً الی حسن سندهما: انه لو کان ضعف ینجبر بالعمل.

و یرد الثانی: ان قوله: و ان کان اقل من خمسهٔ عشر لم یجزه قرینهٔ لإرادهٔ نذر

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب بقیهٔ الصوم الواجب حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب بقیهٔ الصوم الواجب.

(۳) الوسائل باب ۵ من أبواب بقیة الصوم الواجب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۶۶

و الثلاثة فی بدل هدی التمتع اذا صام یومی الترویة و عرفة صام الثالث بعد ایام التشریق.

التتابع منهما.

و یرد الثالث: انهما مطلقان شاملان لمطلق الافطار بدون عروض السبب او معه کان السبب مما یفطر لاجله الی الافطار و غیره.

و أما الرابع: فالظاهر انه متین.

و دعوی ان غیره ایضاً مندرج تحت الجعل، مندفعة بان الظاهر منه جعله لنفسه ابتداءً، و ذلک مختص بالنذر و العهد و الیمین، فالأظهر الاختصاص بالنذر و اخویه.

فان قیل: انه یمکن استفادة حکم غیرها من الکلیة الثابتة فی الشهرین.

قلنا: ان الکلیة انما هی فی الشهرین، و قیاس غیرهما: علیهما مع الفارق، سیما و ان التتابع فی الشهرین قابل لإرادة التتابع فی الایام، و التتابع فی الشهر الصادق بضم جزء من الثانی الی الشهر الأول، و هذا بخلاف التتابع فی الشهر فانه لا یتصور فیه سوی التتابع فی الایام.

و أما ما عن أبی حمزة من اعتبار مجاوزة النصف و لو بیوم، فلم یذکر له دلیل سوی القیاس علی الشهرین، و هو کما تری.

و عن ابن زهرة غیر ذلک، لکن لم نظفر علی ما یمکن الاستدلال به له.

و الثالث: من وجب علیه الثلاثة فی بدل هدی المتعة اذا صام یومی الترویة و عرفة فانه صام الثالث بعد ایام التشریق.

و سیأتی الکلام فیه مفصلًا فی کتاب الحج.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۶۷

الباب الرابع: فی المعذورین اذا حاضت المرأة او نفست ای وقت کان من النهار بطل صومها و تقضیه

المعذورون

الباب الرابع: فی المعذورین

اشارة

. و فیه فصلان:

[الفصل] الأول: فیمن یجب علیه الافطار

اشارة

و فیه مسائل:

[المسألة] الأولی: اذا حاضت المرأة او نفست ای وقت کان من النهار

بطل صومها کما تقدم فی شرائط وجوب الصوم و صحته.

و تقضیه بلا خلاف، بل اجماعاً، و عن المعتبر و السرائر: انه مذهب فقهاء الاسلام، و النصوص الدالة علی ذلک کثیرة و قد تقدمت جملة منها فی المسائل المتقدمة.

و أما الصوم المنذور فان کان النذر غیر المعین یجب الاتیان به و لیس من القضاء بشیء، و ان کان معیناً کما لو نذرت صوم یوم الخمیس فحاضت، فهل یجب علیها القضاء ام لا؟ و بهذا العنوان الخاص لو یعنونوا المسألة، بل المعنون فی کلماتهم وجوب القضاء علی من نذر فاتفق سفر او حیض او نحوهما.

و کیف کان: فعن المسالک: القطع بوجوبه، و ظاهر المختلف: انه لا نزاع فی وجوب القضاء حینئذٍ، و عن سید المدارک: انه مقطوع به فی کلام الاصحاب.

و استدلوا لذلک بصحیح ابن مهزیار کتب الیه یسأله: یا سیدی رجل نذر ان یصوم یوماً بعینه فوقع ذلک الیوم علی أهله ما علیه من الکفارة؟ فکتب الیه: یصوم یوماً بدل یوم و تحریر رقبة مؤمنة «١». و نحوه مکاتبة الحسین بن عبیدة «٢» و القاسم بن

---

(١) الوسائل باب ٧ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ١.

(٢) الوسائل باب ٧ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ٢.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌٨ ص: ٣۶٨

[...]

الصیقل «١».

و بروایة عبد اللّه بن جندب المتقدمة: فی رجل جعل علی نفسه صوم یوم فحضرته نیة الزیارة- الی ان قال- فاذا رجع قضی ذلک «٢».

و باطلاق ما دل علی وجوب قضاء الصوم علی الحائض و النفساء.

أقول: اما ما دل علی وجوب قضاء الصوم علی الحائض فهو مختص بصوم شهر رمضان، اما للتصریح به، او للتعلیل بان الصوم انما هو فی السنة شهر و الصلاة فی کل یوم، او لأنه المتیقن بعد عدم کونه فی مقام البیان من هذه الجهة.

و أما خبر ابن جندب: فهو غیر ظاهر فی المعین، بل ظاهره غیر المعین، و المراد بالقضاء الفعل کما هو مقتضی حقیقته اللغویة.

و أما المکاتبات: فیحمل الأمر بالصوم فیها علی الندب لخبر مسعدة بن صدقة عن جعفر عن أبیه (علیه السلام): فی الرجل یوقت علی نفسه ایاماً معروفة مسماة فی کل شهر فیسافر بعده الشهور قال (علیه السلام): لا یصوم لانه فی سفر و لا یقضیها اذا شهد «٣».

و خبر زرارة عن الإمام الباقر (علیه السلام): - المتقدم-: فی امه التی نذرت صوم یوم معین فسافرت قال (علیه السلام) لا تقضیه اذا شهد «۴».

و یشهد لهذا الجمع- مضافاً الی کونه عرفیاً- ما رواه ابن أبی عمیر عن صالح بن عبد اللّه: قلت لأبی الحسن (علیه السلام): ان اخی حبس فجعلت علی نفسی صوم

---

(١) الوسائل باب ٧ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ٣.

(٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۵.

(٣) الوسائل باب ١٧ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ١.

(۴) الوسائل باب ١٠ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ٣.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌٨ ص: ٣۶٩

و لو طهرت بعد الفجر امسکت استحباباً و قضته- و لو بلغ الصبی أو افاق المجنون قبل الفجر صاما ذلک الیوم واجباً و الا فلا

شهر فصمت فربما اتانی بعض اخوانی فافطرت ایاماً فاقضیه؟ قال (علیه السلام): لا بأس «۱». فتأمل.

مع ان المکاتبات مختصة بالافطار لا لعذر، و التعدی الی ما یکون لعذر یحتاج الی دلیل، هذا کله مضافاً الی انه یکشف بالحیض او النفاس فساد النذر لعدم مشروعیة المنذور فلا فوت و لا قضاء.

و ما فی طهارة الشیخ الأعظم ره من ان ذلک انما هو فیما اذا لم یکن النذر تعلق بذلک الوقت الشخصی بل تعلق بنوعه کما لو نذرت صوم کل خمیس، فان اتفاق الحیض فی بعض الخمیسات لا- یکشف عن فساد النذر، غیر تام، اذ ذلک و ان لم یوجب فساد النذر مطلقاً لکنه یوجب فساده فی ایام المصادفة، اذ مشروعیة بعض المنذور لا تکفی فی صحة نذر المجموع بعد اعتبار المشروعیة فی المتعلق.

فتحصل: ان الأظهر عدم وجوب قضاء المنذور سیما للحائض و النفساء- لو لا الإجماع- و الاحتیاط طریق النجاة.

و لو طهرت بعد الفجر امسکت استحباباً تأدیباً و قضته کما عرفت.

و قد مر ایضاً فی شرائط وجوب القضاء انه لو بلغ الصبی، او افاق المجنون قبل الفجر صاما ذلک الیوم واجباً، و الا فلا.

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب بقیة الصوم الواجب حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸ ص: ۳۷۰

- و المریض اذا برئ او قدم المسافر قبل الزوال و لم یفطرا امسکا واجباً و اجزأهما و الا فلا

[المسألة الثانیة] لو برأ المریض او قدم المسافر قبل الزوال

اشارة

و الثانیة: المریض اذا برأ، او قدم المسافر قبل الزوال و لم یفطرا امسکا واجباً و اجزأهما و الا فلا فها هنا فروع:

۱- لو برأ المریض بعد الزوال

لم یجب علیه النیة بالاتمام لفوات محل النیة، و لو برأ قبل الزوال فان افطر قبل البرء لا یجب علیه النیة بالامساک و ان لم یفطر.

فالمشهور بین الأصحاب: انه ینوی و یصوم و یصح صومه، و عن المدارک: نسبته الی علمائنا اجمع.

و استدل له بوجوه، منها: ان الأصل یقتضی بقاء محل النیة الی الزوال، و قد تقدم الکلام فیه فی مبحث النیة.

و منها: استفادة ذلک مما ورد فی المسافر و الجاهل لتنقیح المناط، بل عن المدارک، ان المریض اعذر من المسافر.

و فیه: ان المناط غیر محرز، و لم یثبت کونه العذر کی ینفع اعذریة المریض.

و منها: الاجماع.

و فیه: عدم ثبوت کونه تعبدیاً.

و قد یفصل بین ما اذا کان المریض لا یضره الصوم واقعاً و ان کان هو معتقداً لإضراره، و بین ما اذا کان یضره الصوم و لو فی اول النهار فکان امساکه موجباً لتضرره و لکن امسک فبرأ.

فعلی الأول: ینکشف انه کان یجب علیه الصوم واقعاً، و الفرض انه امسک و لم یفطر فهو کالجاهل الذی علم فی اثناء النهار ان الیوم من رمضان.

و علی الثانی: فامساکه الی حین البرء حیث یکون علی الوجه المحرم المنافی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۷۱

]...[

للعبادیة، فلا یصح صومه قطعاً.

و فیه: اولًا: ان الاضرار بالنفس سیما بمثل هذا الضرر الیسیر الذی تحمله الی حین البرء لا یکون حراماً، نعم الفرق بین الصورتین ان فی الأولی یکون الصوم واجباً واقعاً، و فی الثانیة لا یکون کذلک قطعاً.

و ثانیاً: انه فی الفرض الأول حیث یکون عدم نیته الصوم من اول الیوم علی الوجه المرخص فیه، فلزوم نیته من حین البرء، مع انه لیس بصوم، بل بعضه یحتاج الی دلیل، و استفادة حکمه مما ورد فی الجاهل الذی علم فی اثناء النهار ان الیوم من رمضان لا تخرج عن القیاس، مع ان الاکتفاء به عن الصوم الکامل لا دلیل علیه، فالأظهر عدم وجوب النیة و لزوم القضاء علیه.

و هل یجب علیه الامساک لا بنیة الصوم؟ الظاهر عدم الوجوب لعدم الدلیل علیه و عن المفید: وجوبه لانه وقت یجب فیه الامساک.

و فیه: انه وقت وجوب الامساک بعنوان الصوم غیر الواجب علی المریض الی هذا الوقت لا وجوب الامساک المجرد عنه.

و بذلک ظهر حکم ما لو برأ المریض بعد الزوال. نعم لا بأس بالقول باستحباب الامساک لخبر الزهری و الاجماع المنقول و الشهرة المحققة، و کذا من افطر لعلة من اول النهار ارتفعت.

۲- لو صام المریض الذی لا یشرع له الصوم جاهلًا

ففیه اقوال:

احدها: وجوب القضاء علیه، و هو المعروف بین الأصحاب.

ثانیها: عدم وجوبه، اختاره صاحب الحدائق ره.

ثالثها: التفصیل بین القاصر، فلا یجب و المقصر فیجب، اختاره الفاضل النراقی ره.

و الأظهر هو الأول: لأنّه صوم غیر مأمور به فلا یکون مجزیاً، و لخبر الزهری

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۷۲

]...[

عن علی بن الحسین (علیه السلام): فان صام فی السفر او فی حال المرض فعلیه القضاء، فان اللّه عزّ و جلّ یقول: فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ عَلی سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَیّامٍ أُخَرَ «۱».

و استدل للقول الثانی: باخبار معذوریة الجاهل، و بخبر عقبة بن خالد عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن رجل صام شهر رمضان و هو مریض قال (علیه السلام): یتمّ صومه و لا یعید یجزیه «۲».

و لکن یرد علی الأول: انه لم اظفر بخبر یدل علی معذوریته مطلقاً بنحو یشمل امثال المقام.

و یرد علی الثانی: مضافاً الی ضعفه لأن فی طریقه محمد بن عبد الله بن هلال و هو مهمل: انه مطلق قابل للحمل علی المرض غیر المضر، و قد حمله الشیخ و غیره علیه، و لم یذکر للثالث وجه.

[۳-] اذا رجع المسافر فی اثناء النهار و لم یفطر

۳- اذا کان مسافراً و حضر بلده او بلدا یعزم علی الاقامة فیه عشرة ایام، فتارة یکون قبل الزوال، و اخری یکون بعد الزوال.

فان کان قبل الزوال، و لم یتناول المفطر وجب علیه الصوم بلا خلاف، و یشهد به: موثق ابی بصیر سألته عن الرجل یقدم من سفر فی شهر رمضان فقال (علیه

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۲ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۷۳

[...]

السلام): ان قدم قبل زوال الشمس فعلیه صیام ذلک الیوم و یعتد به «۱».

و خبر احمد بن محمد عن أبی الحسن (علیه السلام): عن رجل قدم من سفر فی شهر رمضان و لم یطعم شیئاً قبل الزوال قال (علیه السلام) یصوم «۲».

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۸، ص: ۳۷۳

و مصحح یونس- فی حدیث- قال فی المسافر یدخل اهله و هو جنب قبل الزوال و لم یکن اکل فعلیه ان یتم صومه و لا قضاء علیه، یعنی اذا کانت جنابته من احتلام «۳».

و موثق سماعة: عن الرجل کیف یصنع اذا اراد السفر؟- الی ان قال- ان قدم بعد زوال الشمس افطر و لا یأکل ظاهراً، و ان قدم من سفره قبل زوال الشمس فعلیه صیام ذلک الیوم ان شاء «۴».

و من الأخیر یظهر انه ان قدم بعد الزوال لا صوم له و یجب علیه القضاء حینئذٍ لما دل علی وجوبه علی المسافر.

و یشهد به أیضاً: معتبر محمد بن مسلم: عن الرجل یقدم من سفر بعد العصر فی شهر رمضان فیصیب امرأته حین طهرت من الحیض أ یواقعها؟ قال (علیه السلام): لا بأس به «۵».

و أما صحیح محمد بن مسلم عن الإِمام الصادق (علیه السلام)- فی حدیث- فاذا دخل ارضا قبل طلوع الفجر و هو یرید الاقامة بها فعلیه صوم ذلک الیوم، و ان

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۶ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۷ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۷۴

]...[

دخل بعد طلوع الفجر فلا صیام علیه و ان شاء صام «۱».

و صحیحه الآخر عنه (علیه السلام): عن الرجل یقدم من سفر فی شهر رمضان فیدخل اهله حین یصبح او ارتفاع النهار قال (علیه السلام): اذا طلع الفجر و هو خارج و لم یدخل اهله فهو بالخیار ان شاء صام و ان شاء أفطر «۲».

فیحملان علی ارادة التخییر قبل القدوم بین ان یمسک الی ان یدخل اهله فیصوم، و بین الافطار و البقاء علیه بعد الدخول کما یظهر ذلک من صحیح رفاعة عنه (علیه السلام): عن الرجل یقدم فی شهر رمضان من سفر حتی یری انه سیدخل اهله ضحوة او ارتفاع النهار فقال (علیه السلام): اذا طلع الفجر و هو خارج و لم یدخل اهله فهو بالخیار ان شاء صام و ان شاء افطر «۳».

فالمتحصل من مجموع النصوص: انه ان طلع الفجر علیه و هو فی خارج البلد یکون مخیراً بین ان یفطر و یبقی علی افطاره الی الغروب، و ان دخل البلد قبل الزوال، و له ان یمسک حتی یدخل البلد، فان دخل قبل الزوال صام لزوماً کما هو المشهور بین الأصحاب، بل لا خلاف فیه کما مر.

ثمّ ان المعروف بینهم انه یستحب لمن دخل بعد الزوال و لمن افطر و دخل قبله- ان یمسک بقیة النهار:

و تشهد به جملة من النصوص: کموثق سماعة: عن مسافر دخل اهله قبل زوال الشمس و قد اکل قال (علیه السلام): لا ینبغی له ان یأکل یومه ذلک شیئاً و لا یواقع فی شهر رمضان ان کان له أهل «۴».

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۷ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۷۵

]...[

و خبر الزهری عن علی بن الحسین (علیه السلام)- فی حدیث- و اما صوم التأدیب- الی ان قال- و کذلک المسافر اذا اکل اول النهار ثمّ قدم اهله امر بالامساک بقیة یومه و لیس بفرض «۱». و نحوهما غیرهما.

و النهی عن المواقعة فی الموثق محمول علی الرجحان لمعتبر محمد بن مسلم المتقدم.

[۴-] المسافر فی نهار رمضان

۴- اختلف الأصحاب فی حکم المسافر فی نهار رمضان علی اقوال:

۱- انه ان خرج الی السفر قبل الزوال افطر، و ان خرج بعده صام کما عن الاسکافی و المفید و الکلینی و الصدوق فی الفقیه و المقنع، و المصنف فی اکثر کتبه، و ولده فخر المحققین و الشهیدین فی اللمعة و الروضة، و غیرهم من المتأخرین.

۲- انه ان بیت السفر من اللیل افطر متی خرج و الا صام کذلک، کما عن الشیخ فی النهایة و المبسوط و الاقتصاد و الجمل، و القاضی، و ابن حمزة- و المحقق فی المعتبر و النافع و الشرائع.

۳- انه لا یجب الافطار مطلقاً فی ای جزء من النهار خرج و ان لم یبیت الخروج کما عن والد الصدوق فی الرسالة، و العمانی و السید، و الحلی، و ابن زهرة.

۴- انه ان بیت النیة من اللیل و خرج قبل الزوال افطر، و الا صام.

۵- التخییر بین الصوم و الافطار ان خرج بعد الزوال و بیت النیة من اللیل، و تحتم الافطار ان خرج قبل الزوال مع التبییت، و تحتم الصوم ان لم یبیت النیة فی ای

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۷۶

[...]

جزء من النهار خرج، و هو المحکی فی التهذیبین.

۶- التخییر فی تمام الیوم، نفی عنه البعد سید المدارک، و هناک اقوال اخر لم اظفر بما یمکن ان یستدل به لها، فالإغماض عن بیانها اولی.

و أما النصوص فهی علی طوائف:

الأولی: ما تدل علی التخییر مطلقاً: لاحظ صحیح رفاعة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یرید السفر فی رمضان: اذا اصبح فی بلده ثمّ خرج فان شاء صام و ان شاء افطر «۱».

الثانیة: ما تدل علی تعین ان یصوم مطلقاً: کموثق سماعة: قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): من اراد السفر فی رمضان فطلع الفجر و هو فی اهله فعلیه صیام ذلک الیوم.

و فی موثقة الآخر: و ان خرج من اهله قبل طلوع الفجر فلیفطر و لا صیام علیه «۲». و نحوهما غیرهما.

الثالثة: ما تدل علی تحتم الافطار متی خرج: کخبر عبد الأعلی مولی آل سام: فی الرجل یرید السفر فی شهر رمضان قال: یفطر و ان خرج قبل ان تغیب الشمس بقلیل «۳». و نحوه مرسل المقنع.

الرابعة: ما تدل علی ان المیزان هو تبییت النیة و عدمه، فعلی الأول یفطر، و علی الثانی یصوم: کموثق علی بن یقطین عن أبی الحسن موسی (علیه السلام): فی الرجل یسافر فی شهر رمضان أ یفطر فی منزله؟ قال (علیه السلام): اذا حدث نفسه فی اللیل

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۷۷

[...]

بالسفر افطر اذا خرج من منزله، و ان لم يحدث نفسه من الليلة ثمّ بدا له فى السفر من يومه اتم صومه «۱».

و مرسل صفوان- المجمع على تصحيح ما يصح عنه عمن رواه عن أبى بصير قال (عليه السلام): اذا خرجت بعد طلوع الفجر و لم تنو السفر من الليل فاتم الصوم و اعتد به من شهر رمضان «۲».

و مصحح رفاعة عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): عن الرجل يعرض له السفر فى شهر رمضان حين يصبح قال (عليه السلام): يتم صوم يومه ذلك «۳». و نحوها غيرها.

الخامسة: ما تدل على ان المدار على الخروج قبل الزوال و بعده: كصحيح محمد بن مسلم عن الإِمام الصادق (عليه السلام): اذا سافر الرجل فى شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم و يعتد به من شهر رمضان «۴».

و صحيح الحلبى عنه (عليه السلام): عن الرجل يخرج من بيته و هو يريد السفر و هو صائم قال (عليه السلام): ان خرج من قبل ان ينتصف النهار فليفطر و ليقض ذلك اليوم، و ان خرج بعد الزوال فليتم يومه «۵».

و موثق عبيد بن زرارة عنه (عليه السلام): اذا خرج الرجل فى شهر رمضان بعد الزوال اتم الصيام فاذا خرج قبل الزوال افطر «۶». و نحوها غيرها.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ۱۲.

(۳) الوسائل باب ۵ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ۵.

(۴) الوسائل باب ۵ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ۱.

(۵) الوسائل باب ۵ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ۲.

(۶) الوسائل باب ۵ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ۴.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۳۷۸

و لو استمر المرض إلى رمضان آخر

و قد استدل للقول الأول: بالطائفة الاخيرة، و للثانى بالرابعة، و للثالث بالثالثة، و للرابع بانه مقتضى الجمع بين الطائفتين الأخيرتين بدعوى ان التعارض بينهما بالعموم و الخصوص من وجه فيقيد عموم كل منهما بخصوص الاخرى، و للخامس: بانه مقتضى الجمع بين الطائفة الاولى و الاخيرتين، و للسادس: بالطائفة الأولى.

و حق القول فى المقام ان يقال: ان الطائفتين الاولتين لعدم القائل تطرحان او تحملان على غيرهما، و الطائفة الثالثة ضعيفة سنداً، فيبقى من النصوص الطائفتان الأخيرتان، و من الأقوال القولان الأولان، و كل من الطائفتين متضمنة لشرطيتين احدى الأولى منهما: اذا بيت النية افطر، ثانيتها: اذا لم يبيت النية صام، و احدى الثانية: اذا خرج قبل الزوال افطر، و ثانيتها، اذا خرج بعد الزوال صام، و التعارض انما هو بين الأولى من كل منهما مع الثانية من الاخرى، و النسبة عموم من وجه، و يتعين الرجوع الى اخبار الترجيح، و الترجيح مع الثانية لأصحية سند نصوصها، فان فى نصوص الاولى ليس خبر صحيح سوى خبر رفاعة، و عن المعتبر و المنتهى: انهما روياه حتى يصبح بدل حين يصبح، و عليه فهو ظاهر فى خلاف القول الثانى، مع ان الجملة الاولى من الثانية موافقة للكتاب و السنة و مخالفة للعامة، فتقدم على معارضها، فيبقى التعارض بين الثانية منها و الاولى من الاولى، و حيث انه لا قائل بوجوب الافطار بدون التبييت لو خرج بعد الزوال، مع القول بوجوب الافطار لو خرج قبل الزوال، و ان بيت فتطرح هذه الجملة.

فتحصل مما ذكرناه: ان القول الأول هو الأظهر.

[المسألة الثالثة] اذا استمر المرض سقط القضاء

الثالثة: و لو استمر المرض الموجب للافطار الى رمضان آخر فالأكثر

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٣٧٩

سقط القضاء و تصدق عن الماضى لكل يوم بمد

على انه سقط القضاء و تصدق عن الماضى لكل يوم بمد، بل نسب الى المشهور، و عن ابن ابى عقيل و ابن بابويه و الخلاف و الغنية و السرائر و الحلبى و التحرير: وجوب القضاء دون الكفارة، و عن الشيخ، دعوى الاجماع عليه، و عن ابن الجنيد: وجوبهما معا.

تشهد للأول: نصوص: كصحيح محمد بن مسلم عن السيدين الصادقين عليهما السلام: عن رجل مرض فلم يصم حتى ادركه رمضان آخر فقال (عليه السلام): ان كان برأ ثمّ توانى قبل ان يدركه الرمضان الآخر صام الذى ادركه و تصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين و عليه قضائه، و ان كان لم يزل مريضاً حتى ادركه رمضان آخر صام الذى ادركه و تصدق عن الاول لكل يوم مد على مسكين و ليس عليه قضائه «١».

و صحيح زرارة عن أبى جعفر (عليه السلام): فى الرجل يمرض فيدركه شهر رمضان و يخرج عنه و هو مريض و لا يصح حتى يدركه شهر رمضان آخر قال (عليه السلام): يتصدق عن الأول و يصوم الثانى، فان كان صح فيما بينهما و لم يصم حتى ادركه شهر رمضان آخر صامهما جميعا و يتصدق عن الأول «٢». و نحوهما غيرهما.

و نفى صاحب الجواهر البعد عن دعوى تواترها، و بها يقيد اطلاق الآية الكريمة و النصوص الدالة عليه وجوب القضاء على المريض.

و بازائها خبران: احدهما: خبر الكنانى عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): عن رجل عليه من شهر رمضان طائفة ثمّ ادركه شهر رمضان قابل قال (عليه السلام): عليه ان يصوم و ان يطعم كل يوم مسكيناً، فان كان مريضاً فيما بين ذلك حتى ادركه

---

(١) الوسائل باب ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ٣٨٠

]...[

شهر رمضان قابل فليس عليه الا الصيام ان صح، و ان تتابع المرض عليه فلم يصح فعليه ان يطعم لكل يوم مسكيناً «١».

و هذا بضميمة اطلاق الآية و النصوص و اصالة البراءة عن وجوب الكفارة مدرك القول الثانى.

ثانيهما: موثق سماعة: عن رجل ادركه رمضان و عليه رمضان قبل ذلك لم يصمه فقال: يتصدق بدل كل يوم من الرمضان الذى كان عليه بمد من الطعام و ليصم هذا الذى ادركه، فاذا افطر فليصم رمضان الذى كان عليه، فانى كنت مريضاً فمر على ثلاث رمضانات لم اصح فيهن ثمّ ادركت رمضاناً آخر فتصدقت بدل كل يوم مما مضى بمد من طعام، ثمّ عافانى اللّه و صمتهن «٢». و هذا هو مدرك القول الاخير.

اما خبر الكنانى: فيرد عليه: اولًا: انه ضعيف لمحمد بن فضيل.

و ثانياً: انه مجمل- لأن قوله: فان كان مريضاً ... الخ و ان كان ظاهراً فى القول المذكور، إلّا ان قوله (عليه السلام) بعده: و ان تتابع

المرض علیه ... الخ ظاهر فی القول الأول، و لذا حمل الأول علی ما اذا صح بینهما و اراد القضاء ثمّ مرض، و الثانی علی استمرار المرض، و علیه فالخبر دلیل القول المشهور، و لا أقل من الاجمال.

و ثالثاً: انه لو سلم تمامیة سنده و دلالته، لا یصلح لمعارضة ما تقدم لکونه اشهر.

و أما الآیة و النصوص: فقد عرفت انه تقید اطلاقاتها بما ذکر.

و أما اصل البراءة: فلا مورد له مع الدلیل.

و أما مضمر سماعة: فصدره غیر ظاهر فی استمرار المرض، و ذیله غیر ظاهر فی الوجوب لتضمنه فعله (علیه السلام) الذی هو اعم من الاستحباب.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۸۱

]...[

فالمتحصل: ان ما افاده المشهور اظهر.

ثمّ ان المصرح به فی النصوص المتقدمة: انه یتصدق بمد من طعام، الا ما عن بعض نسخ موثق سماعة من المدین، و هو معارض بما عن النسخ الصحیحة من انه مد من طعام، و استظهر صاحب الجواهر انه اشتباه من قلم النساخ فی لفظة من کما یشهد له الرسم فی طعام، یعنی حیث رسم بالجر، و لو کان المد مثنی لرسم بالنصب علی التمییز.

و أما ما ورد فی ذی العطاش من لزوم المدین فلا یتعدی عنه الی المقام. فما عن النهایة و الاقتصاد و الحلبیین- من تعین المدین ضعیف.

وجوب القضاء اذا کان العذر غیر المرض و تمام البحث فی هذه المسألة ببیان فروع:

۱- الظاهر عدم الفرق فی الحکم المذکور بین استمرار نفس ذلک المرض، او الانتقال منه الی مرض آخر کما یستفاد من الأخبار، و هل یلحق بالافطار أداءً و قضاءً للمرض الافطار فیهما- لعذر آخر کالسفر قولان:

قد استدل للأول: بمصحح الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا (علیه السلام)- فی حدیث- قال: فلم اذا مرض الرجل او سافر فی شهر رمضان فلم یخرج من سفره او لم یقو من مرضه حتی یدخل علیه شهر رمضان آخر وجب علیه الفداء للأول و سقط القضاء و اذا افاق بینهما او اقام و لم یقضه وجب علیه القضاء و الفداء قیل ... الی آخره «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۸۲

]...[

و لکن یرد علیه: اولًا: ان الأصحاب لم یعملوا به، و ثانیاً: انه لا یدل علی ذلک، فان سقوط القضاء عن المسافر مذکور فی السؤال، و فی مقام الجواب اقتصر (علیه السلام) علی بیان سقوط وجوب القضاء علی المریض الذی لم یقو من مرضه، و هو یصلح رادعاً عن ما تخیله السائل مع انه لو سلم دلالته علی ذلک حیث انه لیس فی مقام البیان من هذه الجهة فیقتصر علی المتیقن و هو السفر الضروری.

و لو کان سبب الفوت هو السفر و کان العذر فی التأخیر هو المرض، بان مرض من حین ما رجع من السفر و استمر مرضه الی الرمضان الثانی، فعن العمانی و الشیخ فی الخلاف و صاحب الحدائق و سید المدارک و الفاضل النراقی و غیرهم: سقوط القضاء و ثبوت الفدیهٔ، و عن المعتبر و المنتهی: التوقف.

یشهد لسقوط القضاء صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): من افطر شیئاً من رمضان فی عذر ثمّ ادرکه رمضان آخر و هو مریض فلیتصدق بمد لکل یوم، فاما انا فانی صمت و تصدقت «۱».

و اورد علیه: تارهٔ بما عن المختلف و فی رسالهٔ الشیخ الأعظم بان المراد بالعذر المرض بقرینهٔ قوله: ثمّ ادرکه ... الی آخره، و اخری بما فی رسالهٔ الشیخ ره بانه لو لم یتم الظهور المذکور حیث ان الکلام مقترن بما یصلح ان یکون قرینهٔ صارفهٔ عن معناه الحقیقی فلا یدل علی المطلوب لصیرورته مجملًا بذلک، و ثالثهٔ بما عن المختلف من عدم صلاحیته لتقیید ادلهٔ القضاء.

و فی کل نظر: اما الأول: فلأن القرینهٔ فرع التنافی، و اطلاق العذر الشامل للسفر و المرض یلائم مع ما بعده فکیف یکون قرینهٔ علی التصرف فیه، و بذلک یظهر الجواب عن الثانی، و اما الثالث: فلأنه اخص من ادلهٔ القضاء، و ظهور المقید مقدم

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۸۳

و لو برأ بینهما و

علی ظهور المطلق، فالأظهر سقوط القضاء فی الفرض و ثبوت الفدیهٔ، نعم یستحب القضاء لما فی ذیل الصحیح.

و لو انعکس الفرض بان فاته الرمضان للمرض و کان العذر فی التأخیر غیره مستمراً من حین برئه الی رمضان آخر، فمقتضی اطلاق ادلهٔ القضاء وجوبه، الا ان الفاضل النراقی ره ادعی الاجماع علی عدم الفرق بین الفرضین فان تم لحقه حکمه و الا فلا.

۲- لو ارتفع العذر بین الرمضانین بقدر یتمکن من قضاء بعض ما فاته دون بعض، و قضی ما یمکن او لم یقض، فهل یسقط قضاء ما لم یتمکن منه او لا؟ وجهان: من عدم استمرار العذر فلا تشمله اخبار الباب و یکون باقیاً تحت ما دل علی وجوب القضاء، و من عدم تمکنه من القضاء، و الأظهر هو الأول لإطلاق صحیح ابن سنان، فان عدم تمکنه من القضاء عذر.

۳- صرح الشهیدان بان محل هذه الفدیهٔ مستحق الزکاهٔ، و حیث انه صرح فی النصوص بان محلها المسکین فیتعین صرف کلامهما الی ارادهٔ انها لا- تصرف فی غیر المستحق من مصارف الزکاهٔ من سبل الخیر، لا- أنّها تصرف فی کل من هو مستحق للزکاهٔ حتی المؤلفهٔ قلوبهم مثلًا، و هل تعطی فدیهٔ غیر الهاشمی بالهاشمی؟ وجهان مبنیان علی جواز اعطاء صدقهٔ غیر الهاشمی بالهاشمی، و قد مر فی کتاب الزکاهٔ و عرفت ان الأظهر حلیهٔ الصدقات الواجبهٔ علی غیر الهاشمی للهاشمی.

[المسألهٔ الرابعهٔ] لو ارتفع العذر بین الرمضانین و امکنه القضاء الرابعهٔ

: و لو برأ بینهما و تمکن من القضاء فان قضی فلا شیء علیه و ان لم یقض فتارهٔ یکون عازماً علی الصوم- بعد ارتفاع العذر فاتفق العذر عند الضیق،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۸۴

کان عازماً علی الصوم قضاه و لا کفارهٔ و ان تهاون قضی و کفر عن کل یوم بمد

و اخری یکون متعمداً فی الترک و عازماً علیه، او متسامحاً و اتفق العذر عند الضیق، فان کان عازماً علی الصوم و لم یصم قضاه و لا

کفارة، و ان تهاون قضـی و کفّر عن کل یوم بمد اجماعاً فی غیر نفی الکفارة عمن عزم علیه- و علی المشهور فیه، و عن الصدوقین و العمانی و المحقق فی المعتبر و الشهیدین و سید المدارک و صاحب الذخیرة و المحدث البحرانی و الشیخ الأعظم و جمع آخرین من متأخری المتأخرین: ثبوت الکفارة ایضاً فی صورة العزم علی القضاء.

اما وجوب القضاء فی الصورتین و الکفارة فی الصورة الثانیـة، فالنصوص الکثیرة التی ستمر علیک شاهـدة بهما و لا معارض لها و لا مخالف.

و أما نفی الکفارة فی الصورة الأولی، فقد استدل له بنصوص:

منها: صحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: سألتهما عن رجل مرض فلم یصم حتی ادرکه رمضان آخر- فقالا علیهما السلام: ان کان برأ ثمّ توانی قبل ان یـدرکه الرمضان الآخر صام الـذی ادرکه و تصدق عن کل یوم بمد من طعام علی مسکین و علیه قضائه، و ان کان لم یزل مریضاً حتی ادرکه رمضان آخر صام الـذی ادرکه و تصدق عن الأول لکل یوم مد علی مسکین و لیس علیه قضائه «۱».

و تقریب الاستدلال به: انه بمفهوم الشرط یـدل علی عدم لزوم الکفارة علی من لم یتوان، و معلوم ان التوانی لا یصدق مع العزم علی القضاء، و به یقیـد اطلاق ما یدل علی لزوم الکفارة مطلقاً کصحیح زرارة عن الإمام الباقر (علیه السلام)- فی حدیث- فان کان صح فیما بینهما و لم یصم حتی ادرکه شهر رمضان آخر صامهما جمیعاً و یتصدق

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۸۵

]...[

عن الأول «۱» و نحوه غیره.

و فیه: اولًا: ان التوانی یصـدق علی تأخیر القضاء مع وجوبه و ان کان عازماً علی الفعل، لأن التوانی فی اللغـة التمهل فی الشـیء و عدم التعجیل فیه، و معلوم ان هـذا یصـدق علی تأخیر الصوم لغیر عذر، مع انه فی التأخیر آفات، و یعضده مقابلته بقوله (علیه السـلام): و ان کان لم یزل مریضاً ... الی آخره و عـدم التعرض للقسم الثانی المقابل للتوانی بالمعنی المذکور من قسـمی الصـحة بین الرمضانین مع کونه الغالب و کثرة التفصـیل فی النصوص المذکورة من قسـمی الصحة بین الرمضانین مع کونه الغالب و کثرة التفصیل فی النصوص المذکورة فی الباب و عدم السؤال عنه.

و ثانیاً: انه لو سـلم عـدم صدق التوانی علیه ففی الخبر شـرطیتان و ظاهر الکلام کون الثانیة و هی قوله (علیه السـلام) و ان کان لم یزل مریضاً مفهوم الأولی، فلا مفهوم لها غیرها کی یقید به اطلاق نصوص الکفارة، و لا أقل من الاجمال لصلاحیتها لذلک.

و منها: خبر ابی بصـیر عن أبی عبـد اللّه (علیه السـلام): اذا مرض الرجل من رمضان الی رمضان ثمّ صح فانما علیه لکل یوم افطر فدیة طعام و هو مـد لکل مسـکین قال: و کذلک ایضاً فی کفارة الیمین و کفارة الظهار مدا مدا، و ان صح فیما بین الرمضانین فانما علیه ان یقضی الصیام، فان تهاون به و قد صح فعلیه الصدقة و الصیام جمیعاً لکل یوم مداً اذا فرغ من ذلک الرمضان «۲».

و تقریب الاستدلال به من وجهین: احداهما: ما فی سابقه، و جوابه ما تقدم.

ثانیهما: ما عن المحدث الکاشانی و هو: ان الخبر متضمن لبیان احکام الاقسام

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۸۶

[...]

الثلاثـۀ، بدعوی ان قوله (علیه السـلام) فان صح بین الرمضانین ... الی آخره معناه ان صح بین الرمضانین فلم یقض فی ایام صـحته مع عدم تهاونه فیه فعلیه القضاء خاصۀ، و قوله (علیه السـلام): فان تهاون ... الی آخره لبیان حکم الترک مع التهاون و هو ثبوت القضاء و الکفارة، و صدره متضمن لبیان حکم استمرار المرض.

و فیه: ان الشرطیۀ الأولی فی مقام بیان حکم من صح بعد الرمضان الأول و انه یجب علیه القضاء خاصۀ، و الشرطیۀ الثانیۀ فی مقام بیان حکمه بعـد الرمضـان الثانی و انه لو ترک الصوم بینهما وجب علیه الصوم و الکفارة بعـد الرمضان الثانی و یشـهد بـذلک- مضافاً الی ظهوره- الضـمیر المجرور بالبـاء فی قوله تهـاون به اذ لاـ ریب فی رجوعه الی القضـاء، فلاـ بـد و ان یکون المراد بالقضـاء القضاء بعد الرمضان الأول لا الثانی کما لا یخفی.

و بما ذکرناه ظهر الجواب عما افاده من ان خبر الکنانی المتقـدم ایضاً متعرض لبیان احکام الأقسام الثلاثـۀ بـدعوی ان صـدره متعرض لحکم التهـاون، و قوله فـان کـان مریضـاً فیمـا بین ... الی آخره متعرض لحکم عـدم التهاون، و قوله (علیه السـلام) و ان تتابع ... الی آخره متعرض لحکم استمرار المرض، و قد مر حال الخبر.

و منهـا: المروی عن تفسیر العیاشـی عن أبی بصـیر قـال (علیه السـلام) فیه: فـان صـح فیمـا بین الرمضـانین فتوانی ان یقضـیه حتی جاء الرمضان الآخر فان علیه الصوم و الصدقۀ جمیعاً، یقضی الصوم و یتصدق من اجل انه ضیع ذلک الصیام «۱».

و تقریب الاسـتدلال به: انه یـدل بمفهوم الشـرط و مفهوم التعلیـل علی عـدم وجوب التصـدق علی من لم یضـیع، و معلوم ان من کان عازماً علی الصوم فاتفق العذر لا یکون مضیعاً.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۸۷

[...]

و فیه: ان التضـییع صادق علی التأخیر من جهۀ انه فی التأخیر آفات و عدم الاعتداد بالسـلامۀ عن الاعذار، سیما مع القرینۀ المتقدمۀ فی الصحیح، و قد اطلق التضییع فی تعلیل وجوب القضاء علی الحائض للصلاة التی دخل وقتها و لم یصلها فاتفق الدم.

و منها: صحیح الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا (علیه السلام)- فی حدیث طویل- قال (علیه السلام): فان افاق فیما بینهما و لم یصمه وجب علیه الفداء لتضییعه و الصوم لاستطاعته «۱».

و تقریب الاستدلال به و الجواب عنه ما فی سابقه.

فتحصل: انه لا دلیل علی نفی الکفارة عمن کان عازماً علی الصوم و اخر، بل مقتضی اطلاق النصوص ثبوت الکفارة علیه أیضاً.

و أما مرسل سـعد بن سعد عن رجل عن أبی الحسن (علیه السلام): عن رجل یکون مریضاً فی شهر رمضان ثمّ یصح بعد ذلک فیؤخر القضاء سـنۀ او اقل من ذلک او اکثر ما علیه فی ذلک؟ قال (علیه السلام): احب له تعجیل الصیام، فان کان آخره فلیس علیه شیء «۲» فلارساله- و لاعراض الأصحاب عنه من جهۀ ظهوره فی عدم ثبوت الکفارة مع التهاون لا بد من طرحه.

و الاسـتدلال: لعـدم وجوبهـا علیه بان الکفارة لستر الـذنب- غالباً- فلا تجب مع عـدمه قـد مر جوابه من ان هـذه الفدیـۀ لغیر ذلک، و

الشاهد علیه وجوبها علی من استمر مرضه، مع انه اجتهاد فی مقابل النص، و اوهن من ذلک الاستدلال به باصالة البراءة.

فالمتحصل: وجوب الکفارة مطلقا.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۸۸

و حکم ما زاد علی رمضانین حکم رمضانین

[المسألة الخامسة] اذا استمر المرض عدة سنین

الخامسة: و قد صرح الشیخ و غیره بان حکم ما زاد علی رمضانین حکم رمضانین فیما تقدم، و عن ظاهر ابن بابویه و الصدوق، ان الرمضان الثانی یقضی بعد الثالث و ان استمر المرض، و عن المختلف: احتمال ان یکون مرادهما ما اذا صح بعد الرمضان الثانی، و عن الحلی: الجزم بذلک، و عن المبسوط و التذکرة: انه اذا اخر قضاء السنة الأولی الی سنین عدیدة تتکرر الکفارة.

فالکلام فی مسألتین:

الأولی: ما اذا استمر المرض الی سنین، فالمشهور بین الأصحاب: انه ان لم یبرأ بعد کل رمضان الی رمضان لاحقه، لا یجب قضاؤه، بل تجب الکفارة خاصة.

و یشهد به- مضافاً الی اطلاق الأدلة- خصوص موثق سماعة: عن رجل ادرکه رمضان و علیه رمضان قبل ذلک لم یصمه فقال (علیه السلام): یتصدق بدل کل یوم من الرمضان الذی کان علیه بمد من طعام و لیصم الذی ادرکه، فاذا افطر فلیصم رمضان الذی کان علیه، فانی کنت مریضاً فمر علی ثلاث رمضانات لم اصح فیهن ثمّ ادرکت رمضاناً آخر فتصدقت بدل کل یوم مما مضی بمد من طعام، ثمّ عافانی اللّه و صمتهن «۱». المحمول ما فی ذیله علی الاستحباب کما مر.

و صدر المروی عن تفسیر العیاشی المتقدم: یتصدق مکان کل یوم افطر علی مسکین بمد من طعام- الی ان قال- فان استطاع ان یصوم الرمضان الذی یستقبل و الا فلیتربص الی رمضان قابل فیقضیه، فان لم یصح حتی رمضان قابل فلیتصدق کما

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۸۹

و یجب الافطار علی المریض و المسافر فلو صاما لم یجزهما

تصدق مکان کل یوم افطر مدا مدا «۱».

و أما ما عن الصدوقین فعلی فرض مخالفتهما للأصحاب، فلا دلیل علیه سوی ما عن الفقه المنسوب الی مولانا الرضا (علیه السلام)، فان عبارته کعبارة والد الصدوق ره، و لکن مضافاً الی ما مر من عدم حجیته انه قابل للحمل علی ما افاده المشهور کعبارة الصدوقین، فالأظهر ما هو المشهور.

الثانیة: المعروف بین الأصحاب: ان کل صوم آخر الی رمضان بعده کفّر، و لکن لا تتکرر الکفارة بالتأخیر الی الثالث و ما زاد. و الوجه فیه اختصاص دلیل الکفارة بالسنة الأولی، بل مقتضی اطلاق ادلتها ذلک، و اما ما عن العلمین فالاعتراف بعدم العثور علی

دلیلهما، الیق بشأنهما من ان یقال- انه قیس السنة الثانیة بالأولی.

[المسألة السادسة] الصوم فی السفر عن جهل او نسیان

السادسة: و یجب الافطار علی المریض و المسافر، فلو صاما لم یجزهما الا فی المواضع المستثناة- اجماعاً، و قد مر الکلام فی ذلک فی مبحث شرائط وجوب الصوم و صحته، و قد مر بعض المواضع المستثناة.

و منها: صوم المسافر الجاهل بالحکم، لا إشکال و لا کلام فی صحة صومه، و فی المستند: بالاجماعین.

و تشهد به: نصوص کثیرة: کصحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن رجل صام فی السفر فقال (علیه السلام): ان کان بلغه ان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله نهی عن ذلک فعلیه القضاء، و ان لم یکن بلغه فلا شیء علیه «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۹۰

[...]

و صحیح البجلی عنه (علیه السلام): عن رجل صام شهر رمضان فی السفر فقال (علیه السلام): ان کان لم یبلغه ان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله نهی عن ذلک فلیس علیه القضاء و قد اجزأ عنه «۱».

و صحیح العیص بن القاسم عنه (علیه السلام): من صام فی السفر بجهالة لم یقضه «۲». و نحوها غیرها.

و هل الحکم مختص بما اذا جهل اصل الحکم، ام یعم ما اذا علمه و جهل بعض الخصوصیات، کما اذا ظن ان السفر الذی یعصی فیه یوجب الاتمام؟ وجهان: اظهرهما الثانی کما هو المنسوب الی اطلاق الأصحاب لإطلاق صحیح العیص.

فان قیل: ان الصحیحین الأولین یقتضیان وجوب القضاء علی العالم باصل الحکم مطلقاً و ان جهل الخصوصیات.

قلنا: انه یتم لو جعل المشار الیه الصوم فی السفر، و اما لو جعل المشار الیه صومه الذی صامه فلا یتم کما لا یخفی، مع ان النسبة بینهما عموم من وجه، و الترجیح و هو الشهرة لصحیح العیص.

و هل یلحق الناسی بالجاهل للاشتراک فی العلة و هو العذر، ام لا؟ وجهان: اظهرهما الثانی: لإطلاق النصوص.

و دعوی انصرافها الی العامد، ممنوعة، و العلة فی الحکم بالصحة النص لا العذر، فلا اشتراک فی العلة، و به یظهر عدم الحاق المریض به.

ثمّ انه اذا علم فی الاثناء افطر و قضی لاختصاص النص بالجاهل حال الصوم بتمامه کما لا یخفی.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۹۱

و شرائط قصر الصوم شرائط قصر الصلاة

[المسألة السابعة] التلازم بین قصر الصلاة و الافطار

و السابعة: شرائط قصر الصوم شرائط قصر الصلاة اجماعاً.

و یشهد به صحیح معاویة بن وهب عن الِإمام الصادق (علیه السلام)- فی حدیث- هذا واحد اذا قصرت افطرت و اذا افطرت قصرت «۱».

و خبر سماعة قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): و لیس یفترق التقصیر و الافطار فمن قصر فلیفطر «۲». و نحوهما غیرهما، و قد مر- تنقیح القول فی ذلک فی الجزء الخامس من هذا الشرح، و قد مر هناک بیان السفر و قیوده.

ثمّ انه قد استثنی من هذه الکبری الکلیة موارد:

۱- ما عن الشیخ فی النهایة و المبسوط و ابن حمزة من انه: اذا کانت المسافة اربعة فراسخ و لم یرد الرجوع لیومه یتحتم علیه الصوم و یتخیر فی الصلاة بین القصر و الاتمام اذا اراد الرجوع من الغد کما عن ابن حمزة، او مطلقاً کما عن الشیخ ره، و لعله من جهة عدم صدق السفر علیه شرعاً، و انما یتخیر فیه فی الصلاة للدلیل الخاص، و لکن قد عرفت فی کتاب الصلاة ان المتجه لزوم القصر فیه و صدق السفر علیه، فکذلک یجب علیه الافطار للآیة الکریمة و النصوص الکثیرة المعلقة لوجوب الافطار علی السفر.

۲- ما عن الشیخ و ابنی البراج و حمزة و هو انه: اذا اقام کثیر السفر فی بلد خمسة ایام یقصر فی صلاة النهار، و یصوم و یصلی صلاة اللیل بغیر التقصیر.

و استدل له: بصحیح عبد الله بن سنان عن أبی عبد الله (علیه السلام): المکاری

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب من یصح الصوم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۹۲

[...]

اذا لم یستقر فی منزله الا خمسة ایام او اقل قصر فی سفره بالنهار و اتم صلاة اللیل و علیه صیام شهر رمضان، فان کان له مقام فی البلد الذی یذهب الیه عشرة ایام او اکثر و ینصرف الی منزله و یکون له مقام عشرة ایام او اکثر قصر فی سفره افطر «۱». هکذا فی الصحیح و کذا فی غیره لکن بدون قوله و ینصرف الی قوله قصر.

و لکن الخبر مضافاً الی عدم عمل الأصحاب به و افتائهم بوجوب التمام فی صلاة النهار ایضاً فی الفرض انه لم یعمل به حتی الشیخ و من تبعه، فانه متضمن لثبوت الحکم فی الأقل من الخمسة الصادق علی نحو الثلاثة و لم یقل هؤلاء به، مع انه متضمن فی طریقه الصحیح لاعتبار اقامة العشرة فی المنزل و المکان الذی یذهب الیه معاً الظاهر فی عدم الاکتفاء بها فی احدهما و تمام الکلام فی کتاب الصلاة.

۳- ما عن جماعة و هو: ان المسافر ان خرج للصید و کان للتجارة یقصر صومه و یتم صلاته، و فی الریاض: و القائل به اکثر القدماء و منهم الحلی مدعیاً کونه اجماعات انتهی.

و استدل له: بالاجماع المنقول، و الشهرة المحققة، و بالمرسل المروی عن الحلی و الشیخ قالا: و وردت روایة بذلک، و بالفقه الرضوی.

و لکن الاجماع المنقول لیس بحجة، و کذا الشهرة مضافاً الی معارضتها بالشهرة بین المتأخرین، بل عن التذکرة: ادعاء الشهرة المطلقة

علی انه یقصر الصلاة فیه.

و المرسل غیر حجة سیما و لم ینقل متنه، و لعله غیر دال علی ذلک.

و الفقه الرضوی قد مر انه لم یثبت لنا کونه کتاب روایة، فضلًا عن الاعتبار.

فالأظهر انه یقصر صلاته أیضاً. و تمام الکلام فی محله.

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب صلاة المسافر حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۹۳

و الشیخ و الشیخة مع عجزهما یتصدقان عن کل یوم بمد

۴- لا- إشکال فی ان المصلی بالخیار بین القصر و الاتمام فی الاماکن الأربعة، بل الاتمام افضل، کما انه لا إشکال فی عدم جواز الصوم فیها، و قد ذکر ذلک من المواضع المستثناة.

و عن المسالک: انه یمکن تکلف الغناء عن استثنائها من الکلیة المذکورة بالتزام کون القصر فیها واجباً تخییریاً بینه و بین التمام، لأن الواجب و هو الصلاة لا- تتأدی الا- باحدهما فیکون واحد منهما موصوفاً بالوجوب کالجهر و الاخفات فی بسملة القراءة الواجبة الإخفاتیة، و حینئذٍ تنطبق علی الکلیة المزبورة. انتهی.

۵- المسافر بعد الزوال، او الداخل بلده بعد الزوال، فان الأول یقصر صلاته و لا یقصر صومه، و الثانی بالعکس و قد مر الکلام فیهما مفصلًا.

یجوز الافطار للشیخ و الشیخة

الفصل الثانی: فیمن وردت الرخصة فی افطاره شهر رمضان

اشارة

. و الکلام فیه فی مسائل:

[المسألة] الأولی [یجوز الإفطار للشیخ و الشیخة]

: و الشیخ و الشیخة مع عجزهما یتصدقان عن کل یوم بمد بلا خلاف فیه فی الجملة، بل الاجماع بقسمیه علیه کما فی الجواهر.

و تشهد به نصوص کثیرة: کصحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): الشیخ الکبیر و الذی به العطاش لا حرج علیهما ان یفطرا فی شهر رمضان و یتصدق کل واحد منهما فی کل یوم بمد من طعام و لا قضاء علیهما، و ان لم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۹۴

[...]

یقدرا فلا شیء علیهما «۱».

و نحوه صحیحه الآخر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) الا انه قال: و یتصدق کل واحد منهما فی کل یوم بمدین من طعام «۲».

و صحیح ابن سنان: عن رجل کبیر یضعف عن شهر رمضان قال (علیه السلام): یتصدق کل یوم بما یجزئ من طعام مسکین «۳».

و مرسل ابن بکیر عن بعض اصحابنا عنه (علیه السلام): فی قول اللّه عزّ و جلّ: وَ عَلَی الَّذِینَ یُطِیقُونَهُ فِدْیَةٌ طَعامُ مِسْکِینٍ قال (علیه السلام): الذین کانوا یطیقون الصوم و اصابهم کبر او عطاش او شبه ذلک فعلیهم لکل یوم مد «۴».

و صحیح الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن رجل کبیر یضعف عن صوم شهر رمضان فقال (علیه السلام): یتصدق بما یجزئ عنه طعام مسکین لکل یوم «۵».

و خبر الکرخی: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): رجل شیخ لا یستطیع القیام الی الخلا لضعفه- الی ان قال قلت- فالصیام؟ قال (علیه السلام): اذا کان فی ذلک الحد فقد وضع اللّه عنه، فان کانت له مقدرة فصدقة مد من طعام بدل کل یوم احب الیّ و ان لم یکن له یسار ذلک فلا شیء علیه «۶».

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۲-.

(۳) الوسائل باب ۱۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۱۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۱۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۹.

(۶) الوسائل باب ۱۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۹۵

]...[

و خبر أبی بصیر: قال أبو عبد الله (علیه السلام): ایما رجل کان کبیراً لا یستطیع الصیام او مرض من رمضان الی رمضان ثمّ صح فانما علیه لکل یوم افطر فیه فدیة طعام و هو مد لکل مسکین «۱». الی غیر ذلک من النصوص.

و نخبة القول فی المقام بالبحث فی امور:

۱- ان الموضوع فی النصوص هو الشیخ الکبیر و الرجل الکبیر، فما فی الفتاوی من جعل الموضوع الشیخ و الشیخة غیر تام، فان الشیخ یقال لمن بلغ اربعین سنة کما صرح بذلک اللغویون.

و أما الشیخ الکبیر فتارة یتعذر علیه الصوم، و اخری یکون الصوم علیه حرجیاً و ذا مشقة، و ثالثة لا یکون متعذرا و لا حرجیا.

لا اشکال فی سقوط الصوم عن الأولین، اما فی الأول: فلحکم العقل و ادلة نفی الاضطرار- و نصوص الباب.

و أما فی الثانی: فلادلة نفی العسر و الحرج و النصوص الخاصة.

و أما الثالث: فمقتضی اطلاق صحیحی محمد بن مسلم سقوط وجوب الصوم عنه، الا انه یقید اطلاقهما بالاجماع و مناسبة الحکم و الموضوع و سائر النصوص بما اذا تعذر علیه الصوم او کان حرجیا.

۲- هل سقوط وجوب الصوم علی نحو العزیمة او الرخصة محل الکلام ما اذا کان الصوم حرجیاً، و اما مع التعذر فلا مورد لهذا البحث، مقتضی ادلة نفی العسر و الحرج کونه علی نحو العزیمة بناءً علی ما هو الحق من انها حاکمة علی جمیع ادلة الأحکام و توجب رفع الحکم رأساً، و لکن ظاهر صحیحی محمد بن

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۹۶

[...]

مسلم هو الثانی، و لا یعارضهما خبر الکرخی بدعوی ان لفظ الوضع یقتضی ذلک، فان مورده بحسب الظاهر صورة التعذر، فما افاده صاحب الحدائق و ظاهر السید الطباطبائی و غیرهما من کونه علی وجه الرخصة هو الصحیح.

۳- لا خلاف بینهم فی وجوب الکفارة علی من کان الصوم علیه حرجیاً و ذا مشقة، و هل تجب علی من تعذر علیه الصوم و کان غیر قادر علیه کما هو المشهور، ام لا تجب کما عن المفید و السید و سلار و ابنی زهرة و ادریس و المصنف فی بعض کتبه و الشهیدین و المحقق الثانی، بل عن المنتهی: نسبته الی الأکثر، و عن الانتصار الاجماع علیه.

قد استدل للأول: باطلاق الاخبار المتقدمة: و خبر أبی بصیر المتقدم، و بخبره الآخر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قلت له: الشیخ الکبیر لا یقدران یصوم فقال (علیه السلام): یصوم عنه بعض ولده قلت: فان لم یکن له ولد؟ قال (علیه السلام): فادنی قرابته قلت: فان لم یکن له قرابة؟ قال (علیه السلام) یتصدق بمد لکل یوم «۱».

و استدل للثانی بوجوه: منها: الأصل.

و فیه: انه لا یرجع الیه مع الدلیل.

و منها: تبادر صورة المشقة من النصوص، سیما من خبر الهاشمی عن أبی الحسن (علیه السلام) عن الشیخ الکبیر و العجوز الکبیرة التی تضعف عن الصوم فی شهر رمضان قال (علیه السلام): تصدق فی کل یوم بمد من حنطة «۲».

و صحیح ابن سنان المتقدم.

و فیه: منع التبادر، و الضعف یشمل عدم القدرة کما یشمل الحرج و المشقة.

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۳۹۷

[...]

و منها: الآیة الکریمة وَ عَلَی الَّذِینَ یُطِیقُونَهُ فِدْیَةٌ طَعامُ مِسْکِینٍ «۱» بضمیمة المعتبرات الواردة فی تفسیرها، فانها تدل علی وجوب الفدیة علی ذی المشقة، و قد فسر فی الأخبار بالشیخ الکبیر، فیکون المتحصل ان الشیخ الکبیر الذی یطیقه تجب علیه الفدیة.

و فیه: اولًا: انه لا مفهوم لها کی تدل علی عدم وجوبها علی من تعذر علیه الصوم و یقید بها اطلاق الادلة الاخر.

و ثانیاً: ان مرسل ابن بکیر المتقدم المفسر للآیة دال علی ان المراد بها الشیخ الکبیر الذی کان یطیقه قبل الکبر لا حاله، بل الظاهر منه الذی اصابه الکبر و لا یطیقه، و فی خبر ثالث لأبی بصیر تفسر الآیة الکریمة بالشیخ الکبیر الذی لا یستطیع «۲».

و منها: صحیح الکرخی المتقدم: فان کانت له مقدرة فصدقة مد من طعام بدل کل یوم احبّ الیّ، بتقریب انه دال علی استحباب الفدیة للعاجز لظهوره فی العاجز، فیقید به اطلاق ما دل علی ثبوت الکفارة فیه، و یوجب حمل ما دل علیه بالخصوص علی وجوبها فیه علی الاستحباب.

و فیه: انه مطلق غیر مختص بالعاجز، و تخصیصه اولا بما دل علی وجوب الفدیة فی القادر مع المشقة ثمّ تخصیص ما دل علی وجوبها علی غیر القادر به یتوقف علی القول بانقلاب النسبة و لا نقول به: فهو معارض لما دل علی وجوب الفدیة، و حیث لا یمکن حمل جمیع تلک النصوص علی الاستحباب فیتعین حمل الأحبّیة فیه علی ارادة اللزوم، فالأظهر ثبوت الفدیة مطلقاً.

(۱) البقرة الآیة ۱۸۴.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۹۸

[...]

۴- المعروف بین الأصحاب: ان الفدیة المأمور بها مد من طعام، و اکثر النصوص المتقدمة شاهدة به، و ما فی خبر محمد بن مسلم من المدین محمول علی الاستحباب، و ما عن الشیخ من الجمع بین النصوص بحمل خبر المدین علی من تمکن منهما، و حمل بقیة النصوص علی غیر المتمکن منهما، جمع لا شاهد له.

فالمتعین ما افاده ره فی محکی الاستبصار من حمل صحیح محمد علی الاستحباب.

و ما قیل من انه یجمع بینهما بالبناء علی التخییر، یدفعه ان معنی التخییر بین الاقل و الأکثر ذلک، ای وجوب الأقل و استحباب الأکثر، مضافاً الی ان مقتضی الجمع العرفی ما ذکرناه.

۵- ما فی خبر ابی بصیر من انه یصوم عنه ولده او غیره من ذی قرابته، حیث لم یوجد عامل بما هو ظاهره من وجوب ذلک یحمل علی الندب کما عن الشیخ و الشهید فی الدروس.

۷- لو تمکن الشیخ و الشیخة من القضاء هل یجب علیهما ذلک کما هو المشهور بین الأصحاب، ام لا یجب کما عن والد الصدوق و المحقق فی النافع و سید المدارک و غیرهما من متأخری المتأخرین؟ وجهان: یشهد للثانی صحیح محمد بن مسلم المتقدم: و لا قضاء علیهما. و خبر ابن فرقد: فیمن ترک الصیام: ان کان من مرض فاذا برأ فلیقضه، و ان کان من کبر او عطش فبدل کل یوم مد.

و دعوی ان النصوص منصرفة الی الغالب من عدم الاقتدار لان الکبر لیس من قبیل المرض کی یرتفع بل هو لا یزال فی الاشتداد و الکبیر لا یزال فی عدم الاقتدار، مندفعة بما اشرنا الیه غیر مرّة من ان الغلبة لا تصلح منشئاً للانصراف المقید للاطلاق، فالأظهر عدم وجوب القضاء لو تمکنا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۳۹۹

و کذا ذو العطاش و یقضی مع البرء

[المسألة الثانیة] ذو العطاش یتصدق عن کل یوم بمد

الثالثة: فی ذی العطاش و هو من به داء لا یروی و لا یتمکن من ترک شرب الماء طول النهار اصلًا الا مع المشقة الشدیدة، فکما ان الشیخ و الشیخة یفطران و یتصدقان بدل کل یوم مداً من طعام و کذا ذو العطاش یفطر اجماعاً حکاه غیر واحد.

و تشهد به: النصوص المتقدمة فی الشیخ و الشیخة، مضافاً الی عمومات سقوط الصوم عن المریض، و لو استمر به المرض الی رمضان قابل یسقط القضاء عنه لما مر فی المریض و هو من مصادیقه.

و هل یقضی مع البرء کما عن الأکثر بل حکی علیه الاجماع، ام لا کما عن بعض؟ وجهان: یشهد للوجوب: عموم ما دل علی وجوب القضاء علی المریض لو برأ بین رمضانین من الکتاب و السنة.

و دعوی عدم شمول اطلاق الکتاب و السنة له لأن ظاهر المریض غیره کما یشهد به: خبر ابن فرقد، مندفعة بانه مریض عرفاً، و الخبر لا یدل علی اختلافه مع المریض المطلق فی بعض الأحکام.

و يشهد للثانى: صحيحا محمد بن مسلم المتقدمان.

و على هـذا فقد يقال كما افاده الشيخ الأعظم و الفاضل النراقى: ان النسبة بين عمومات القضاء و الصحيحين عموم من وجه من جهة ان العمومات اعم من ذى العطاش و غيره، و الصحيحين اعمان من العمومات من جهة اختصاص العمومات بانقطاع المرض و البرء منه، و تقدم العمومات للشهرة و موافقة الكتاب.

و اورد على ذلك: بان الآية الكريمة و ما ماثلها من النصوص غير مختصة بصورة

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۴۰۰

البرء فان المراد من (ايام اخر) فى الآية ليس غير ايام المرض بل غير ايام غير شهر رمضان، فهى مطلقة من هذه الجهة، فالنسبة عموم مطلق، فيقيد اطلاقها بالصحيحين.

و فيه: اولًا: ان بعض النصوص المتضمنة للقضاء على المريض مختص بصورة البرء، بل مصرح بذلك، فما ذكراه يجرى فيه.

و ثانياً: انه اذا كان المرض مسوغاً للافطار فى شهر رمضان، فمسوغيته للافطار فى قضائه اولى، و هـذه قرينة على ظهور ايام اخر فى ارادة ايام غير ايام المرض. و اما دعوى ان التصدق بدل عن الصوم نفسه فلا قضاء فهى من قبيل الاجتهاد فى مقابل الدليل. فالأظهر وجوب القضاء عليه.

و هل يجب التصدق عليه مطلقاً، ام لا؟ الظاهر ذلك للنصوص المتقدمة فى الشيخ و الشيخة الآمرة به، مضافاً فى صورة الاستمرار الى ما دل على وجوبه على المريض ان استمر مرضه الى رمضان قابل.

و عن المصنف ره فى جملة- من كتبه، و المحقق الثانى فى جامع المقاصد: نفى الفدية مع رجاء البرء لأنه من المريض الذى لا كفارة عليه، و للأصل: و شىء منهما لا يصلح لان يقاوم مع النصوص المصرحة بلزومها.

و دعوى ان النسبة بين ما دل على وجوب الفدية على مطلقاً- اى حتى مع حصول البرء قبل مجىء رمضان قابل- و ما دل على عدم وجوبها على المريض لو حصل البرء و قضى ما عليه، عموم من وجه فيتساقطان و يرجع الى اصالة البراءة مندفعة بان النسبة و ان كانت عموما من وجه، الا ان الترجيح مع نصوص الوجوب لأنها اشهر.

مع انه يمكن ان يقال: ان نصوص نفى الفدية تدل على عدم وجوبها عليه من حيث انه مريض، و نصوص الوجوب تدل على لزومها عليه لخصوصية فى مرضه فلا

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۴۰۱

و الحامل المقرب و المرضعة القليلة اللبن تفطران و تقضيان مع الصدقة

تعارض. فالأظهر ثبوت الفدية مطلقاً.

و قد نسب الى بعض المحققين: انه يجب على ذى العطاش الاقتصار على مقدار الضرورة لخبر عمار عن الإمام الصادق (عليه السلام): فى الرجل يصيبه العطاش حتى يخاف على نفسه قال (عليه السلام): يشرب بقدر ما يمسك رمقه و لا يشرب حتى يروى «۱». و لكنه فى من غلبه العطش- لا من به العطاش، فوجوب الاقتصار على مقدار الضرورة انما هو فى غير المقام، و اما فى مورد الخبر فمضافاً الى لزوم الاقتصار على ذلك يختص الحكم بما اذا لم يقدر على ترك الشرب او خاف الهلاك، و مع انتفاء الوصفين لا يجوز الافطار و ان تضمن المشقة الشديدة، لأن بناء الصوم على تحمل الجوع و العطش، و قد ورد فى فضله النصوص الكثيرة المقيدة لإطلاق ادلة نفى العسر و الحرج.

[المسألة الثالثة] الحامل المقرب و المرضعة القليلة اللبن

و الثالثة فی: الحامل المقرب و هی التی قرب زمان وضعها، و المرضعة القلیلة اللبن فاذا خافتا علی الولد او النفس تفطران و تقضیان مع الصدقة علی المشهور، بل بلا خلاف فی شیء من ذلک فی الجملة، و علی بعضها اجماع فقهاء الاسلام کما عن المنتهی.

و تدل علیها جملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): الحامل المقرب و المرضعة القلیلة اللبن لا حرج علیهما ان تفطرا فی شهر رمضان لانهما لا تطیقان الصوم، و علیهما ان تتصدق کل واحدة منهما فی کل یوم تفطر

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

[...]

فیه بمد من طعام و علیهما قضاء کل یوم افطرتا فیه تقضیانه بعد «۱».

و مکاتبة ابن مهزیار: کتبت الیه- یعنی علی بن محمد، اسأله عن امرأة ترضع ولدها و غیر ولدها فی شهر رمضان فیشتد علیه الصیام و هی ترضع حتی یغشی علیها و لا تقدر علی الصیام، أ ترضع و تفطر و تقضی صیامها اذا امکنها، او تدع الرضاع و تصوم، فان کانت ممن لا یمکنها اتخاذ من ترضع ولدها فکیف تصنع؟ فکتب (علیه السلام) ان کانت ممن یمکنها اتخاذ ظئر استرضعت لولدها اتمت صیامها، و ان کان ذلک لا یمکنها افطرت و ارضعت ولدها و قضت صیامها متی ما امکنها «۲». و نحوهما غیرهما.

و تمام الکلام بالبحث فی جهات:

الأولی: ان الموضوع هی المرضعة القلیلة اللبن و الحامل المقرب، لکن لا مطلقاً، بل اذا کان الصوم یضر بهما او بولدهما، لاختصاص النصوص بهذین الموردین، فلو کانت الحامل او المرضعة لا یضر بها و لا بولدها الصوم یجب علیها الصوم.

الثانیة: ان جواز الافطار علیهما اجتماعی کما حکاه غیر واحد، و یشهد به- مضافاً الی النصوص الخاصة- عموم ادلة نفی الضرر و الحرج، فهل سقوط وجوب الصوم عنهما علی وجه العزیمة او الرخصة؟ صرح بعضهم بالثانی و هو الظاهر من کلمات کثیر منهم حیث عبروا بجواز الافطار، و لکن لا یبعد دعوی کونه علی وجه العزیمة لعموم ادلة نفی الضرر فانها تنفی کل حکم ضرری، و بعد ارتفاعه لا دلیل علی بقاء الملاک و لا علی تعلق الطلب الندبی بالصوم.

اللّهم إلّا أن یقال: ان قوله (علیه السلام) فی صحیح محمد بن مسلم لا حرج

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۳.

[...]

علیهما ان یفطرا یشعر بجواز الصوم و عدم لزوم الافطار فتأمل.

الثالثة: قد اختلفت کلماتهم فی وجوب التصدق علی المرضعة اذا کان الخوف علی نفسها، بعد اتفاقهم علی وجوبه اذا کان الخوف علی الولد، و الأکثر علی الوجوب، و عن جماعة عدمه، مقتضی اطلاق صحیح ابن مسلم هو الوجوب لو لم یکن الصحیح مختصاً بصورة الخوف علی النفس لظاهر قوله (علیه السلام): لانهما لا تطیقان.

و استدل لعدم الوجوب: بمکاتبة ابن مهزیار بدعوی انها خالیة عن ذکر الصدقة مع الورود فی مقام الحاجة فتصیر ظاهرة فی عدم

وجوبها و تقدم علی الصحیح لأنها اخص، و علی فرض التباین یحمل الصحیح علی الاستحباب، و یقید بها ایضاً اطلاق الصحیح عن محمد بن جعفر: قلت لأبی الحسن (علیه السلام): ان امرأتی جعلت علی نفسها صوم شهرین فرضعت ولدها و ادرکها الحبل فلم تقو علی الصوم قال (علیه السلام): فلتتصدق مکان کل یوم بمد علی مسکین «۱».

و الایراد علیها: بانها مجهولة السند، فی غیر محله بعد ما عن المسالک من نسبة عدم الوجوب علی المشهور، بل عن الدروس نسبة التقیید بالولد الی الاصحاب، و لا مدرک لهم سوی المکاتبة.

و لکن یرد علی الاستدلال بها: ان عدم البیان لا یدل علی عدم الوجوب، فانه یمکن ان یکون عدمه لمعلومیة ذلک للسائل، او لمانع آخر فی بیانه. و علی فرض اشعاره به لیس بنحو یصلح ان یقاوم مع ظهور ما تقدم فی الوجوب.

و دعوی انجبار ضعف دلالتها بالشهرة و الاجماع المحکیین فی غیر محلها لمعارضتها بما عن الخلاف من الاجماع علی عدم التقیید، و ما عن المعتبر من نسبة هذا

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب من یصح منه الصوم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۰۴

و لو مات المریض فی مرضه

التفصیل الی الشافعی خاصة، مع ان ضعف الدلالة لا ینجبر بالاجماع المحکی و الشهرة، فالأظهر وجوبه مطلقاً.

الرابعة: المشهور بین الأصحاب وجوب القضاء علیهما. و یشهد به: صحیح محمد و مکاتبة ابن مهزیار المتقدمان.

و عن والد الصدوق و الدیلمی: عدم وجوبه، و استدل له: بخلو الخبر الأخیر عنه، و بالأصل، و بالرضوی، و الکل کما تری.

الخامسة: الظاهر عدم الفرق بین ان یکون الولد لها او متبرعة برضاعه او مستاجرة لإطلاق الصحیح و صریح المکاتبة، نعم یعتبر عدم قیام غیرها مقامها، و اما لو امکن ذلک تبرعاً او باجرة من ابیه او متبرع او منها بحیث لا یتضرر الرضیع بذلک فالظاهر عدم جواز الافطار للمکاتبة.

ثمّ ان الکلام فی ان الصدقة مدا و مدان، و مصرف هذه الفدیة هو الکلام فی المسألة السابقة.

لا یجب علی ولی المیت قضاء ما ترکه من الصوم لو مات فی مرضه

فصل: فیما علی ولی المیت من صیامه الذی لم یأت به فی زمان حیاته

اشارة

، و الکلام فیه فی مسائل:

[المسألة] الأولی: لو مات المریض فی مرضه

وفاته شهر رمضان او بعضه فی ذلک المرض لم یجب عنه القضاء اجماعاً، و النصوص الکثیرة تشهد به: کموثق سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن رجل دخل علیه شهر رمضان و هو مریض لا یقدر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۰۵

استحب لولیه القضاء عنه

على الصيام فمات فى شهر رمضان او فى شهر شوال قال (عليه السلام): لا صيام عليه و لا يقضى عنه قلت: فإمرأته نفساء دخل عليها شهر رمضان و لم تقدر على الصوم فماتت فى شهر رمضان او فى شهر شوال فقال (عليه السلام): لا يقضى عنها «۱».

و صحيح ابى بصير عن الإِمام الصادق (عليه السلام): عن امرأة مرضت فى شهر رمضان و ماتت فى شوال فاوصتنى ان اقضى عنها قال (عليه السلام): هل برأت من مرضها؟ قلت: لا ـ ماتت فيه قال (عليه السلام): لا يقضى عنها، فان اللّه تعالى لم يجعله عليها قلت: فانى اشتهى ان أقضى عنها و قد أوصتنى بذلك قال (عليه السلام): كيف تقضى عنها شيئاً لم يجعله اللّه عليها، فان اشتهيت ان تصوم لنفسك فصم «۲».

و خبر منصور بن حازم عنه (عليه السلام): عن المريض فى شهر رمضان فلا يصح حتى يموت قال (عليه السلام): لا يقضى عنه، و الحائض تموت فى شهر رمضان قال (عليه السلام): لا يقضى عنها «۳». الى غير ذلك من النصوص.

انما الكلام فيما افاده المصنف ره بقوله استحب لوليه القضاء عنه.

و عن المنتهى: نسبته الى علمائنا، و استدل له: بانه طاعة فعلت عن الميت فوصل اليه ثوابها.

و فيه: ان محل الكلام ليس هو ان يصوم الولى و يهدى ثوابه الى الميت، فان هذا حسن بلا كلام، بل فى النيابة عنه فى القضاء، و هو يتوقف على دليل.

لا أقول: انه لا يعقل ذلك نظراً الى ان المنوب عنه لم يكن مكلفاً بالاداء و لا بالقضاء فلا فوت حتى يقضى عنه، اذ لو كان دليل يدل على مشروعيته لامكن

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۱۲.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۹.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۴۰۶

و لو مات بعد استقرار الصوم

الجواب عن ذلك بان القضاء انما هو لفوت الملاک و ان لم يفت الواجب.

بل اقول: انه لا ـ دليل عليه، مضافاً الى ان النصوص المتقدمة لو لم تكن صريحة فى عدم المشروعية لا ريب فى ظهورها فى ذلك، فالأظهر عدم الاستحباب.

ثمّ ان الظاهر عدم الاختصاص بما فات فى المرض، بل الظاهر شموله لما فات عنه عن عذر لم يرتفع حتى مات، ام ارتفع و لم يتمكن من القضاء، نعم فى خصوص السفر كلام سيأتى.

[المسألة الثانية] يجب على ولى الميت قضاء ما فاته من الصوم

الثانية: و لو مات المريض بعد استقرار الصوم عليه يجب على وليه قضاؤه عنه كما هو المعروف بين الأصحاب، بل فى المنتهى ذهب اليه علمائنا، و لم ينقل الخلاف الا من ابن أبى عقيل فاوجب التصدق عنه، و الانتصار: فاوجب الصدقة من ماله و ان لم يكن له مال صام عنه، و المبسوط و الاقتصاد و الجمل فخير فيها بينهما.

و أما النصوص فهى طائفتان:

الأولى: ما تدل على ما هو المشهور بين الأصحاب: كصحيح حفص بن البخترى عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): فى الرجل يموت و عليه صلاة او صيام قال (عليه السلام): يقضى عنه اولى الناس بميراثه قلت: فان كان اولى الناس به امرأة؟ فقال (عليه السلام): لا الا الرجال «١».

و مرسل ابن بكير عن بعض اصحابه عن أبى عبد اللّه (عليه السلام)- فى حديث- فان مرض فلم يصم شهر رمضان ثمّ صح بعد ذلك و لم يقضه ثمّ مرض فمات

(١) الوسائل باب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۵.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ۴٠٧

[...]

فعلى وليه ان يقضى عنه لانه قد صح فلم يقض و وجب عليه «١».

و مرسل حماد عن من ذكره عنه (عليه السلام): عن الرجل يموت و عليه دين من شهر رمضان من يقضى عنه؟ قال (عليه السلام): اولى الناس به قلت: و ان كان اولى الناس به امرأة؟ قال (عليه السلام): لا الا الرجال «٢». و نحوها غيرها.

و بهذه النصوص يقيد اطلاق ما دل على القضاء عنه من دون تقييد بالولى كخبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام- فى حديث- و لكن يقضى عن الذى يبرأ ثمّ يموت قبل ان يقضى «٣». و بمعناه غيره.

الطائفة الثانية ما تدل على ما ذهب اليه ابن أبى عقيل: كصحيح ابن بزيع عن أبى جعفر الثانى (عليه السلام) قلت له: رجل مات و عليه صوم يصام عنه او يتصدق؟ قال (عليه السلام): يتصدق عنه فانه افضل «۴».

و خبر ابى مريم عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): اذا صام الرجل شيئاً من شهر رمضان ثمّ لم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه قضاء، و ان صح ثمّ مرض حتى يموت و كان له مال تصدق عنه مكان كل يوم بمد، و ان لم يكن له مال تصدق عنه وليه «۵».

هكذا روى فى محكى التهذيبين، و عن الكافى و الفقيه روايته بطريق موثق هكذا: و ان لم يكن له مال صام عنه وليه.

و استدل المشهور: بالنصوص الأولى، و ابن أبى عقيل بالثانية.

و اورد عليه: تارة بان ثبوت الصدقة لا ينافى ثبوت القضاء عليه، و اخرى

(١) الوسائل باب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١٣.

(٢) الوسائل باب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۶.

(٣) الوسائل باب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٢.

(۴) الوفى الجزء السابع ص ۵١ باب ۵۵ حديث ٩.

(۵) الوسائل باب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ۴٠٨

[...]

باختلاف نسخ خبر أبى مريم، ثالثة باعراض الأصحاب عن هذه النصوص.

لكن يرد الأول: ان صحيح ابن بزيع كالصريح فى عدم وجوب القضاء، نعم هو يدل على التخيير بينهما.

و یرد الثانی: انه علی کلتا النسختین یدل الخبر علی لزوم الصدقة ان کان له مال.

و یرد الثالث: ما عن المعتبر ردا علی ذلک الذی افاده الحلی: و لیس ما قاله صواباً مع وجود الروایة الصریحة و فتوی الفضلاء من الأصحاب و دعوی علم الهدی اجماع الامامیة علی ما ذکره، فلا اقل من ان یکون قولا ظاهراً بینهم.

و لکن یرد علیه: ان الجمع بین خبر أبی مریم الأمر بالصدقة عنه مکان کل یوم الظاهر فی التعین- و النصوص الآمرة بالقضاء کذلک، و صحیح ابن بزیع، هو البناء علی التخییر علی ما افاده الشیخ ره.

و أما ما عن الانتصار، فمدرکه: خبر ابی مریم بالنقل الثانی، و هو اخص من نصوص المشهور یقید اطلاقها به.

و لکن الخبر لاختلاف نسخه لا یعتمد علیه، فالجمع بین النصوص یقتضی المصیر الی ما ذهب الیه الشیخ: الا ان عدم افتاء الأصحاب یوهن هذه الأخبار، فالمعتمد هو ما دل علی المشهور، مع انه یمکن ان یقال: ان صحیح ابن بزیع اعم من نصوص وجوب القضاء علی الولی، فیقید اطلاقه بما اذا لم یکن له ولی، و ستأتی تلک المسألة.

و مقتضی اطلاق النصوص: ان ما یقضی جمیع ما علیه و ان کان ترکه عمداً کما عن الأکثر، و عن المحقق فی المسائل البغدادیة، و السید عمید الدین: الاختصاص بالصوم المتروک لعذر، و نفی عنه الباس الشهید ره، و مال الیه سید المدارک و صاحب الذخیرة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۰۹

]...[

و استدل له: بانصراف النصوص الی الغالب و هو الترک لعذر، و باختصاص بعض الأخبار ببعض الأسباب، فیجب حمل المطلق علی المقید.

و لکن یرد علی الأول: منع الغلبة، و منع کونه منشأً للانصراف المقید للاطلاق.

و یرد علی الثانی: ان حمل المطلق علی المقید انما هو فی المتخالفین دون المتوافقین کما فی المقام، فالأظهر عدم الاختصاص.

هل الصوم الواجب علی ولی المیت هو خصوص صوم شهر رمضان کما عن العمانی و ابن بابویه، ام یعم کل صوم واجب کما عن الشیخین و المحقق و مال الیه المصنف فی محکی المنتهی وجهان؟.

یشهد للثانی: عموم صحیح حفص المتقدم، و خصوص خبر الوشاء عن الإمام الرضا (علیه السلام): اذا مات رجل و علیه صیام شهرین متتابعین من علة فعلیه ان یتصدق عن الشهر الأول و یقضی الشهر الثانی «۱».

و اورد الفاضل النراقی علی الأول: بانه لا دلالة فیه علی الوجوب، و ارادة مطلق الرجحان عنه ممکنة، و الظاهر ان نظره الی عدم دلالة الجملة الخبریة علی الوجوب، و قد مر بطلان ذلک.

و اورد علی الثانی: بأنه مجمل لعدم تعین من یجب علیه فلعله المیت.

و فیه: ان قوله یقضی الشهر الثانی ظاهر فی غیر المیت و اطلاقه یقید بما سبق، و لا یخفی ان وجوب القضاء علی الولی انما هو فی الصوم الواجب الذی یجب قضاؤه علی المیت: و اما ما لا یجب علیه قضائه فلا یجب علیه ایضاً کما لا یخفی.

(۱) الوسائل باب ۲۴ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۱۰

او الفوات بسفر و غیره قضی الولی

[المسألة الثالثة] وجوب القضاء اذا کان العذر غیر المرض

الثالثة: ما ذکرناه من انه لا یجب القضاء علی الولی اذا کان العذر المسوغ لإفطار المیت باقیاً الی حین الموت هل یکون عاماً للسفر و غیره، فلو سافر فی شهر رمضان و کان باقیاً علی سفره حتی مات لا یجب علی الولی القضاء عنه کما نسب الی المشهور، أو یختص بالمرض فلو کان (الفوات بسفر و غیره) عدا المرض قضی الولی کما فی المتن، او یکون خصوص السفر مستثنی من ذلک الحکم العام و هو عدم القضاء علی الولی اذا لم یستقر الوجوب علی المیت کما عن التهذیب و المقنع و الجامع و المدارک، ام یختص الاستثناء بخصوص السفر غیر الضروری کما عن الشهید الثانی ره؟ وجوه: و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص.

و قد استدل للقول الأول: بما فی صحیح ابی بصیر المتقدم فی سقوط وجوب القضاء عن الولی لو مات المیت فی مرضه من التعلیل له بان اللّه لم یجعله علیها، فانه یدل علی ان کل صوم لم یجب علی المیت فی زمان حیاته لا یجب علی الولی القضاء عنه فیشمل ما لو کان مسافراً لعدم وجوبه علیه، و کذا التعلیل لوجوبه فی مرسل ابن بکیر المتقدم فیما لو برأ و لم یقض بانه قد صح فلم یقض و وجب علیه.

و استدل لاستثناء السفر بقول مطلق بجملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی امرأة مرضت فی شهر رمضان او طمثت او سافرت فماتت قبل ان یخرج رمضان هل یقضی عنها؟ فقال (علیه السلام): اما الطمث و المرض فلا، و اما السفر فنعم «۱».

و خبر منصور بن حازم عنه (علیه السلام): فی الرجل یسافر فی شهر رمضان

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۱۱

]...[

فیموت قال (علیه السلام): یقضی عنه، و ان امرأة حاضت فی شهر رمضان فماتت لم یقض عنها، و المریض فی شهر رمضان لم یصح حتی مات لا یقضی عنه «۱».

و صحیح ابی حمزة عن أبی جعفر (علیه السلام): عن امرأة مرضت فی شهر رمضان او طمثت او سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل یقضی عنها؟ قال (علیه السلام): اما الطمث و المرض فلا و اما السفر فنعم «۲».

و خبر ابی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن رجل سافر فی شهر رمضان فادرکه الموت قبل ان یقضیه قال (علیه السلام): یقضیه افضل اهل بیته «۳».

و اورد علی الاستدلال بها بوجوه:

۱- انها قاصرة من حیث السند.

و فیه: انه و ان کان بعضها کذلک، الا ان بعضها الآخر صحیح او موثق.

۲- ما فی الریاض أیضاً، و هو ان الأصحاب اعرضوا عنها قال: لم ار عاملا بها صریحا بل و لا ظاهراً عدا الشیخ فی التهذیب مع انه رجع عنه فی الخلاف.

و فیه: انه مضافاً الی افتاء جمع من الأصحاب کالصدوق فی المقنع و الشیخ فی التهذیب و ابن حمزة و غیرهم بما تضمنته یمکن ان یکون عدم افتاء غیرهم به للجمع بینها و بین ما یدل علی اناطة وجوب القضاء باستقرار وجوبه علی المیت لا للإعراض عنها.

۳- انها محمولة علی ما اذا کان السفر معصیة و لو لأنه فی شهر رمضان بناءً علی کونه فیه کذلک.

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱۵.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۱۲

و هو اکبر اولاده الذکور

و فیه: انه حمل لا شاهد له.

۴- ان عموم العلـة فی صـحیح ابی بصـیر و موثق ابن بکیر یدل علی عدم الوجوب علیه، و بهذه القرینة تحمل النصوص المتقدمة علی الندب.

و فیـه: ان المحقـق فی محله ان الجمـع الموضـوعی مقـدم علی الجمـع الحکمی، و فی المقـام حیث انه یمکن تقییـد اطلاـق العلـة فی الخبرین بالنصوص المتقدمة لکونها اخص منها فلا تصل النوبة الی حملها علی الندب.

فالمتحصل مما ذکرناه: ان الأظهر هو اسـتثناء السـفر مطلقاً، و لم اظفر بما یمکن ان یسـتدل به للقول الثانی و الرابع، فلو مات فی السفر الذی فات منه الصوم فیه یجب علی ولیه القضاء عنه.

القاضی

[المسألة] الرابعة: فی تعیین الولی

: و المشـهور بین الأصـحاب: ان الولی هو اکبر اولاده الذکور، و عن الاسـکافی و الصدوقین و جماعة منهم سـید المدارک و الفاضل النراقی: انه اولی الناس بمیراثه من الذکور، و عن المفید: انه الولد الأکبر، و ان لم یکن له ولد من الرجال قضی أکبر اولیائه من أهله و إن لم یکن فمن النساء.

و فی المقام اقوال اخر لا یهمّنا التعرض لها.

مقتضـی اطلاق صـحیح حفص المتقدم یقضـی عنه اولی الناس بمیراثه، و کذا قوله (علیه السلام) فی مرسل حماد فی جواب قوله: من یقضی عنه: اولی الناس به «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۱۳

[...]

الظاهر فی اولویته بمیراثه ان الولایة علی ترتیب طبقات الارث، فمع الأب و الابن لا ولی غیرهما، و مع فقدهما تنتقل الولایة الی الطبقة الثانیة، و هکذا الا النساء للتصریح فی الخبرین بعدم ثبوت الولایة لهن.

و اورد علی الاستدلال بهما بوجوه:

۱- اعراض المشهور عنهما.

و فیه: ان جماعة من القدماء و المتأخرین افتوا بمضمونهما، مع ان عدم افتاء غیرهم به یمکن ان یکون لبعض ما سیمر علیک فلا اعراض.

۲- ان المراد من اولی الناس به و بمیراثه الولد، و لذا یحجب من عداه و یکون اوفر حظا و اکثر نصیباً. و بعبارة اخری، ان المراد بالمیراث هو سنخ المیراث و لو بلحاظ بعض المراتب، و لا شبهة فی ان الاولی بالمیراث علی هذا هو الولد الذکر اذ اولویة غیره من الطبقات انما تکون اضافیة بلحاظ الموجودین حین الموت، و اولویة الأب فی بعض الموارد لکونه اکثر سهما من الولد کما لو اجتمع له اب مع عشرة اولاد انما تکون بلحاظ اصل التوارث.

و فیه: ان الظاهر من قوله (علیه السلام): اولی الناس بمیراثه الاولویة الفعلیة بلحاظ اصل التوارث، فمع عدم الولد لا أولویة، بل هی لغیره.

۳- انه لا بد من تقیید الصحیح و الموثق بموثق ابی بصیر المتقدم یقضی عنه افضل اهل بیته لأن الأفضل میراثاً بلحاظ الحباء هو الولد الأکبر.

و فیه: ان المراد من قوله (علیه السلام): افضل اهل بیته لو کان الأفضل میراثاً کان ما ذکره تاما، و لکنه خلاف الظاهر.

و یعضد ما ذکرناه من ان المراد باولی الناس به اولاهم بمیراثه: صحیح الکناسی عن أبی جعفر (علیه السلام): ابنک اولی بک من ابن ابنک، و ابن ابنک اولی بک من اخیک، و اخوک لابیک و امک اولی بک من اخیک لابیک، و اخوک لابیک اولی بک

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۱۴

واجباً

من اخیک لامک ... الی آخره «۱» فانه یفسر اولی الناس به.

فالمتحصل مما ذکرناه: ان الحق ثبوت الولایة لأولی الناس بالمیراث من الذکور، و لا اختصاص لهذا الحکم بالولد الأکبر، نعم بما ان الولد یکون سهمه غالباً ازید من غیره من الورّاث، و الولد الأکبر یکون نصیبه ازید من غیره لاختصاص الحبوة به، فیکون القضاء عن أبیه واجباً علیه، و اما مع فقده فیجب علی غیره من الورّاث علی ترتیب الطبقات، فما افاده المفید من انه مع وجود الولد یجب علیه القضاء و مع فقده یقضی عنه اکبر اولیائه متین.

و أما ما أفاده من انه مع عدمه فمن النساء، فترده النصوص.

و قد استدل للقول المشهور مضافاً الی ما تقدم بوجوه: منها: ما فی الجواهر و هو: ان المنساق من الولی هنا الولد خصوصاً مع ملاحظة الشهرة و قوله تعالی فَهَبْ لِی مِنْ لَدُنْکَ وَلِیًّا یَرِثُنِی «۲» و لذا فسره الشیخ به، و فی المختلف: منع صدق الولی علی غیره، و مکاتبة الصفار الی الأخیر (علیه السلام): رجل مات و علیه قضاء من شهر رمضان عشرة ایام و له ولیان هل یجوز لهما ان یقضیا عنه جمیعاً خمسة ایام احد الولیین و خمسة ایام الآخر؟ فوقع (علیه السلام): یقضی عنه اکبر ولدیه ان شاء اللّه تعالی «۳».

و فیه: ان صدق الولی علی الولد لا ینکر، و انما الکلام فی صدقه علی غیره، فالآیة غیر مرتبطة بالمقام و اما کون المنساق منه ذلک فهو ممنوع لغة و عرفاً. و اما المکاتبة فقد رویت بنحو آخر و هو ولیه بدل ولدیه و منها غیر ذلک مما یظهر فساده مما حققناه.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب میراث الإخوة و الأجداد حدیث ۱.

(۲) سورة مریم آیة ۵.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۱۵

و لو كان وليان تحاصا و يقضى عن المرأة

[المسألة الخامسة] لو كان له وليان

الخامسة: و لو كان له وليان تحاصا فيتساويان فى القضاء بالتقسيط عليهما كما عن الأكثر، و عن الحلى: سقوط القضاء رأساً، و عن ابن البراج: ايهما شاء قضى فان اختلفا فالقرعة.

أقول: لا إشكال فى ان الولى، و اولى الناس بالميراث، و اولى الناس به، تشمل الواحد و المتعدد، و خبر الأكبر المتقدم انما يدل على تعينه مع وجوده، و لذا لا- كلام فى وجوب القضاء مع الاتحاد الذى لا يصدق معه وصف الأكبرية، و شمولها للمتعدد ليس بمعنى كون المجموع ولياً بل كل واحد منهما كذلك، ثمّ ان ظاهر الأمر باتيان افعال متعددة و صيام عديدة و طلب ايجادها منهما، هو كون ذلك للتوزيع لا- بنحو الواجب الكفائى و لا- بنحو الاشتراك، و عليه فيجب على كل منهما نصف ما على الميت. نعم اذا بقى صوم واحد اتجه فيه الوجوب الكفائى كما صرح به المصنف ره و الشهيدان، فحكمه حكم سائر الواجبات الكفائية حينئذٍ، و على ذلك فلا وجه لسقوط القضاء رأساً المتوقف على اعتبار وجود الأكبر، و لا للتخيير فى ان يقضى ايهما شاء، و لا للقرعة كما لا يخفى.

هذا فيما اذا لم يكن احدهما اكبر و الا فيقدم الأكبر و يجب عليه خاصة: لمكاتبة الصفار المتقدمة، و لكن المتيقن منها الولد لاختلاف النسخ كما مر، و فى غيره يجرى ما ذكرناه فى المتساويين فى السن.

[المسألة السادسة] يقضى عن المرأة ما فات من الصوم

السادسة: و هل يقضى عن المرأة ما فاتها من الصوم على حسب حال

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ۴۱۶

[...]

الرجل كما نسب الى الأكثر تارة و إلى المعظم اخرى، و فى الجواهر، بل نسب الى الأصحاب ام لا، كما عن الحلى و قال ان وجوب قضاء ما عليها ليس مذهب احد من الأصحاب، و الشيخ انما اورده ايراداً لا اعتقاداً، و الاجماع انما انعقد على قضاء الولد من والده. و مال اليه الشهيد الثانى فى محكى الروضة.

و لكن المصنف ره فى محكى المختلف شدد الانكار على الحلى قال: انكاره كونه مذهباً لأحد من الأصحاب جهل منه، و اى احد اعظم من الشيخ، مع ان جماعة قالوا بذلك كابن البراج، و نسبة قول الشيخ الى انه ايراد لا اعتقاد غلط و ما يدريه بذلك. انتهى.

و كيف كان: فقد استدل للأول: بقاعدة الاشتراك.

و فيه: ان قاعدة الاشتراك انما هى فى الاحكام الموجهة الى الرجال المخاطبين بها، و اما فى الأحكام التى اخذ الرجل موضوعا لها و الحكم متوجه الى غيره فالقاعدة غير ثابتة، اللّهم إلّا ان يستدل بها لاثبات اشتغال ذمة الميت بالحكم، فاذا ثبت ذلك فى حق النساء ايضاً كان لازم ذلك وجوب القضاء على الولى.

و بجملة من النصوص المتقدمة: كصحيح ابى حمزة: عن المرأة تترك الصوم للطمث او السفر او المرض هل يقضى عنها؟- قال (عليه السلام): اما الطمث و المرض فلا، و اما السفر فنعم «۱». و نحوه صحيح محمد بن مسلم المتقدم.

و خبر أبى بصير: فيمن مرضت فى شهر رمضان فماتت فى مرضها قال (عليه السلام): لا يقضى عنها فان اللّه سبحانه لم يجعله عليها

»(۲).

و اورد علیها بوجوه: الأول: ان غایة ما یستفاد منها مشروعیة القضاء لا

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحكام شهر رمضان حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحكام شهر رمضان حدیث ۱۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۱۷

و لو كان الأكبر انثى فلا قضاء

وجوبه.

و الجواب عنه: بانه اذا ثبتت المشروعیة ثبت الوجوب لعدم القائل بالفصل، یدفعه: ان ظاهرهم الاتفاق على استحباب القضاء عنها، و الوجوب مختلف فیه.

كما ان الجواب عنه: بان السؤال انما هو عن الوجوب للاتفاق على الاستحباب یدفعه: ان اتفاق الأصحاب علیه لا یوجب وضوحه عند السائل.

و الحق ان یقال: ان استحباب القضاء یكشف عن ثبوته فی ذمتها و سقوطه باتیان الولی فیكون واجباً، مع ان خبر أبی بصیر بالمفهوم یدل على وجوبه كما لا یخفى.

الثانی: أنها لا تدل على انه یجب القضاء على الولی على حسب الرجل.

و فیه: حیث انه من المعلوم عدم وجوبه على جمیع الناس فلیس حینئذٍ الا الولی و لو بقرینة ثبوته فی الرجل، بل لا یبعد دعوى انه فی تلك النصوص من باب المثال على حسب غیر المقام.

الثالث: ان ثبوت القضاء فی مقابل الحبوة المنفیة، فاصالة البراءة حینئذٍ بحالها.

و فیه: اولا: انه اجتهاد فی مقابل النص، و ثانیاً: انه لیس فی مقابل الحبوة بناءً على ما اخترناه من عدم الاختصاص بالولد.

فتحصل: ان الأظهر وجوب القضاء عنها.

[المسألة السابعة] بدلیة الفدیة عن الصوم

السابعة: و لو كان الأكبر انثى فان كان له ولد ذكر أصغر منها وجب علیه القضاء بناءً على ما قویناه من وجوبه على اولى الناس بمیراثه، و ان لم یكن له ولد ذكر اصغر منها- و بعبارة اخرى: كان اولى الناس بمیراثه المرأة- فلا قضاء علیه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۱۸

و تصدق من التركة عن كل یوم بمد

كما تقدم.

و انما الكلام فی المقام فی انه، هل یتصدق من التركة عن كل یوم بمد مطلقاً، او مع العجز عن المدین حسب ما سمعته فی صدقة ما بین الرمضانین كما عن الشیخ و ابن حمزة و جماعة، بل عن المختلف و الروضة: انه المشهور بین الأصحاب، ام لا كما عن جماعة و توقف فیه غیر واحد من متأخری المتأخرین؟.

استدل للأول بوجهین: الأول: موثق ابی مریم الأنصاری عن الإِمام الصادق (علیه السلام)- فی حدیث- و ان صح ثمّ مرض ثمّ مات و

کان له مال تصدق عنه مکان کل یوم بمد، و ان لم یکن له مال صام عنه ولیه «۱».

و روی بسند آخر فیه ضعف، الا انه قال: صدق عنه ولیه.

و فیه: ان الخبر لم یعمل به فی مورده، فانه یدل علی ذلک مع وجود الولی، و قد مر أنّه یتعین حینئذٍ الصوم.

و دعوی ان اقصاه کون الحکم کذلک علی تقدیر وجود الولی ایضاً و الخروج عنه فیه بالخصوص لحصول المعارض لا ینافی حجیته فی القسم الآخر کما فی الجواهر مندفعة بان مورد الخبر و الامر بالصدقة فیه وجود الولی لا انه مطلق، و لم یعمل به فی مورده کی یثبت فی غیره.

و اضعف منه دعواه قده ان المراد بالولی غیر الأکبر و انه یصوم ندباً عنه مع عدم المال.

الثانی: ان الحکم مطلقاً هو التخییر بین الصدقة و قضاء الولی، فمع تعذر احد فردی التخییر یتعین الآخر.

و فیه: ما عرفت من ضعف المبنی.

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۴۱۹

و لو کان علیه شهران قضی الولی شهرا و تصدق من مال المیت عن الآخر.

و ربما تذکر وجوه اخر، و لوضوح ضعفها اغمضنا عن ذکرها.

فالحق ان یقال: ان صحیح ابن بزیع المتقدم فی صدر هذا الفصل یدل علی التخییر بین ان یقضی عنه و یتصدق، قال: قلت لأبی جعفر (علیه السلام): رجل مات و علیه صوم یصام عنه او یتصدق؟ قال (علیه السلام): یتصدق فانه افضل. و قد مر ان اطلاقه یقید بما اذا لم یکن للمیت ولی، و علیه فالأظهر هو التخییر بینهما- کما عن جماعة منهم الشهید الثانی.

و لو کان الأکبر خنثی لا یجب علیه للشک فی الرجولیة التی هی شرط للوجوب، اللّهم الا ان یقال: انه للعلم الاجمالی بتوجه خطابات الرجال او النساء الیه لا یمکن له اجراء الأصل، فعلیه الاحتیاط بالقضاء. نعم لو کان معه ذکر أصغر منه لا یجب علیه لعدم ثبوت کونه اکبر لاحتمال کون الخنثی ذکراً و الفرض أنه الأکبر، فالأصل براءة الذمة.

[المسألة الثامنة] لو کان علیه شهران

الثامنة: و لو کان علیه شهران متتابعان قضی الولی شهرا و تصدق من مال المیت عن الآخر کما عن المشهور، و عن الروضة: انه مذهب الأصحاب، و عن ظاهر المفید و صریح الحلی و المصنف و الشهید و سید الریاض و غیرهم من متأخری المتأخرین: وجوب القضاء تعییناً، الا ان یکون من کفارة مخیّرة فیتخیر بین صومهما و بین العتق و الاطعام من مال المیت.

و استدل للأول: بخبر الوشاء عن أبی الحسن الرضا (علیه السلام): اذا مات رجل و علیه صیام شهرین متتابعین من علة فعلیه ان یتصدق عن الشهر الأول

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۴۲۰

[...]

و یقضی الشهر الثانی «۱».

و المناقشة فی سنده- بسهل بعد استناد المشهور الیه- فی غیر محلها. و به یقید اطلاق النصوص التی لها إطلاق شامل للمقام، و قد

تقدم بیان ما له اطلاق منها.

فان قیل: انه لم یذکر فیه من یجب علیه فلعله المیت باعتبار الثبوت فی الذمة، فیتصدق حینئذٍ عنه عن الأول و یستأجر علی قضاء الثانی.

قلنا: انه خلاف الظاهر، فان قوله: علیه ان یتصدق ... الی آخره ظاهر فی ارادة من یباشر ذلک، و حیث انه لیس المراد کل فرد من المکلفین فلا محالة ارید به الولی.

و دعوی ان المراد به الرمضانان المتتابعان، مندفعة بان فوت الشهرین المتتابعین غیر ثبوت الشهرین المتتابعین، و الثانی الذی هو فی الخبر غیر قابل للحمل المزبور، فما عن المشهور هو الأظهر.

و لا بد من الاقتصار علی مورد النص فلا یتعدی عنه، فلو کان علیه شهران من رمضان لا بد من قضاء الجمیع، کما انه لو کان علیه ازید من الشهرین لا بد من القضاء، و هکذا فی سائر الصور. نعم الظاهر عدم الفرق بین ما اذا کان علیه شهران تعییناً او تخییراً، الا انه لا یتعین علی الولی ذلک لعدم نقصان الفرع عن الأصل، فله التخییر الذی کان علی المیت، فان اختار الصیام جاز له الصدقة عن شهر و صیام الآخر.

و هل یختص ذلک بما اذا کان التتابع معتبراً فیه باصل الشرع کالکفارة فلا یدخل المنذور کذلک، ام یعم کل ما اعتبر فیه التتابع؟ نسب صاحب الجواهر الثانی الی کل من تعرض من الأصحاب لذلک، و لعله الظاهر، اذ لا مقید لإطلاق النص سوی ما یدعی من ان المنساق الاشارة الی الکفارة و هو کما تری. فالأظهر هو

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۲۱

[...]

التعمیم.

[المسألة التاسعة] یسقط القضاء عن الولی بفعل الغیر اشارة

اشارة

التاسعة: یسقط القضاء عن الولی بفعل الغیر، لأن المیت ینتفع بما یفعله الاحیاء نیابة عنه من الصوم و الصلاة و ما شاکل، ففی خبر علی بن یقطین عن الامام الکاظم (علیه السلام): فی الرجل یتصدق عن المیت او یصوم او یصلی او یعتق قال (علیه السلام): کل ذلک حسن یدخل منفعته علی المیت «۱».

و فی خبر الحسن بن محبوب عن الامام الصادق (علیه السلام): یدخل علی المیت فی قبره الصلاة و الصوم و الحج و الصدقة و البر و الدعاء و یکتب اجره للذی فعله و للمیت «۲».

و فی خبر عمار بن موسی عنه (علیه السلام): فی الرجل یکون علیه صلاة او صوم هل یجوز له ان یقضیه غیر عارف؟ قال (علیه السلام): لا یقضیه الا مسلم عارف «۳». و نحوها غیرها.

و المستفاد من هذه النصوص ان ما یکون ثابتاً فی ذمة المیت، لا تعتبر فیه المباشرة، بل یکفی ایجاد العمل فی الخارج متقرباً الی اللّه تعالی.

و عن الانتصار و الغنیة و المختلف: منع صحة النیابة، و ان المراد من قولنا: یقضی ولی المیت عنه: انه یقضی عن نفسه، نسبته الی المیت باعتبار انه السبب فی وجوب القضاء.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۲۲

]...[

و استدل له: بالأصل، اذ لا ریب فی ان ما فی ذمة المیت انما هو الصوم الذی کان واجباً علیه تعییناً، و الشک فی صحة النیابة مرجعه الی الشک فی سقوط ما فی ذمته بفعل الغیر، و الأصل یقتضی عدمه.

و بقوله تعالی: وَ أَنْ لَیْسَ لِلْإِنْسانِ إِلّا ما سَعی «۱».

و بالأخبار «۲» المتضمنة انه لیس یتبع الرجل بعد موته الا ثلاث خصال.

و فیه: ان شیئاً مما ذکر لا یصلح للمقاومة مع ما سبق، بل یجب الخروج عنه به، فالحق انه تفرغ ذمة المیت بفعل الغیر، فاذا فرغت ذمة المیت سقط القضاء عن الولی لارتفاع الموضوع.

و عن الحلی و جماعة: عدم السقوط، و تردد المصنف ره فی المنتهی قال: لو صام اجنبی عن المیت بغیر قول الولی ففیه تردد ینشأ من الوجوب علی الولی فلا یخرج عن العهدة بفعل المتبرع کالصلاة عنه حیّاً، و من کون الحق علی المیت فاسقط المتبرع عنه الوجوب کالدین، ثمّ استقرب عدم الاجزاء.

و قد استدل له: بان الظاهر من التکلیف صدور المکلّف به عن المکلف بالمباشرة، اذ عمل النائب لا یکون فی نفسه عملًا للمنوب عنه لوساطة ارادته، فمقتضی القاعدة عدم سقوط الواجب بفعل الغیر مع الاستنابة او بدونها، و بان النیابة عن الحی غیر مشروعة، و بمکاتبة الصفار المتقدمة فانها تدل علی عدم جواز قضاء غیر الأکبر.

و فی کل نظر: اما الأول: فلان دلیل وجوب القضاء علی الولی کسائر الأدلة المتکفلة لبیان الأحکام لا یقتضی حفظ موضوع الوجوب، و علیه فلا ینافی ادلة

---

(۱) النجم آیة ۳۹.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب کتاب الوقوف و الصدقات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۲۳

]...[

استحباب تبرع غیر الولی بالقضاء، فان اتیان غیر الولی بالقضاء یوجب فراغ ذمة المیت، و مع انتفاء الموضوع و هو ثبوت القضاء فی ذمة المیت یمتنع بقاء الوجوب علی الولی. فیکون وجوب القضاء علی المیت مشروطاً بعدم فعل الغیر.

و أما الثانی: فلأن المتبرع یکون نائباً عن المیت لا الحی، و سقوط الوجوب عن الحی لیس لتحقق متعلقه بل لانعدام موضوعه.

و أما الثالث: فلأن المکاتبة تعارض مرسل الفقیه عن الإمام الصادق (علیه السلام): اذا مات الرجل و علیه صوم شهر رمضان فلیقض

عنه من شاء من أهله «۱».

و الجمع بینهما یقتضی حمل المکاتبة علی ارادة انه یجب علی الأکبر القضاء دون غیره لو لم تکن بنفسها ظاهرة فی ذلک، و حمل المرسل علی ارادة مشروعیة القضاء لغیره.

فتحصل: ان الأظهر جواز ان یتبرع المتبرع بالقضاء عن المیت، و یوجب ذلک السقوط عن الولی، و یترتب علیه انه یجوز ان یستأجر الولی من یصوم عن المیت- لعموم ادلة صحة العقود و الاجارة.

الایصاء بالاستئجار عنه

کما انه یجوز ان یوصی المیت بالاستئجار عنه، او یوصی بان یصلی عنه الوصی لعمومات نفوذ الوصیة، فهل الوصیة النافذة الموجبة لوجوب ما اوصی به علی الوصی توجب سقوط الوجوب عن الولی کما عن الشهیدین و الموجز و شرحه و الذخیرة، ام لا؟ وجهان:

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب أحکام شهر رمضان حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۲۴

[...]

قد استدل الشیخ الأعظم ره للأول: بانه بعد فرض وجوب العمل بوصیته لا یجب الفعل الواحد عینا علی مکلفین و ارجاعه الی الوجوب الکفائی، مخالف لظاهر التکلیفین، و الحکم بالوجوب علی الولی مناف لفرض نفوذ الوصیة، فان التحقیق ان دلیل وجوب العمل بالوصیة حاکم علی ادلة مثل هذا الحکم اعنی الوجوب علی الولی و الا فکل واقعة قبل تعلق الوصیة بها لها حکم غیر ما یقتضیه الوصیة. انتهی.

و فیه: اولًا: ان الحکم بالوجوب علی الولی لیس منافیاً لنفوذ الوصیة کما لا ینافی دلیل مشروعیة التبرع کما مر، و انما ینافی کون وجوب العمل علی الوصی وجوباً عینیا، لأن الواجب الواحد لا یجب عینا علی مکلفین، فالجمع بین التکلیفین یقتضی البناء علی الوجوب الکفائی لا طرح احدهما و العمل بالآخر. لاحظ نظائره.

و ثانیاً: ان ما افاده من حکومة دلیل وجوب الوصیة علی دلیل الوجوب علی الولی لم اعرف وجهه، اذ کل واحد من الدلیلین یثبت وجوب تفریغ ذمة المیت و لا یکون احدهما متعرضاً لبیان حال الآخر من التصرف فی الحکم المستفاد منه، او موضوعه، او متعلقه، و مع عدمه کیف یکون حاکماً علیه.

نعم هو حاکم علی دلیل استحباب القضاء علی الوصی، بمعنی انه یوجب وجوبه علیه: لما افاده من ان کل واقعة قبل تعلق الوصیة بها لها حکم غیر ما یقتضیه الوصیة، و هذا لا ربط له بحکم الولی.

و قد یستدل له: بقصور ادلة الوجوب علی الولی عن صورة الوصیة لعدم عموم او اطلاق لها بالاضافة الی العناوین الثانویة.

و فیه: ان العناوین الثانویة علی قسمین، اذ قد یکون العنوان عنواناً للحکم ککونه معلوماً او مجهولًا، و قد یکون عنواناً للموضوع کتعلق الوصیة به او عدمه، و ما یمتنع ان یکون الدلیل المتکفل لبیان الحکم مطلقاً بالنسبة الیه هو الأول لا الثانی.

فتحصل مما ذکرناه: ان الأقوی هو القول بالوجوب الکفائی علی الوصی-

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۲۵

[...]

و الولی-.

[المسألة العاشرة] لا یعتبر فی الولی کونه بالغا حین الموت

العاشرة: لا ریب فی انه اذا کان الولی غیر بالغ حین الموت لا یجب علیه القضاء لعدم کونه مکلفاً، انما الکلام فیما لو صار بالغاً، و فیه قولان: احدهما: وجوبه علیه، و الآخر عدمه.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق یشهد للأول: صدق الولی، و اجتماع الشرائط، و لا یضر عدم الاجتماع حین الموت.

و استدل للثانی: بان تقیید دلیل الوجوب علی الولی بالبالغ یقتضی کون الموضوع هو البالغ حین الموت، فلا یشمل البالغ بعده، و بان هذا الشخص قد خرج عن تحت دلیل وجوب القضاء علی الولی، و بعد مضی زمان الصغر یشک فی بقاء الحکم الخاص فیستصحب و لا یرجع الی عموم العام.

و لکن یرد علی الأول: ان الدلیل دل علی وجوب القضاء علی کل ولی خرج عنه غیر البالغ، فبعد ما صار بالغاً یکون المقتضی موجوداً و المانع مفقوداً، اذ المانع لم یکن الصغر حین الموت، و لا الشرط البلوغ حینه لعدم دلیل علی ذلک.

و یرد علی الثانی: اولًا: ان المختار فی العام المخصص هو الرجوع الی العام بعد مضی زمان التخصیص مطلقاً.

و ثانیاً: ان التخصیص فی المقام انما یکون من الأول، و فی مثله یرجع الی عموم العام قطعاً لا إلی الحکم الخاص.

و بما ذکرناه یظهر انه لو کان احد الولدین اکبر سنا، و الآخر اکبر من حیث البلوغ، یجب القضاء علی الأول لأن الحبوة له و هو اولی الناس بمیراثه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۲۶

[...]

و عن الایضاح و حاشیة الارشاد و کشف الغطاء: ان الولی هو البالغ لأنه اکبر عرفاً، و لان المراد بالاولی الاولی بحسب النوع و الاولویة النوعیة حاصلة له.

و لکن یرد علی الأول: عدم کونه اکبر عرفاً.

و علی الثانی: ان الأولی بالمیراث هو الأکبر سنا بلحاظ الحبوة، و لو تساویا سنا و کان احدهما بالغا دون الآخر، یسقط القضاء علیهما و لا یجب علی البالغ ازید من حصته.

قد تم کتاب الصوم و للّه الحمد اولا و آخرا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۲۷

الباب الخامس فی الاعتکاف و هو اللبث للعبادة

فی الاعتکاف

الباب الخامس: فی الاعتکاف

اشارة

. و الکلام فیه فی مواضع:

[الموضع] الأول: فی ماهیته

: و هو افتعال من العکف و هو فی اللغـة: الاقامة و الاحتباس و اللبث الطویل و ملازمة الشـیء، قال اللّه تعالی: سَوٰاءً الْعٰاکِفُ فِیهِ وَ الْبٰادِ «۱» أی المقیم و المسافر.

و قال تعالی: مٰا هٰذِهِ التَّمٰاثِیلُ الَّتِی أَنْتُمْ لَهٰا عٰاکِفُونَ «۲».

و قال: فَأَتَوْا عَلیٰ قَوْمٍ یَعْکُفُونَ عَلیٰ أَصْنٰامٍ لَهُمْ «۳».

و قال: وَ الْهَدْیَ مَعْکُوفاً «۴» أی محبوسا، و الظاهر ان معناه شیء واحد یعبر عنه فی کتب اللغة بالفاظ متقاربة.

و هو فی الشرع او عرفه: عبـارة عن اللبث للعبـادة فی مـدة مخصوصـة، و لیس ذلک معنی آخر له کی ینازع فی انه حقیقـة شـرعیة او متشرعیة، بل احد مصادیق معناه اللغوی.

و کیف کان: فلا ریب فی مشروعیته، و فی المنتهی: و قد اتفق المسلمون علی مشروعیة الاعتکاف و انه سنة. انتهی.

و یشهد لها من الکتاب قوله تعالی: أَنْ طَهِّرٰا بَیْتِیَ لِلطّٰائِفِینَ وَ الْعٰاکِفِینَ وَ الرُّکَّعِ السُّجُودِ «۵».

---

(۱) سورة الحج آیة ۲۵.

(۲) سورة الأنبیاء آیة ۵۲.

(۳) سورة الأعراف آیة ۱۳۸.

(۴) سورة الفتح آیة ۲۵.

(۵) سورة البقرة آیة ۱۲۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۲۸

[...]

و قوله عزّ و جلّ: وَ لٰا تُبَاشِرُوهُنَّ وَ أَنْتُمْ عٰاکِفُونَ فِی الْمَسٰاجِدِ «۱».

و من السنة نصوص کثیرة: کصحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله اذا کان العشر الأواخر اعتکف فی المسجد و ضربت له قبة من شعر و شمر المیزر و طوی فراشه «۲». و نحوه غیره.

و یتأکد استحبابه فی شـهر رمضان، لاحظ خبر السـکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن آبائه عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: اعتکاف عشر فی شهر رمضان تعدل حجتین و عمر تین خصوصاً فی العشر الاواخر تاسیاً برسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله «۳».

ففی خبر ابی العباس عن الصادق (علیه السلام): اعتکف رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله فی شهر رمضان فی العشر الاولی، ثمّ اعتکف فی الثانیة فی العشر الوسطی، ثمّ اعتکف فی الثالثة فی العشر الاواخر، ثمّ لم یزل صلّی اللّه علیه و آله یعتکف فی العشر الاواخر «۴».

ثمّ ان ظـاهر الأدلـة کـون الاعتکـاف بنفسه من العبـادات، فیجـوز ان یقتصـر علی التعبـد به خاصـة، و عن المصـنف فی بعض کتبه، و کاشف الغطاء ره: اعتبار قصـد کون اللبث لعبادة خارجیـة، و لا دلیل لهما علیه. و سـیأتی تمام الکلام فی ذلک فی طی المسائل الآتیة ان شاء اللّه تعالی.

(۱) سورة البقرة آیة ۱۸۷.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الاعتکاف حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب الاعتکاف حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱ من أبواب الاعتکاف حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۴۲۹

فی مسجد مکة او مسجد النبی علیه السلام او جامع الکوفة أو البصرة خاصة

مکان الاعتکاف

الموضع الثانی: فی مکانه

اشارة

. لا خلاف فی انه یعتبران یکون ذلک فی المسجد، و فی الجواهر: اجماعاً بقسمیه منا، و فی التذکرة: و قد اجمع علماء الأمصار علی اشتراط المسجد فی الجملة، و فی المنتهی: و قد اتفق العلماء علی اشتراط المسجد فی الجملة.

و تشهد به نصوص کثیرة ستمر علیک.

و استدل له: بالآیة الکریمة المتقدمة وَ لٰا تُبَاشِرُوهُنَّ وَ أَنْتُمْ عٰاکِفُونَ فِی الْمَسٰاجِدِ بتقریب انه لو صح الاعتکاف فی غیره لم یخص التحریم بالاعتکاف فی المسجد، لان المباشرة حرام فی حال الاعتکاف مطلقاً.

و قد اختلفوا فی تعیینه، فعن الشیخ و السیدین و الدیلمی و المصنف فی جملة من کتبه- بل فی المنتهی: نسبته الی اکثر علمائنا- انه مسجد جمع فیه نبی او وصی نبی، و هو احد المساجد الأربعة علی المشهور: مسجد مکة، او مسجد النبی صلّی اللّه علیه و آله جمع فیهما رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله.

او مسجد جامع الکوفة او مسجد البصرة جمع فیهما امیر المؤمنین (علیه السلام) خاصة.

و عن علی بن بابویه: جعل موضع الأخیر مسجد المدائن الذی روی: ان الامام الحسن بن علی (علیه السلام) صلی فیه، و عن المقنع: الجمع بینهما، و عن صریح جماعة و ظاهر آخرین- منهم: المفید، و المحقق- و الشهیدان- انه المسجد الجامع او الأعظم او مسجد الجماعة علی اختلافهم فی التعبیر، و الظاهر ان المراد شیء واحد و هو ما یقابل مسجد السوق و القبیلة و ما شاکل ذلک من المساجد الذی لم یعد لاجتماع المعظم من

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۴۳۰

[...]

أهل البلد فیه، و نسبه فی محکی المعتبر الی اعیان فضلاء الأصحاب، و عن ابن أبی عقیل انه کل مسجد.

و أما النصوص فهی علی طوائف: الأولی: ما تدل علی جواز ایقاعه فی کل مسجد: کصحیح داود بن سرحان: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): انی ارید ان اعتکف فما ذا اقول و ما ذا افرض علی نفسی؟ فقال (علیه السلام) لا تخرج من المسجد الا لحاجة لا بد منها، و لا تقعد تحت ظلال حتی تعود الی مجلسک «۱».

و صحیح الحلبی عنه (علیه السلام): لا- ینبغی للمعتکف ان یخرج من المسجد الا- لحاجة لا بد منها، ثمّ لا یجلس حتی یرجع، و لا یخرج فی شیء الا لجنازة او یعود مریضاً، و لا یجلس حتی یرجع «۲».

و موثق داود بن الحصین عنه (علیه السلام): لا اعتکاف الا بصوم و فی المصر الذی انت فیه «۳». و نحوها غیرها.

الثانیة: ما تدل علی ان مکان الاعتکاف مجسد الجامع: کصحیح الحلبی عن الإِمام الصادق (علیه السلام).

لا اعتکاف الا بصوم فی مسجد الجامع «۴».

و خبر عبد الله بن سنان عنه (علیه السلام): لا یصلح العکوف فی غیرها- یعنی غیر مکة- الا ان یکون فی مسجد رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله او مسجد من مساجد الجماعة «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب الاعتکاف حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب الاعتکاف حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب الاعتکاف حدیث ۱۱.

(۴) الوسائل باب ۳ من أبواب الاعتکاف حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۳ من أبواب الاعتکاف حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۳۱

]...[

و خبر علی بن عمران الرازی عنه (علیه السلام): المعتکف یعتکف فی المسجد الجامع «۱».

و موثق الکنانی عنه (علیه السلام): عن الاعتکاف فی رمضان فی العشر الاواخر قال (علیه السلام): ان علیاً (علیه السلام) کان یقول: لا أری الاعتکاف الا فی المسجد الحرام او فی مسجد الرسول او فی مسجد جامع (جماعة) «۲».

و خبر الرازی عنه (علیه السلام): لا یکون اعتکاف الا فی مسجد جماعة «۳».

و صحیح الحلبی عنه (علیه السلام): لا یصلح الاعتکاف الا فی المسجد الحرام او مسجد الرسول او مسجد الکوفة او مسجد جماعة و تصوم ما دام معتکفاً «۴». الی غیر ذلک من الأخبار.

الثالثة: ما استدل بها للقول الأول، و هی صحیحة عمر بن یزید: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): ما تقول فی الاعتکاف ببغداد فی بعض مساجدها؟ فقال (علیه السلام): لا اعتکاف الا فی مسجد جماعة قد صلی فیه امام عدل بصلاة جماعة، و لا بأس ان یعتکف فی مسجد الکوفة و البصرة و مسجد المدینة و مسجد مکة «۵».

و رواه الصدوق باسناده عن الحسن بن محبوب عن عمر بن یزید قال: و قد روی فی مسجد المدائن «۶».

و مرسل المقنعة: و روی: انه لا یکون الاعتکاف الا فی مسجد جمع فیه نبی او

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب الاعتکاف حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب الاعتکاف حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب الاعتکاف حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۳ من أبواب الاعتکاف حدیث ۷.

(۵) الوسائل باب ۳ من أبواب الاعتکاف حدیث ۸.

(۶) الوسائل باب ۳ من أبواب الاعتکاف حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۴۳۲

[...]

وصی نبی و هی أربعهٔ مساجد: المسجد الحرام جمع فیه رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، و مسجد المدینهٔ جمع فیه رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و امیر المؤمنین (علیه السلام)، و مسجد الکوفهٔ، و مسجد البصرهٔ جمع فیهما امیر المؤمنین (علیه السلام) «۱». و رواه الصدوق فی المقنع ایضاً مرسلًا «۲».

اما الطائفهٔ الاولی: فلا اطلاق لشیء منها بل هی واردهٔ فی مقام بیان احکام اخر من قبیل عدم الخروج من محل الاعتکاف، و لزوم الرجوع مع الخروج فی موارد جوازه، و اشتراط الاقامهٔ لیصح الصوم و ما شاکل، و علی فرض ثبوت الاطلاق لها تقید بالطائفتین الاخیرتین.

و دعوی انه یستلزم تخصیص الأکثر المستهجن، مندفعهٔ بان المستهجن تخصیص العام بالاکثر، و اما تقیید الاطلاق فلا استهجان فیه، أ لا تری انه لم یستشکل احد فی تقیید اطلاق ادلهٔ الجماعهٔ المقتضی لجواز الاقتداء بکل احد بما دل علی عدم جواز الاقتداء بالفاسق و غیره ممن لا یجوز الاقتداء به، مع ان العدول اقل من الفساق، و مع الاغماض عن جمیع ذلک لاعراض الأصحاب عنها و عدم افتائهم بمضمونها لا یستند الیها.

و أما الطائفهٔ الثانیهٔ: فاورد علی الاستدلال بها بوجوه:

الأول: عدم افتاء الأصحاب بما تضمنته، فان المشهور بینهم- من غیر مخالف صریح من القدماء سوی المفید- هو اختصاص الاعتکاف بمسجد صلی فیه النبی او وصیه، و فتوی المتأخرین لا أثر لها فی هذا المقام.

و فیه: ان عدم افتائهم به ان کان لأجل الجمع بینها و بین الطائفهٔ الثالثهٔ لا یوجب وهنا فیها، و معه فلا بد من ملاحظهٔ ان الجمع تام ام لا.

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب اعتکاف حدیث ۱۲.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب اعتکاف حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۴۳۳

[...]

الثانی: ان جملهٔ من نصوصها متضمنهٔ لمسجد جماعهٔ، و لا ریب انه اعم من الجامع لصدقه علی مسجد القبیلهٔ اذا صلی فیه جماعهٔ و لم یقولوا به و تقییده بالجامع علی تقدیر تسلیم صحته لیس باولی من تقییده، بما علیه اصحابنا من مسجد صلی فیه امام الأصل جمعهٔ او جماعهٔ، بل هو اولی للاجماعات الکثیرهٔ و الشهرهٔ العظیمهٔ و قاعدهٔ توقیفیهٔ العبادهٔ و وجوب الاقتصار فیها علی المتیقن ثبوته من الشریعهٔ، مضافاً الی الصحیحهٔ المتقدمهٔ، هکذا افاد سید الریاض.

و فیه: اولا: انه فرق بین التعبیر بمسجد اقیمت فیه جماعهٔ، و التعبیر بمسجد جماعهٔ، و ظاهر الثانی هو المسجد المعد لجماعهٔ أهل البلد عامهٔ من غیر اختصاص بقبیلهٔ او محلهٔ او جماعهٔ، فالمراد به المسجد الجامع.

و ثانیاً: انه لو انکر هذا الظهور فلا اقل من الاجمال، فیرجع الی النصوص الاخر المتضمنهٔ لمسجد الجامع.

و ثالثاً: انه لو سلم ظهوره فی الاطلاق یقید بواسطهٔ النصوص الاخر بالجامع.

و دعوی انه لیس باولی من التقیید بمسجد صلی فیه امام الأصل، مندفعة بانه اولی من جهة الدلیل، و الاجماعات المنقولة و الشهرة العظیمة قد عرفت حالها، و قاعدة توقیفیة العبادة لا- تنافی الالتزام بالاطلاق من جهة الدلیل، و مع وجوده لا یجب الاقتصار علی المتیقن، و اما الصحیحة فسیمر علیک حالها. فهذه الطائفة دلالتها علی المطلوب ظاهرة.

و أما الثالثة: فمرسلا المقنعة و المقنع. لارسالهما لا یعتمد علیهما، و اما الصحیح فالاستدلال به لما هو المشهور یتوقف علی ارادة امام الأصل من امام عدل و هو غیر ثابت، إذ لو سلم ظهور لفظ الامام فی امام الأصل دون امام الجماعة لا نسلم ظهور الموصوف بعدل فیه، بل الظاهر منه سیما بقرینة کون مورد السؤال مساجد بغداد التی لم تکن مساجد أهل الحق هو امام الجماعة، فمحصل جوابه (علیه السلام) انه انما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۳۴

[...]

یعتکف فی مسجد اهل الحق، و اما المسجد الذی اتخذها المخالفون لجماعتهم فما دام لم یصل فیه أهل الحق جماعة خلف امام عدل فهو لا یعتکف فیه، فکانه لیس بمسجد الجامع، فالمسجد الجامع لأهل الحق اولهم و لغیرهم یجوز فیه الاعتکاف، ثمّ انه (علیه السلام) دفعاً لتوهم السائل ان المسجد الذی تقام فیه جماعة المخالفین لا یعتکف فیه قال (علیه السلام): و لا بأس ان یعتکف فی مسجد الکوفة ... الی آخره، و بین بذلک ان الشرط هو اقامة أهل الحق فیه الجماعة، و لا تکون اقامة المخالفین الجماعة فیه مانعة، و علیه فتتطابق الطائفتان و تدلان علی جواز الاعتکاف فی المسجد الجامع مطلقاً.

و لو تنزلنا عن ذلک فغایة ما هناک الاجمال، فیتعین الرجوع الی الطائفة المبینة غیر المجملة، و لو سلّم دلالة الصحیح علی ما استدل به له فالمتعین تقیید اطلاق النصوص المتقدمة به.

و اجیب عنه علی هذا المسلک بوجوه:

۱- ما فی المستند و هو: ان اکثر النسخ لا یعتکف موضع لا اعتکاف و هو لا یکون صریحاً فی نفی الجواز لإرادة نفی الاستحباب.

و فیه: انه یبتنی علی اصله غیر الصحیح، و هو عدم ظهور الجملة الخبریة فی اللزوم.

۲- ما فیه ایضاً و هو: ان بعض الأخبار ذکر مسجد الجماعة بعد ذکر مسجد الرسول و الکوفة و مسجد الحرام، فیکون المراد من مسجد الجماعة غیرها البتة.

و یرد علیه: ان غایة ما هناک حینئذٍ التعارض و الترجیح مع الصحیح لکونه مما اشتهر بین الأصحاب، و الشهرة اول المرجحات.

۳- ما فیه أیضاً من انه: لو سلم دلالته لا یصح تخصیص النصوص المتقدمة به و الا یلزم خروج الأکثر و هو غیر جائز فیقع التعارض بینهما، و هی ارجح من جهة الموافقة لإطلاق الکتاب العزیز، و هی من المرجحات المنصوصة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۳۵

[...]

و فیه: اولًا: ما تقدم من انه لا محذور فی تقیید اطلاقها.

و ثانیاً: انه لو سلم التعارض فعلی ما هو الحق من الترتیب بین المرجحات، و ان المراد بالشهرة هی الشهرة الفتوائیة، لا بد من تقدیم الصحیح لأنه اشهر، و الشهرة مقدمة علی موافقة الکتاب.

و بما ذکرناه: ظهر اشکال ما فی الجواهر قال: فهو مع اتحاده و کونه من قسم الموثق و احتماله ما عرفت قاصر عن معارضته لما تقدم، سیما بعد اعتضاده بظاهر الآیة بناءً علی دلالتها علی مشروعیته بکل مسجد. انتهی.

فالعمدة ما ذکرناه، فالمتحصل: جواز الاعتکاف فی کل مسجد جامع بشرط ان یکون قد صلی فیه امام عدل بصلاة الجماعة، و لا تعتبر صلاة امام الأصل فیه.

فروع

۱- لو فرض تعدد الجامع فی البلد الواحد

، فهل یجوز الاعتکاف فی کل منهما ام لا؟ قد یقال بالثانی نظراً الی ان شیئاً منهما لیس مسجد جامع البلد، و کونهما معاً جامعاً لا یکفی، فان المعتبر کون المسجد الذی یعتکف فیه جامعاً.

و لکن یرد علیه: ان المراد بالجامع لیس ما یجتمع عامة أهل البلد فیه و الّا قل مسجد یکون کذلک خصوصاً فی هذه الأزمنة التی لا تصلی الجمعة، بل المراد به ما اعد لذلک، و علیه فکل منهما یصدق علیه الجامع فیصح الاعتکاف فیه.

۲- مع فرض التعدد هل یجوز ان یشترک بینهما

فی الاعتکاف بان یلبث بعض المدة فی احدهما و بعضها الآخر فی الثانی، ام لا کما فی الجواهر، ام یفصل بین ما اذا کان احدهما متصلًا بالآخر بالباب فیجوز، و بین غیره فلا یجوز کما عن الغنیة؟ وجوه.

وجه الأول: ان مقتضی اطلاق الأدلة هو ان المعتبر اللبث فی المدة المعینة فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۳۶

[...]

الجامع، و لم یدل دلیل علی اعتبار وحدة ذلک، و علیه فان کانا متصلین بالباب فلا کلام، و الا فخروجه من أحدهما فی نفسه و ان کان غیر جائز- کما سیأتی- الا انه اذا خرج فی موارد جوازه فکما ان له ان یرجع الی الأول یجوز ان یذهب الی الثانی.

وجه الثانی: ان فی بعض النصوص المتقدمة- کصحیح داود- لا تخرج من المسجد الا لحاجة لا بد منها، و لا تقعد تحت ضلال حتی تعود الی مجلسک و نحوه غیره، و هذه ظاهرة فی اعتبار الوحدة.

و لکن یرد علیه: انه لا- یعتبر فی الاعتکاف ان یلبث فی مکان معین من الجامع، بل له ان یغیر مکانه من موضع منه الی موضع آخر، فالمراد من مجلسک هو المحل الذی لا- بد من اللبث فیه فی المدة الخاصة، فکما انه یصدق علی ما لو رجع الی موضع آخر من المسجد، کذلک یصدق علی ما لو رجع الی مسجد آخر.

فالاولی ان یستدل له: بان المأخوذ فی الأدلة لیس هو هذا العنوان الصادق علی الواحد و المتعدد، بل اخذ مسجد جامع، و ظهور ذلک فی الوحدة لا ینکر، فالأظهر اعتبار وحدة المسجد، فلا یجوز أن یشترک بینهما.

۳- اذا کان الجامع واحداً و فصل بحاجز

جاز ان یعتکف فی کل منهما لأنه بعضه، فهل یجوز ان یخرج عن احدهما الی الآخر- کما فی المنتهی- فیما اذا کان احدهما ملاصقاً

للآخر بحیث لا یحتاج الی المشی فی غیرهما، ام لا؟ وجهان مبنیان علی صدق الوحدة، و التعدد.

فعلی الأول یجوز، و علی الثانی لا یجوز، و لعل ذلک یختلف باختلاف افراد الحاجز.

و لو شک فی صدق الوحدة او التعدد یبنی علی الأول، فانهما کانا واحداً سابقاً، و یشک فی عروض التعدد، فیستصحب الوحدة بناءً علی ما هو الحق من جریان الاستصحاب فی الشبهات المفهومیّة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۳۷

و شرطه النیة

۴- هل یجوز الاعتکاف فی حیطان المساجد

التی من جانبها و ابارها فیها و سطوحها و منائرها و منابرها و محاریبها و سرادیبها و نحوها مما هو مبنی علی الدخول ما لم یعلم الخروج، ام لا-؟ الظاهر ذلک، فانها من اجزاء المسجد و ابعاضه فیشملها اطلاق الأدلة، و الانصراف الی خصوص السطح الداخل ممنوع، و علی فرضه یزول بادنی تامل، و مثله لا یصلح لتقیید الاطلاق، فما عن الدروس من تحقق الخروج عن المسجد بالصعود علی السطح لعدم دخوله فی مسماه ضعیف.

شرائط الاعتکاف- الشرط الأول

الموضع الثالث: فی شرائط الاعتکاف

اشارة

: و شرطه امور:

الأول: النیة

بمعنی الارادة المحرکة للعضلات الموجبة لاختیاریة الفعل مع قصد القربة، بلا خلاف فی ذلک فی الجملة.

اما دخل الأول: فواضح، فان الفعل غیر الاختیاری لا یتصف بحسن و لا قبح، و لا یکون متعلق التکلیف.

و أما اعتبار الثانی: فلدخله فی العبادات، و الاعتکاف منها اجماعاً. و قد مر بسط الکلام فی النیة و خصوصیاتها فی المباحث المتقدمة فلا نعید، و انما نشیر هنا الی بعض الفروع الذی وقع الخلاف بین الفقهاء فیها:

منها: انه بناءً علی ان الاعتکاف المندوب بعد مضی الیومین یصیر واجباً- کما سیأتی کیف ینوی؟.

قد یقال کما عن سید المدارک ره: بانه ینوی من الأول کذلک، بمعنی ان الیومین الأولین علی سبیل الندب و الباقی علی وجه الوجوب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۳۸

[...]

و اورد علیه: بانه یلزم تقدیم النیة علی محلها، لأن محلها اول الفعل، و الفعل الواجب محل النیة فیه هو اول ما یتعلق الوجوب به.

و فیه: اولًا: ان النیة لیست هی الاخطار، بل هی عبارة عن الداعی المحرک للعضلات، و علیه فمع التقدیم حیث یکون ذلک باقیاً حین العمل یندفع الاشکال.

و ثانیاً: انه لو سلم ان المراد بها الاخطار، و ان ذلک معتبر، فلا ریب فی ان المعتبر هو الاخطار مقارناً لأول المرکب، و اما عند کل جزء بالخصوص فلا یعتبر قطعاً، و لم یلتزم به احد، فاعتکاف الیوم الثالث بما انه جزء المأمور به لا یعتبر الاخطار فی اوله.

و قد یقال کما فی الشرائع: بانه ان کان مندوباً نوی الندب، فان مضی یومان وجب الثالث علی الأظهر و جدد نیة الوجوب.

و اورد علیه بعض المحشین: بان الثلاثة اقل ما تتحقق به هذه العبادة، و هی متصلة شرعاً، و من شأن العبادة المتصلة ان لا تفرق النیة علی اجزائها بل تقع بنیة واحدة.

و فیه: انه لا دلیل علی المنع عن توزیع النیة بالنحو المذکور، فان الدلیل دل علی لزوم اتیان المأمور به بقصد الأمر المتوجه به، فلو نوی اتیان کل جزء علی نحو الاستقلال یبطل من جهة ان الجزء مستقلًا غیر مرتبط بالاجزاء الاخر، لا أمر به فیبطل لذلک.

و أما لو نوی عند اتیان کل جزء الأمر الضمنی المتعلق به و بنائه علی ضم سائر الاجزاء الیه فلاـ اشکال فی صحته کما اعترف الأصحاب بجوازه فی الوضوء و غیره.

و قد یقال کما فی الجواهر: بانه حیث یکون اعتکاف الثلاثة عبادة واحدة و لا توصف قبل الوقوع الا بالندب، فهو حینئذٍ وجهها، فیجوز ان ینوی قبل الشروع فیه الندب، و الوجوب الحاصل بعد یومین من احکام تلک العبادة المندوبة لا من وجوه امرها، ضرورة کونه بامر آخر غیر الأمر باصل الاعتکاف، فلا یعتبر فی صحنه اصل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۳۹

]...[

النیة، فضلًا عن نیة الوجه، و لذا لو اتم المکلف الفعل بالاستدامة علی مقتضی الأمر الأول غیر عالم بالأمر الثانی صح فعله قطعاً.

و فیه: انه لا یعقل ان یأمر المولی بفعل قبل مجیء زمانه و حین العمل یتبدل ذلک الأمر بان یسقط و یأمر به بامر آخر مغایر له، کما لا یصح ان یکون ذلک الأمر باقیاً و یأمر به بامر آخر.

اما الأول: فلأن الأمر انما هو للبعث نحو الفعل، و تحریک العضلات نحوه: فمع فرض عدم باعثیته من جهة انه ما لم یأت زمان الفعل لا یکون هذا الأمر صالحاً للباعثیة، و بعد مجیء زمانه یسقط الأمر فلا یصل الی مرتبة الباعثیة ابداً، فمثل هذا الأمر لغو، و صدوره من الحکیم محال.

و أما الثانی: فلأنه یلزم منه اجتماع المثلین مع ان الأمرین بلا منشأ، مضافاً الی انه لو کان کذلک کان الأمر الوجوبی أیضاً من الأول.

و الغریب انه قده ینکر وجود الأمر الوجوبی من الأول نظراً الی ان زمان الامتثال بعد یومین فلا یصح الخطاب قبله، و لا یری محذوراً فی وجود الأمر الندبی، و لم یظهر الفرق بینهما من هذه الجهة.

فالحق انه بناءً علی اعتبار قصد الوجه حتی قصد وجه الأجزاء من الوجوب او الندب یتعین اختیار احد الأولین، فان اعتکاف الیوم الثالث من الأول مأمور به بامر وجوبی، غایة الأمر مشروطاً باتیان الاعتکاف فی الیومین الأولین، و لکن الأظهر- کما مر فی کتاب الصلاة مفصلًا- انه لاـ یعتبر قصد الوجه و لا قصد الوجوب و الندب، و علی فرض اعتباره لا یعتبر قصد وجه الأجزاء، و علی ذلک فکما افاده ثانی الشهیدین ره: نستریح من الاشکالات.

و له فی المقام کلام الظاهر منه: انه یسلک مسلکنا فی الوجوب و الندب، اذ قد مر ان الوجوب و الندب عندنا خارجان عن حریم الموضوع له و المستعمل فیه، و ان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۴۰

[...]

الأمر فی الموردین یستعمل فی معنی واحد، و انما هما ینتزعان من ترخیص المولی فی ترک ما امر به المستلزم لعدم العقاب علی الترک، و عدم ترخیصه فیه.

و قال قده: ان معنی وجوب الثالث علی القول به ترتب الثواب علی فعله و العقاب علی ترکه بخلاف غیره. انتهی.

و هذا الکلام کالصریح فی خروج الوجوب عن المستعمل فیه و الموضوع له، و انه ینتزع من الأمور اللاحقة له.

و منها: انه لو تخیل وجوب الاعتکاف علیه فاتی به کذلک، فهل یصح ما اتی به فیه؟ اقوال: ثالثها: التفصیل بین ما اذا کان قاصداً للأمر الواقعی المتوجه الیه و ان اعتقد کونه هو الوجوبی، فیکون من باب الخطأ فی التطبیق و یصح، و بین ما اذا قصد الأمر الوجوبی علی نحو التقیید فلا یصح، و نظیره ما لو اعتکف فی مسجد یتخیل انه المسجد الخاص فتبین غیره. و له نظائر اخر.

و الحق هو الصحة فی الجمیع، و لا أثر للتقیید فی هذه الموارد لما ذکرناه فی الجزء الأول من هذا الشرح فی مبحث الوضوء من ان الضابط فی صحة العبادة الاتیان بالمأمور به بحدوده و قیوده، مضافاً الی المولی، و لا یعتبر شیء آخر وجودی او عدمی فیها، و علیه فبما ان کون الأمر وجوبیاً، او کون هذا المسجد مسجداً معیناً و ما شاکل، لا یکون جزءاً و لا قیدا للمأمور به، و قصده لا ینافی الاضافة الی المولی، فمن اتی باعتکاف بتخیل وجوه او بتخیل کونه فی مسجد خاص فهو آت بجمیع ما یعتبر فی الاعتکاف، و اضافه الی المولی، فلا محالة یکون صحیحا، و لا ینافیه القصد المزبور.

فراجع تلک المسألة لملاحظة ما اورد علی ذلک و ما اجبنا به عنه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۴۱

و الصوم

اعتبار الصوم فی الاعتکاف

و الثانی [الصوم]

مما یعتبر فیه: الصوم فلا یصح بدونه بلا خلاف اجده فیه بیننا، بل الاجماع بقسمیه علیه، کذا فی الجواهر، و فی المنتهی: و الصوم شرط فی الاعتکاف و هو مذهب علماء اهل البیت علیهم السلام. انتهی.

و یشهد به صحیح الحلبی عن الصادق (علیه السلام): لا اعتکاف الا بصوم «۱». و مثله- صحیح محمد بن مسلم «۲» و موثقة «۳» و موثق ابی العباس «۴».

و خبر ابی بصیر عنه (علیه السلام)- فی حدیث- و من اعتکف صام «۵».

و صحیح الحلبی عنه (علیه السلام)- فی حدیث- و تصوم ما دمت معتکفاً «۶» إلی غیر ذلک من النصوص المستفیضة ان لم تکن متواترة.

و تمام الکلام فی البحث فی جهات:

۱- المعروف بین الأصحاب: انه لا یشترط فیه ان یکون صومه لخصوص الاعتکاف، بل یکفی فی صحة الاعتکاف وقوعه معه و ان لم یکن له سواءً کان الصوم واجباً علیه او مندوباً، بل عن المعتبر: علیه فتوی علمائنا و یقتضیه اطلاق النصوص و الأخبار المتضمنة لاعتکافه صلّی اللّه علیه و آله فی العشر الأواخر من شهر رمضان، مع انه لا یصح صوم آخر فی شهر رمضان اجماعاً، و لم یکن صلّی اللّه علیه و آله صائماً

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب الاعتکاف حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب الاعتکاف حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب الاعتکاف حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۲ من أبواب الاعتکاف حدیث ۵.

(۵) الوسائل باب ۲ من أبواب الاعتکاف حدیث ۷.

(۶) الوسائل باب ۲ من أبواب الاعتکاف حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۴۲

[...]

الا بصوم شهر رمضان قطعاً.

۲- و لو نذر ان یعتکف ثلاثة ایام، ففی التذکرة: وجب الصوم بالنذر، لأن ما لا یتم الواجب الا به یکون واجباً.

و اورد علیه سید المدارک ره: بان النذر المطلق یصح ایقاعه فی صوم شهر رمضان او واجب غیره، فلا یکون نذر الاعتکاف مقتضیاً لوجوب الصوم. انتهی.

أقول ان المصنف ره ان اراد بما فی التذکرة انه یجب الصوم غیر الصوم الواجب علیه فی نفسه کان الایراد علیه متیناً، و لکنه یصرح بانه لو اعتکف فی شهر رمضان صح اعتکافه و کان صومه واقعاً عن رمضان، و اجزأه عن صوم اعتکافه الواجب، و علیه فمراده ان الصوم یجب بالنذر، و هو ماله افراد واجبة و مستحبة، و اختیار التطبیق بید المعتکف، فان اعتکف فی شهر رمضان کان المنذور منطبقاً علی صوم ذلک الشهر فینطبق علیه عنوانان کل منهما واجب فیلتزم بالوجوب الأکید، و ان اعتکف فی غیره صار القوم المندوب واجباً فلا ایراد علیه.

۳- ان لازم هذا الشرط عدم صحة الاعتکاف فی زمان لا یصح الصوم فیه کالعیدین، و لا ممن لا یصح صومه کالحائض و النفساء، و هذا مما لا کلام فیه و لا خلاف.

انما الکلام فی انه هل یصح الاعتکاف فی السفر کما عن ابن بابویه و الشیخ و ابن ادریس، ام لا یصح کما لعله المشهور؟.

و استدل للأول: بانه عبادة مطلوبة للشارع لا یشترط فیها الحضر فجاز صومها فی السفر.

و اورد علیه: تارة بانه یکفی فی اشتراط الحضر فی اشتراطه فی شرطه و هو الصوم، و اخری بانه لو سلم دلالة ما دل علی مطلوبیة الاعتکاف مطلقاً الشامل للسفر علی مشروعیة الصوم فی السفر یقع التعارض بینه و بین ما دل علی عدم الصوم فی السفر، و النسبة عموم من وجه، و الترجیح مع الثانی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۴۳

و ایقاعه ثلاثة ایام فما زاد

. أقول: انه و لو سلم شمول اطلاقه للسفر، لا یلزم منه مشروعیة الصوم فی السفر، فان حقیقة الاطلاق رفض القیود لا الجمع بین القیود، فمعنی اطلاق دلیل مطلوبیة الاعتکاف للاعتکاف فی السفر لیس مطلوبیته منه بقید انه مسافر، بل معناه ان الحضر و السفر غیر دخیلین فی الحکم، و تمام الموضوع هو الاعتکاف.

و علیه: فحیث ان دلیل الاعتکاف کما مر لا یدل علی ان الشرط فیه هو الصوم مطلقاً بحیث یکون هذا الأمر دلیل مشروعیته بل یدل

علی شرطیة الصوم المشروع له، فغایة ما یلزم من الاطلاق المزبور مطلوبیة قصد الاقامة مقدمة للصوم و الاعتکاف.

و ان شئت قلت: ان دلیل مطلوبیة الاعتکاف و ان استلزم منه الأمر بالصوم و لکن حیث لم یبین قیوده و حدوده، فمقتضی اطلاقه المقامی اعتبار جمیع ما یعتبر فی الصوم فی غیر المقام فیه، و من تلک القیود ان یکون الصائم غیر مسافر، نظیر الاطلاق المقامی لدلیل استحباب صلاة رکعتین المقتضی لاعتبار الطهارة فیها کسائر الصلوات، فدلیل الاعتکاف یدل علی اعتبار الحضر او قصد الاقامة فی الصوم و لا یدل علی صحته من المسافر، فتدبر فانه دقیق.

اشتراط کون الاعتکاف ثلاثة ایام لا أقل

[الثالث کون الاعتکاف ثلاثة أیام لا أقل]

و الثالث من الشرائط: ایقاعه ای ایقاع الاعتکاف ثلاثة ایام فما زاد بلا خلاف.

و فی المنتهی: لا یجوز الاعتکاف اقل من ثلاثة ایام بلیلتین، و هو مذهب فقهاء أهل البیت علیهم السلام، و الجمهور کافة علی خلافه. انتهی.

و نحوه فی دعوی الاجماع علی ذلک ما فی التذکرة.

و النصوص شاهدة به: کصحیح ابی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): لا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۴۴

[...]

یکون الاعتکاف أقل من ثلاثة أیام «۱».

و موثق عمر بن یزید عنه (علیه السلام): لا یکون الاعتکاف اقل من ثلاثة ایام «۲».

و خبر داود بن سرحان: بدأنی أبو عبد اللّه (علیه السلام) من غیر ان اسأله فقال: الاعتکاف ثلاثة ایام، یعنی السنة إن شاء اللّه «۳». الی غیر ذلک من الاخبار.

فلا کلام و لا إشکال فی اصل الحکم، انما الکلام فی فروع:

۱- هل المراد بالیوم فی النصوص هو النهار خاصة او ما یعم اللیل، و قد یقال بالثانی، و نسب الی جماعة منهم الشهید الثانی ره، و استدل له: بان المراد بالیوم ذلک اما لکونه اسماً لمجموع اللیل و النهار، او للتغلیب.

و فیه: ان الیوم اسم للنهار خاصة، ففی المجمع: و الیوم معروف من طلوع الفجر الثانی الی غروب الشمس. انتهی.

و ربما یشهد له فی الجملة: قوله تعالی: سَخَّرَها عَلَیْهِمْ سَبْعَ لَیالٍ وَ ثَمانِیَةَ أَیّامٍ حُسُوماً «۴». و التغلیب لا یصلح ان یکون قرینة لإرادة الاعم منه، و علیه فهل تدخل اللیالی فی الزمان الذی یعتبر فی الاعتکاف، ام لا؟ فیه أقوال: احدها: ما هو المشهور بین الأصحاب و هو دخول اللیلیتین، ای لیلتی الثانی و الثالث فیه، و قد مر ما فی المنتهی من دعوی الاجماع علیه.

و عن الشهید الثانی و المصنف فی بعض کتبه: دخول اللیلة الاولی أیضاً، و عن

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الاعتکاف حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الاعتکاف حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب الاعتکاف حدیث ۴.

(۴) الحاقة الآیة ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۴۵

[...]

بعض: دخول اللیلهٔ الرابعهٔ أیضاً، و عن ظاهر الخلاف و المبسوط: عدم دخول اللیلتین المتوسطتین فضلًا عن الاولی و الرابعهٔ، و قد تکلف بعض لإرجاع ما فیهما الی ما علیه الأصحاب، و کیف کان فالمهم ملاحظهٔ الدلیل.

و قد استدل لدخول اللیلتین المتوسطتین بوجوه:

الأول: ما فی الجواهر و المستند و غیرهما و هو: ان المنساق من النصوص المتضمنهٔ ان الاعتکاف لا- یکون الا- ثلاثهٔ ایام الثلاثهٔ المتتابعهٔ، و استمرار حکم الاعتکاف، و انه لا انقطاع فیه.

و فیه: ان المأمور به لو کان هو الاعتکاف من الیوم الأول الی آخر الیوم الثالث کان هذا الظهور لا- ینکر، و لکن المأمور به هو الاعتکاف ای اللبث فی المسجد ثلاثهٔ أیام، و المفروض خروج اللیالی عنها.

فغایهٔ ما یستفاد من النصوص ان اللبث فی المسجد فی جمیع ثلاثهٔ أیام عمل واحد و فیه مصلحهٔ واحدهٔ و مأمور به بامر واحد، اما انه یعتبر ان لا ینقطع لبث الیوم الأول عن الیوم الثانی و الثالث، فهذه النصوص لا تدل علیه، فکما ان الخروج لحاجهٔ لا یضر بوحدهٔ العمل، فلیکن الخروج باللیل کذلک.

الثانی: ما فی الریاض، قال: لو لم یدخلا لتحقق الخروج منه بدخول اللیل فجاز فعل المنافی فانقطع اعتکاف ذلک الیوم عن غیره فیصیر منفرداً، فحصل اعتکاف اقل من ثلاثهٔ ایام، و هذا خلف. انتهی.

و فیه: انه لو فعل المنافی الذی دل الدلیل علی کونه موجباً لبطلان الاعتکاف- و لو وقع فی اللیل- لا یلزم، منه حصول اعتکاف اقل من ثلاثهٔ ایام، بل لازمه بطلان الواقع نظیر ما لو صلی رکعهٔ و قطعها، مع ان الخروج فی اللیل حینئذٍ من قبیل الخروج لحاجهٔ مسوغهٔ له فی الیوم.

الثالث: الأخبار المتضمنهٔ لثبوت الکفارهٔ لو جامع اهله باللیل، و لو لم یکن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۴۶

[...]

اللیل ایضاً زمان الاعتکاف لما کان وجه لذلک.

و فیه: انه لا- کلام فی جواز الاعتکاف باللیل، بمعنی جعله جزءاً للاعتکاف، و انما الکلام فی اعتبار ذلک، و علیه فحیث ان النصوص تدل علی انه لو جامعها و هو معتکف ثبت علیه الکفارهٔ، فغایهٔ ما یستفاد منها صحهٔ الاعتکاف فی اللیل لا اعتباره.

الرابع: فعل رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، فانه کان یبقی فی اللیالی ایضاً معتکفاً، فیجب للتاسی.

و فیه: ان الفعل اعم من الاستحباب و اللزوم.

الخامس: الاجماع.

و فیه: انه یمکن ان یکون مدرک المجمعین بعض ما تقدم.

و الحق ان یستدل له: بالنصوص الآتیهٔ الدالهٔ علی عدم جواز خروج المعتکف ما دام لم یتم ثلاثهٔ ایام، الشامل اطلاقها للخروج فی اللیل، و ما دل علی ثبوت الکفارهٔ علی المرأهٔ المعتکفهٔ باذن زوجها اذا خرجت و لو باللیل من المسجد قبل انقضاء الثلاثهٔ و واقعها زوجها، فلا ینبغی التوقف فی دخولهما.

و أما اللیلهٔ الاولی فقد قیست بالثانیهٔ و الثالثهٔ، و قیل: بدخولها، و لکنه قیاس مع الفارق لما عرفت من ان وجه دخولهما لیس دخل اللیلهٔ

فی مفهوم الیوم کی یقال لا فرق بین الأولی و الثانیـة، بل الادلـة المانعـة عن الخروج بعـد الاعتکاف و المثبتـة للکفارة لترتیب الکفارة علی المواقعة فی اثناء الثلاثة، و هذه النصوص لا تشمل اللیلة الاولی.

و أما الرابعـة: فلم اظفر بوجه یمکن ان یستدل به لـدخولها، و فی الجواهر بل: خبر عمر بن یزیـد المتقدم فی کتاب الصوم صـریح فی نسبة هذا القول للمغیریة، و انهم کذبوا فیه. انتهی. نعم له ادخالها فی الاعتکاف اذ لا حد لأکثره.

۲- هل یجزی التلفیق فی الثلاثة بان یعتکف یومین و نصـفا من سابقه و نصف یوم من الیوم الرابع کما عن المختلف و فی الجواهر، ام لا یجزی و یعتبر کون الثلاثة تامة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۴۷

]...[

کمـا عن المبسوط و غیره؟ وجهـان مبنیـان: علی ان الیوم المـأخوذ فی لسـان الـدلیل الظـاهر فی التـام هل اخـذ علی نحو الطریقیـة فی الساعات النهاریـة کما فی نظائر المقام من الاقامـة عشـرة ایام، و ایام الحیض و النفاس و ما شاکل فیجتزئ بالنهار الملفق، ام اخـذ علی نحو الموضوعیـة فلا یجتزی به، و حیث ان ظاهر کل عنوان اخذ فی الدلیل دخله فی الموضوع بما هو لا بما انه طریق الی شـیء آخر- ما لم یثبت الخلاف- فالأظهر عدم الاجتزاء به، و ثبوت ذلک فی نظائر المقام لا یکفی کما هو واضح.

۳- بناءً علی انه لا حـد لأکثر الاعتکاف لا کلام فی الاعتکاف المندوب، فانه کلما ازداد فی الاعتکاف بعد الثلاثة یکون ذلک افضـل و ان کان المجموع اعتکافاً واحداً، کما لا کلام فی الواجب منه لو نذر معیناً کخمسة ایام او اربعة او ثلاثة و ما شاکل.

انمـا الکلام فی انه اذا نـذر الاعتکاف و اطلق، فان اتی بثلاثـة خاصـة فلا کلام لصـدق المنـذور علیه، و اما ان زاد علی الثلاثـة کما لو اعتکف اربعة ایام ففی الجواهر: ان المنذور ینطبق علی اربعة.

و اجاب عن الاشـکال: بان لازم ذلک الالتزام بالتخییر بین الأقل و الأکثر، و هو فی الواجب غیر معقول لحصول الأقل دائماً قبل الأکثر فیسقط الواجب، بانه لا یمتثل التکلیف الوجوبی فی الفرض بالأقل الذی صار بعد فرض قصد المکلف الزائد جزءاً، بل قد یحتمل عدم اعتبار القصد اخیراً له بعد القصد الأول لعدم الدلیل علی مشروعیته کذلک. انتهی.

و فیه: ان التکلیف الوجوبی بمقتضی النذر متعلق بنفس ما تعلق به التکلیف الندبی، و من المعلوم ان قصد الاقتصار علی الثلاثة لا یعتبر فی امتثاله، کما ان قصـد الزائد علیها لا یکون مانعاً عن تحقق الامتثال بها، و لذا لو قصد من الأول ان یعتکف اربعة ایام فبعد ثلاثة ایام انصرف صح اعتکافه قطعاً، فکذلک بالنسبة الی التکلیف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۴۸

]...[

الندری، و دلیل مشـروعیته حینئذٍ هو المطلقات بعد عدم الدلیل علی مانعیة قصد الزائد و اقتضاء الاصل عدمها، فالمتعین هو البناء علی حصول الامتثال باتیان الاعتکاف ثلاثة ایام و الزائد علیها یکون من الاجزاء المستحبة، و لا محذور فی ذلک.

۴- لو نـذر اعتکاف عشـرة ایام لا یجب علیه التتابع، بل له ان یعتکف ثلاثـة ثلاثة، و لا یجوز الفصل بین اقل من ذلک، اذ لا اعتکاف اقل من ثلاثة ایام، و اذا اراد ان یعتکف الیوم العاشـر فان وصله بما قبله لا إشکال و الا فلا بد من ضم یومین آخرین الیه تحقیقاً لشرط الصحة.

فهل له التفریق یوما فیوما علی ان یصوم مع کل یوم من النـذر یومین ندباً کما عن المختلف، ام لا؟ الظاهر هو الثانی، لا لما قیل من انه لاـ یصـح الصوم تطوعـاً ممن علیه الصوم الواجب فانه فاسـد، و لا وجه له سوی ان الأمر بالشـیء یقتضـی النهی عن ضـده و النهی عن

العبادة یوجب فسادها، و القیاس علی صوم رمضان و کلاهما فاسدان، بل لأن المامور به الوجوبی لا لون له و لا خصوصیة زائدة علی الاعتکاف مع الصوم، فبإتیان الصوم فی الیوم الثانی مع الاعتکاف ینطبق علیه الواجب قهراً، اذ انطباق المأمور به علی المأتی به فی صورة المطابقة قهری لیس قصدیاً حتی یقال انه یقصد الصوم المندوب، مع انه لو قصد الصوم المندوب أیضاً یصح اعتکافه و یقع امتثالًا للأمر النذری لعدم دخل الصوم الخاص فی الاعتکاف، فنذره لیس نذراً لصوم معین.

و هل تدخل اللیالی فی النذر ام لا؟ الظاهر دخول اللیلتین المتوسطتین بین کل ثلاثة ایام لما مر من ان الاعتکاف فی الثلاثة بدون اللیلتین باطل، نعم لو نذر اعتکاف العشر الاواخر من الشهر دخلت جمیع اللیالی حتی اللیلة الاولی لکونها من العشر الاواخر، و اما لو نذر اعتکاف عشرة ایام، فله ان یشرع فی الاعتکاف من اول طلوع الفجر الی غروب الشمس من الیوم الثالث ثمّ یخرج و لا یعتکف اللیلة الرابعة، ثمّ یعتکف من اول طلوع الفجر من الیوم الرابع الی غروب الشمس من الیوم السادس

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۴۹

[...]

و لا یعتکف اللیلة السابعة ایضاً، ثمّ یعتکف من اول طلوع الفجر من الیوم السابع الی آخر یوم العاشر.

۵- آخر وقت الاعتکاف من الیوم الثالث غروب الشمس الذی هو آخر وقت الصوم، و الظهرین، و اول وقت العشاءین لا- غروب الحمرة المشرقیة، کما تقدم تفصیل القول فی ذلک فی مبحث المواقیت فی الجزء الرابع من هذا الشرح.

بقیة الشرائط

و قد ذکر الأصحاب لصحته شرائط اخر:

احدها: الاسلام.

و الثانی: الایمان.

و الثالث: البلوغ.

و الرابع: العقل. و سیأتی الکلام مفصلًا فی اعتبار هذه الامور فی العبادات التی منها الاعتکاف فی کتاب الحج.

الخامس: استدامة اللبث فی المسجد، و سیأتی الکلام فی ذلک فی الموضع الثالث عند بیان الأحکام، لأن المصنف ره تعرض لهذه الجهة هناک.

السادس: اذن المستأجر فی اعتکاف الاجیر اذا کان العمل المستأجر علیه منافیا مع الاعتکاف.

و علل ذلک بوجوه:

منها: ان المستأجر مالک لمنفعة الأجیر، فلا یصح صرفها فی الاعتکاف بغیر اذنه، فانه تصرف فی ملک الغیر فلا یجوز.

اقول: ان کانت الاجارة بنحو اوجبت مالکیة المستأجر لمنفعة الاعتکاف صح

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۵۰

[...]

ما ذکر، و الا فلا.

و منها: ان الأجیر مأمور بالعمل علی المستأجر، و هو یقتضی النهی عن الاعتکاف، و النهی یقتضی الفساد.

و فیه: ما حقق فی محله من ان الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضده، مع انه ربما لا یکون الاعتکاف ضداً للعمل المستاجر علیه کما

لو استؤجر علی عمارة المسجد او حفر بئر فیه او خیاطة فرشه فی ایام معینة و ما شاکل.

و منها: ان الاعتکاف الأجیر فی زمان کونه اجیراً للغیر تفویت لحق الغیر فیکون حراماً، و الحرمة فی العبادة موجبة للفساد.

و فیه: ان الاعتکاف لا- یکون تفویتاً، فان له ان لا یعتکف و لا یعمل للمستأجر، فلا وجه لحرمته سوی اقتضاء الأمر بالشیء للنهی عن ضده، و قد عرفت ما فیه، فالأظهر انه لا یعتبر اذن المستأجر الا اذا استأجره بنحو ملک علیه منفعة الاعتکاف.

السابع: اذن الزوج بالنسبة الی الزوجة اذا کان منافیاً لحقه، و قد نفی صاحب الجواهر ره وجدان الخلاف فیه، و علل ذلک بمالکیة الزوج منافعها فلا یجوز لها صرفها بغیر اذنه.

و فیه: ان الزوج لا یملک منافع الزوجة، و لا دلیل علی ذلک، و غایة ما ثبت بالدلیل ان له الاستمتاع بها متی شاء.

و الحق ان یستدل له فی بعض الصور بوجهین: احدهما: انه دل النص علی عدم جواز خروج المرأة عن بیت زوجها بغیر اذنه، و فهم الفقهاء منه- و نعم ما فهموه- ان المراد حرمة المکث خارج المنزل مع عدم الاذن، ففی هذا المورد لو اعتکفت بطل اعتکافها، لأن الاعتکاف و هو اللبث فی المسجد بنفسه مصداق للمنهی عنه فیکون حراماً، فلا یمکن الأمر به لامتناع اجتماع الأمر و النهی، فیتمحض فی الحرمة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۵۱

و هو و احب، و ندب فالواجب ما اوجب بالنذر و شبهه، و الندب ما تبرع به

ثانیهما: انه قد تقدم ان للزوج منع الزوجة عن الصوم الندبی، فاذا اعتکفت و صامت ندبیا مع منع الزوج عنه بطل صومها فیبطل الاعتکاف لذلک.

و أما فی غیر هذین الموردین، کما لو اذن لها فی الخروج عن البیت، و فی الصوم او کان الصوم واجباً علیها، و نهاها عن الاعتکاف، لا دلیل علی بطلان الاعتکاف فتدبر.

و بما ذکرناه ظهر ما فی الدروس من اضافة اعتبار اذن الوالد فی اعتکاف الولد، فانه ان قلنا بان اطاعة الوالد واجبة و مخالفته حرام له المنع عن الاعتکاف، و مع منعه لا یصح لتقدم الحرمة علی الاستحباب، و لکنه لا یلزم من ذلک اعتبار اذنه بحیث لو اعتکف من دون ان یطلع الأب یکون باطلًا.

و ان قلنا بان غایة ما ثبت بالادلة حرمة ایذاء الاب، فان کان الاعتکاف ایذاءً له بطل، و الا فلا، فلو اعتکف و صام بدون اطلاعه صحا بلا کلام.

اقسام الاعتکاف

الموضع الرابع فی اقسامه

اشارة

: و هو ینقسم الی واجب و ندب لانه عبادة، و العبادة لا تخرج عنهما فالواجب ما اوجب بالنذر و شبهه من العهد و الیمین و الاجازة و نحوها، و الندب ما تبرع به.

اما الواجب فان کان معیناً وجب اتمامه لوجوبه، و ان کان موسعاً فالمنسوب الی المشهور: عدم جواز قطعه و وجوب اتمامه.

و استدلوا لذلک بوجوه:

منها: ان الاتمام یجب من جهة انه طبق الکلی الواجب علیه علی هذا الفرد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۵۲

فاذا مضی یومان و حب الثالث

الذی بیده، فالفرد هو الواجب فیجب اتمامه.

و فیه: انه لو كـان تطبیق الواجب علی الفرد موجباً لتضـییق دائرة المأمور به بحیث یكون بعـد الشـروع هو الواجب دون غیره من الافراد تم ما افید، لكنه خلاف اطلاق الدلیل، و یتوقف ثبوت ذلك علی دلیل.

و منها: الآیة الكریمة لا تُبْطِلُوا أَعْمالَكُمْ «۱».

و فیه: انه لاـ یفهم من الآیـة حرمـة قطع العمل و الا لزم تخصـیص الأكثر المسـتهجن، بل الظاهر ان المراد بها النهی عن اتباع العمل بما یحبـط اجره، اذ الابطـال بمقتضـی وضع بـاب الافعـال حقیقته احـداث البطلان فی العمل و جعله باطلًا، فتكون الآیـة نظیر قوله تعالی لا تُبْطِلُوا صَدَقاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَ الْأَذی «۲».

و یشـهد له- مضافـاً الی ظهوره- الاخبـار التی اسـتدل فیهـا الامـام (علیه السـلام) بهـذه الآیـة الكریمـة للنهی عن ارسال النیران لتحرق الشـجرات المغروسة فی الجنة یقول الحمد للّه، و لا إله الا اللّه، فتختص الآیة بالشـرك و بعض المعاصـی الموجب لإحباط الاجر علی قول.

قال الشیخ الأعظم الأنصاری ره: ببالی انی سمعت او وجدت ورود الروایة فی تفسیر الآیة وَ لا تُبْطِلُوا أَعْمالَكُمْ بالشرك.

و منها: النصوص الآتیة فی المندوب، و ستعرف ما فیها.

و أما المندوب ففیه اقوال:

احدها: ما فی الكتاب قال: فاذا مضـی یومان وجب الثالث و حكی ذلك عن الاسـكافی و ابن البراج و الشـیخ فی النهایة، و القاضـی و فی الشرائع، و جماعة من

---

(۱) سورة محمّد صلّی اللّه علیه و آله آیة ۳۳.

(۲) البقرة آیة ۲۴۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۵۳

[...]

المتأخرین و متاخریهم.

ثانیها: انه لاـ یجب اصلًا، بل یجوز قطعه متی شاء اختاره المصـنف فی المنتهی و التـذكرة، و حكی عن السـید و الحلی و المحقق فی المعتبر و المصنف فی المختلف.

ثالثها: انه یجب بالشروع فیه، نقل ذلك عن المبسوط و الكافی للحلبی و الاشارة و الغنیة، و عن الأخیر: الاجماع علیه.

و یشـهد للأول: صـحیح محمد بن مسـلم عن أبی جعفر (علیه السلام): اذا اعتكف الرجل یوما و لم یكن اشترط فله ان یخرج و یفسخ الاعتكاف، و ان اقام یومین و لم یكن اشترط فلیس له ان یفسخ و یخرج عن اعتكافه حتی تمضی ثلاثة أیام «۱».

و صحیح الحذاء عنه (علیه السلام): من اعتكف ثلاثة ایام فهو یوم الرابع بالخیار ان شاء زاد ثلاثة ایام اخر و ان شاء خرج من المسجد، فان اقام یومین بعد الثلاثة فلا یخرج من المسجد حتی یتم ثلاثة ایام اخر «۲».

و المصـنف فی المنتهی بعد ذكر خصوص الصـحیح الأول دلیلًا لهذا القول رده بان الروایة ضعیفة السند، اذ فی طریقها علی بن فضال.

انتهی.

و فیه: ان الرجالیین وثقوه، حتی المصنف نفسه فی الخلاصة قال فی محکی الخلاصة بعد کلام له: و کان فطحی المذهب، و قد اثنی علیه محمود بن مسعود ابو النضر کثیراً، و قال: انه ثقة، و کذا یشهد له بالثقة الشیخ الطوسی و النجاشی، فاعتمد علی روایته و ان کان مذهبه فاسد. انتهی.

مع ان الخبرین مرویان عن طریق الکافی فی أعلی مراتب الصحة، و عن الذخیرة: الایراد علیهما بان قوله (علیه السلام) لیس له لا یکون ظاهراً فی الحرمة.

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الاعتکاف حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الاعتکاف حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۵۴

]...[

و فیه: اولًا: ان صحیح الحذاء متضمن لقوله فلا یخرج و قد مر ظهور الجملة الخبریة فی اللزوم.

و ثانیاً: ان قوله لیس له نفی لما تضمنه له، و هو الحلیة، سیما فی مقابلة قوله فله ان یخرج المثبت لمجرد الحلیة، فلا اشکال فیهما سند او دلالة.

و استدل للثانی: بالأصل، و بانه عبادة مندوبة فکیف تجب بالشروع فیها، و بغیر ذلک من الوجوه الاعتباریة التی لا تصلح منشئاً لاثبات الحکم الشرعی، و الأصل یخرج عنه بما تقدم من الدلیل.

و استدل للثالث: بما دل علی النهی عن حرمة ابطال العمل، و بما دل من النصوص الآتیة علی ثبوت الکفارة بالوقاع قبل تمام ثلاثة ایام بضمیمة ان الکفارة علی ما عهد من الشرع انما تجب فی مقام الوجوب المستلزم مخالفته للعقوبة، فتکون الکفارة لدفع تلک العقوبة، و بما دل علی وجوب قضاء ما بقی علی الحائض و المریض، اذ لو لم یکن الاداء واجباً فکیف یجب القضاء، و بما تضمن النهی عن الخروج بعد الشروع فی الاعتکاف الا لحاجة.

و لکن الأول قد عرفت ما فیه عند ذکر ادلة وجوب الاتمام فی الواجب الموسع.

و الثانی: یقید اطلاقه بالصحیحین الصریحین خصوصاً الأول منهما فی جواز القطع قبل مضی یومین.

و الثالث: سیأتی انه لا یدل علی وجوبه.

و الرابع: ظاهر فی کونه ارشاداً الی اعتبار استدامة اللبث فی صحة الاعتکاف نظیر سائر الأوامر و النواهی الواردة فی المرکبات فانها ظاهرة فی کونها ارشاداً الی الجزئیة او الشرطیة، و المانعیة او القاطعیة، فالأظهر انه یجوز قطع الاعتکاف قبل مضی یومین و لا یجوز بعده.

و هل یختص هذا الحکم بالثلاثة الاولی و لو زاد یجوز قطعه مطلقاً، ام یعم کل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۵۵

]...[

ثلاثة ثلاثة فلو اعتکف خمسة ایام وجوب السادس، و لو اعتکف ثمانیة یجب التاسع و هکذا، ام یعم الثلاثة الثانیة خاصة؟ وجوه:.

اقول: صحیح الحذاء یدل علی ثبوته فی الثانیة، فلا وجه للقول الأول، فان تم ما عن المسالک و المدارک من عدم القول بالفصل بین

السادس و کل ثالث ثبت القول الثانی، و الا کان مقتضی الأصل البناء علی الثالث.

و فی الجواهر بعد ذکر الصحیح قال: بل قد یظهر من الأخیر وجوب کل ثالث بعد الیومین. انتهی.

و لعل نظره الشریف الی ما ذکره الشهید الثانی ره و سبطه، و الا فالصحیح مختص بالسادس.

اشتراط الرجوع عن الاعتکاف

ثمّ ان ما ذکرناه من عدم جواز الرجوع عن الاعتکاف انما هو مع عدم الشرط، و الا فیجوز بلا خلاف فیه فی الجملة، و فی المنتهی: و لا نعرف فیه خلافاً.

و تنقیح القول فیه بالبحث فی جهات:

الاولی: فی صحة هذا الشرط فی الاعتکاف، و محل الشرط علی فرض الصحة.

الثانیة: فی صحته فی النذر.

الثالثة: فی تعیین الشرط الجائز.

الرابعة: فی بعض فروع المسألة.

اما الأولی: فلا اشکال فی جواز هذا الشرط و صحته، لا لعموم المسلمون عند شروطهم «۱» الذی استدل به صاحب الجواهر ره، فانه یدل علی صحة شرط المؤمن

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الخیار من کتاب التجارة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۵۶

[...]

علی نفسه لغیره، و لا ربط له بشرط المؤمن لنفسه علی اللّه تعالی، بل: للنصوص الخاصة: منها: صحیح محمد بن مسلم المتقدم، و منها: صحیح ابی ولاد عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن امرأة کان زوجها غائباً فقدم و هی معتکفة باذن زوجها فخرجت حین بلغها قدومه من المسجد الی البیت فتهیأت لزوجها حتی واقعها فقال (علیه السلام): ان کانت خرجت من المسجد قبل ان تقضی ثلاثة ایام و لم تکن اشترطت فی اعتکافها فان علیها ما علی المظاهر «۱».

و منها: صحیح ابی بصیر عنه (علیه السلام): و ینبغی للمعتکف اذا اعتکف ان یشترط کما یشترط الذی یحرم «۲».

و منها: موثق عمر بن یزید عنه (علیه السلام): و اشترط علی ربک فی اعتکافک کما تشترط فی احرامک ان یحلک من اعتکافک عند عارض ان عرض له من علة تنزل بک من أمر اللّه تعالی «۳».

و مقتضی اطلاق النصوص عدا صحیح محمد، و مفهوم ذلک الصحیح جواز شرط الرجوع فی الیوم الثالث، و عن الشیخ فی المبسوط، المنع عنه فی الثالث و استدل له: بان الشرط انما یؤثر فیما یوجبه الانسان علی نفسه، و الثالث واجب باصل الشرع و سببه مضی یومین.

اظن ان الاعتراف بعدم العثور علی مدرکه اولی من ذکر هذا الوجه فی مقابل النصوص.

ثمّ انه وقع الخلاف فی انه هل یجوز شرط الرجوع مطلقاً کما عن الأکثر، ام یجوز الشرط مع عروض العارض کما عن جماعة منهم المصنف ره فی التذکرة و الشهید

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الاعتكاف حديث ۶.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب الاعتكاف حديث ۱.

(۳) الوسائل باب ۹ من أبواب الاعتكاف حديث ۲.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‏۸، ص: ۴۵۷

[...]

الثانى، ام يختص الجواز بالعارض الذى بعد عذراً مسوغا و لا يكفى مطلق العارض؟.

استدل للأخير: بالتشبيه باشتراط المحرم فى صحيح ابى بصير و غيره، اذ مقتضى عموم التشبيه انه كما يختص جواز اشتراط الرجوع عن الاحرام باشتراطه عند العذر، فكذلك فى المقام، و بذيل خبر عمر بن يزيد.

و لكن يرد على الأول: انه من الجائز كون التشبيه فى اصل الاشتراط لا فى كيفيته، مع انه يدل صحيح ابى ولاد على جواز الاشتراط مع عدم العذر لأن حضور الزوج ليس عذراً قطعاً سيما مع التصريح فيه بوجوب الكفارة للفسخ معه بلا شرط.

و أما خبر عمر بن يزيد: فلا مفهوم له كى يدل على عدم جوازه فى غيره.

و استدل للثانى: بصحيح ابى ولاد المتقدم.

و اورد عليه: بان صحيح محمد بن مسلم كالنص فى غير العارض للمقابلة فيه بين اليومين الاولين و الثالث، اذ لو كان المراد خصوص صورة العذر لم يكن فرق بينهما، فمنطوقه عدم جواز الفسخ بلا عدر فى الثالث بدون الاشتراط، و المفهوم تابع للمنطوق فيدل على جوازه مع الاشتراط بلا عذر.

و اجاب عن ذلك الفاضل النراقى ره: بان المقابلة يظهر وجهها مع تعميم العارض أيضاً، فلا يظهر من الصحيحة الاطلاق.

و فيه: ان تعميم العارض يوجب عدم نصوصية الصحيح فى الجواز معه، و لا يلزم منه نفى الاطلاق، فمقتضى اطلاقه جواز الاشتراط و صحته مطلقاً، أى حتى مع عدم العارض، و صحيح ابى ولاد لا مفهوم له كى يدل به على عدم جوازه مع العارض.

فالمتحصل: ان الأظهر هو الجواز مطلقاً.

و ظاهر النصوص ان محل هذا الاشتراط وقت الدخول و نيته، و يشير اليه التشبيه باحرام الحج الذى دل الدليل صريحا على ان محل الشرط حين ارادة الاحرام، فما عن المحقق الأردبيلى من احتمال ان وقته عند نية اليوم الثالث غير ظاهر الوجه.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‏۸، ص: ۴۵۸

[...]

اشتراط الرجوع عن الاعتكاف فى النذر

و أما الجهة الثانية: فلا اشكال فى ظهور النصوص فى ان محل هذا الشرط وقت الدخول فى الاعتكاف، انما الكلام فى انه هل يجوز اشتراطه فى نذره كما هو المشهور- و فى المستند انه اجماعى- ام لا يجوز كما عن سيد المدارك و فى الحدائق؟.

استدل للأول فى الجواهر: بان نصوص الاشتراط و ان كانت مختصة بالاشتراط حين الاعتكاف، و لم ترد رواية بجواز الاشتراط حين النذر كما افاده العلمان، الا انها مساقة لبيان اصل حكم الاشتراط فى الاعتكاف من غير مدخلية للنذر الذى هو يلزم ما شرع، فلا حاجة الى دليل خاص يدل على المشروعية فى النذر، بل يكفى فيها ثبوته فى الاعتكاف كما هو واضح.

أقول: ان الشرط فى النذر يتصور على انحاء اذ تارة يقيد الاعتكاف المنذور بالمشروط بان ينذر الاعتكاف المشروط نظراً الى ان

الاعتکاف علی قسمین مطلق و مشروط و کلاهما مشروعان فینذر الثانی، و اخری یشترط فی ضمن النذر ان یکون له الرجوع عن اعتکافه المنذور، و ثالثة یذکر الشرط فی النذر و لکنه یکون المشروط هو الاعتکاف، بان ینذر الاعتکاف من الغد و یذکر شرطه السائغ قبل زمان الاعتکاف.

اما الأول: فهو صحیح و لا إشکال فیه، و لکن مرجعه الی ذکر الشرط فی الاعتکاف ایضاً.

و أما الثانی: فان کان المنذور الاعتکاف المشروط لغی ذکر الشرط فی النذر، و ان کان هو الاعتکاف المطلق فهو لا یجوز الرجوع عنه فی الیوم الثالث، فالشرط خلاف المشروع.

و أما الثالث: فیبتنی علی ان محل الشرط فی الاعتکاف هل هو حین الاعتکاف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۵۹

[...]

ام یجوز قبل؟ و ظهور النصوص فی الأول لا ینکر.

و لو نذر الاعتکاف مطلقاً، فهل یجدی الاشتراط فی الاعتکاف، ام لا؟ صرح بالثانی جماعة منهم المصنف فی المنتهی، و المحقق فی محکی المعتبر، و الشهید فی محکی الدروس، و هو الحق، فان الشرط یسوغ ترک الاعتکاف الواجب بالاصالة، و اما الواجب بالنذر فلا یصلح الشرط لتسویغه کما لا یخفی.

و علی فرض صحة الشرط فی النذر فلو شرط و رجع عن اعتکافه لا یجب علیه قضاؤه ان کان المنذور معینا، و لا الاستئناف ان کان غیر معین لفرض انه اتی بما نذره.

فما عن المصنف و المحقق من وجوب الاستئناف فی غیر المعین لعله من جهة ان المنذور حینئذٍ الاعتکاف التام المشروط، فلو رجع فهو یجوز له و لکن لا ینطبق علی الناقص المنذور فیجب الاتیان به ثانیاً.

فان قیل: ان لازم ذلک وجوب القضاء فیما اذا کان معیناً.

قلنا: انه لا یتصور ذلک فی المعین، فان معنی الاعتکاف التام ان لا یرجع فیه، و معنی المشروط هو جواز الرجوع فیتدافعان، و لیس للاعتکاف التام فرد آخر کما فی صورة عدم التعین کی یدفع به التدافع، و علیه فهو متین جدا.

یجوز شرط المنافیات

و أما الجهة الثالثة: فلا خلاف فی ان شرط الرجوع عن الاعتکاف جائز، و اکثر النصوص المتقدمة ظاهرة و بعضها صریح فیه، و هل یجوز اشتراط المنافیات کالجماع و نحوه ام لا؟ صرح بالثانی المصنف، و صاحب الجواهر و غیرهما.

و استدل له: بان النصوص مختصة بشرط الرجوع و لا تشمل هذا الشرط فیرجع فیه الی اصالة عدم نفوذ الشرط و عدم ترتب اثره علیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۶۰

[...]

. اقول: الظاهر شمولها له، اذ المراد بشرط الخروج عن الاعتکاف لیس هو قصد ذلک مجرداً، بل المراد هو الخروج العملی، و هو کما یکون بالخروج عن المسجد و رفع الید بذلک عن الاعتکاف، کذلک یکون بالجماع بهذا القصد او بسائر المنافیات، و اطلاق مثل صحیح ابی ولاد کاف فی اثبات الحکم.

و أما الجهة الرابعة: ففی بیان فروع:

۱- انه لو اشترط الخروج عن الاعتکاف فان لم یکن هناک نذر کان له ذلک و لو فی الیوم الثالث، و له ان یأتی بالمنافیات بقصد الخروج عنه، و ان کان هناک نذر فان کان المنذور الاعتکاف المشروط و کان النذر معینا و قلنا بصحة هذا النذر یجوز له الخروج عن الاعتکاف، و لو خرج لیس علیه قضاء.

و ان کان غیر معین فان کان المنذور هو الاعتکاف التام المشروط له الفسخ و لکن علیه الاستئناف، و ان کان هو الاعتکاف و لو الناقص منه لیس علیه شیء، و ان کان المنذور هو الاعتکاف التام غیر المشروط فان کان النذر معیناً لم یجز له الشرط حین الاعتکاف و لا یؤثر فی جواز الخروج لما مر من ان الشرط یسوغ الواجب بالاصل، و لا دلیل علی تسویغه الواجب بالنذر.

و ان کان غیر معین فحیث عرفت ان الواجب الموسع لا یجب بالشروع فیه، فله ان یشترط الرجوع حین الاعتکاف، فاذا اشترط له الرجوع عنه، و لکن یجب علیه الاستئناف کما مر جمیع بذلک.

۲- هل یصح ان یشترط فی اعتکاف ان یکون له الرجوع فی اعتکاف آخر کما مال الیه صاحب الجواهر ره، ام لا کما عن کاشف الغطاء ره؟ وجهان: استدل للأول فی الجواهر: بعموم المسلمون عند شروطهم «۱» الذی هو المنشأ فی کثیر من

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الخیار.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۶۱

]...[

الاحکام السابقة و غیرها.

و فیه: ما تقدم من اختصاصه بشرط الانسان علی نفسه لغیره، و لا یشمل شرطه لنفسه علی اللّه سبحانه، فالمدرک فی المقام منحصر بالاخبار و قد عرفت ظهورها فی الاشتراط حین الاعتکاف، فقبله اعم من ان یکون فی ضمن اعتکاف آخر او معاملة او استقلالًا غیر مشمول لها، و فیه یرجع الی اصالة عدم النفوذ، فالأظهر هو الثانی.

۳- اذا شرط عند الشروع فی الاعتکاف ثمّ بعد ذلک اسقط حکم شرطه، فعن کاشف الغطاء ره و فی الجواهر: یسقط حکم شرطه، فلیس له الرجوع فی الیوم الثالث و الظاهر ان وجهه: ان الشرط من الحقوق القابلة للاسقاط تنظیراً له بشرط الخیار فی العقد، و لکن قد عرفت ان هذا الشرط غیر الشرط الثابت بعموم المؤمنون عند شروطهم، بل مدرکه الروایات الخاصة، و لم یظهر منها کونه من الحقوق، و علیه فمقتضی الأصل بل اطلاق الأدلة عدم سقوط حکم الشرط باسقاطه.

۴- قال فی الجواهر: کما انه یعلم ایضاً بادنی نظر انه لا یجوز التعلیق فی الاعتکاف فمن علقه بطل الا اذا کان شرطاً مؤکدا کقوله: ان کان راجحا، او کان المحل مسجداً، او نحو ذلک علی حسب ما قیل او احتمل فی العقد ایضاً. انتهی.

و الذی یستفاد من کلماته و کلمات غیره ان مدرک بطلان التعلیق امران: احدهما: بطلان التعلیق فی العقد فکذلک فی المقام لانه من قبیله.

ثانیهما: منافاته لحصول النیة المعتبرة فی العبادات.

اما الأول: فیرده انه قیاس مع الفارق لا نقول به لو ثبت ذلک فی الأصل.

و أما الثانی: فیرده ان الامتثال الاحتمالی من مراتب الامتثال کالامتثال القطعی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۶۲

و لا یخرج عن المسجد الا لضرورة أو طاعة کتشیع اخ او عیادة مریض و صلاة جنازة و اقامة شهادة

اعتبار استدامة اللبث فی المسجد

الموضع الخامس: فی احکامه

اشارة

. و هی امور:

الأول [اعتبار استدامة اللبث فی المسجد]

اشارة

: و لا یجوز ان یخرج المعتکف عن المسجد الا لضرورة او طاعة کتشییع اخ او عیادة مریض او صلاة جنازة او اقامة شهادة کما هو المعروف بین الأصحاب.
فالکلام فی موردین: الأول: فی المستثنی منه.
الثانی: فی المستثنی.

[المورد الأول فی المستثنی منه]

اما الأول: فلا خلاف فی وجوب استدامة اللبث فی المسجد، و فی الجواهر: بل الاجماع بقسمیه علیه، و فی الریاض: باجماع العلماء کما فی المعتبر و التذکرة و المنتهی، و فی التذکرة: لا- یجوز للمعتکف الخروج من المسجد الذی اعتکف فیه حالة اعتکافه الا لضرورة باجماع العلماء کافة. انتهی.
و تشهد له: جملة من النصوص: کصحیح داود بن سرحان: کنت بالمدینة فی شهر رمضان فقلت لأبی عبد اللّه: انی ارید ان اعتکف فما ذا اقول و ما ذا افرض علی نفسی؟ فقال (علیه السلام): لا تخرج من المسجد الا لحاجة لا بد منها. الحدیث «۱».
و موثق عبد اللّه بن سنان عنه (علیه السلام): و لا یخرج المعتکف من المسجد الا فی حاجة «۲». و نحوهما غیرهما من النصوص، و سمیر علیک طرف منها فی ضمن

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب الاعتکاف حدیث ۳.
(۲) الوسائل الوسائل باب ۷ من أبواب الاعتکاف حدیث ۵.
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۶۳
[...]

الفروع الآتیة.
و لا یخفی ان المستفاد منها انه یعتبر عدم الخروج فی صحة الاعتکاف، فلو خرج بغیر الأسباب المبیحة بطل اعتکافه، لا ان الخروج حرام فی نفسه، و الوجه فی ذلک ظهور الأوامر و النواهی فی المرکبات کونها ارشادیة الی الاعتبار فی المأمور به لا- فی الحکم

النفسی، و هو مراد الأصحاب كما صرح به بعضهم.

و الظاهر عدم الفرق بین العالم بالحكم و الجاهل لإطلاق الأدلة.

و قد یقال: انه اذا كان الجاهل قاصراً یدل حدیث رفع التسعة «۱» علی سقوط اعتباره، و لازم ذلك صحة الاعتكاف مع الخروج عن جهل.

لكن یرد علیه اولًا: ان حدیث الرفع رافع للحكم لا- مثبت، فهو انما یرفع الحكم الضمنی، و حیث انه لا یعقل رفعه من دون رفع الأمر بالكل فیرفع الأمر بالكل، فلا امر ببقیة الاجزاء كی یحكم بصحتها.

و ثانیاً: ان الرفع بالنسبة الی الجاهل ظاهری، و انما یرفع وجوب الاحتیاط و لا یعقل ان یكون واقعیاً كما حقق فی مجلة، فاعتباره فیه باق فی الواقع، فیبطل العمل لذلك.

و أما لو خرج ناسیاً، فالمعروف بینهم انه لا یبطل، و نفی صاحب الجواهر ره الخلاف فیه.

و استدل له: بالأصل، و حدیث رفع النسیان «۲»، و انصراف ما دل علی الشرطیة الی غیره و لو لاشتماله علی النهی المتوجه الی غیره.

أقول: اما الأصل فیخرج عنه باطلاق الدلیل، و اما حدیث الرفع، فحیث ان مانعیة الخروج عن صحة الاعتكاف منتزعة عن الأمر بالاعتكاف المقید بعدم

---

(۱) الوسائل باب ۵۶ من أبواب جهاد النفس و ما یناسبه من كتاب الجهاد.

(۲) الوسائل باب ۵۶ من أبواب جهاد النفس و ما یناسبه من كتاب الجهاد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۴۶۴

]...[

الخروج، فرفع المانعیة انما یكون برفع الأمر بالمقید، و هو لا یستلزم الأمر بالفاقد كی یصح الاعتكاف بدونه.

و علیه- فإن كان واجباً معیناً سقط التكلیف به و لا یجب علیه العود الیه، و هل یجب قضاؤه؟ فیه كلام سیأتی.

و ان كان واجباً غیر معین یجب الاستئناف، و اما الانصراف فممنوع، و النهی لیس نهیاً نفسیا كی یختص بغیر الناسی بل ارشادی الی اعتبار استدامة اللبث كما اعترف به ره.

و أما لو خرج مكرها ففیه خلاف بین الأساطین.

و قد استدل لصحة الاعتكاف لو لم یطل الزمان حتی انمحت الصورة بوجوه: احدها: الأصل:

ثانیها: حدیث الرفع.

ثالثها: عدم توجه النهی الی المكره.

و قد استدل بهذه الوجوه سید المدارك، و قد عرفت ما فی جمیعها.

رابعها: انصراف ادلة المنع عنه. و هو أیضاً قد ما مر فیه.

خامسها: عموم ما دل علی جواز الخروج لحاجة، فان رفع الضرر المتوعد به من اهم الحوائج فیشمله الدلیل. و ستعرف حال المبنی، و علیه فلو خرج مكرهاً ثمّ عاد و لم تنمح الصورة صح اعتكافه.

[المورد الثانی] موارد جواز الخروج من المسجد للمعتكف

و أما المورد الثانی: فقد استثنی الأصحاب عن عدم جواز الخروج موارد:

منها: الخروج للامور الضروریة الشرعیة، او العقلیة، او العادیة، کقضاء

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۶۵

[...]

الحاجة من بول او غائط: ففی موثق ابن سنان المتقدم: و لا یخرج المعتکف من المسجد الا فی حاجة.

و فی صحیح الحلبی: لا ینبغی للمعتکف ان یخرج من المسجد الا لحاجة لا بد منها «۱».

و فی صحیح داود: لا تخرج من المسجد الا لحاجة لا بد منها «۲». و نحوها غیرها.

و مقتضی الموثق جواز الخروج لکل حاجة راجحة، و مقتضی الصحاح عدم جواز الخروج الا لحاجة لزومیة، و قاعدة حمل المطلق علی المقید تقضی البناء علی الاختصاص بالحاجة اللزومیة.

و قد استدل بوجوه لجواز الخروج لکل حاجة و لو غیر لزومیة:

احدها: ما دل علی جواز الخروج لعیادة المریض و لتشییع الجنازة، بتقریب انهما من الحوائج غیر اللزومیة.

و فیه: انه یحتاج الی دلیل علی التعدی، او العلم بالمناط، و کلاهما مفقودان.

ثانیها: خبر میمون بن مهران قال: کنت جالساً عند الحسن بن علی (علیه السلام) فاتاه رجل فقال: یا ابن رسول اللّه ان فلاناً له علی مال و یرید ان یحبسنی فقال: و اللّه ما عندی مال فاقضی عنک، فقال: فکلمه فلبس (علیه السلام) نعله فقلت له: یا ابن رسول اللّه أ نسیت اعتکافک؟ فقال له: لم انس و لکنی سمعت ابی یحدث عن جدی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله انه قال: من سعی فی حاجة اخیه المسلم فکأنما عبد اللّه عزّ و جلّ تسعة آلاف سنة صائما نهاره قائما لیله «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب کتاب الاعتکاف حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب الاعتکاف حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۷ من أبواب الاعتکاف حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۶۶

[...]

و فیه: انه لا یدل علی عدم بطلان الاعتکاف بخروجه، بل من الجائز انه (علیه السلام) بنی علی نقض اعتکافه.

ثالثها: الأدلة الدالة علی استحباب تلک الحاجة کتشییع المؤمن و ما شاکل، بدعوی ان النسبة بینها و بین ادلة الباب و ان کانت عموماً من وجه الا انها تقدم للأکثریة و الأصحیة، و للأشهریة، و غیر ذلک من المرجحات.

و فیه: انها لا تدل علی عدم قاطعیة الخروج لتلک الحاجة، إذ غایة ما تدل علیه استحباب تلک الحاجة حتی فی حال الاعتکاف، و لازمه جواز نقض الاعتکاف، بل استحبابه، فیقع التزاحم بین دلیل الاعتکاف و تلک الأدلة، فلو قدمت لزم منه ارجحیة رفع الید عن الاعتکاف، و لو قدم ذلک کان لازمه ارجحیة الاعتکاف. و علی أی تقدیر لا تدل علی عدم قاطعیة الخروج.

فالمتحصل مما ذکرناه: ان الضابط هو ما لو کانت الحاجة لزومیة، و علی ذلک فتسقط کثیر من الموارد التی ذکروها للاستثناء.

فهل الخروج لغسل الجنابة من هذا القبیل ام لا؟ فقد اختلفت کلمات الفقهاء فی جواز الخروج لأجله علی اقوال: مال سید المدارک ره بعد نقل: انه لا یجوز ان یغتسل فی المسجد و ان لم یستلزم تلویثه عن جماعة، الی جوازه، و صاحب الجواهر ره قوی المنع مطلقاً،

و بعضهم فصل بین الموارد.

فالحق ان یقال: انه ان استلزم الغسل فی المسجد تلویثه، او المکث فی المسجد زائداً عما یحصل من الاغتسال خارج المسجد او فی حال الخروج، او لزم منه اهانة المسجد وجب الخروج، فیکون حینئذٍ من الحاجة اللزومیة، و الا فلا، و لا یخفی وجهه.

و أما الغسل المندوب، فقد عرفت انه لا یجوز الخروج له کما افاده صاحب الحدائق و سید المدارک.

و أما اقامة الشهادة، فان کانت واجبة و لم یمکن ادائها فی المسجد و کانت تفوت

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۶۷

[...]

بعدم الخروج منها یجوز الخروج لها، و لا یوجب الخروج البطلان، لانها حینئذٍ من الحاجة التی لا بد منها، و الا فلا یجوز.

و منها عیادة المریض و تشییع الجنازة بلا خلاف، و عن التذکرة: انه قول علمائنا.

و یشهد به: صحیح الحلبی المتقدم: و لا یخرج فی شیء الا لجنازة او یعود مریضاً و لا یجلس حتی یرجع (۱)».

فروع

۱- اذا خرج المعتکف لحاجة لا- بد منها، فهل یجب مراعاة اقرب الطرق کما هو المنسوب الی الأصحاب، ام لا- کما عن النجاة؟ وجهان: من اطلاق الأدلة، و من ان الخروج الجائز هو الکون فی خارج المسجد و حیث انه قید بالحاجة اللزومیة فیدل النص علی ان الجائز هو الکون الذی لا بد منه، فاذا سلک ابعد الطرق لا یکون الزائد لحاجة، فلا یجوز الا اذا کان التفاوت یسیراً لا یعتنی به. و هذا هو الأرجح، فما عن الأصحاب اظهر.

و لو کان الأقرب مما لا یلیق بشأنه او کان فیه مهانة علیه او غضاضة فهل یجوز الابعد حینئذٍ کما لو بذل له صدیق منزله و هو قریب من المسجد لقضاء حاجته و کانت اجابته مستلزمة للمشقة بالاحتشام فیجوز له ان یمضی الی منزله البعید عن المسجد کما عن المصنف ره، ام لا کما عن الحدائق؟ وجهان: اظهرهما الأول، فان اختیار الابعد حینئذٍ لکونه حاجة لا بد منها عرفاً کما لا یخفی.

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب الاعتکاف حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۶۸

و مع الخروج لا یمشی تحت الظلال و لا یجلس

۲- مع وجوب الخروج علیه لو اعتکف و لم یخرج لم یبطل اعتکافه و ان اثم، فان الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضده، فالاعتکاف غیر منهی عنه فیصح.

۳- و مع الخروج فی مورد جوازه لا یمشی تحت الظلال کما فی المتن، و عن جماعة منهم الشیخ و المحقق.

و استدل له: بما عن السید المرتضی ره بالاجماع علی انه لیس للمعتکف اذا خرج من المسجد ان یستظل بسقف حتی یعود، و باصالة الاحتیاط، و بما دل علیه فی المحرم بناءً علی اصالة مساواته له فی ذلک حتی یعلم الخلاف، و بان النصوص کما ستمر علیک دلت علی المنع عن الجلوس تحت الظلال و ظاهرها کون المانع منه تحت الظلال و لا خصوصیة للجلوس، و بما فی الوسائل: انه قد تقدم ما یدل علی عدم جواز الجلوس و المرور تحت الظلال للمعتکف.

و فی الکل نظر: اما الأول: فلعدم ثبوته و عدم حجیته علی فرض الثبوت لمعلومیهٔ المدرک.

و أما الثانی: فلأن مقتضی اصالهٔ البراءهٔ عند الشک فی شرطیهٔ شیء او مانعیته عدم المانعیهٔ او الشرطیهٔ.

و أما الثالث: فستعرف ان المانع هو الجلوس بلا خصوصیهٔ لکونه تحت الظلال.

و اما الرابع: فلانّا لم نقف علی روایهٔ ذکرها تدل علی ذلک، و لعل نظره الی نصوص المنع عن الجلوس تحت الظلال بالغاء الخصوصیهٔ، فالأظهر انه لا مانع عنه.

۴- و اذا خرج المعتکف لا یجلس حتی یرجع کما صرح به غیر واحد، و عن غیرهم: تقییده بتحت الظلال.

و الأخبار طائفتان: طائفهٔ ناهیهٔ عن الجلوس مطلقاً: کصحیح الحلبی المتقدم و صحیح داود.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۶۹

و لا یصلی الا بمکهٔ

و طائفهٔ مقیدهٔ له بتحت الظلال: کخبر آخر لداود: و لا تقعد تحت ظلال «۱».

قال صاحب الحدائق: ان الأولی تقید بالثانیهٔ.

و فیه: ان المطلق انما یحمل علی المقید فی المتخالفین، و لا یحمل علیه فی المتوافقین، و فی المقام منطوق الثانیهٔ موافق مع الأولی، و لا مفهوم لها کی توجب التقیید. فالأظهر هو المنع عن الجلوس مطلقاً.

و فی الجواهر: هذا کله مع الاختیار، و اما مع الاضطرار فلا بأس به کما صرح به غیر واحد، و لعله لإطلاق ما دل علی الجواز المقتصر فی تقییده بما هو المنساق من حال الاختیار. انتهی.

۵- و لا یجوز للمعتکف ان یصلی خارجاً، ای خارج المسجد الذی اعتکف فیه، لإطلاق الأدلهٔ السابقهٔ الا بمکهٔ فانه یصلی المعتکف بمسجدها این ما شاء من بیوتها- بلا خلاف.

و النصوص الکثیرهٔ شاهدهٔ به: کصحیح عبد اللّه بن سنان عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): المعتکف بمکهٔ یصلی فی ای بیوتها شاء، سواء علیه صلی فی المسجد او بیوتها «۲».

و صحیح منصور بن حازم عنه (علیه السلام): المعتکف بمکهٔ یصلی فی ای بیوتها شاء و المعتکف بغیرها لا یصلی الا فی المسجد الذی سماه «۳» و نحوهما غیرهما.

۶- لو خرج لضرورهٔ و طال خروجه بحیث انمحت صورهٔ الاعتکاف بطل کما صرح به غیر واحد، لان ما دل علی جواز الخروج انما یدل علی عدم مبطلیهٔ الخروج

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب الاعتکاف حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب الاعتکاف حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب الاعتکاف حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۷۰

و یستحب الاشتراط

نفسه للاعتکاف، و اما اذا لزم منه فی مورد فقد الصورهٔ فهو لا یدل علی عدم بطلانه.

الثانی: [الاشتراط]

و یستحب له الاشتراط، و صحیح ابی بصیر المتقدم: و ینبغی للمعتکف اذا اعتکف ان یشترط کما یشترط الذی یحرم و غیره تشهد به «۱». و قد تقدم الکلام فی ذلک مفصلًا.

[الثالث] اعتبار اباحة اللبث فی المسجد

الثالث: اذا حرم اللبث فی المسجد فهل یبطل الاعتکاف، ام لا؟ و نخبة القول فیه: أنه تارة یکون اللبث فی نفسه محرماً کما لو کان جنباً، و اخری یکون المحرم التصرف الملازم له کما لو جلس علی فراش مغصوب.

اما الأول: فالأظهر بطلان الاعتکاف، لأنه اذا کان المأمور به و المنهی عنه عنوانین منطبقین علی موجود واحد لا مناص عن القول بالامتناع، فلو کان الاعتکاف مستحباً او واجباً غیر معین یقدم جانب النهی بلا کلام، فیتمحض المجمع فی کونه منهیاً عنه، فلا محالة یکون فاسداً.

و أما الثانی: فالأظهر الصحة و ان اثم فان الاعتکاف المأمور به هو مجرد الکون فی المسجد و لو بلا قرار، و المحرم هو القرار، و الجلوس علی الفراش مثلًا، فلکل منهما وجود غیر ما للآخر، فلا مناص عن البناء علی الجواز غایة الامر اذا انحصر المکث فی المسجد فی القرار علی الفراش المغصوب یقع التزاحم بین التکلیفین، و حیث ان المختار هو صحة الترتب فیکون الاعتکاف- و لو مع تقدیم الغصب- مأموراً به بنحو الترتب فیصح.

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب الاعتکاف حدیث ۱.

و هل غصب مکان فی المسجد کما لو ازال من سبق الیه غیره و جلس فیه من قبیل الأول او الثانی او هو شق ثالث؟ الظاهر هو الأخیر لما تقدم منا فی الجزء الرابع من هذا الشرح فی مبحث مکان المصلی: ان من ازال غیره عن محله فی المسجد و ان اثم بذلک الا انه یحل له مکثه فیه، و علیه فلا اشکال فی صحة الاعتکاف، و یکون المکث و الجلوس مباحین.

نعم ان قلنا بحرمة المکث فیه کان من قبیل الأول، فان المحرم حینئذٍ لیس هو القرار علی الأرض خاصة بل اشغال الفضاء الذی ینتفع به السابق ایضاً حرام، فاللبث بنفسه حرام، فیجری فیه ما ذکرناه فی القسم الأول.

[الرابع] ما یحرم علی المعتکف

اشارة

و الرابع: یحرم علیه ای علی المعتکف امور:

احدها الاستمتاع بالنساء

بالجماع فى القبل أو الدبر اجماعاً بقسميه كما فى الجواهر، و باللمس بشهوة و التقبيل كذلك على المشهور بين الأصحاب.

و تشهد للأول كثير من النصوص: كموثق ابن الجهم عن ابى الحسن (عليه السلام): عن المعتكف يأتى اهله فقال (عليه السلام): لا يأتى امرأته ليلًا و لا نهاراً، و هو معتكف «۱».

و موثق سماعة عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): عن معتكف واقع اهله فقال (عليه السلام): هو بمنزلة من افطر يوماً من شهر رمضان «۲».

و نحوهما غيرهما.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب الاعتكاف حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب الاعتكاف حديث ۲.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۴۷۲

]...[

و لا يعارضها صحيح الحلبى عن الإمام الصادق (عليه السلام): كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله اذا كان العشر الاواخر اعتكف فى المسجد و ضربت له قبة من شعر و شمر الميزر و طوى فراشه، و قال بعضهم: و اعتزل النساء؟ فقال أبو عبد اللّه (عليه السلام): اما اعتزال النساء فلا «۱». فانه يحمل على ارادة مجالستهن و ما شاكل، بقرينة ما سبق و بقرينة خبر ابى بصير: كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله اذا دخل العشر الأواخر شد الميزر و اجتنب النساء «۲».

و لكن الذى يفهم من النصوص المتضمنة للنهى عنه هو البطلان لا التحريم، فان النهى عن شى‌ء فى المركب الاعتبارى كالنهى عن التكلم فى الصلاة ظاهر فى ذلك.

و من الغريب ان صاحب الجواهر ره مع اعترافه بهذه الكلية فى غير المقام- بل و فى المقام- مع ذلك يقول بان النصوص يستفاد منها الحرمة ايضاً، فانه يرد عليه: ان النصوص اما ظاهرة فى الحرمة، فكما افاده المصنف ره فى محكى المختلف لا يستفاد منها البطلان، و اما ظاهرة فى الارشاد الى البطلان فلا يستفاد منها الحرمة، و الأظهر هو الثانى. فهذه النصوص تدل على فساد الاعتكاف به.

نعم يصح الاستدلال على حرمته عليه بالنصوص الآتية الدالة على ثبوت الكفارة بالجماع فى حال الاعتكاف، فان الكفارة على ما عهد من الشرع انما تجب فى مقام الحرمة المستلزمة مخالفتها للعقوبة.

و يمكن ان يستدل له: بعموم التنزيل فى موثق سماعة، اذ لا وجه لتخصيصه بخصوص الابطال.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب الاعتكاف حديث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ۵.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌۸، ص: ۴۷۳

]...[

فتحصل: ان الأظهر حرمته و مبطليته للاعتكاف.

و أما المس و التقبيل فالمشهور بين الأصحاب حرمتهما و عن ظاهر التبيان و مجمع البيان وفقه القرآن و المدارك: الاتفاق عليها، و ظاهرهم الاتفاق على التقييد بالشهوة.

و عن ابن الجنيد و المختلف زيادة النظر بشهوة، و عن ظاهر التهذيب جواز ما عدا الجماع، و ذهب اليه جمع من متأخرى المتأخرين.

و فی بطلان الاعتکاف بهما علی القول بالحرمة قولان: فعن الخلاف و المعتبر و المنتهی و التذکرة و الدروس و غیرها: البطلان، و عن الوسیلة و المختلف و ظاهر الشرائع و النافع و الارشاد: عدم البطلان.

و لا مدرک لهم فی المقام سوی الآیة الکریمة: وَ لا تُباشِرُوهُنَّ وَ أَنْتُمْ عاکِفُونَ فِی الْمَساجِدِ «۱».

و لکن الظاهر ارادة الجماع من المباشرة فیها، لأن المباشرة فی اللغة: هو الصاق البشرة بالبشرة، و لکن یکنی بها عن الجماع تارة، و عنه و مقدماته اخری.

و الظاهر ارادة المعنی الکنائی من الآیة، اذ لا کلام فی ان المباشرة بمعناها اللغوی لیست منهیاً عنها، و المتیقن ارادة الجماع سیما و فی المجمع: المباشرة هو الجماع، و ان الآیة انما ذکرت عقیب قوله تعالی أُحِلَّ لَکُمْ لَیْلَةَ الصِّیامِ الرَّفَثُ إِلی نِسائِکُمْ - الی ان یقول - فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ) ثمّ بعد ذلک یقول وَ لا تُباشِرُوهُنَّ فان الظاهر ارادة معنی واحد من المباشرة فی الموردین و الرفث الذی هو الجماع فی صدرها، و علیه فلا دلیل علی حرمة التقبیل و اللمس و لا مبطلیتهما للاعتکاف، و اولی من ذلک فی عدم الحرمة و الابطال النظر.

---

(۱) البقرة آیة ۱۸۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۷۴

و البیع و الشراء

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۸، ص: ۴۷۴

الثانی: الاستمناء

و ان کان علی الوجه الحلال کالنظر الی حلیلته الموجب لذلک ذکره الشیخ فی محکی الخلاف، و المحقق فی الشرائع و غیرهما، و ادعی فی الأول الاجماع علیه.

و استدل له: باولویته من اللمس و التقبیل بشهوة، و بالاجماع، و بانه مستلزم للخروج عن المسجد المبطل للاعتکاف.

و لکن یرد علی الأول: منع الأصل کما مر، مع ان الاولویة غیر قطعیة.

و یرد علی الثانی: عدم حجیة الاجماع المنقول سیما مع معلومیة المدرک.

و یرد علی الثالث: انه مستلزم للخروج لحاجة لا بد منها، و هو جائز غیر مبطل.

و احتمال عدم شمول النصوص لما لا بد منه بالاختیار و التسبیب یدفعه الاطلاق، مع انه حینئذٍ لا وجه للحرمة الا فی الیوم الثالث.

و الثالث: البیع و الشراء

و قد اشتهر تحریمهما و عن المدارک و الذخیرة: الاجماع علیه، و هو الظاهر من المنتهی.

و استدل له: بصحیح ابی عبیدة عن أبی جعفر (علیه السلام): المعتکف لا یشم الطیب و لا یتلذذ الریحان و لا یماری و لا یشتری و لا یبیع «۱».

و فی دلالته علی الحرمة نظر لما تقدم من ان النهی عن شیء فی المرکب الاعتباری ارشاد الی أخذ عدمه فیه، فظاهر الصحیح مبطلیتهما له لا الحرمة.

نعم اذا حرم ابطاله حرما لذلک، و لعله لذا حکی عن المبسوط و السرائر و اللمعة و الروضة القول بعدم الحرمة، فان ثبت اجماع علی الحرمة، و الا فالأظهر عدمها.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الاعتکاف حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۷۵

و شمّ الطیب

و فی المنتهی: و قال السید المرتضی: یحرم التجارة و البیع و الشراء، و التجارة اعم. انتهی.

و استدل له فی المنتهی: بانه مقتضی مفهوم النهی عن البیع و الشراء، و هو کما تری.

و لو اقتضت الضرورة البیع او الشراء مع تعذر التوکیل او النقل بغیر البیع، لا إشکال فی الجواز و عدم الحرمة، و ذلک لاختصاص دلیل الحرمة- و هو الاجماع- بغیر هذه الصورة، مضافاً الی ادلة نفی الحرج و الاضطرار.

و هل یبطل الاعتکاف به ام لا؟ وجهان: قد استدل للثانی: بانصراف النص عن ذلک، و بدلیل نفی الحرج و الاضطرار.

و لکن قد عرفت ان مدرک الحرمة و البطلان فی الأصل هو الاجماع لا النص، مع ان الانصراف ممنوع، و دلیل نفی الحرج ناف للحکم لا مثبت کما مر. فالأظهر هو البطلان لو قلنا به فی الأصل للإجماع.

و هل یکون البیع علی هذا فاسداً ام لا؟ وجهان مبنیان علی ان النهی النفسی عن المعاملة یدل علی فسادها ام لا؟ و قد اشبعنا الکلام فی ذلک فی حاشیة المکاسب المطبوعة، و بینا عدم دلالته علی الفساد.

و الرابع: شم الطیب

علی الأشهر.

و الکلام فیه کما فی سابقه، الا ان عدم ثبوت الاجماع فیه اظهر، و علی القول بالحرمة او المبطلیة یختص ذلک بغیر فاقد حاسة الشم، فانه لا یشم الطیب و هو موضوع الحکم، و أما من یشم و لا یتلذذ به فهل یثبت له الحکم ام لا؟ الظاهر ذلک.

و فی الجواهر: المنساق الی الذهن من شم الطیب التلذذ به. بل قد یومئ الی ذلک فی الجملة قوله فی الصحیح: لا یتلذذ به انتهی.

و لکن لیس فی الصحیح هذه الجملة بل الموجود فیه و لا یتلذذ بالریحان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۷۶

[و الجدال و یفسده ما یفسده الصوم]

و الظاهر ان نظره الشریف- الی ان اطلاق الطیب و تقیید الریحان بالتلذذ انما هو من جهة الاختلاف فی تأثیر التلذذ، فان الطیب اقوی و اکثر تعارفا فیه من الریحان.

و کیف کان: فللنظر فیه و فی سابقه مجال واسع، و بما ذکرناه ظهر حکم التلذذ بالریحان.

و الخامس: الجدال

. و الکلام فیه کما فی سابقیه، و الاولی تبدیل الجدال بالمراء، فان النص متضمن له، و هو لا یکون الا اعتراضاً بخلاف الجدال فانه یکون ابتداءً و اعتراضاً، هکذا قیل.

و عن المسالک: المراد بالمماراة: المجادلة علی امر دنیوی او دینی لمجرد اثبات الغلبة و الفضیلة کما یتفق لکثیر من المنتسبین بالعلم، و هذا النوع محرم فی غیر الاعتکاف، و قد ورد التأکید فی تحریمه فی النصوص. انتهی.

و علیه فیمتاز ذلک عن سابقیة بثبوت حرمته بادلة اخر، و فی المنتهی: و عن الدروس زیادة تحریم الکلام الفحش فی الاعتکاف، و لم یدل دلیل علیه بالخصوص، و عن جمل الشیخ و ابنی حمزة و البراج: یحرم علی المعتکف ما یحرم علی المحرم، و عن المبسوط: و روی انه یجتنب ما یجتنبه المحرم، و لکن الخبر ضعیف للارسال و عدم العمل فالأظهر عدم الحرمة.

[الخامس] قضاء الاعتکاف

و الخامس من الأحکام: انه یفسده کل ما یفسد الصوم اذا وقع فی النهار لما عرفت من اشتراطه بالصوم، و المشروط ینعدم بعدم شرطه، و یفسده ایضاً غیر ذلک مما تقدم، و هو انما یفسده وقع فی النار او اللیل کما مر.

انما الکلام فی انه اذا فسد الاعتکاف و کان واجباً معیناً بنذر و شبهه، فهل یجب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۷۷

]...[

قضاؤه ام لا؟ فقد نفی صاحب الجواهر ره الخلاف فی وجوبه فی مسألة من نذر اعتکاف شهر معین و لم یعلم به حتی خرج کالمحبوس و الناسی، و عن المدارک فی تلک المسألة: انه مقطوع به فی کلام الأصحاب.

و یمکن ان یستدل له بطائفتین من النصوص.

الاولی: ما دل علی ثبوت القضاء فی الحائض و المریض: کصحیح ابی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی المعتکفة اذا طمثت قال (علیه السلام): ترجع الی بیتها فاذا طهرت رجعت فقضت ما علیها «۱».

اللّهم الا ان یقال: انه یدل علی الاتیان بما علیها، و الکلام الآن فی انه اذا مضی الوقت هل یکون علیها اعتکاف ام لا؟ و علیه فسبیله سبیل صحیح البجلی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) اذا مرض المعتکف او طمثت المرأة فانه یأتی بیته ثمّ یعید اذا برئ و یصوم «۲». و یدل علی الاستئناف مع بقاء الوقت.

الثانیة: ما تضمن قضاء رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: کمرسل الصدوق قال أبو عبد الله (علیه السلام): کانت بدر فی شهر رمضان و لم یعتکف رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: فلما ان کان من قابل اعتکف عشرین عشراً لعامه و عشراً قضاءً لما فاته «۳».

فانه یدل علی ان الاعتکاف لا یسقط بمضی زمانه، فان کان واجباً وجب قضاؤه، و الا کان مستحباً. و هذا و ان کان قابلًا للمناقشة الا انه بضمیمة تسالم الأصحاب علی وجوب القضاء لعله یکفی فیه.

و أما الاستدلال له: بانه مشتمل علی الصوم الذی قد ثبت القضاء للواجب منه، و بعموم قولهم: من فاته فریضة فلیقضها کما فاتته و اقض ما فات کما فات

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الاعتکاف حدیث ۳.

(٢) الوسائل باب ١١ من أبواب الاعتكاف حديث ١.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب الاعتكاف حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ۴٧٨

]...[

ففاسد، فان وجوب قضاء الصوم لا يستلزم وجوب قضاء الاعتكاف.

و أما المرسلان فاولًا: انه لا عين و لا أثر منهما فى كتب احاديثنا و لا كتب احاديث العامة، و ثانياً: انهما يدلان على لزوم قضاء ما ثبت قضاؤه كما فات، و بعبارة اخرى: يدلان على اعتبار المماثلة بين الفائت و الماتى به و لا يدلان على وجوب قضاء كلما فات: فالعمدة ما ذكرناه.

ثمّ انه بناءً على وجوب القضاء لا- دليل على انه على الفور بناءً على ما هو المحقق فى محله من عدم دلالة الأمر على الفور، فما عن المبسوط و المنتهى من وجوب الفورية ضعيف.

و لو مات فى اثناء الاعتكاف الواجب بنذر او نحوه هل يجب ان يقضى عنه فيخرج من ماله من ينوب عنه، او يجب على الولى القيام به، ام لا يجب القضاء؟ وجوه و قد ذهب الى كل منها جمع من الاساطين.

و قد استدل للأول: بعموم ما روى: ان من مات و عليه صوم واجب وجب على وليه ان يقضى عنه او يتصدق.

و فيه: ان الصوم فى المقام ليس واجباً و انما هو شرط الصحة، و وجوبه غيرى، و ظاهر الخبر وجوب قضاء الصوم الواجب بالاصالة، و يمكن ان يفصل فى المقام بين ما لو استقر وجوبه عليه قبل موته بحيث كان فى ذمته كما لو وجب عليه اعتكاف ايام مخصوصة و تركها و مضت الايام ثمّ مات، و بين ما اذا لم يستقر فى ذمته فيجب ان يقضى عنه و يخرج من ماله على الأول دون الثانى.

اما فى الأول: فلأنه بعد ما ثبت وجوب القضاء عليه و مات و هو فى ذمته و انضم اليه جواز النيابة فيه عن الميت على ما هو المقطوع به بينهم يكون ذلك من ديون اللّه فيخرج من ماله.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج‌٨، ص: ۴٧٩

و لو جامع فيه كفر مثل كفارة رمضان- و ان كان ليلًا

و أما فى الثانى: فلأنه ينكشف بموته فى الأثناء انه لم يكن واجبا عليه فى الواقع لعدم التمكن، و لعله الى ذلك يرجع ما افاده الشهيد ره فى محكى الدروس و اللّه العالم.

[السادس] كفارة افساد الاعتكاف

و السادس انه لو افسد الاعتكاف بان جامع فيه كفّر مثل كفارة رمضان و ان كان ليلا بلا خلاف فى اصل وجوب الكفارة.

و النصوص شاهدة به: كصحيح زرارة عن أبى جعفر (عليه السلام): عن المعتكف يجامع اهله قال (عليه السلام): اذا فعل فعليه ما على المظاهر «١».

و صحيح الحناط عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): فى امرأة خرجت من اعتكافها و واقعها زوجها: ان كانت خرجت من المسجد قبل ان تقضى ثلاثة ايام و لم تكن اشترطت فى اعتكافها فان عليها ما على المظاهر «٢».

و موثق سماعة عنه (عليه السلام): عن معتكف واقع اهله: هو بمنزلة من افطر يوماً من شهر رمضان «٣».

و موثقة الآخر عنه (عليه السلام): عن معتكف واقع اهله قال (عليه السلام): عليه مثل ما على الذى افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً

عتق رقبة او صیام شهرین متتابعین او اطعام ستین مسکیناً «۴».

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الاعتکاف حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب الاعتکاف حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب الاعتکاف حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۶ من أبواب الاعتکاف حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۸۰

]...[

و خبر عبد الاعلی بن اعین عنه (علیه السلام): عن رجل وطئ امرأته و هو معتکف لیلًا فی شهر رمضان قال (علیه السلام): علیه الکفارة، قال: قلت: فان وطئها نهاراً؟ قال (علیه السلام): علیه کفارتان «۱».

و تمام الکلام فیه بالبحث فی جهات:

۱- ان الکفارة الواجبة علیه هل هی ککفارة شهر رمضان کما نسب الی الأکثر و فی التذکرة نسبته الی علمائنا، و فی المنتهی: الی فتوی الأصحاب، فمخیر بین الخصال الثلاث، او کفارة الظهار کما عن المقنع و المسالک و المدارک و اختاره جماعة من المتأخرین، فتکون مرتبة؟ وجهان: مقتضی الصحیحین الثانی، و مقتضی الموثقین الأول، و قد حمل المشهور الصحیحین علی ارادة التشریک، مع المظاهر فی أصل الکفارة او المقدار.

و بازائهم قال الفاضل النراقی ره: بان الموثق الأول لا یدل علیه احتمال کونه بمنزلته فی التأثیم او مطلق التکفیر او القدر، و الثانی قابل للحمل علی ارادة بیان اقسام الأشخاص من لفظ (او) فیکون للتقسیم دون التخییر.

و الحق ان یقال: انه بعد اشتراک القسمین فی الأشخاص و کون الاختلاف بینهما فی أن المعتبر فی کفارة الظهار الترتیب بین الافراد، و لا- یعتبر ذلک فی کفارة شهر رمضان، یکون مقتضی الجمع بین النصوص حمل الصحیحین علی افضلیة مراعاة الترتیب، فان الموثقین یدلان علی عدم اعتباره و هما ظاهران فی اعتباره، و لو اغمض عن ذلک و حیث لا یصح الجمع بینهما بوجه آخر فیتعین الرجوع الی المرجحات، و المرجح الأول و هی الشهرة مع الموثقین، فالأظهر هو التخییر بین الخصال.

۲- مقتضی اطلاق النصوص ثبوت الکفارة بالجماع فی الاعتکاف من غیر

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الاعتکاف حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۸۱

و فی نهار رمضان تتضاعف الکفارة

فرق بین المندوب منه و الواجب معیناً او غیر معین فی الیومین الأولین و فی غیرهما، و الظاهر انه المشهور بین القدماء بل علیه فی محکی الغنیة و الخلاف الاجماع.

و لکن ذهب جماعة من المتأخرین تبعاً للمحقق فی محکی المعتبر الی اختصاصها بالیوم الثالث او بالاعتکاف اللازم.

و قد استدلوا له بوجوه: منها: انه یجوز للمعتکف الرجوع فی الیومین الاولین من اعتکافه، و اذا کان له الرجوع لم یکن لإیجاب الکفارة وجه.

و فیه: اولًا: النقض بحرمة الجماع فی الیومین الأولین فانهم افتوا بها.

و ثانیاً: بالحل و هو انه لا مانع من ان یجوز الرجوع و بعده یجوز الجماع، و لکن ما دام کونه معتکفاً غیر خارج عنه لو جامع یثبت علیه الکفارة.

و منهـا: ما فی الجواهر قال: ان تعلیق الکفارة علی عـدم الاشتراط فی صـحیح ابی ولاد المتقـدم یومئ الی عـدم وجوبها مع عـدم تعین الاعتکاف حتی فی الیوم الثالث اذا فرض الاشتراط فیه علی وجه یرفع وجوبه. انتهی.

و فیه: إنّ وجه عـدم الکفارة فی صورة الاشتراط فی مفروض الخبر وقوع الجماع بعـد الاعتکاف، فانه مع الاشتراط یکون بخروجه عن المسجد خارجاً عن الاعتکاف لا کون الجماع فی اثناء الاعتکاف المندوب.

و منها: اصالة البراءة، ذکرها فی الجواهر.

و فیه: انه لا یرجع الیها مع اطلاق الدلیل، فالأظهر ثبوتها مطلقاً.

۳- و لو جـامع فـان کـان فی اللیل کان علیه کفارة واحـدة، و ان کان فی نهار رمضان تتضاعف الکفارة بلا خلاف، و عن غیر واحـد: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد به: خبر عبد الأعلی المتقدم.

و لو واقعهـا نهـاراً فی ایـام صور النـذر المعین او قضـاء رمضان بعـد الزوال او کان الاعتکاف واجباً بمثل النـذر تجب کفارتان ایضاً لا للخبر بل لعموم ادلة کفارة کل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۴۸۲

و لو افطر بغیره مما یوجب الکفارة فان وجب بالنذر المعین کفر و إلا فلا إلّا فی الثالث

من الأمرین، غایة الأمر اذا تماثل الکفارتان تتداخلان بناءً علی ما هو المختار عندنا من اصالة التداخل، و الا فلا.

و هل تجب کفارة اخری غیر کفارة الجماع فی الاعتکاف لو واقعها فی النهار فی غیر ما ذکر کما عن السـید و الحلی و الشـیخ فی غیر النهایة و الصدوق و غیرهم، بل عن الخلاف و الغنیة: الإِجماع علیه ام لا؟

اسـتدل للاول: باطلاق قوله فی خبر عبـد الأعلی: فان وطئها نهاراً؟ قال (علیه السـلام): علیه کفارتان: و بما عن المقنع و الاسـکافی: ان بذلک روایة.

و لکن یرد علی الأول: ان مفروض المسألة فی الخبر الوطء فی شهر رمضان.

و یرد علی الثانی: انه غیر ثابت، و یمکن ان یکون مرادهما الخبر المشار الیه.

فالأظهر عدمه.

[السابع] افساد الاعتکاف بغیر الجماع

. و السابع: لو افطر بغیره ای غیر الجماع مما یوجب الکفارة فان وجب الاعتکاف بالنذر المعین کفر و الا فلا الا فی الثالث.

و حاصله: انه ان افطر صومه بما یوجب الکفارة لو کان فی رمضان فی الیومین الأولین لا تجب علیه الکفارة الا ان یکون واجباً معیناً، و ان افطر فی الیوم الثالث وجبت الکفارة، و بذلک افتی المحقق فی محکی المعتبر و جماعة آخرون.

و عن المفیـد و السـیدین و الحلبی و الدیلمی: اطلاق لزوم الکفارة بحیث یشـمل جمیع الصور المتقدمة، و عن الشـیخ و من تبعه و عن المدارک: نسبته الی اکثر المتأخرین تخصیص الکفارة بالجماع حسب، و اقتصروا فی غیره من المفطرات علی القضاء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج‌۸، ص: ۴۸۳

و لو حاضت المرأة أو مرض المعتکف

و الاظهر هو الأخیر للأصل بعد عدم الدلیل علی احد الأولین، فانهم استدلوا له: تارة بالاجماع، و اخری بالتعدی من الجماع الی غیره.
و الأول ممنوع- و الثانی قیاس لا نقول به.
و بما ذکرناه یظهر حکم افساد الاعتکاف باتیان احد المبطلات المتقدمة فانه لا تجب الکفارة.

الثامن: اذا اکره الرجل امرأته علی الجماع

و هما معتکفان نهاراً فی شهر رمضان لزمه عند المشهور أربع کفارات: اثنتان عن نفسه، و اثنتان عن زوجته، و عن المختلف: نفی ظهور الخلاف فیه، و عن المسالک: ان العمل علی ما ذکره الأصحاب متعین، و فی الشرائع: جعل الاشبه لزوم کفارتین.
و ذهب جمع الی ان علیه کفارات ثلاث: احداها: لاعتکافه، و اثنتان للافطار فی شهر رمضان احداهما عن نفسه و الاخری تحملًا عن امرأته.
اما لزوم کفارتین علیه فقد مر وجهه و قد عرفت دلالة خبر عبد الأعلی علیه.
و أما الثالثة: فللافطار فی شهر رمضان تحملا علی امرأته فقد مر الکلام فیه فی مبحث الصوم، و عرفت ان دلیله و ان کان ضعیفاً الا انه ینجبر ضعفه بالعمل، و حیث انه غیر مختص بغیر المعتکف فمقتضی اطلاقه شمول الحکم للصائم المعتکف.
و أما الرابعة: فلا فساد الاعتکاف تحملا عن امرأته فلم یذکروا له وجها سوی الحاق الاعتکاف بالصوم، و هو کما تری.
و الأصل یقتضی العدم و لکن الشهرة العظیمة بل عدم الخلاف الا عن قلیل فی مثل هذه المسألة التی لم یدل دلیل علی الحکم فیها، و دلالة الأصل علی عدم الوجوب، ظاهرة لو لم تکن کاشفة قطعیة عن الحکم، لا إشکال فی کشفها عنه ظنا، فالاحوط لزوما ثبوتها ایضاً.

التاسع: و لو حاضت المرأة [او مرض المعتکف]

فی اثناء الاعتکاف او مرض المعتکف مرضاً
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۸، ص: ۴۸۴
خرجا و قضیا مع وجوبه.

یخاف منه تلویث المسجد کإدرار البول و انطلاق البطن و الجرح السائل خرجا من المسجد اجماعاً، لأنه یحرم علی الحائض اللبث فی المسجد، و یجب علی الثانی صیانة المسجد عن النجاسة.
و اذا طهرت و برئ المریض قال جماعة قضیا مع وجوبه و قال آخرون: وجب القضاء مطلقاً.
اما وجوب القضاء مع الوجوب فقد مر الکلام فیه و عرفت انه متین.
و أما وجوبه مع عدم وجوب الاعتکاف فقد استدل له: باطلاق صحیح البجلی عن الإمام الصادق (علیه السلام): اذا مرض المعتکف او طمثت المرأة المعتکفة فانه یأتی بیته ثمّ یعید اذا برئ و یصوم. «۱».
و موثق أبی بصیر عنه (علیه السلام): فی المعتکفة اذا طمثت قال (علیه السلام): ترجع الی بیتها و اذا طهرت رجعت فقضت ما علیها «۲».

و هما باطلاقهما يشملان المندوب و الواجب، بل المطلق و المشروط فيه التتابع.

ثمّ ان الصحيح ظاهر فى الاستئناف مطلقاً اعم من مضـى ثلاثة ايام و عدمه، و الموثق يدل على قضاء ما عليها و ظاهره لزوم الاتيان بما اشتغلت ذمتها به، و من الواضح ان مقتضى القاعدة انه ان كان الاعتكاف منذوراً و اشترط فيه التتابع لزم الاستئناف كما عن المبسوط، و ان لم يكن اشترط فيه التتابع فان لم يتم اقل الاعتكاف استأنف و الا اتى بما بقى خاصة مع رعاية سائر الشرائط التى منها ان لو كان ما بقى اقل من ثلاثة يضم اليه ما به تتم الثلاثة. و لكن الاحوط هو الاستئناف مطلقاً للصحيح الراجح على الموثق سنداً و دلالة، و اللّه العالم.

تم كتاب الاعتكاف بيد مؤلفه الحقير محمد صادق الحسينى الروحانى فى بلدة

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الاعتكاف حديث ۱. ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الاعتكاف حديث ۱. ۳.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۸، ص: ۴۸۵

]...[

يزد فى زمان ... وَ سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ، و به يتم الجزء الثامن و يتلوه الجزء التاسع من اول كتاب الحج.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علیّ ُبنُ موسَی الرِّضا – علَيهِ السَّلام: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنـادِرُ البِحـار – فى تلخيص بحـار الأنـوار، للعلاّمـة فيض الاسـلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذی" – "رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذی قدِ اشتهَرَ بشَعَفِهِ بأهل بَيت النبیّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علیّ بن موسَی الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فی سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لَم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامیّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجی الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلی التَّحَرِّی الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فی المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاّب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التی يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، علی أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِقِ و التسهيلاتِ–

فی آکناف البلد - و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم - مِن جهةٍ اُخرَی.

- من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثـّلاثیةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی" القائمیّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقعَ اُخَرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع"مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بنایة"القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّة الحالیّة لهذا المرکز، شـَعبیّة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسعة الثّقافیّة؛ لهذا فقد ترجّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّة) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحة بقیّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم - فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.


مرکز القائمیه اصفهان
للبحوث والتحریات الکمبیوتریه
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٠٩